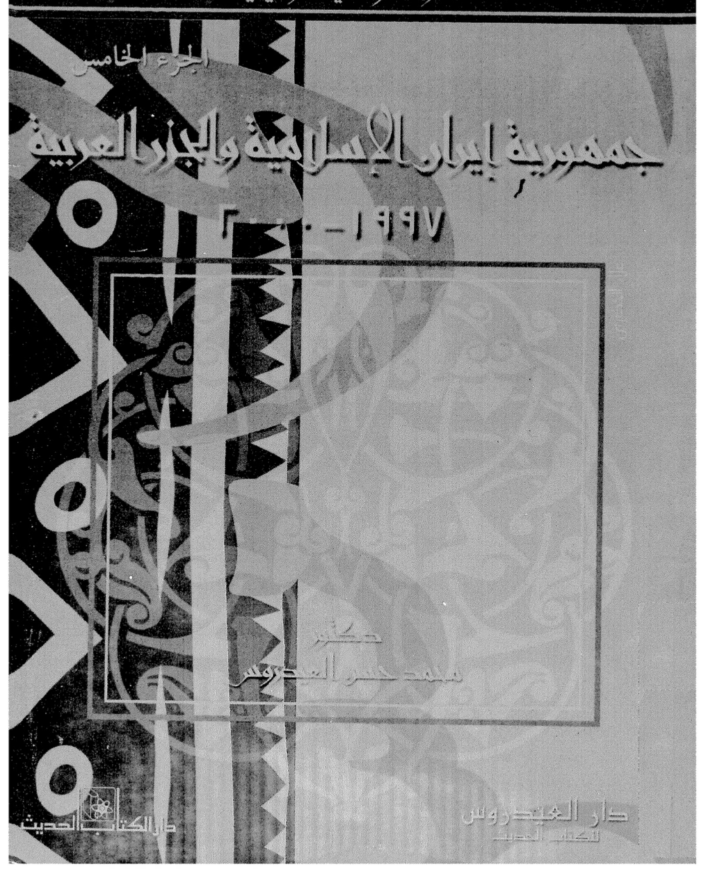
الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية



الجزر العربية والاحتلال الإيرانى
نموذج للعلاقات العربية ـ الإيرانية

دراسة وثائقية ـ أرشيفية

الجزء الخامس

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية
١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث

1422 هـ / 2002 م



الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص ب 24393 دبي هـاتف 3522887 (04) ـ محرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش خالد بن الوليد ـ بناية الماجد/ش ـ 206 / دبي ـ إ.ع م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم 2752990 (202 00) فاكس رقم . 2752992 (202 00) بريد إلكتروني kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص ب : 22754 – 13088 الصفاة هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة "C" رقم 34 ـ درارية ـ الجزائر العاصمة ص.ب 061 درارية هاتف رقم : 353035 (021) – 354105 (021) فاكس رقم 353055 (021) بريد الكتروني dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2001 / 17068
I.S.B.N.	977-350-008-X



﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ صدق الله العظيم - سورة الأحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليًا والسيدة فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:

هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا.

إهداء

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.

إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلى القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانبا مهما فى العلاقات العربية - الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان المازندراني وابنه حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران.

تحتل الجزر العربية موقعا مهما فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحى التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمد صادراتها ووارداتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادرتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزا للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية. وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدرا من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى.

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيرانى، وتحدد موقفها من قضية الجرر العربـة فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى بحفظ مصالحها وبحقق احتكارها الاستعمارى وهيمنتها على الخليج العربى.



استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال ذو تأثير بالغ فى مستقبل الكيانات العربية فى المنطقة إذ أن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربى. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربى كله. ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا أنها استمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مرورًا من الحدود العراقية ـ الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهددة الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى.

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى دوافع وأسباب والادعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة.

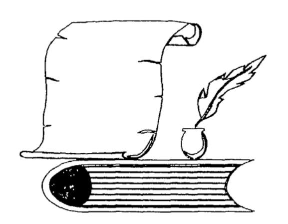
تتناول الدراسة فى الجزء الخامس ـ ثلاثة فصول ـ الأول عن عهد الرئيس الخاتمى وقضية الجزر العربية ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠، الفصل الثانى ـ ملكية وسيادة الإمارات على الجزر العربية، الفصل الثالث ـ مستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية فى ضوء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام ـ هولندا







عهد الرئيس الخاتمى وقضية الجزر العربية

١٩٩٧ـ٢٠٠١

.الموقف الإيرانى

- ـ عهد الرئيس محمد خاتمى وقضية الجزر العربية.
- ـ الخاتمى وسياسة الانفتاح والجزر العربية
- ـ الحوار الإيرانى ـ الإماراتى.
- ـ التصريحات الإيرانية حول الجزر العربية.

.الموقف الإماراتى

- ـ مبادرة الإمارات فى شأن الجزر العربية.
- ـ الموقف الشعبى فى الإمارات العربية.
- ـ موقف مجلس التعاون من قضية الجزر العربية.
- ـ الموقف الشعبى لأبناء مجلس التعاون.
- ـ الخاتمى والموقف العربى.

الموقف الإيرانى

عهد الرئيس محمد خاتمى وقضية الجزر العربية

استمـرارا فى التوجه الإيرانى الجديد نحـو الانفتاح على العالـم الذى شهد بداياته عهد الرئيس رفسنجانى جاء عهد حـجة الإسلام سيد محـمد خاتمى الذى، انتخب رئيسا خـامسا لجمهورية إيران الإسلاميـة فى مايو ١٩٩٧ بأغلبية ٧٠٪ من أصوات الناخـبين ليكون عـهدا أكثر انـفتاحـا فى العلاقات الإيرانيـة فى الخارج. يسـاعد على ذلك مـا يتمـتع به الرئيس خـاتمى من شخـصيـة بارزة فى الساحـة الإيرانية، ولما يمثله نشاطه السياسى من حيوية معتمدا على مكانته العلمية والثقافية حيـث أن له دراسات عليـا فى الفلسفـة والفكر الإنسانى إلى جـانب إتقانـه عدة لغات: الإنجليزية والألمانية والعربية إلى جانب اللغـة الفارسية وله عدة مؤلفات فى الفكر الاجتماعى والسياسى[١].

لذا فقد اعتـمدت حكومة خاتمى سياسة التهـدئة مع الولايات المتحدة وفتح مسارات غـير رسمية للاتصـال بينها وبين الحكومة الأمريكيـة. وسمى خاتمى هذه السيـاسة بسيـاسة حوار الحـضارات. وقد نجح خـاتمى بالفعل فى تخفـيف العداء الكامل الإيرانى فى المؤسسـات الحاكمة فى الولايات المتحـدة. وبدأ تيار منهم بين الفـئات المثـقفـة فى الولايات المتحـدة يطالب بإعادة النظـر فى سيـاسة الاحـتواء الأمريكية ضد إيران، وبينما لازالت الحكومة الأمريكية تسعى إلى محاربة ما يسمى بالإرهاب الإيرانى فى الخارج. وهنا يبرز سؤال مهم لكيانات الجزيرة العربية، وهو هل ستكون من مصلحة هذه الكيانات أن تتحـسن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، أم أن وجود فـجوة وجـفوة فى هذه العـلاقات يخدم أهداف الـسياسـة الخارجـية لكيانات الجزيرة العربية خاصة تجاه واشنطن. والحقيقة أنه تصعب الإجابة على هذا السؤال فـتوتر العلاقات بين واشنطن وطهـران قد يقود منطقـة الخليج العربى إلى حالة من عدم الاستقرار قـد تؤدى إلى نشوب نزاع مسلح ولو محدود بين القوات

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص١٢.



الأمريكية المتواجدة فى مياه الخليج وبين القوات الإيرانية. وسيكون لمثل هذا التدهور أثر سلبى على علاقات كيانات الجزيرة العربية بإيران. وسيزيد من تصلب القيادات الإيرانية وإبعاد التيارات المعتدلة فيه، خاصة تيار خاتمى، وتدفع مثل هذه التوترات إلى سيادة عنصر الشك فى السياسات الخارجية لكيانات الجزيرة العربية والتى تترجم إلى زيادة محسوسة فى النفقات الدفاعية لها، وزيادة وتأثر سباق التسلح الإقليمى، وهو ما لا تستطيع أن تتحمل أعباءه كلا من إيران وجاراتها فى دول مجلس التعاون(١).

وفى الوقت نفسه فإن بقاء سياسات واشنطن تجاه طهران على الحالة الراهنة سيتبعه زيادة فى اعتماد واشنطن فى سياساتها نحو المنطقة على مجلس التعاون خاصة فى ضوء استمرار سياسات العزل المزدوج تجاه بغداد وطهران. على أن علاقة واشنطن بعواصم كيانات الجزيرة العربية لها ديناميتها الخاصة بحصول الغرب على ما يحتاجه من إمدادات نفطية بأسعار معتدلة. وبالتالى فإن الاقتصاد الغربى سواء فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا أو فى اليابان سيبقى معتمدا وفى الأمد المنظور على إمدادات النفط لكيانات الجزيرة العربية. كانت النظرة الإيرانية لكيانات الجزيرة العربية ثابتة طوال الثمانينات وأوائل التسعينات. وتقوم هذه النظرة على أن أمن الخليج العربي وشؤونه يمكن أن تناقش مع الدول الكبرى مباشرة دون الاهتمام بعرب الخليج أنفسهم. إلا أن هذه النظرة قد تغيرت لأسباب تكتيكية فى التسعينات. ويعود ذلك إلى زيادة عنصر عدم اليقين لدى الساسة الإيرانيين من السياسات لكيانات الجزيرة العربية الموجهة إليها، ومن موقف الولايات المتحدة التى أصبحت بقواتها وأساطيلها التى تجوب عباب الخليج العربي عاملا أساسيا فى معادلة توازن القوى فى المنطقة. ولما كانت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية تمر بأسوأ فتراتها فى منتصف التسعينات وكانت هناك تهديدات أمريكية وإسرائيلية موجهة ضد إيران وضد برنامجها النووى. فلم تجد إيران بدا من مد يدها إلى كيانات الجزيرة العربية، آملة أن تفك طوق العزلة الذى فرضته عليها القوانين الأمريكية

---

١ ـ صالح عبدالرحمن المانع ـ المرجع السابق ص٨.



وفى الوقت نفسه عـاملة على إيجاد فجوة بين المواقف الأمريكيـة والمواقف العربية مما سمى بالخطر الإيرانى. ولعل من أهم الدروس التى استوعبتها إيران من الغارات الأمريكية ضد العـراق، هو أن قواتها المسلحة، والتى ربما كانت قـوية إقليميا، لا تستطيع أن تتحمل أية مواجهة عـسكرية ولو محدودة بينها وبين قوات أمريكية، أو أن تتحـمل ضربات إسرائيليـة. لذا فقد اخـتارت إيران المواربه مع الدول القـريبة منها، بدلا من سياسات المواجهة وتصـعيد الخطاب السياسى التى كانت تتبناها فى الماضى. وساد هذا النمط من الخـطاب السياسى فى الصـحافة الرسمـية، وإن لم يتوارى الخطاب النارى السابق، وإنما خفت حدته[1].

رغم مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام على تولى محمد خاتمى مسؤولية الحكم فى الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، فإن الآراء والكتابات والمواقف مـازالت مختلفة حول حـقيقـة التوجهـات الإيرانية، سواء على الصـعيد الـداخلى أو الإقليمى أو الدولى، حيث تراوحت بين اتجاهين متناقضين: الأول يؤكد على أن الرئيس خاتمى يتسم بالمرونة والاعتدال والسعى لإقامة علاقات متميزة إقليما ودوليا، مما يرجح أن يكون توليه مقدمة لتحول إيران من مرحلة الثورة إلى مرحلة ترسيخ ركائز الدولة، بما يمثله ذلك من اسـتقرار فى المنطقـة واتجاه القوة الإيرانية نحـو إطار الدفاع عن الدولة لا الاندفاع نحو التهديد. أما الاتجاه الثـانى فيتشكك فى إمكانية حدوث أى تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجـية الإيرانية تجاه كيانات الجزيرة العربية، ويرى أن الأمر لا يعدو تغييرا لشخص الرئيس فقط، والذى لن يستطيع أن يغير من دور أو تأثير التوجهات العدائية للقوى المؤثرة فى إيران ضد كيانات الجزيرة العربية، وأن التقارب الذى يسعى إلى تحـقيقه مع بعض كيانات الجزيرة العربيـة مصيره ـ على ـ الأرجح ـ إلى التراجع أو الزوال. ومن ثم تظل إيران من وجهة النظر هذه مصدرا رئيسيا لتهديد الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى[2].

---

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ نفس المرجع ص١٠

٢ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص١٦ .



حيث أن كيانات الجزيرة العربية تعتبر دولا محافظة ولها وزنها فى سياسة الشركات والحكومة الأمريكية، فإن انفتاح طهران على عواصم كيانات الجزيرة العربية، كان انفتاحا له مغزاه. فطهران تأمل فى أن تتخلص من العزله الأمريكية المفروضة،وفى الوقت نفسه تود أن تعطى إشارة إلى الشركات الأوروبية والأمريكية بأن كيانات الجزيرة العربية القريبة منها لم تعد ترى فيها ذلك العدو التقليدى، وإنما يمكن أن تصبح جارا يوثق به. ومثل هذه الصورة هامة جدا فى مخيلة صانعى قرارات الاستثمار فى هذه الشركات الكبرى، خاصة الشركات النفطية، التى تأمل أن تعود مجددا إلى الأرض التى حرمت عليها طيلة عقدين من الزمن.

كما أن تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية فى إيران نتيجة تدهور أسعار النفط قد دعاها إلى العمل على رفع درجة التعاون والتنسيق مع كيانات الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مثلما حدث فى موضوع إعلانها خفض مستوى إنتاجها من النفط بمقدار مائة ألف برميل فى اليوم الواحد، أثر زيارة وزير النفط السعودى لطهران فى منتصف شهر يونيو ١٩٩٨. وان لم يعرف فيما بعد إذا كان هذا الخفض هو من حصة إيران الرسمية للانتاج المقررة من منظمة أوبك، أو أنه من حصة الانتاج الفعلى اليومى لآبارها النفطية. كما أن بروز اشكالات البطالة المتفاقمة فى المدن بين الشباب الإيرانى وبروز مطالب المناطق الريفية والنائية التى تضغط على الحكومة المركزية من أجل تحسين المرافق العامة فى البلاد والتى تضررت من حربها مع العراق،والمصاعب المالية للبنك المركزى الذى لم يتمكن حتى الآن من تحقيق هدفه فى تخفيف جزء من مديونية البلاد للبنوك المالية الأجنبية بحلول عام ١٩٩٨، كل ذلك دفع بحكومة خاتمى إلى تبنى سياسات الانفتاح الجديدة تجاه كيانات الجزيرة العربية، أملا فى إيجاد منفذ لليد العاملة الإيرانية فى هذه الكيانات. لذا فإن السياسة الانفتاحية الإيرانية الجديدة لم تكن حكرا على حكومة خاتمى والتيار الذى يتزعمه، وإنما حظيت كذلك بدعم مراكز القوى المحافظة الأخرى فى إيران، كما تبين من زيارة ناطق نورى، رئيس مجلس



الشـورى الإيرانى، فى شهـر مايو ١٩٩٨، إلـى كل من عمـان والكويت. وهى الزيارة التى جـاءت فى أعقاب زيارة هاشـمى رافسنجـانى والوفد الإيرانى الكبـير الذى زار السعودية لأكثـر من أسبوعين فى فبراير الماضى. كمـا شعرت إيران بأنها لن تتمـكن ان تتبوأ مـركزا بارزا فى العـالم الإسلامى دون دعم من الكيـانات في الجزيرة العربية، والتى تعـتبر السعودية واحدة من أبرز أعضـائها. وظهر ذلك جليا فى مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد فى طهـران فى ديسمبر من عام ١٩٩٧ بمباركة سعودية لتـسلم إيران دورا قياديا فى منطقة المؤتمر الإسـلامى. وفى النهاية فإن من أهم دوافع مد إيران يدها إلى كـيانات الجزيرة العـربية، هو أن مثل هذه السيـاسة الانفتاحـية قد جربتـها طهران من قبل وبنـجاح تجاه دول وسط آسيا خـاصة تلك الدول المطلة على بحـر قزوين عـامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ وهى منطقـة أخرى حيـوية للسياسـة الخارجية وللاقـتصاد الإيرانى. وها هى اليوم تحقق نجـاحا مماثلا فى تبنى مثل هذه السياسة نحو دول الجوار العربى فى منطقة الجزيرة العربية[١].

ومن الأمور المشجعة للحوار ما يتمتع به الرئيس الإيرانى خاتمى من فكر حر وتوجه نحو تحـقيق السلام الذى يعتبـره ضرورة للعيش وهذا فيـما قاله إثر زيارته لإيطاليا:

إنه يشعر بالاعتـزاز لكونه فتح فى نهاية القرن العشرين طـريقا جديدا طابعه الحوار بين الجـمهورية الإسـلامية والـثقافـات الأخرى، وأعرب عن ثقـته فى أن «الطريق الجديد» سـيتكلل بالنجاح، وأضاف قـائلا «أعتز لكونى، وبصفـتى رئيسا لإيران، أنى فتـحت فى نهاية القرن العـشرين طريق الحوار. وأعـرب عن ضرورة بذل مجهود نـحو السلام الحقيقى، لأن العالـم سئم العيش بشكل دائم فى العنف والإرهاب. ولقـد وصف رئيس الـوزراء الإيطالى الرئيـس الإيرانى خـاتمى بأنه «محاور فخور ومنفتح، فخور بنضال شعـبه للدفاع عن كرامته واستقلاله، ومنفتح

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ المرجع السابق ص١١.



للحوار مع الشعوب والثقافات الأخرى، حريص على قيم الديمقراطية. وكان الرئيس خاتمى قد صرح فى لقاء مع محطة cnn الأمريكية أجرته كريستيان أمانبور، قائلا: إن على الولايات المتحدة أن تصلح الشرخ فى جدار عدم الثقة مع بلاده[1].

تعكس كتب خاتمى ومقالاته نظرته إلى المجتمع والدولة والعلاقات بين إيران والدول الأخرى كجزء مما يسميه بحوار الحضارات، وبرغم انتمائه الفكرى العقائدى إلى المؤسسة الدينية الحاكمة فى إيران، إلا أنه يسم نفسه بالمثقف الدينى الذى يقف وسطا بين ما يسميهم بأتباع الإسلام «الالتقاطى» أو التوفيقى، وأتباع الإسلام «المتحجرين». لذا فإن سياسته نحو كيانات الجزيرة العربية هى جزء من سياسة حكومته نحو البلدان الإسلامية الأخرى، فهو من جهة يريد ان يبنى وحدة وحضارة إسلامية ومن جهة أخرى يهدف إلى تخفيف حدة التوتر فى هذه المنطقة من العالم. وقد عكس خطاب خاتمى الرئاسى فى ٤أغسطس ١٩٩٧ رغبته فى تحسين العلاقات مع دول الجوار العربى خاصة كيانات الجزيرة العربية، ودعى إلى حل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار. إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته، كمال خرازى لأبوظبى فى أواخر شهر مايو ١٩٩٨. لم يكن مستغربا ان تطالب إيران بالتعاون الأمنى والاستراتيجى مع المملكة العربية أثناء زيارة الأمير سلطان لطهران وتكرار ذلك أثناء الزيارة التاريخية للرئيس خاتمى أول رئيس إيران يزور المملكة العربية، فيما الموقف السعودى هو موقف متحفظ وان الوقت الآن هو وقت التطوير والتنسيق فى المجالات الاقتصادية والثقافة وتبادل الزيارات وبناء الثقة وأن الوقت لم يحن بعد للتعاون الأمنى كما تطالب إيران. على لسان وزير الدفاع الإيرانى باقامة دفاع مشترك للدفاع عن العالم

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرحع السابق ص١٢.



الإسلامى. كل هذا التقارب المتسارع يتم تحت المظلة الأمريكية ويدشن حقبة جديدة من العلاقات الثنائية وسط تحفظ الإمارات العربية التى بالرغم من تحفظها تربطها بإيران علاقات تجارية قوية وعلاقات سياسية فاترة. هذه السياسة تعنى بوجهات النظر المختلفة، وتركز على عوامل بناء الثقة المطلوبة وبإلحاح فى هذا الوقت لتحويل منطقة الخليج العربي بضفتيه الإيرانية والعربية إلى منطقة آمنة وتجنب الانزلاق نحو التصعيد. تركز هذه السياسة على مراجعة ادبيات عوامل بناء الثقة وأهمية هذه الآداة للتغلب على الشك والريبة ولبناء علاقات وطيدة وستتطرق العلاقات إلى المعوقات ونقاط الالتقاء، وتسعى لاستشراف المستقبل لمصلحة الطرفين العربى والإيراني. هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة التى شهدت وعايشت حرب باردة وحربين مدمرتين خلال العشرين عاما الماضية بين كيانات الجزيرة العربية وإيران حيث تم انشاء مجلس تعاون للرد على التحديات والتهديدات المحدقة فى المنطقة. هذا المجلس يحتفل هذه الأيام بمرور تسعة عشرة عاما على إنشائه وقد عقد عشرون مؤتمر قمة. كما أن هذه المنطقة شهدت تحولا من الحرب الباردة إلى عهد تعايش سلمى De Tente كما هو الوضع الآن[١].

شهدت منطقة الخليج العربي سباق للتسليح يعد الأكبر، وتحولت بعد الحرب الباردة إلى المنطقة الوحيدة التى تخالف المنهج الدولى السائد Down - sizing حول العالم فى خفض ميزانيات الدفاع واتباع سياسة للقوات المسلحة والانفاق العسكرى، واستمرت فى اتباع الحرب الباردة ولم تنته سياسة up sizing وحسب التقرير الدولى لمعهد للدراسات الاستراتيجية فقد ارتفعت مبيعات الأسلحة فى العالم عام ١٩٩٧ بنسبة ١٪ بفضل مشتريات دول الشرق الأوسط لاسيما كيانات الجزيرة العربية. كل هذا يأتى فى ظل تدهور أسعار النفط التى وصلت إلى أدنى

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ المرجع السابق ص٣.



مســتوى منذ ربع قرن، وزيادة الـضغط الداخلى وتفشى البطـالة. وفى حالة إيران الصورة أكثـر سوءا بسبب الدين الخارجى حيث يتجـاوز ٢٨ مليار دولار، وكذلك بسبب انخفاض واضح فى مستوى المعيشة وعدم قدرة الثورة على تحقيق أهدافها.

انتصار خاتمى وتياره الإصلاحى وتسليمه مقالبد السلطة فى أغسطس ١٩٩٧ وحديثه عن حوار الحضارات ووصفه الشعب الأمريكى بالعظيم والغزل والإشارات الإيحائية حادثة تفجير الخبر فى المملكة العربية السعودية بالاضـافة إلى دبلوماسية «الأبواب المفـتوحـة» وكسـر الكثـير من المحـرمات، ورئـاسة إيران لمنظمـة المؤتمر الإسلامى حـتى نهاية عام ٢٠٠٠ كل هذه مؤشـرات هامة يجب أن تستثـمر بين ضفتى الخليج العـربي للعمل أكثر على تأسيس لحـقبة وعهد جديد. خـاصة حتى الكيانات فى الجـزيرة العربيـة التى تشتكى من الهيـمنة والنوايا الإيرانية أصـبحت تتحـدث عن تعاون وعلاقـات سياسيـة خارجيـة متطورة وترفض حتى الاحـتواء المزدوج. وفى حالة الكويت مثلا، التى تستـورد من إيران ما قيمة ٨٧مليون دولار سنويا وتصـدر لإيران ما قـيمـة ١٠ ملايين دولار سنويا فـقد قـاومت الضـغوط الأمريكيـة للمشاركـة بالحظر التجارى على إيـران، حيث باتت العلاقـات الثنائية الكويتـية الإيـرانية التى تعـد بالنسـبة لـصناع الرأى والمفكرين الإيرانيـين المدخل الطبيـعى لعلاقات إيرانيـة أفضل مع كيـانات الجزيرة العـربية. حتى مع البـحربن والسعودية تم تبادل السـفراء، والهجمة العربية اتجـاه إيران والإيرانية اتجاه لكيانات الجزيرة العربية باتت أحد سمـات هذا الانفراج. الزيارات التاريخية للرئيس خاتمى للسعودية وللأمير سلطان لطهران افرزت واقعا جديدا يدفع باتجاه الحديث عن انشاء حلف استراتـيجى عربى إسلامى. هذا كله يمـثل تطورات متسارعة تـأسس لفترة التعـايش السلمى، وبوجود أجنحـة معتـدلة ومنفتحـة مثل الرئيس خـاتمى يشجع الاستثمار السياسى والاستراتيجى بين ضفتى الخليج العربي. ويعطى ثقة وقناعة لم تكن أبدا موجودة طوال السنوات العشرين الماضية ومنذ قيام الثورة الإسلامية حيث



من وجـهة النظر العـربية فـإن إيران قد أضـاعت الكثـير من الفـرص بعد هيـمنة المتشـددين فى بدايات الثورة الإسلاميـة وأعطت صورة سلبيـة لأطماعها ورؤيتـها للمنطقة. وساهمت بقتل الثـقة بفقدان الدور البرجمانى الانفتـاحى والتركيز على الصراع الأيـديولوجى والخلافـات حول اسم الخليج والابقـاء على احتـلال الجزر العربية. كـما أن الحرب العراقـية الإيرانية كرست روح العـداء، وحرب الناقلات والتفجيرات والتدخل بشؤون كـيانات الجزيرة العربية وتهديد لأنظمة الحكم، نقلت الحرب مع إيران إلى داخل كيانات الجزيرة العربية[1].

ومع أن هناك بعض التـغيـر فى خطاب إيران السـياسى تحت حكم خـاتمى وتصريحـاته المدينة للإرهاب، أو التـدخل فى الشؤون الداخليـة للدول الأخرى، واحترامه لسيادة الدول الأخرى، إلا أن خـاتمى قد أشار فى أكثر من مرة فى خطبه إلى إدانتـه للوجود «الأجنبى» فى كـيانات الجـزيرة العربيـة ومطالبته لـقوات هذه الكيانات بمغادرة مياهه، وترك موضـوع أمن الخليج العربى لشعوبه وحكوماته، مما يعنى أن المنطلق الأساسى للاستراتيجية الإيرانـية فى منطقة الخليج العربي لم يتغير بشكل كبير.

نجحت حكومة خاتمى كذلك فى تخفـيف حدة المخاوف العربية من حكومته وتحاول إيران تخفيف حدة الحظر الاقتصادى المفروض عليها من الولايات المتحدة، بينما تحـاول الولايات المتحـدة جذب إيران إلى تحالف مـوجه ضد العـراق، وفتح طرق جديدة عبرها لنفوط أسيا الوسطى، وقـد عقدت إيران اتفاقيات تعاون ثقافى واقتصادى مـع حكومة المملكة العربية فى أواخر مايو عـام ١٩٩٨، كما وقع وزير داخليـتها مـذكرة تعـاون أمنى مع وزير الداخلية الكـويتى وكما زار وزيـر الدفاع السعودى الأمير سلطان طهران. ومع أن هذه الدول لاتبدو مـتحمسة لتطبيع كامل

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ نفس المرجع ص٣.



للعلاقات مع طهران ما دامت القوات الإيرانية تحتل الجزر العربية الثلاثة. إلا أن هذه الكيانات ترى بأن تحسين العلاقات التدريجى مع طهران من شأنه أن يدفعها إلى فتح باب للحوار التفاوضى مع حكومة الإمارات لايجاد حل عادل لموضوع احتلال الجزر العربية ومع ذلك فإن الجزر العربية المحتلة ليست هى المشكلة الوحيدة، على أهميتها، التى تؤثر سلبا على العلاقات بين الجانبين العربي والإيرانى، فموضوع الإرهاب والأحداث والاحتجاجات التى يقوم بها الحجاج الإيرانيون فى الأراضى المقدسة كل عام، وكذلك التدخل فى الشوون الداخلية لكيانات الجزيرة العربية، إضافة إلى إعلان طهران لحقها فى جزء من حقل الشمال النفطى القطرى، رغم توقيع البلدين لاتفاقية تحطيط للحدود بينهما عام ١٩٨٩، كل هذه الاختلافات بين كيانات الجزيرة العربية وإيران تحتاج إلى إيجاد حلول عملية وميدانية ملموسة تذهب إلى أبعد من إعلان للنوايا الحسنة[١].

نجحوا عام ١٩٩٦ فى الحصول على نسعين إلى مائة مقعد من مقاعد المجلس وتواجه هذه القوى الجديدة معارضة شديدة من مرشد الثورة آية الله خامنئى وكذلك من ناطق نورى رئيس مجلس الشورى ومن الكتلة اليمنية الضخمة المسيطرة على المجلس (تجمع العلماء المحاربين)، وغيرها من القوى المحافظة والمسيطرة على المؤسسات الثورية القضائية،وكذلك من الحرس الثورى الإسلامى وهو العصب القوى للنظام. وبالرغم من أن التيارين المنفتح والمحافظ الذين يعيشان اليوم حاله تنافس شديد، يتفقان على ضرورة انفتاح الجمهورية الإسلامية على جيرانها فى كيانات الجزيرة العربية، فإنهما لا يتفقان على قيام علاقات طبيعية مع واشنطن. ومثل هذا التنافس بين التياربن قد يقود إلى حالة عدم استقرار داخلى فى إيران. وهو ما سيكون له انعكاسات على سياسات طهران

---

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ المرجع السابق ص١٥.



المستقبلية نحو جيرانها. ففى حال فوز الجناح «اللبرالى» الذى يقوده خاتمى، فإن علاقات إيران مع كيانات الجزيرة العربية ستميل نحو التحسن والتطبيع أما إذا نجح الجناح القوى الذى يقوده خامنئى فى اقصاء خاتمى ورفاقه، فإن علاقات طهران الخارجية ستعود إلى سابق عهدها من التوتر وعدم الانفراج. ويحاول كلا الطرفين تعزيز موقفه السياسى وقبضته على السلطة، وفى هذا المجال نجح خاتمى وانصاره تكوين حزب سياسى مساند له، ليصبح آلة لحشد تأييد القوى الشعبية التى أوصلته إلى سدة الرئاسة. وفى الوقت نفسه عمل أعداؤه على اقصاء أنصاره من المؤسسات الشعبية وحجب الثقة عن وزرائه الاقربين. وهناك ثلاث قوى رئيسية يمكن أن تحكم ميزان الصراع بين الجناحين وهذه القوى هى الحرس الثورى الذى تميل قيادته إلى دعم خامنئى والجناح «المحافظ» فى النظام، والجيش الذى يدعم خاتمى وحكومته، وكذلك رجال البازار الذين وقفوا ضد ترشيح خاتمى للرئاسة لأنه تبنى نفس السياسات الانكماشية التى تبناها سلفه رافسنجانى، وسيبقى الوضع الاقتصادى المستقبلى فى إيران هو المحك الذى سينتج عنه نجاح خاتمى والتيار المتحالف معه، أو فشلهم. ومع حرص كيانات الجزيرة العربية على تحسين العلاقات تدريجيا مع طهران بما يخدم مصالحها الأساسية وبما يسهم فى حل المشاكل الجوهرية القائمة بين الطرفين (الحج، احتلال الجزر العربية، التدخل فى الشؤون الداخلية، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل)، فإن كيانات الجزيرة العربية لايمكنها رمى كل ثقلها لصالح أى جانب فى هذا الصراع دون الآخر، طالما بقيت الصورة المستقبلية لنتيجة هذا الصراع غير واضحة المعالم[1].

ومن المؤسف أنه مع كل تفاؤل بتحرك إيجابى تنطلق بعض التصريحات لتحبط ذلك التفاؤل، كذلك النصريح الذى أدلى به حميد رضا آصفى الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١٥/٣/٩٩ حيث قال: إن هذه الجزر جزء لا يتجزأ

---

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ نفس المرجع ص١٦.



من أراضينا والحل الوحيد لسوء التفاهم القائم حاليا مع الإمارات العربية هو الاستمرار فى التفاوضات الثنائية. وأضاف أن بلاده تحرص على تعزيز علاقاتها مع بلدان المنطقة، ولكنها تحتفظ بحقها فى تنظيم مناورات عسكرية للدفاع عن سيادة أراضيها(١).

مجيء الرئيس خاتمى وسياسته الاصلاحية مع محدودية دوره فى السياسة الخارجية قلب التوقعات وهو أشبه بغورباتشوف وسياسة البروستريكا الاصلاحية. أدى بتفكيك جزءا من هذا اللغز الإيرانى Enigma وليشيع جوا من التفاؤل والثقة بمد اليد إليه والاستثمار فى جهد مشترك لبناء ثقة باتت مطلوبة فى هذا الوقت الحرج. السؤال المطروح هو هل ينجح خاتمى فى تحقيق ذلك؟ هل يسمح له الجناح المتشدد المعارض داخل إيران الذى يرى فى أى انفتاح وتقارب مؤامرة وخيانة لمبادىء الثورة الإسلامية؟ وهل ينتصر المجتمع المدنى داخل إيران على هيمنة الدولة ويقف خلف خاتمى ويدعم برنامجه الإصلاحى داخليا وسياسة الانفتاح خارجيا؟(٢)

يجيب على هذا السؤال، السياسية الإيرانية فى مرحلة حكم الخاتمى تجاه دول الجوار العربى، وحل مشكلة الجزر العربية وما مدى مساهمتها فى ايجاد تقارب عربى - إيرانى، بحل المشاكل العالقة بين العرب وإيران، وكيفية التصرفات الإيرانية وسياستها تجاه الجزر العربية وهل تعيدها إلى أصحابها الشرعيين ام تستمر فى احتلالها وتصعيدها من آن إلى آخر؟ هذا ما نحاول معرفته. وقد يبدو من المفارقات أنه رغم الخلاف القائم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. فإن حجم التبادل بينهما يتصدر حجم التبادل بين كيانات الجزيرة العربية وإيران. وبالتالى فإن

---

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص١٤.
٢ - د. عبدالله الشايجى - المرجع السابق ص٢.

ذلك قـد يعطى إشـارات مـضللة. وقـد يفهـمـه البـعض على أنه يناقض أحـد الافتـراضات الأساسـية والتى ترى أن حجم التـبادل يتأثـر سلبا بحالة العـلاقات السياسية المتوترة. لكن فى الحقيقة أن واقع العلاقات التجارية بين الإمارات وإيران يماثل حالة المرأة الموجودة على يمين ويسار سائق السيارة، فالمقاسات وبعد الصورة فى هذه المرآة غير حقيقية. وهى فى تقديرنا الاستثناء الذى يؤكد القاعدة للاعتبارات التالية:[1] أن هذا التبـادل يتركز أساسـا بين دبى وإيران. فربع واردات إيران تجىء عبر مرفأ دبى بحكم وجود مناطق وطاقات كبيرة للتخزين، لاسيما فى منطقة جبل على، وبالتالى فـإن أغلب صادرات دبى إلى إيران هى فى الواقع أغلبها عـمليات إعادة تصدير. خلال الحـرب العراقية الإيرانية كانت دبى المنفـذ التجارى الأساسى لإيران ونمت خلال ذلك عـدة قنوات تجارية وماليـة بين الجانبين. من المحـتمل أن تكون إيران قد لجأت للاسـتيراد بشكل غير مـباشر، من مختلف دول العـالم عبر بوابة دبى (وأيضا عـمان) للالتفاف على الرقـابة الغربية التى كانت مـفروضة على واردات إيران من الدول الصناعـية المتـقدمـة فى إطار سيـاسة الاحتـواء المزدوج. يضاف إلى ذلك أن دبى تطبق رسوما جمركية تقل عن الرسوم المطبقة على مستوى كيانات الجزيرة العربية، مما يشكل عامل جذب إضافى للاستيراد عبر دبى.

الخاتمى وسياسة الانفتاح والجزر العربية

إلى أى مدى تنعكس سياسة الانفتـاح التى يأخذ بها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى علـى العلاقات الإيرانيـة ـ العربيـة؟ كانت الدبلومـاسية الإيرانـية مع وزير الخارجية الدكتور على أكبر ولايتى وبعمل دؤوب من نائبه حسين شيخ الإسلام قد استبـقت وصول خاتمى بتحديد العـوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تقارب إيرانى ـ عربي. ويمكن تعداد هذه العوامل على الشكل الآتى:ـ

---

١ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ المرجع السابق ص٢٥.



الخليج العربي وحـدة جغرافية مـتماسكة. والتخلف الاقـتصادى على رغم التصـدير النفطى. الحـروب والتوترات فى منطقـة الخليج العربي والتى حـالت يد الدول الكبرى فـيما دون النمـو. الربط بين العمـران والنفط، وحاجة التنمـية إلى جهود جماعية فى منطقة الخليج العـربي. تنوع السوق في الجزيرة العربية يفترض التكامل بين كـياناته وإيران والعراق. تبـادل الزيارات بين زعماء المـنطقة يمكن أن يخفف الخلافات. الإسلام هو أهم نقـطة للالتقاء بين أبناء الخليج العربي. تكوين نظام أمنى فى المنطقـة يمكن أن يحـول دون التـسابق على التـسلح. التـوسع فى المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية. فتح آفـاق شعبية غير سياسية. فتح آفاق رسمية تعمل فيها النخب الإيرانية والعربية.

ويمكن هذه «العوامل» التى توصلت إليها وزارة الخارجية أن تكون «واسطة» الرئيس خاتمى لمد جـسور إلى كيانـات الجزيرة العربية، خـصوصا أن اعتـداله كان موضع تقـدير فى الدوائر العـربية. ولكن إذا كان رفـع سعر النفط وتـعزيز وضع منظمة الدول المصدرة للنـفط «أوبيك» مصلحة مشتـركة لكل دول الخليج العربي، فإن ثمة عوائق مـوضوعية تحول دون التقارب الإيرانى ـ الـعربي حتى لو كان ذلك طموحا ومطلبا للطرفين.

أحـد أهم هذه العوائق هو الوجـود الأمريـكى فى الخليج العربي، فـإيران تعتبر هذا الوجود مصدر توتر، وفى تقديرها أن ما يهم واشنطن هو مصادرة الثروة النفطية العربية والتحكم فى الأسواق والأسعار وعدم السماح بسياسة نفطية مستقلة تؤدى إلى قرارات سـياسيـة من نوع قرار المنع ضد الغـرب. أما الكيـانات النفطية العربية فلا تشاطر إيران وجـهة نظرها، بل ترى ان الوجود العسكرى الأمريكى هو أحد ضـمانات كـياناتها بإزاء تخـوفهـا من الدولتين الجارتين إيـران والعراق على



السواء. وبهذا المعنى لا ترى الكيانات فى الجزيرة العربية امكانا لقيام «علاقة تكاملية» مع إيران إلا فى حال استباق ذلك بتقارب أمريكى - إيرانى - ولذلك فإن ثمة حدودا لاعتبار اعتدال خاتمى وانفتاحه مدخلا لاطمئنان عربي إلى إيران. والعائق الثانى فى العلاقات الإيرانية العربية هو الخلاف على جزيرة «آبو موسى» و«الطنبين» الكبرى والصغرى بين الجمهورية الإسلامية والإمارات العربية، وهنا لا يتوقع أن يكون اعتدال خاتمى مؤشرا لتغير فى الموقف الإيرانى، ذلك ان لدى الإيرانيين حساسية خاصة حيال الجزر العربية التى يعتبرونها أحد مواقع التحدى للوجود العسكرى الأمريكى فى مياه الخليج العربي. ومن أسباب هذه «الحساسية» ان نظام الشاه هو الذى كان وضع يده على الجزر العربية فى مرحلة التفاهم الأمريكى - الإيرانى. وفى الزيارات التى كان يقوم بها مسؤولون اماراتيون كبار لطهران، كان السفير الإيرانى فى الإمارات العربية يسدى إليهم النصيحة بعدم إثارة موضوع الجزر سواء فى اللقاء ومرشد الجمهورية آية الله على خامنئ أو مع رئيس الجمهورية حجة الإسلام على أكبر هاشمى رفسنجانى. وأكثر ما يمكن أن ينتهى إليه «اعتدال» خاتمى هو الجلوس إلى طاولة مشتركة ورئيس الإمارات العربية والبحث عن مخارج، ذلك أن الطرفين يعلنان السيادة المطلقة والتاريخية على الجزر العربية. وهذا الأمر أحرج دمشق فى علاقاتها مع إيران، إذ وجدت أن وساطتها فى هذا الموضوع لا تلقى آذانا صاغية. ولواشنطن كلمتها فى موضوع الجزر العربية، فهذه الجزر العربية هى احدى «الأوراق» التى تستخدمها الإدارة الأمريكية لاستثارة المخاوف لدى كيانات الجزيرة العربية، علما بأن رئيس الإمارات العربية يفضل أوربا على أمريكا إذ يحمل واشنطن مسؤولية انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الخارجية» التى كانت تملكه الإمارات العربية والذى كان يعتبر تاسع مصرف فى العالم. وما يسترعى الانتباه انه على رغم الشروط التى تضعها الإدارة الأمريكية لعودة



العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمة شعورا بالارتياح لدى الدبلوماسية الأمريكية لوصول خاتمى، كما أن ثمة من يتحاور فى إيران مع هذا الارتياح الأمريكى ويعتبره مؤشرا لإمكان «تطبيع» العلاقات فى مرحلة لاحقة يحددها بسنتين إذ لا بد من زمن ما لاقناع الامريكيين والإيرانيين بعملية التحول فى الموقف. والأرجح أن تنتظر قضية الجزر العربية «تطبيع» العلاقات بين واشنطن وطهران إذ بذلك ينسحب «العامل الأمريكى» من الخلاف. علما بأن الموقف الإيرانى من قضية الشرق الأوسط هو بدوره عائق أمام «التطبيع»(١).

فى أول بادرة تقارب أعلن عنها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى وجه دعوة إلى الإمارات العربية للتفاوض حول مصير الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران منذ ٣١ نوفمبر ١٩٧١ والتى استقبلتها الإمارات العربية بإيجابية واعربت عن استعدادها لاجراء محادثات فورية مع إيران بشأن الجزر العربية الثلاث. المراقبون ينظرون بحذر إلى هذه التصريحات ويتساءلون: هل سيكون خاتمى قادرا على تنفيذ سياسة الانفتاح التى تحدث عنها فى الأسبوع الأول من وصوله إلى السلطة أم أن البرلمان بقيادة ناطق نوى سيعرقل هذا التوجه؟ الإمارات علقت على الدعوة الإيرانية بالتأكيد على استعدادها الكامل لاجراء اتصالات فورية مع إيران لمناقشة الموضوع واتخاذ الترتيبات اللازمة للمفاوضات فى شأن الجزر العربية الثلاث. وفى حال فشل المفاوضات فى حل المشكلة يتفق الجانبان على احالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى. وتقول مصادر مطلعة ان الإمارات العربية مستعدة للنقاش فى كل المواضيع وان لديها وثائق قادرة على إبرازها خلال المفاوضات. وهى تفضل حل المشكلة مع إيران

---

١ ـ جريدة النهار ـ ٤/٦/١٩٩٧ ـ العدد ١٩٧٥٨.



دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. كذلك كشفت مصادر أوروبية عن وجود وثائق سرية ذات أهمية كبرى تؤكد ملكية الإمارات العربية للجزر وان دولا مهمة مستعدة لتزويد الإمارات العربية بها عند البدء بالتفاوض لكنها استبعدت أن يبدأ الحوار - على الأقل فى الوقت الحاضر - على اعتبار أن التغيير الذى حصل فى إيران لم تتوضح ابعاده بعد ولايعرف ما إذا كان خاتمى قادرا على فرض سياسته. من هنا نصحت الأوساط بعدم الإفراط فى التفاؤل وقالت بأن على الإمارات العربية ان تتوجه إلى محكمة العدل الدولية مزودة بالوثائق التى تحملها وهى كثيرة ورأت أن الظروف الدولية الحالية قد تساعد فى حل المشكلة أكثر من الماضى خصوصا فى ظل وجود خط داخلى فى إيران بدأ بالتفكير الفعلى بايجاد تغيير جذرى فى البلاد[1].

اعرب الرئيس الإيرانى محمد خاتمى عن أمله فى تعزيز العلاقات بين بلاده والإمارات العربية المتحدة، فى ضوء ما وصفه «بالقواسم المشتركة التاربخية والثقافية السائدة بين البلدين» لكن احتجاجا إيرانيا ضد الإمارات العربية فى الأمم المتحدة، واتهامها بالاستفزاز، وضع شكوكا حول جدية السعى الإيرانى لانهاء الخلافات بين البلدين. وقال فى برقية بعث بها إلى رئيس الإمارات العربيه «انه على ثقة بأن ترسيخ العلاقات بين البلدين سيؤدى إلى تعزيز الاستقرار والأمن فى المنطقة وتنمية روح التعاون الإقليمى أكثر فأكثر». وتوجه خاتمى إلى رئس الإمارات العربية بالشكر على مشاعره تجاه الشعب الإيرانى متمنيا «التقدم والرحاء لحكومة وشعب الإمارات العربة المتحدة الشقيق والمسلم». وكان رئيس الإمارات العربية قد بعث ببرقية تهنئة إلى خاتمى بمناسبة فوزه فى الانتخابات الرئاسية

---

١ - محلة الأسبوع العربى - باريس - ٩/٦/١٩٩٧.



الإيرانيــة وتأمل الأوساط العــربية فــى أن يؤدى نهج الاعتــدال الذى أبداه الرئيس الإيرانى المنتخب مــحمد خاتمى وعــبر عنه خلال حــملته الانتخابيــة، إلى تحريك الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى عادل لقضية الجزر العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التى تحتلها إيران. وكانت الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت بيــانا ابدت فيه اســتعدادها لاجــراء اتصالات فورية للتــأكد من اســتعداد الحكومة الإيرانيــة للتفــاوض. لكن طهران قدمت رســالة عاجلة إلى الأمــين العام للأمم المتحدة أدرجت فيــها ملاحظات على رسالة كانت بعثتهــا الحكومة الإماراتية للابقاء على البند المتعلق بالجــزر العربية الثلاث المحتلة على جــدول أعمال مجلس الأمن ووصــفت هذه الرسالة مطلب الإمــارات العربيــة بانه لا ضرورة له ويتــسم بالاســتفزاز، وانــه لا يساهم فى إزالة ســوء التفــاهم فى المنطقة. وأشــار المندوب الإيرانى لدى المنظمة الدولية إلى احتجاج حكومتــه لعدم استخدام الإمارات العربية الاسم الصحيح للخليج العربي. وأكد رفض حكومة بلاده لكل ما جاء فى رسائل الإمارات العربية حــول الجزر العربية، واعتبره تدخــلا فى الشؤون الداخلية لإيران وانتهاكا لحرمة أراضيها. وأوضح أن سوء التفاهم حول الجزر العربية لا يتم إلا من خلال المفاوضات، وفى لوكسمبورغ قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى ان الوضع ليس مواتيا بعد لعودة ســفراء الاتحاد الأوروبى المؤلف من ١٥ دولة إلى إيران وقال وزيرالخارجــية الهولندى هانز فان مــيرلو فى مؤتمر صحــفى: «لاحظنا أن الشروط الموضوعة لعودة سفرائنا لم تنفذ بعد»[1].

رفض رئيس مــركز الدراسات الاســتراتيــجية فى وزارة الخــارجيــة الإيرانية الدكتور مــحمد على مهندى اعتــبار الجزر الثلاث (طنب الكبــرى وطنب الصغرى

---

١ ـ كونا ـ الكويت ـ ٣/ ٩/ ١٩٩٧.



وأبوموسى) المتنازع عليهـا بين إيران والإمارات العربية المتحدة جـزرا محتلة. وقال في حديثـه لـ «الشرق الأوسط» خـلال زيارته مع وفد اكـاديمي إيران للكويت أن «ملكية الجـزر راسخـة في ذهن الشعب الإيراني ولدينا الوثائق الـتي تؤكد ذلك». واعتبر أن الحل الأنـسب يتم بالمفاوضات الثنائية وطالما ان هناك استعـدادًا للتفاوض فلماذا نذهب إلى محكمة العدل الدولية[1]؟

وقال ان زيارة رئيس مصلحـة تشخيص النظام هاشمي رفسنجـاني للسعودية حظيت باهتمام شعبي ورسمي في إيران والجميع ينتظر نتائجها.

وأكد ان السياسة الإيـرانية تغيرت داخليا وخارجيًا واسـتدرك قائلا: غير أن الاستراتيـجية لن تتغيـر. وعن تأثيرات قانون داماتو على الاقتـصاد الإيراني قال: «تأثيرات الحصـار الأمريكي لم تكن بحجم آمـال السناتور داماتو» واتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعمل على افساد علاقات بلاده مع العالم.

ونفى ان لبلاده سـياسات جـديدة في أفريقـيا انطلاقا من السـودان وقال ان طهران تركز على تحسين وتوطيد التعاون مع دول القارة الأفريقية بما فيها مصر التي قال عنها «ان لها وضعا خاصا ونتمنى ان تكون هناك تطورات إيجابية مع القاهرة» وفي ما يلي نص الحوار:

ما هي أهداف زيارتكم للكويت؟

ـ جئنا تلبية لدعـوة من كلية العلوم السياسية بجامعـة الكويت للمشاركة في ندوة تتعلق بالعلاقات الإيرانيـة الكويتية. وعقدنا لقاءات ونقاشـات مفيدة جدا مع الأكاديميين الكويتيين.

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٨/٣/١٩٩٨.



بعد فوز الرئيس خاتمى فى الانتخابات ماذا يحدث حاليا فى إيران؟

ـ هناك تحول فى السياستين الإيرانية، الداخلية والخارجية وهذا أمر طبيعى طالما يذهب شخص ويأتى آخر عوضا عنه.

التكتيك والاستراتيجية ـ التحول الذى طرأ على السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، هل كان فى التكتيك أم الاستراتيجية؟

ـ بالطبع هناك استراتيجية ثابتة للبلاد ولم تتغير ولكن هناك تغيير فى الفكر للوصول إلى هذه الاستراتيجية. ما تغير هو الطريقة والسبل التى توصلنا إلى الاستراتيجية التى نهدفها.

هل معنى ذلك أن «التكتيك» المتبع خلال الفترات السابقة كان خاطئا واقتضت المرحلة الحالية تغييره؟

ـ كلا ذلك لا يعنى ان التكتيك السابق كان خاطئا. غير ان المواطنين انتخبوا رئيسا جديدا أى ببرنامج واضح المعالم ويرغب فى تنفيذ سياسته الخاصة بالأسلوب الذى يراه. وهذا لا يعنى أن أسلوب الرئيس السابق خاطئ.

هل زيارة الرئيس السابق على هاشمى رفسنجانى إلى السعودية والتى استمرت ١٠ أيام تأتى فى إطار السياسة الجديدة؟

ـ لو تتبعنا تصريحات الرئيس خاتمى لوجدنا التأكيدات المتواصلة التى يطلقها والتى ترغب بالتقارب وفتح الحوار المباشر مع دول الجوار. وهذه التأكيدات على هذه السياسة اخذت حيز التنفيذ. كما قام أخيرا بإرسال مندوب خاص للمنطقة.

زيارة الرئيس السابق رفسنجانى حظيت باهتمام رسمى وإعلامى فى السعودية فهل حظيت بذات المقدار من الاهتمام داخل إيران؟



ـ نعم كان هناك اهتمام وتجاوب لهذه الزيارة، وخاصة على الصعيد الشعبى. والجميع ينتظرون نتائج هذه الزيارة الهامة.

هل وجهتم دعوة لمسؤولين عرب لزيارة طهران؟

ـ حينما تكون هناك نوايا لتوثيق العلاقات فمن الطبيعى ان نوجه الدعوات وسنكون بأفضل حالة فيما نستقبل إخواننا فى إيران، وكما شاهد العالم فى مؤتمر القمة الإسلامى قام عدد من الزعماء بزيارتنا وكنا فرحين بذلك، وتبقى الدعوات مفتوحة أمام الأخوة العرب وخاصة بالنسبة للدول المجاورة.

نتكلم عن الجانب الشعبى، ففى الجزيرة العربية لن يأخذوا التصريحات الإيرانية الرسمية والتى تدعو لحسن الجوار والسلم على محمل الجد باعتبار ان طهران تحتل الجزر العربية. فأين حسن النوايا؟

ـ استعملت كلمة احتلال وهذا غير صحيح و خلال سنوات سابقة كان هناك استعمار فى المنطقة وحاول أن يثير المشاكل فى المنطقة ويزرع بذور الشقاق من أجل مصالحه وأهدافه الخاصة، وبالنسبة لحاكمية إيران للجزر فهناك وثائق ومستندات وأدلة وبراهين تثبت ملكيتها لهذه الجزر ويمكن الرجوع لها، وهذه راسخة فى ذهن الشعب الإيرانى.

ولكنكم ترفضون حتى الحوار مع الإمارات العربية؟

ـ من قال هذا؟ إيران هى التى بدأت هذا، وسبق ان بدأنا حوارا موضوعيا، والآن جاء دور الإمارات للقيام بحوار مع إيران ونحن على استعداد لحوار ثنائى.

تقولون ان لديكم وثائق تثبت حاكميتكم لهذه الجزر فلماذا ترفضون الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لتبت فى هذا الأمر؟



ـ سألتنى قبل قليل عن المباحثات والآن بهذا السؤال نفيت السؤال السابق، فطالما ان هناك استعدادا للتفاوض والمباحثات فلماذا نذهب إلى محكمة العدل الدولية؟

هل تتخوف إيران من الذهاب إلى محكمة العدل الدولية؟

ـ لدينا أمل بالمفاوضات الثنائية(١).

أعربت يوم ٢٦/ ٣/١٩٩٨ وزارة الخارجية الإيرانية عن أسفها لموقف جامعة الدول العربية من موضوع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى تطالب بها الإمارات العربية المتحدة ونقلت إذاعة طهران الرسمية عن الناطق باسم وزارة الخارجية محمود محمدى تأكيده مجددا ملكية إيران للجزر العربية الثلاث عند مدخل الخليج العربي. وقال محمدى ان «اثارة مثل هذه الاختلافات تتناقض مع مصالح شعوب المنطقة» مؤكدا ان إيران لا تزال تؤيد حلا سلميا للخلاف مع الإمارات العربية. وكان المجلس الوزارى للجامعة العربية دعا أمس الأول إيران إلى انهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث ووقف اقامة منشآت فيها بهدف فرض الأمر الواقع واضاف محمدى: «يجب ان نعزز تضامننا فى مواجهة تزايد تهديد اعدائنا المشتركين وخصوصا النظام الصهيونى بدلا من تضخيم الاختلافات» مشيرا إلى أن إيران تعطى الأولوية إلى علاقاتها مع الدول العربية. وكانت إيران فرضت سيطرتها على طنب الكبرى والصغرى فى ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية من الخليج العربي وفى ١٩٩٢ اتهمت أبو ظبى طهران بضم أبو موسى بحكم الأمر الواقع. وفى ١٩٩٥ فشلت مفاوضات بين الجانبين بسبب خلاف حول جدول الأعمال،

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٨/٣/١٩٩٨.



تريد إيران حصر المفاوضات فى جزيرة أبو موسى بينما تصر الإمارات العربية على أن تشمل أيضًا جزيرتى طنب الكبرى والصغرى[1].

عندما طرحت الإمارات العربية المتحدة موقفها الداعى إلى حل قضية جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بالوسائل السلمية، ثم عندما دعت إلى عرض القضية على محكمة العدل الدولية باعتبارها أعلى هيئة قضائية دولية محايدة إنما كانت تمارس حقا سياديا مشروعا لاسترداد أرض لها محتلة من جهة، ثم انها كانت تؤكد تعلقها بالشرعية الدولية باعتبارها المرجع الوحيد المفترض أن يضمن حقوق الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ويحمى الأمن والسلم الدوليين، وفوق ذلك كله، بل وقبل ذلك، تأكيد واجبات وحقوق من بينها الحوار كأساس لحل أى خلاف.

انطلاقا من كل ذلك، كانت الإمارات العربية تتعامل بحرص شديد مع إيران وتدفع بالعلاقات معها وفى مختلف المجالات إلى الأمام، على اعتبار أن ذلك سوف يؤدى إلى تعزيز عوامل الثقة ويزيل كل الشكوك، ويؤسس لتفاهم حقيقى يزيل كل الشوائب والخلافات ومن بينها قضية الجزر العربية المحتلة وكانت الإمارات العربية تعرف أن مسألة احتلال جزرها هى جزء من ارث خلفه نظام الشاه، ولذلك راهنت على نفهم إيران الإسلامية لحقائق التاريخ والجغرافيا واواصر الدين والقربى وروابط الجوار، مما يجعلها نبادر إلى ازالة هذه النقطة السوداء فى علاقات البلدين الذين شاء القدر أن يجعلهما على مرمى حجر من بعضهما وبوحد بينهما الخليج العربي الذى كان على مدى الدهر وسيبقى صله وصل وشريان حياة لدول المنطقة ومدت الإمارات العربية يدها، وفتحت قلبها، ولم تترك وسيلة إلا واستخدمتها أو وسيطا إلا ورحبت به على أمل أن تستجيب القيادة الإيرانية إلى صوت العقل وتدرك ان قضايا المنطقة لا يحلها إلا أهلها، وان سلامتها وأمنها لا

---

١ ـ الأنباء ٢٧/ ٣/ ١٩٩٨.



تصنعهـما إلا دولهـا، وان المتصيـدين فى الماء العكر والطامـعين بالمنطقـة وثرواتها وموقـعها فى حالة تأهـب للانقضاض. ويبدو أن إيران فـى عهد الرئيس محـمد خاتمى الذى تعهد منذ وصوله إلى السلطة قـبل عام بعزمه على وضع العلاقات مع الدول العربية فى جـدول أولوياته، قد بدأ فى تنفيذ تعـهداته. فهذا ما تشـير إليه نتائج زيارة وزير خارجية إيران إلى الإمـارات العربية، إذ انه للمرة الأولى منذ بدء المباحثـات حول الجزر العربيـة الثلاث المحتلة، لا تصل هذه المباحـثات إلى طريق مسدود «وهذه خطوة إيجابية على طريق انهاء النزاع بين البلدين» كما صرح مصدر دبلوماسى. نأمل من جـمهورية إيران الإسـلامية أن تعزز هذه الخطوة الإيجـابية، فكل نجاح فى التـعامل مع المشاكل العـالقة بين دول المنطقة، سـيصب حتـما فى اشاعـة اجواء الأمن والاستقـرار. نأمل أن تترجم طهران اقـوالها إلى أفعـال تفتح صفحـة جديدة فى علاقاتها الثنائيـة، وتتراجع عن مواقف سابقة لهـا بشأن الجزر العربية المحتلة.

الحوار الإيرانى ـ الإماراتى

يبدو ان سمة التـهدئة التى تميز بها العهد الإيرانى الجديد تحت قـيادة محمد خاتمى، بدأت تظهر بوضوح علـى صعيد العلاقات الإيرانية العـربية، فقد عكست زيارة وزير الخارجية الإيرانى د. كمال خرازى التى قام بها للإمارات قدرا كبيرا من المرونة فيمـا يتعلق ببحث الخلاف الشـائك بين الدولتين على السيـادة حول الجزر الثلاث: أبو مـوسى وطنب الكبرى وطنب الـصغرى. التـصريحـات الأولية التى صدرت على لسان المسئول الإيرانى تؤكـد على وصف الخلاف حول الجزر العربية بأنه «سـوء فهم يمكن تجـاوزه من خلال الحـوار». . كـذلك كان تركـيز المعلقـبن السياسـيين المعتدلين فى إيران علـى أن الزيارة تساهم فى فتح صفـحة جديدة فى العلاقات بين البلدين وان الاجـتماع بين وزير الخارجية الإيرانـى د. كمال خرارى



ووزير الدولة للشئـون الخارجية الشـيخ حمدان بن زايد كان الهـدف الأساسى منه إيجاد مناخ من الثقة والتعاون المتبادلين. هذا التـوجه الإيجابى فيما يتعلق بموضوع الجزر العربية يعيد إلى الأذهان من جديد تصريحات الرئيس الإيرانى محمد خاتمى حول نفـس الموضوع فى شهـر مايو ١٩٩٩ حـينما أعلن «أن خـلافنا مع أشقـائنا الإماراتيين يجب أن يحل بالتفـاوض الثنائى ومن دون تدخل أجنبى» كما انه يجدد ـ من جانب آخر ـ نفس النغـمة الإجابية التى أطلقتهـا إيران عندما أعرب الرئيس خاتمى عن أمله فى تعزيز العلاقات بين بلاده والإمارات العربية ـ فور تولية السلطة ـ فى ضوء ما وصـفه بالقواسم المشتركة التـاريخية والثقافـية السائدة بين البلدين. والمباحثات بين إيران والإمارات، ربما تتسم بأنهـا جاءت بشكل مباشر بين الطرفين دون الحاجة إلى وساطة، فمن الجدير بالذكر أن عـام ١٩٩٩ قد شهد عقد جولتين من المفاوضات واحدة فى أبـو ظبى والثانية فى الدوحة بعد مسـاع قطرية حميدة، وكانت الإمـارات قد أعلنت خلال هاتين الجـولتين مبـادرة من ثلاث مراحل لحل النزاع ترتكز الأولى على إجراء اتصالات فورية مع إيران عـبر القنوات الدبلوماسية أما الثانية فتشمل عملية التـفاوض نفسها على أساس جدول أعمال واضح وحسب الصيغ المتبعة فـى حالة التفاوض بين الدول، أما المرحلة الثالثة والأخيـرة فتتضمن اقتراح احالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بموافقة الطرفين فى حالة عدم وصول المفاوضات إلى نـتيجة، غيـر أن هذه المبادرة السلمية من جـانب الإمارات لم تلق الاهتمـام الكافى من جانب إيران بسـبب رفض إيران فى الجولتـين المثار إليهـما الاعتراف بأن إطار الـنزاع هو الخلاف حول الجزر العربيـة وأصرت على أن عنوان التفاوض هو بحث المسائل العالقة[1].

على الرغم مما يبدو على الساحة الآن من مظاهر إيجـابية بين الدولتين بشأن

---

١ ـ العالم اليوم ٢٦/٥/١٩٩٨.



حتمية الحوار حول الجزر إلا ان موضوع الخلاف لايزال يشوبه حالة من التعقيد والتباعد فى وجهات النظر خاصة ان الإمارات تنظر إلى القضية ككل على أساس أنها حق منتزع منها، وهى تطالب بعودة الجزر العربية إلى سيادتها، بينما ترى إيران فى الجانب المقابل ان الجزر جزء من إيران وجدير بالذكر ان إيران كانت قد قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث فى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٧١ قبيل قيام الإمارات العربية المتحدة، وهى الجزر العربية التى تحتل موقعا استراتيجيا قرب ممرات الملاحة الرئيسية فى مضيق هرمز، الذى تمر به ناقلات البترول الدولية التى تحمل ثلث صادرات العالم فى البترول. ثم اشتعل النزاع مجددا عام ١٩٩٢، عندما شددت إيران سيطرتها على جزيرة أبو موسى حينما بدأت فى بناء رصيف بحرى داخل الجزيرة، كما قامت أيضا ببناء مستودع ومصنع لتعليب الأسماك هناك، وكان ذلك مبعثا لاعتراض متشدد من جانب الإمارات. هذا الخلاف التاريخى بين الدولتين من غير المنطقى ان يسفر عن حلول عاجلة للمشكلة التى استمرت عدة سنوات غير ان اللقاء بين مسئولى البلدين قد يكون مقدمة ضرورية فى إطار البحث عن شكل محدد لأسلوب التفاوض بين الجانبين شأن هذا النزاع المعقد. وإذا كانت الإمارات العربية قد التزمت خلال سنوات طويلة بضبط النفس والمطالبة بحل النزاع عبر القنوات الدبلوماسية، فقد كان من المناسب لإيران، فى ظل توجهاتها الحالية التى تتسم بقدر من الاعتدال فى التعامل مع الأطراف العربية، ان تستجيب لهذا التوجه وان تبدأ على الفور بمرحله جس النبض تمهيدا للإعلان عن مرحلة التفاوض. ومهما يكن من أمر التوقعات المحتملة بشأن فشل جميع الحلول السلمية لحل النزاع، فإن الحل المناسب بعد ذلك لن يخرج عن إطار عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وإلى حين الوصول إلى هذه النقطة الفاصلة فى مراحل النزاع حول الجزر العربية والتى تقتضى ضرورة تدخل محكمة العدل والأمم المتحدة، فقد يكون من المناسب التوقف عند تصريحات المسئول



الإيرانى بأن «أزمة الجزر» مجرد سوء تفاهم» وهو التصريح الذى يمكن تفسيره فى اتجاهين الأول: قد يوحى برغبة إيرانية جادة فى حل النزاع بأسرع الطرق وأسهلها، والثانى: قد يحتوى على نوع من الغموض الإيرانى الذى قد يطيل من آمد النزاع ويعتبر ان موضوع التفاوض المنتظر مجرد مضيعة للوقت فى ظل استمرار سيطرة إيران على الجزر العربية المتنازع عليها[1].

يجد من لا يكتفى بقراءة العناوين صعوبة فى تفسير حالة التفاؤل التى سادت بعض الأوساط العربية عقب الزيارة التى قام بها وزير خارجية إيران كمال خرازى لأبوظبى. فالإشارة الإيجابية الوحيدة على وجود تطور فى الموقف الإيرانى ازاء قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وردت على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتى الشيخ حمدان الذى قال «ان البلدين اتفقا على الاستمرار فى الاتصالات الثنائية على ان تشمل هذه الاتصالات قضية الجزر». وبحسب هذه القراءة للتصريح، فإن هذه هى المرة الأولى منذ احتلال الجزر العربية عام ١٩٧١، ومرورا بالمفاوضات التى جرت بين البلدين حولها وبخاصة فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٦، التى تبدى فيها إيران استعدادا لمناقشة هذه المسألة مع الإمارات بعد ان كانت تعتبر ان سيادة إيران على الجزر العربية الثلاث موضوعا غير قابل للنقاش. على ان القراءة التحليلية للتصريح يمكن ان تقود إلى نتيجة مناقضة، فما ذكر عن استعداد إيرانى للقبول ببحث قضية الجزر العربية الثلاث ورد ضمن تصريح للشيخ حمدان وليس ضمن بيان مشترك عن محادثات الوزير الإيرانى فى الإمارات.

وفى ضوء هذه المعانى المناقضة تثار مجموعة من الأسئلة التى يشكل الإجابة عنها مدخلا لفهم الاتجاه الجديد فى الخلاف الإيرانى ـ الإماراتى حول الجزر وامكانية الوصول إلى انفاق بشأنه. وأول هذه الأسئلة هو هل تغيرت مواقف

١ ـ العالم البوم ٢٦/ ٥/ ١٩٩٨.



البلدين المعلنة؟ ومـا هي الأسباب الممكنة لهـذا التغيـير؟ وما هـي الفرص الممكنة لجولات المفـاوضات المقبلة؟ هذه الأسئلة طرحـناها على اطراف شاركت أو تابعت عن كثب جولة المفاوضات الأخيرة. وبقدر ما كـانت المصادر الرسمية متحفظة فى تقديراتها وإجاباتهـا، فإن الخبراء الذين يتابعون قـضية الجزر يقدمون قراءة مـسهبة ومفصلة للاحتمالات المختلفة لمسار النزاع فى ضوء المتغيرات العديدة التى تحيط به.

فى الجانب الرسـمى يقول مصدر مطـلع «ان الموقف الإماراتى من قضيـة الجزر لم يتـغيـر وبالتـالى فإن أى تطور إيجـابى فى هذا المجـال يجب توقـعه من الجـانب الإيرانى»[1]. ويفسر قـائلا «ان الإمارات تبنى موقـفها على أساس مبـادئ القانون الدولى وعلى أساس الحوار والحل السلمى وهى مستعدة فى هذا الإطار إلى القبول المسبق بأى حكم تصـدره هيئة أو محكمـة دولية حتى لو كان هذا الحكم فـى غير صـالح الإمارات». وأضـاف المصـدر الإمـاراتى «إن الإمارات لـم تغيـر خطابهـا السياسى الذى أعلـنه رئيس الإمارات أكثر من مرة، وجـرى التعبير عـنه بأكثر من صورة عبر تصريحات رسمية لمسؤولين فى مواقف مختلفة ومن خلال منابر محلية وإقليميـة ودولية». ويضيف المصدر «انه مع الالتزام بالثوابت الرئيـسية فى الموقف الإماراتى فإن هناك مـجالا للتحرك والمناورة ضمن بعض المتـغيرات التى تؤثر على مواقف الطرف الآخر وخطابه بحيث يتم من خـلال ذلك امتحان فرص التطور فى المواقف المتزمـتة التى اتسم بهـا الموقف الإيرانى من الجزر طوال الفـترة الماضـية». وحتى هذه اللحظة وبالرغم من الجـو الإيجابى الذى اتسمت به مـحادثات خرازى فى أبو ظبى فإن المصدر الإمـاراتى يؤكد «ضرورة عدم المبالغـة فى تقدير هذا الجو الذى ما زال ملبدا باحتمالات قد تعيد الأمور إلى نقطة الصفر».

وبعيدا عن الجو الرسـمى المتحفظ يعطى حسن عليكم صورة أكـثر وضوحا

---

١ ـ مجلة المجلة ١٤/٦/١٩٩٨.



للجو الذى تمت فـيه الجولة الأخـيرة من المفاوضات فـيقول ان هناك عـدة عوامل ضاغطة دفـعت إيران إلى تغييـر لهجتهـا فى موضوع الجـزر. وأول هذه العوامل وجود رغبة إيرانيـة فى استعادة التحالف الخليجى ـ الإيرانى بعـد انفراط التحالف العراقى ـ الخليجى وهذه الرغبـة تصطدم بموضوع الجـزر العربيـة الثلاث التى لا يمكن تجاوزها وبناء وإقامة استراتيجية خليجية إيرانية دون إيجاد حل لها.

الأمر الثانى كما يقول عليكم هو ان هـناك احساسا لدى المسؤولين الإيرانيين بأن مفتاح التقارب الإيرانى ـ الأمريكى يكمن فى قـيام علاقات إيرانية ـ خليجية، لأن الولايات المتحدة لأسباب استراتيجية واقتصادية تعطى اولوية لعلاقاتها الخليجية على العلاقـة مع إيران. وثالث العوامل الضاغطة كـما يقول عليكم هو إحـساس إيران بوطأة التدهور فى أسعـار النفط وضرورة التعاون مع كيانات الجـزيرة العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفـة خاصة لتحقيق الاستقرار فى الأسواق العالميـة. وهذا التنسيـق بطبيعـة الحال يجب ان تكون له قـاعدة سياسـية من أهم أعمـدتها حل قضيـة الجزر. والأمر الرابع ان إيران تسـعى إلى جذب استثـمارات أجنبية وكذلك الاستـعداد لمرحلة تحرير التجارة العالمية والتى ستلعب فـيها كيانات الجزيرة العربية دورا رئيسيا باعتبارها مصـدرا من مصادر الاستثمار والتمويل وسوقا مهمة للسلع الإيرانيـة. ويقول عليكم انه فى مواجهة هذه التغـيرات الضاغطة فإن دول المنطقة لاحظت وجود تطورات سـاهمت فى اضفاء طابع أكثر عـقلانية على الموقف الإيرانى وأبرز هذه التطورات انحـسار الخط المتشـدد فى السياسـة الإيرانية الذى توج بانتخاب الرئـيس محمد خاتمى كـرمز معتدل من رمـوز النظام وانحسار هذا الخط المتشدد أدى إلـى انحسار مواقف الشك والخوف التى ابدتـها دول المنطقة منذ نجاح الثورة الإيرانيـة، وبالتالى توفير مناخ أفضل للحوار على جـميع القضايا ابتداء من موضوعـات تتصل بالأمن والاستقرار بالمنطقة ومـرورا بالتعاون والتنسيق وانتهاء بالجزر[١].

---

١ ـ مجلة المجلة ١٤/٦/١٩٩٨.



كما ان الحساسية المفرطة التى ابدتها إيران تجاه الوجوب العسكرى الغربى عموما والأمريكى خصوصا قد أخذت بالتراجع أما سبب تقلص هذا الوجود أو بسبب ادراكها بأن هذا الوجود ليس موجها ضد إيران أو لقبولها النسبى بأن هذا الوجود هو عنصر توازن للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها.

يشير عليكم هنا إلى ان جزءا كبيرا من فرص الحوار الضائعة بين الإمارات وإيران فى جولتى المفاوضات التى جرت بين البلدين عام ١٩٩٢ فى أبو ظبى وعام ١٩٩٦ فى الدوحة استهلك فى شكوى إيران من الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة وكأنها بذلك تبرر احتلالها للجزر العربية الثلاث وتعزيز وجودها العسكرى فيها بهذا الوجود. ولكن هل اجواء الانفراج السياسى فى العلاقة العربية ـ الإيرانية يمكن ان تمهد لحل قضية الجزر الثلاث؟ يرى عليكم انه بالرغم من عدم وجود وضوح فى الموقف الإيرانى حتى الآن لا يستبعد وجود قنوات موازية لهذا الموقف شجعت الطرف الإماراتى على النصريح بوجود اجواء ايجابية للمحادثات الأخيرة. ويقول فى هذا المجال ان القنوات الموازية قد تكون أكثر فعالية من الاتصالات المباشرة كما ثبت فى تجربة عملية السلام فى الشرق الأوسط حيث كانت قناة أوسلو سالكة فى حين كانت قناة واشنطن الرسمية متعثرة. وبشير إلى ان إعلان الشيخ حمدان عن استمرار الاتصالات ترك مفتوحا مما أفسح فى المجال للاجتهاد بامكانية قيام اتصالات على أكثر من مستوى وليس بالضرورة ضمن الإطار السياسى المباشر الذى كانت تتم فيه المفاوضات حتى الآن. وإذا كانت النظرة الإماراتية إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات نراهن فى تفسمها الإيجابى على المناخ السياسى العام الذى أحاط سلك الجولة، إن النظرة الإيرانية ما تزال غامضة، وان كان يبدو من سكوتها وعدم تعليقها على التصريحات الإماراتية أنها راضية بالانطباع الايجابى الذى خلفته زيارة خرازى إلى العاصمة الإماراتية لكن مصادر إيرانية رافقت خرازى تقول ان قبول إيران بالتقييم الإماراتى الإيجابى يخفى وراءه موقفا إيرانيا جديدا. وتقول هذه المصادر ان إيران ابدت مرونة فى موضوع جزيرة



أبو موسى وهى كبرى الجزر المتنازع عليها والتى يوجد اتفاقية إيرانية ـ إماراتية بشأنها منذ ١٩٧١ .

حسب المصادر الإيرانية فإن خرازى اعاد فكرة طرح جزيرة أبو موسى أولا فى إطار جديد يقوم على أساس اعتراف إيرانى بأنها ارتكبت خطأ فى ١٩٩٢ عندما منعت موظفى الإمارات العربية المتحدة من دخول الجزيرة وقامت بفرض قيود على دخول وخروج السكان منها خلافا لما هو منصوص عليه فى اتفاق ١٩٧١ ، فضلا عن انها قامت بتعزيز وجودها العسكرى فى الجزيرة وتعيين حاكم عسكرى لها بشكل يعنى بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد فى الاتفاقية. وتقول المصادر الإيرانية ان إيران ادركت ان اجراءاتها فى تلك الفترة كانت ضارة وغير مبررة وانها بنيت على أساس مخاوف امنية مبالغ بها، إذ اعتقدت ان الوجود الأمريكى المكثف ابان حرب الخليج الثانية سينتهى بعد الحرب إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد مساعدة الإمارات لاستعادة جزرها بالقوة وهو ما ثبت مع الوقت أنه غير صحيح. اراء كل ذلك فإن طهران مستعدة فى ما يبدو إلى تقديم تنازلات رئيسية فى موضوع جزيرة أبو موسى بما فى ذلك التراجع عن تعيين حاكم لها. وتقليص الوجود العسكرى الإيرانى فيها، والاعتراف بحقوق الإمارات الإدارية فى الجزيرة وفق نصوص الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وكذلك القبول بمفاوضات حول السيادة فى إطار اعادة النظر فى الاتفاقية الحالية. وبالرغم من المظهر البراق لما تعرضه المصادر الإيرانية فإن هذا العرض قد يتطلب من الإمارات ثمنا سياسيا مباشرا كالاقرار بالتنازل عن جزيرتى طنب الصغرى والكبرى أو ثمنا سياسيا غير مباشر كتأجيل بحث وضع جزيرتى طنب وترك ذلك للزمن مع ما يحمله من تمييع لحقوق الإمارات فى الجزيرتين. وتقول مصادر إماراتية فى تعليق على هذا التصور للموقف الإيرانى «ان العرض إذا كان جديا فيه عناصر إيجابية، لأنه يحمل فى طياته مرونة إيرانية يمكن



تطويرها خاصة إذا وصلت هذه المرونة إلى حد التخلى عن بعض المظاهر السيادية التى حاولت فرضها فى الجزيرة». يضاف ان اعتراف إيران بارتكابها خطأ فى ١٩٩٢ وأنها بالغت فى مخاوفها الأمنية يعنى سحب البساط من تحت حججها التى تسوقها كمبرر للاحتفاظ بالجزر باعتبارها مخافر امنية متقدمة لها وهو أمر مفيد على المدى الطويل من حيث انه يساعد على تقليص حساسية الشارع الإيرانى بحيث لا يتعامل معها كقضية سياسية تخضع لمزايدات حزبية بل قضية حقوقية وبالتالى يغير موقفه من أى اتفاق على رفع قضية الجزر العربية إلى محكمة العدل الدولية أو أى حل بأى طريقة أخرى». لكن المصادر الإماراتية تؤكد ان عرض التفاوض حول جزيرة أبو موسى لا يمكن ان يتم إلا كجزء من صفقة شاملة للتفاوض حول الجزر الثلاث وان اختلف ترتيب هذه الجزر العربية على جدول الأعمال(١).

زيارة الدكتور كمال خرازى وزير خارجية إيران والوفد المرافق له إلى أبوظبى يومى ٢٣ و٢٤ مايو ١٩٩٨م حيث عقدت مباحثات رسمية بشأن قضية الجزر بين الطرفين وقد ترأس الجانب الإماراتى الشيخ حمدان وزير الدولة للشؤون الخارجية. ولم يصدر الجانبان أى تصريح بشأن هذه المباحثات فقد تجنب الوزير الإيرانى بالادلاء بأية تفاصيل عن مباحثاته للصحف الإيرانية خلال عودته وأيضا لم يول الإعلام الإماراتى الاهتمام الكافى لتلك الزيارة (شريط الفيديو المرفق يبين لقطات من أخبار الزيارة المذكورة).

التصريحات الإيرانية حول الجزر العربية

استقبلت أوساط إماراتية بارتياح تصريحات وزير الدفاع الإيرانى علي شمخانى والتى عبر فيها عن تفاؤله بالتوصل إلى نتيجة مقبولة مع الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وأكدت هذه الأوساط على

---

١ ـ مجلة المجلة ١٤/٦/١٩٩٨.



ضرورة ان تقترن هذه التصريحات الإيجابية بالعمل من أجل التوصل إلى صيغة حل يرضى جميع الأطراف، خاصة ان الإمارات أبدت فى أكثر من مناسبة حرصها على ايجاد حل سلمى لموضوع الجزر العربية العالق منذ ان احتلتها إيران عام ١٩٧١. وكان وزير الدفاع الإيرانى قد أدلى بتصريحات لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية أكد فيها حرص بلاده على تقوية وتطوير العلاقات مع دولة الإمارات وباقى كيانات الجزيرة العربية لارتباطها بأسباب تاريخية واقتصادية وتجارية. وأشار فيها إلى أن زيارة الدكتور كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى للإمارات فى وقت سابق ساهمت فى تقريب وجهات النظر بين الطرفين وكسرت الجمود الحاصل فى قضية الجزر العربية، وأكد على أهمية استمرار المحادثات المباشرة من أجل الوصول إلى نتيجة مرضية للطرفين. كما أكد على عدم وجود اطماع أو نوابا عدوانية لدى إيران تجاه جيرانها وان قوتها العسكرية لا تحمل رسائل تهديد مباشرة أو غير مباشرة وأن التسلح والمناورات التى تجريها القوة العسكرية الإيرانية هى لأغراض رفع جاهزية الدفاع ولن تستخدم ضد كيانات الجزيرة العربية على الاطلاق وأن هذه القوة جاهزة للدفاع عن مصالح دول المنطقة مجتمعة إذا تعرضت لأى أخطار ومستعدة لرد لعدوان على أية دولة جارة ودعا شمخانى كيانات الجزيرة العربية لعقد معاهدة دفاع مشترك واجراء مناورات مشتركة. وفى ما يتعلق بعلاقات إيران بالولايات المتحده استبعد شمخانى حصول تقدم مع اميركا، مشككا فى نواياها حول التقارب، وأشار إلى وجود جدار طويل من عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة وعليهم إزالته لأن الكرة فى ملعبهم. وفى نهاية حديثه نفى بشدة الادعاءات الإسرائيلية بوجود طيارها «رولان أراد» الذى فقد فى لبنان فى السجون الإيرانيه، وأشار إلى ان هذه الادعاءات لا تستحق الرد[1].

صرح وزير الخارجية الإيرانى كمال حوارى ان سياسة «الاحتواء المزدوج»

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٣/٧/١٩٩٨.



التى مارستها الإدارة الأميركيـة تجاه إيران فشلت ولم تؤد إلا إلى تضرر الأميركيين انفسـهم ونفى وجود أى مسـاع إيرانية لبدء حـوار مع واشنطن لان لامصداقـية له والتـجربة الفلسطينيـة اثبتت ذلك. وأكـد خرازى الذى شـارك فى المؤتمر الوزارى الإسلامى فى الدوحة خلال حديث خاص لـ «الرأى العام» سيادة بلاده على الجزر الثلاث (الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى) واعرب فى الوقت نفسه عن استعداد طهران للتباحث فى مختلف القضايا مع الدول الصديقة وفى ما يأتى نص الحوار[1]:

هل فشلت سياسة الاحتواء المزدوج التى نفذتها الإدارة الأميركة تجاه إيران.

من المعـروف أن هذه السيـاسة فـشلت منذ بدايتـها لأنهـا بنيت على أسس فلسفيـة خاطئة، ولا أعتـقد ان ثمة أحد فى العـالم أو فى أميركا يعـتقد بأن هذه السياسة قائمـة. حتى المتحالفين بها ذهبوا فى مسار مغـاير لهذه السياسة التى أدت إلى تضرر الأميركيين والشركات الأميركية.

وهل هناك مساع لإجراء حوار مع أميركا من طرفكم؟

لا توجد مساع من قبلنا لاقامة حوار مع واشنطن رغم ان الأميركيين يرغبون فى مثل هذا الأمر لأننا نعتقد أن أميركا ليـست لديها مصداقية والتجربة الفلسطينية اثبتت ان السياسة الأمـيركية هدفها فرض سياسات فى المنطقـة، أميركا تستطيع ان تتحاور معنا عندما تغير سياستها وتعاملها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

باعتقادكم هل نجحت سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق؟

ـ قرار مـجلس الأمن يختلف كـثيـرا عمـا تريده واشنطن التى تدخلت فى الأزمة الأخيرة من جانب واحد وكان الاجماع الدولى ان يكون القرار فى شأن هذه الأزمة بمـوافقة أعـضاء مـجلس الأمن والمجتـمع الدولى كـان ضد حرب الـعراق والعمل السياسى هو الأفضل والأجدى.

---

١ ـ الرأى العام ـ ١٧/ ٣/ ١٩٩٩.



أعرب وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم عن دعم بلاده للحوار بين إيران والإمارات فى حل مشكلة الجزر فهل إيران مستعدة لهذه الخطوة؟

نشكر مشاعر الود والمحبة التى يبديها اشقاؤنا العرب ونعتقد أنه بالتفاهم ستحل القضايا العالقة كلها، لكن الشىء المهم توسيع التعاون الجماعى بين دول المنطقة.

لكنكم تقولون ان الجزر الثلاث إيرانية وحكمتم بالفشل مسبقا على أى حوار فى هذا الشأن؟

نحن نؤكد سيادتنا على هذه الجزر لكننا فى الوقت نفسه مستعدون للتباحث فى مختلف القضايا مع الدول الصديقة.

إلى آين وصلت العلاقاب ببن طهران وبغداد؟

العلاقات بين طهران وبغداد لم يطرأ عليها أى تطور لكن المحادثات بين العاصمتين مستمرة لحل المشاكل مثل تبادل الأسرى وأيضا المشاكل الحدودية ويجب ان تكون هناك مهادنة وعلى كل حال العراق وإيران بلدان جاران وسيبقيان كذلك.

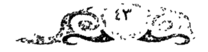
هل تثقون فى النظام العراقى الآن خصوصا بعد الأزمة الأخيرة مع الأمم المتحدة؟

نأمل أن يلتزم العراق تعهداته وينفذ قرارات مجلس الأمن ونحن سعداء[1].

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء» قبل أسبوعين، انتهز الرئيس الإيرانى فرصة بدء المرحلة الثانية من العطلة الصيفية للبرلمان الإيرانى وأعلن عن تعيين معاونه للشؤون البرلمانية والحقوقية محمد علي صدوقى إمام جمعة مدينة يزد وممثل المرشد فيها وهى المناصب التى تقرر ان يحتفظ بها مع منصبه الجديد. وفى سياق

---

١ ـ الرأى العام ـ ١٩٩٨/٣/١٧



الاستعدادات الجارية فى إيران من أجل انتخاب ٨٦ عضوا لمجلس خبراء الدستور والقيادة أعلن المساعد السياسى والأمنى ورئيس لجنة الانتخابات فى مدينة طهران إبراهيم رضائى بابادى بان ٦١ مجتهدا قد اكملوا المراحل القانونية اللازمة لترشيحهم إلى الانتخابات التى ستجرى فى ٢٣ أكتوبر المقبل وقال: ان هذا هو العدد الإجمالى لجميع من رشحوا انفسهم فى مختلف المدن الإيرانية بينهم ١٦ من مدينة طهران. من جهة أخرى أكدت إيران ضرورة مواصلة الحوار بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول نزاعهما على الجزر العربية الثلاث التى تحتلها وقالت انه الحل الوحيد لتسوية ذلك النزاع. ونقل راديوا طهران عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد محمدى قوله أمس ان إيران تعتقد بأن حل النزاع مع الإمارات العربية المتحدة سيكون معقولا بمواصلة الحوار. وكان المجلس الوزارى لمجلس التعاون قد طالب إيران فى بيان صدر فى ختام اجتماعات دورته الـ ٦٨ فى جدة بالاستجابة للدعوات الصادقة من قبل الإمارات لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث بالوسائل السلمية وانهاء الاحتلال الإيرانى لها. كما دعا المجلس إيران إلى تسوية النزاع وفق قواعد القانون الدولى بما فى ذلك القبول باحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية مطالبا طهران بالغاء كل الإجراءات وازالة المنشآت التى اقامتها من قبل فى تلك الجزر العربية الثلاث وهى «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى». وحول العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون اعرب محمدى عن ترحيب بلاده بدعوة المجلس إلى تحسين العلاقات بين الجانبين وقال ان مجلس التعاون اخذ خطوات إلى الأمام نحو توثيق العلاقات وتبنى عوامل بناء الثقة فى المنطقة(١).

اعتبرت إيران ان جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية». ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الناطق باسم وزارة

١ - الأنباء - ٣١/٨/١٩٩٨.



الخارجية محمود محمدى نفيه التوصل إلى أى تسوية فى هذا الشأن. واعتبر محمدى أن التصريحات التى أدلى بها حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد بأن إيران مستعدة للتخلى عن طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل اتفاق بتقاسم أبو موسى «لاتساهم فى تسوية الخلاف وتلحق الضرر بالمفاوضات بشأن سوء التفاهم بين البلدين»(١).

اكدت إيران رغبتها فى تدعيم علاقاتها مع دول مجلس التعاون وترحيبها بدعوة المجلس بهذا الخصوص. ونقلت إذاعة طهران عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا عاصفى قوله أن على كل دولة ان تفى بدورها فى احلال السلام والأمن فى المنطقة مشيرا إلى انه «من الضرورى لرفع مستوى التعاون والعلاقات الثنائية ان تتفهم دول المنطقة تاريخها وتلعب دورها كى تتمتع المنطقة دائما بالسلام والأمن والاستقرار». وحول دعوة قمة التعاون التى انهت أعمالها فى أبو ظبى إلى تسوية سلمية للنزاع على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى أكد عاصفى ان تلك الجزر هى «جزء من السيادة» الإيرانية. وقال ان بلاده التى تسيطر حاليا على الجزر الثلاث المتنازع عليها كانت مستعدة دائما لحل المشاكل عبر الحوار المباشر مع المسؤولين الإماراتيين مضيفا أن «عقد محادثات مباشرة دون تدخل من أحد سوف يكون الطريق الوحيد لحل المشاكل الثنائية وازلة سوء الفهم» بين البلدين(٢).

اعرب عاصفى عن أمل بلاده فى «ان تستجيب حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى عقد محادثات مباشرة دون شروط مسبقة وتقوم على أساس اتفاق عام ١٩٧١». وكان البيان الختامي الذى تمخضت عنه القمة الـ١٩ لقادة دول مجلس

١ـ الشرق الأوسط ـ ٢٩/ ٧/ ١٩٩٨.

٢ ـ جريدة الوطن ـ ١١/ ١٢/ ١٩٩٨.



التعاون التى اختتمت أعمالها قد دعا إلى تحسين العلاقات مع إيران على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وتجنب استخدام القوة[1].

جددت وزارة الخارجية الإيرانية تأكيد سيادتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. واتهمت صحيفة «جمهورى إسلامى» المحافظة وزير الخارجية الإماراتى راشد عبدالله بـ «الهذيان» معتبرة ان الإمارات يحكمها «شيخ مستسلم» فى تصعيد كلامى خطر، على الرغم من مشاركة طهران فى معرض الدفاع الدولى «إيدكس» فى أبو ظبى. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفى فى حديث نشرته وكالة الأنباء الرسمية أن جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى «جزء لا يتجزأ من أراضينا» واعتبر ان «الحل الوحيد لسوء التفاهم القائم حاليا مع الإمارات هو الاستمرار فى المفاوضات الثنائية». وأكد أن بلاده «تحرص على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة» ولكنها «تحتفظ بحقها فى تنظيم مناورات عسكرية للدفاع عن سيادة أراضيها». وتابع «نأمل فى أن تقبل حكومة أبو ظبى التفاوض فى اطار اتفاق ١٩٧١» فى اشارة إلى الاتفاق المبرم مع إمارة الشارقة والذى ينص على ادارة مشتركة لجزيرة أبو موسى. وأعرب عن أمله فى أن تختار دول المنطقة الحوار وأن «توصد الباب أمام الذين يحاولون زرع الشقاق لبيع الأسلحة وتعزيز وجودهم» فى المنطقة فى إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة. أما صحيفة «جمهورى إسلامى» فهاجمت من جهتها الإمارات وقالت «يبدو ان هذا الوزير لم يعد يسيطر على أعصابه وأصبح يهذى». وجاءت هذه التصريحات تعليقا على بيان طارئ لوزراء مجلس التعاون الذين دعوا طهران إلى إنهاء «احتلالها» للجزر الثلاث و «الكف عن سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة» وفى هذا

---

١ ـ جريدة الوطن ١٩٩٨/١٢/١١ العدد ٨١٩٩.



الاجتماع انتقد طهران «لأنها لا تتحدث حتى الآن عن التفاوض لحل مسألة الجزر إنما تتحدث عن مشكلات عالقة» ووصفت «جمهورى إسلامى» تصريحات الوزير الإماراتى بأنها «وقحة» وطلبت من طهران استدعاء سفيرها من أبو ظبى وقطع «العلاقات التجارية والسياحية مع هذا البلد الصغير الذى يقوده شيخ مستسلم». وفى موازاة هذا التوتر، تشارك طهران فى معرض «إيدكس» وهو الأمر الذى اعتبرته أبو ظبى تعاونا تجاريا غير مرتبط بالنزاع الحدودى. وقال مستشار وزارة الدفاع الإيرانية حسين شاهبازى جعفرى «نشارك فى هذا المعرض بغرض عرض جميع منتجاتنا الحالية وذلك فى خطوة لاظهار حسن النوايا وبعد أن اقنعتنا حكومة الإمارات بالمشاركة». أضاف وهو يقف وسط بنادق آلية وصواريخ ومعدات اتصال يأمل أن يجد مشترين لها فى المنطقة، ان إيران لم تحضر سوى عينه محدودة من «الأسلحة التى تنتجها»[1].

هذا الكلام النى ذكرته هذه الصحيفه والتى تسمى نفسها «جمهورى إسلامى» كلان لا يليق بها ان نوجه مثل هذه المهاترات إلى رئيس دولة دات سيادة وجاره مسلمة اعندى عليها واحتل ثلاثة جزر منها، فاين الجار «والجيرة» من المنطلق الإسلامى كما تدعى به الثورة الإسلامية فى إيران، اضافه إلى دور الحكومة الإيرانية فى مثل هذه النصرفات والتجريحات البذئية التى تصدر من جهات غير مسؤله احلاقيا ولا أدبيا مع حسن الجوار الذى أوصى به الرسول ﷺ، ولقد أوردنا ما جاء فى الصحيفة الإيرانية كما هى حتى نتسنى للقراء ان يصدر حكمه بنفسه، وذلك عندما طالبت نقولها بتصريحات الوزير الإماراتى بأنها «وقحة» وطلبت «بقطع العلافات التجاربة والسياحية مع هذا البلد الصغير الذى يقوده شيح مستسلم» . ألا نعرف إيران وهذه الصحيفة أن معظم واردات إيران وصادراتها

---

١ ـ جريده الكفاح العربى ـ سوريا ـ ١٩٩٩/٣/١٧ العدد ٢٢٣٢.

تتم عن طريق هذا البلد الصغير والتى يعتبر شريان الحياة لإيران اضافة إلى ان معظم التجار وكبار المسؤلين الرسميين فى دول الخليج من اصول إيرانية وان قطع العلاقة يعنى قطع الشريان الحيوى لإيران وبالتالى طرد كل من هو ذات أصول إيرانية، الا تعلم ذلك، ان لم تكن تعلم فلتعلم ذلك واننا لن نسمح ولا نريد من احد ان يتهجم على قادتنا وحكامنا. جدد كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى رغبة بلاده فى تحسين علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال خرازى لصحيفة «خرداد» إن تطوير العلاقات يحتاج لوقت والأمثل مواصلة سياسة إزالة التوترات وتعزيز عنصر الثقة والمشاركة مع جميع الدول العربية والإسلامية وذلك يمثل أولوية للسياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية. وأبدى خرازى تفاؤله بالأجواء الإيجابية فى المنطقة وأن جميع الدول بما فيها مصر تدرك أهمية تعزيز العلاقات مع إيران. وأشارت الإذاعة الإيرانية أمس إلى أن الإمارات لا ترغب فى مواصلة الحوار مع طهران لحل أزمة الجزر. وقالت الإذاعة، فى تعليق شبه رسمى، إن الإمارات لا تملك أى حق فى الأراضى التى تدعى ملكيتها وأنها ستخسر فى أى مفاوضات مباشرة. وقالت الإذاعة الإيرانية، فى إشارة للمفاوضات مع العراق، إن موجة جديدة بدأت فى المنطقة تزاوج بين الاختلاف وضبط النفس والحكمة وتتجنب اتخاذ خطوات منفعلة وعجولة. وقال الأمين العام لمجلس التعاون، عقب لقائه رئيس الإمارات «أنا على قناعة تامة بأنه لا يمكن لأى دولة من دول المجلس ان تبنى علاقاتها الثنائية على حساب مصالح دولة أخرى من دول المجلس، مهما كانت موجبات تلك العلاقة الثنائية». وبحث الشيخ حمد بن عيسى أمير البحرين مع الحجيلان السبل الكفيلة بتدعيم مسيرة مجلس التعاون اضافة إلى مستجدات الأحداث فى المنطقة والقضايا العربية[1].

---

١ - الوطن ١٩٩٩/٦/٩



الموقف الإماراتى

مبادرة الإمارات فى شأن الجزر العربية

جددت الإمارات العـربية المتحدة مـبادرتها السلميـة فى شأن حل النزاع مع إيران حول الجزر العربية المحتلة الثـلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. فقد أعـربت الإمارات عن استعدادها التـام لإجراء اتصالات فورية مع الجـمهورية الإسلامية الإيرانية للتأكد من استعـداد الحكومة الإيرانية للتفاوض وللقيام بالإعداد والترتـيبات اللازمـة للمفـاوضات بين البلـدين بشأن الجزر الـعربية الثـلاث طنب الكبرى وطنب الصغـرى وأبوموسى. جاء ذلك فى تصريح لمصـدر مسؤول بوزارة الخارجية ردا على سؤال لوكالة أنبـاء الإمارات فى ضوء ما جاء على لسان الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجـانى فى مؤتمره الصحفى الذى عـقده يوم ٢٥ مايو ١٩٩٧ عن استعداد الحكومـة الإيرانية للتفاوض مع الإمارات العربيـة المتحدة بشأن النزاع على الجزر الثـلاث وهو الشيء الذى طالما طالبت به الإمارات. وقـال المصدر «إنه إذا لم تصل المفاوضات بين البلدين إلى نتيجة لحل النزاع يوافق الطرفان على احالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[١].

أعلنت دولة الإمارات العربـية المتحدة ٢٩/ ٥/ ١٩٩٧ أنها على اسـتعداد تام لاجراء اتصـالات فورية مع إيـران للتفاوض بـشأن الجزر العـربية الثـلاث المتنازع عليها، لكـنها اشترطت ضمنيـا أنه إذا لم تصل المفاوضات إلى نتيـجة لحل النزاع يوافق الطرفـان على إحالة نزاعـهما إلـى محكمة الـعدل الدولية. وجـاء الموقف الإماراتى هذا فى تصريح أدلى به مـصدر مسؤول بوزارة الخارجيـة الإماراتية الليلة قبل الماضيـة، وذلك ردا على إعلان الرئيس الإيرانى هاشمى رفسـنجانى فى مؤتمر صحفى عقده في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧ وأبدى فيه اسـتعداد بلاده للتفاوض مع الإمارات

---

١ ـ الخليج ـ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٧.



فى أى مكان وعلى أى مستوى لحل مسألة الجزر. وقال المسؤول بوزارة الخارجية أن ماطرحه الرئيس الإيرانى هو الأمر الذى طالما طالبت به الإمارات. فى هذه الأثناء، أعـرب الرئيس الأمـيـركى بـيل كلينتـون عن أمله فى أن يـكون بالإمكان تجـاوز الخلافات بين الولايات المتحدة الأمـيركية وإيران بعد انتخاب محـمد خاتمى رئيسا للجمهـورية الإسلامية الإيرانيـة، ووصف الرئيس الأميركى حلال مـؤتمر صحفى مشترك مع رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير فى لندن ٢٩/ ٥/ ١٩٩٧، الإنتخابات الرئاسية فى إيران بأنها تطور مهم ومشجع لأنهـا جاءت تأكيدا جديدا لقيم العملية الديمـقراطية. وذكّـر كلينتـون، الذى وصل إلى لندن قادمـا من هولندا فى طريق عودته إلى واشنطن، بالشـروط الثلاثة التى تضعـها واشنطن لاجراء مصـالحة بين بلاده وإيران.

قالت وكـالة «فرانس برس»، أن تصـريحات كلنتـون هذه لا تدل على أى تغيير فى وجود حوهر السياسة الأميركية، لكن اللهجة التى استخدمها كانت لافتة للنظر. إذ قال ردا على سـؤال لمراسل اميركى: لم اكن ابدا مـسرورا للتبـاعد بين شعب الولايات المتحدة وشعب إيران، انه شعب عظيم جدا[1]

أكد الشـيخ حمـدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخـارجيـة فى الإمارات العربية المتحدة ان بلاده حريصه على علاقات حسن الجوار مع إيران، لكنها فى ما يتعلق بمشكلة الجزر العربية لا تزال تتمسك بايجاد تسوية سلمية للنزاع على أساس الحل بطريقة ثنائيـة أو احالة القضـية إلى محكمـة العدل الدولية. وقـال فى حوار اجرته معه «الشـرق الأوسط» ان الإمارات تقبل مسبقا بنيـجة حكم المحكمة سواء كان لصالح إيران أو الإمارات. من جهة أخرى جدد الشيخ حمدان بن زايد التأكيد ان الإمارات لن تشارك فى مـؤتمر الدوحة الاقتصـادى ما لم يحدث تقدم حـقيقى

---

١ ـ الأنباء ـ ٣٠/ ٥/ ١٩٩٧.



وملموس فى العمليــة السلمية وعلى جميع المسارات. ووصف الشـيخ حمدان بن زايد القمة لمجلس التـعاون المقبلة فى الكويت بانها سـتكون واحدة من أهم القمم التى عقدها قـادة مجلس التعاون مشـيرا إلى ان القادة الستة حـريصون على تأمين الاستقرار لشعوبهم وزيادة فرص العمل المتاحة أمامهم[1].

أكدت مصادر دبلومـاسية فى الإمارات استعـداد الإمارات لإرسال وفد إلى طهران للبـحث فى حل سلمى لازمة الجزر الـعربية الثـلاث طنب الكبرى وطنب الصغـرى وأبو موسى، إذا كان لدى إيران اسـتعداد مماثل للبـحث فى هذه المسألة بكل تفاصـيلها. وكان رئـيس مجمع تشـخيص مصلحـة النظام فى إيران الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى أعلن قبل ثلاثة أيام ان المشكلة مع الإمارات يمكن حلها من خلال الـلقاءات الثنائيـة مؤكـدا ان طهران تنتظر وصـول موفـد إماراتى إليـها لاستكمال المفاوضات. وقالت المصادر لـ «الحياة» ان تصريحات رفسنجانى لا تحمل أى جـديد، مـشـيرة إلى أن «الـكرة لا تزال فى الملعب الإيرانى». وكـان الشـيخ حمـدان بن زايد وزير الدولة الإمـاراتى للشؤون الخـارجية يـنوى زيارة العاصـمة الإيرانية فى سبـتمبر ١٩٩٥ لكن الزيارة ألغـيت بسبب عدم استعـداد إيران لمناقشة قضية الجزر العربية الثلاث وإصرارها على حـصر البحث فى مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٧١ فى شأن جزيرة أبو موسى فقط[2].

لفتت مـصادر ديبلوماسـية إلى أن الموقف الإيرانى لم يتغـير بعد مـؤكدة أن الإمارات أبلغت إيران رسـميا اسـتعدادها لإرسـال وزير إليها إذا قـبلت إعلان ان زيارته ستكون مخـصصة للبحث فى مـوضوع الجزر العربية الـثلاث، لكن طهران رفضت ان تكون خـاصة ببحث العـلاقات بين البلدين والمسـائل العالقة بينهـما.

---

١ ـ الشرق الأوسط ٩/ ١١/ ١٩٩٧.

٢ ـ الحياة ـ ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨.



واعتبرت مصادر ديبلوماسية ان تصريحات رفسنجانى والرد الإيرانى فى شأن زيارة مسؤول إماراتى لطهران تعد محاولة للالتفاف على جوهر القضية وتحسين صورة إيران فى المنطقة. يذكر أن بيان القمة لمجلس التعاون التى عقدت فى الكويت فى ديسمبر ١٩٩٧، والذى رحب بالتحولات السياسية فى طهران بعد انتخاب سيد محمد خاتمى رئيسا لإيران، جدد دعم مجلس التعاون سيادة الإمارات على جزرها الثلاث، وكل الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها عليها وحض البيان إيران على إنهاء احتلالها للجزر العربية والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية فى الجزر العربية بهدف تغيير تركيبتها السكانية، واتباع الوسائل السلمية لانهاء النزاع وفقا لمبادئ القانون الدولى وقواعده، بما فى ذلك القبول بإحالة القضية على محكمة العدل الدولية.

وتربط مصادر ديبلوماسية تكريس أى تحسن فى علاقات إيران مع مجلس التعاون بحصول تقدم ملموس على طريق التوصل إلى حل سلمى لقضية الجزر العربية.

وأفادت مصادر مطلعة ان خرازى وعد بزيارة الإمارات مرة أخرى للبحث فى مسألة الجزر العربية فى شكل مفصل، لكن الزيارة لم تتم بعد من دون إعطاء أى تفسير لتأجيلها أو إلغائها. وأشارت المصادر ذاتها إلى ان تعدد المرجعيات السياسية فى طهران ربما يكون أحد الأسباب الرئيسية لعدم عودة خرازى إلى الإمارات، وأكدت أن الكرة لا تزال فى الملعب الإيرانى. وذكرت ان دعوة الإمارات لحل الأزمة سلما بالحوار المباشر أو اللجوء إلى التحكيم الدولى مازالت قائمة و«على طهران ان تحسم أمرها وتستجيب نداءات المجتمع الدولى». ورأت ان طهران التى تعمل لبدء حوار سياسى مع الولايات المتحدة لا يمكنها فى حال تحسين علاقاتها مع واشنطن القفز فوق مشكلة الجزر الإماراتية[1].

---

١ ـ الحياة ١٩٩٨/٢/٢٧.



أكدت الإمارات في ١٠/٥/١٩٩٨ ان وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى سيقوم بزيارة لأبوظبى يوم ٢٢/٥/١٩٩٨ ستتركز المحادثات خلالها حول العلاقات بين إيران ومجلس التعاون. ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن مدير إدارة شؤون مجلس التعاون فى وزارة الخارجية الإماراتية خليفة شاهين المرى قوله ان خرازى سيجرى مباحثات مع كبار المسؤولين فى الإمارات حول مجمل العلاقات بين إيران ومجلس التعاون اضافة إلى التطورات الجارية فى المنطقة. وأكدت تصريحات المرى ما كانت صحيفة «إيران نيوز» قد ذكرته في ٨/٥/١٩٩٨ حول زيارة خرازى إلى أبوظبى والتى قالت أنها ستتركز على الخلاف بين البلدين حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١ وتطالب الإمارات باستعادتها. وكان خرازى قد أكد فى تصريحات له فى ديسمبر ١٩٩٧ ان الحكومة الإيرانية مستعدة للالتقاء بمسؤولين إماراتيين على أى مستوى لاجراء مفاوضات حول الجزر العربية الثلاث، وتطالب الإمارات بأن تتركز أى مباحثات ثنائية بين البلدين على هذه المسألة الحيوية وعرضت على طهران عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية، لكن إيران ترفض ذلك العرض وتصرعلى سيادتها على هذه الجزر. من ناحية ثانية تسلم رئيس الإمارات العربية المتحدة تقريرا عن مسيرة مجلس التعاون والاجتماعات الوزارية التى تعقد فى اطار المجلس. وقدم التقرير الأمين العام للمجلس جميل الحجيلان وذلك خلال اجتماعه إلى رئيس الإمارات فى أبو ظبى. وقالت وكالة أنباء الإمارات ان الأمين العام لمجلس التعاون استمع إلى توجيهات رئيس الإمارات حول العديد من الموضوعات التى تتعلق بمسيرة مجلس التعاون خلال المرحلة المقبلة. وكان الحجيلان قد وصل إلى أبو ظبى في ٨/٥/١٩٩٨ فى إطار جولة فى عواصم مجلس التعاون



الست لتقديم تقارير مماثلة إلى قادتها. واستهل جولته بزيارة الكويت التى تترأس الدورة الحالية لمجلس التعاون[1].

قال رئيس الإمارات العربية المتحدة في ١٩٩٨/٦/٩ «إنه من الضرورى ان تكون العلاقات بين مجلس التعاون قائمة على مبدأ جماعى وليس منفردا وألا تكون ناقصة». وقالت وكالة أنباء الإمارات ان رئيس الإمارات كان يتحدث لدى اجتماعه إلى النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والمفتش العام السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذى زار الإمارات. ونقلت عنه القول ان قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى يتعين ان تكون جزءا لا يتجزأ من قضايا الجزيرة العربية التى يجب بحثها مع إيران. وقال: إنه يجب على مجلس التعاون أن تبذل كل جهد ممكن لنصرة قضايا الأمة العربية واستعادة تضامنها مضيفا «ان قوة المجلس من قوة الأمة العربية وأن الثانية سند لمجلس التعاون». وقالت الوكالة أن رئيس الإمارات جدد دعوته إلى عقد قمة عربية سنويا وانه اعرب عن أمله فى التوصل إلى اتفاق بشأن عقد قمة عربية موسعة لمواجهة التحديات الراهنة ومعالجة قضايا الأمة العربية. وقالت أيضا انه اشاد بمستوى العلاقات بين بلاده والمملكة العربية ووصفها بأنها «علاقات الأخوة الحقيقية والتعاون الصادق» مشيرا إلى ان زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للإمارات تأتى فى «نطاق اللقاءات بين الأشقاء فى البلدين والتنسيق والتشاور المستمر بينهما». وكان الأمير سلطان بن عبدالعزيز بدأ في ١٩٩٨/٦/٩ زيارة للإمارات استمرت خمسة أيام بدعوة من رئيس الإمارات[2].

---

١ - الأنباء - ١٩٩٨/٥/١١.
٢ - الوطن ١٩٩٨/٦/١١.



وصفت أوساط إماراتية مطلعة التصريحات التى أدلى بها الناطق الرسمى باسم الخارجية الإيرانى محمود محمدى بشأن قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بانها تعكير للأجواء الإيجابية التى سادت المنطقة بعد محادثات وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى فى أبو ظبى فى شهر مايو ١٩٩٨ . وقالت تلك الأوساط انها لم تفاجا بتلك التصريحات حيث «اعتادت إيران أن ترسل إشارات متناقضة ازاء قضية الجزر العربية تتراوح بين مرونة غامضة وبين تشدد صارخ كما بدا فى تصريحات محمدى الأخيرة».

وأوضحت تلك الأوساط ان «الإمارات كانت حذرة فى تقويم المواقف الإيرانية بشأن الجزر العربية الثلاث» وهو ما عبر عنه رئيس الإمارات العربية المتحدة بوضوح فى التصريحات التى أدلى بها للتلفزيون السعودى اثناء زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودى، إذ قال انه «لم يسمع جديدا من وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى وانه ما يزال ينتظر خطوة إيرانية عملية تجاه قضية الجزر العربية تتفق مع ما يتردد عن وجود توجه إيرانى جديد فى التعامل مع دول المنطقة». وقالت المصادر الإماراتية ان تصريحات محمدى يمكن ان تؤثر على فرص مواصلة الحوار بين أبو ظبى وطهران لأن هذه التصريحات تتضمن مواقف إيرانية بحيث تصبح مثل هذه المفاوضات اضاعة للوقت ما دامت إيران ترفض مسبقا مناقشة قضية سيادتها على الجزر العربية الثلاث وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية وأكدت الأوساط الإماراتية ان انتقاد إيران لمواقف الجزيرة العربية المساندة لحقوق الإمارات فى الجزر الثلاث أمر غير مبرر، إذ ان هذا الانتقاد يظهر وكأن إيران تسعى للحصول على ثمن سياسى لانفتاحها على دول المنطقة، حتى لو كان هذا الثمن تناسيًا لحقوق قانونية وتاريخية مثل حقوق الإمارات القانونية والسياسية فى جزرها



الثلاث. وأكدت تلك المصادر أن على إيران أن تدرك ان قيام علاقات تعاون إيران مع الجزيرة العربية مستقرة يتطلب ايجاد حل لمشكلة الجزر العربية الثلاث يستند إلى مبادئ الشرعية والقانون الدولى، ويأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى الإمارات العربية من وثائق قانونية وتاريخية تثبت سيادتها على الجزر العربية الثلاث. وترى مصادر دبلوماسية في الجزيرة العربية ان تصريحات محمدى من شأنها تقليص حماس دولة الإمارات لاجراء جولة مفاوضات جديدة مع إيران، لأن المحادثات التى أجراها خرازى فى أبوظبى فى مايو ١٩٩٨ وضعت حدا أدنى لاستمرار المفاوضات وان بدئها من نقطة أدنى من ذلك الحد يعنى فشلا جديدا يفقد المفاوضات الإيرانية الإماراتية مصداقيتها ويعقد فرص البلدين فى ايجاد حل سلمى للأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الإيرانى كان قد زار أبو ظبى فى ٢٣ مايو ١٩٩٨ حيث قابل رئيس الإمارات وأجرى محادثات مع نظيره الإماراتى الشيخ حمدان بن زايد، واتفق فى ذلك الوقت على استمرار الاتصالات والمفاوضات حول الجزر العربية الثلاث. وورد هذا الاتفاق فى تصريحات للشيخ حمدان بن زايد وامتنعت إيران عن الإدلاء بأى تصريحات تعزز تصريحات الشيخ حمدان، وهو امتناع اعتبرته الأوساط الإماراتية علامة مشجعة، لأن سكوت إيران على تلك التصريحات كان يعنى قبولا ضمنيا من جانبها ببحث مسألة السيادة على الجزر العربية وهو أمر جديد فى الموقف الإيرانى الذى كان يرفض بحث مسألة السيادة على الجزر ويعتبرها أرضا إيرانية لا يجوز التفاوض عليها[1].

سارعت إيران في ١٩٩٨/٧/٢٨ إلى نفى تصريحات الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة حول استعداد طهران لاعادة جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى بشروط. نقلت مجلة «الوسط» عن حاكم رأس الخيمة قوله ان إيران

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٨/٧/٢.



تضغط على الإمارات للحصول على موافقة الدولة الاتحادية على ما جاء فى انفاقية الشارقة مع إيران حول جـزيرة أبوموسى. مضيفا انه مقـابل تقاسم أبو موسى فإن طهران مستـعدة للتخلى عن الجزيرتين الباقيتـين طنب الكبرى وطنب الصغرى من دون أى نزاع. لكن وكالة الأنباء الإيرانية نقلت عن المتـحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى قوله: الجزر جزء لا يتجزأ من إيران ومثل هذه المواقف لا تسـاهم فى تسوية الخـلاف وتلحق الضـرر بالمفاوضـات بشأن سـوء التفـاهم بين البلدين. على صـعـيـد تجـربة الصـاروخ الإيرانى «شهـاب ٣» الناجـحـة، حث الجمهوريون فى الـكونغرس الرئيس الأميركى بيل كلينتون على القيـام بعمل سريع لمنع الشركات الأجنبـية من نقل تكنولوجيا الأسلحـة إلى إيران قائلين أن الصاروخ الذى اختبـرته طهران ينطوى على تهديد لأمن الولايات المتـحدة. وفى رساله إلى كلينتـون اذيعت حث نيوت جينغـريتش رئيس مجلس النواب وتـرنت لوت زعيم الأغلبيـة بمجلس الشيـوخ كلينتون على الوفاء بوعـده بفرض عقـوبات على تسع مؤسسات روسية ربما تكون قدمت مواد أو خدمات لمساعدة دول أخرى على تطوير أسلحـة للدمار الشـامل. وقال الزعـيمان الجـمهـوريان انه إذا لم يصدر كليـنتون العقوبات قريبا فـإنهما مستعدان للمضى قدما فى مـواجهة مع البيت الأبيض بشأن تشـريع يفرض عـقوبات صـارمة على الشـركات التى تبـيع تكنولوجا الصـواريخ لإيران. وكان الجـمهوريون وافقـوا فى وقت سابق من الشهر الحـالى على تأجيل اقتراع لإبطال سلطة النقـض (الفيتو) التى استخـدمها كلينتون ضد مـشروع قانون وذلك من أجل إعطاء روسـيا فسـحة من الوقت لاتخـاذ اجراءات ضد الشـركات المتهمة ببيع إيران تكنولوجيا يمكن استخدامها فى الأغراض العسكرية[1].

---

١ ـ الأنباء ـ ٢٩/٧/١٩٩٨.



الموقف الشعبى فى الإمارات العربية

بعد حنيش ماذا عن جزر الإمارات العربية

كتب نائب مدير جامعة الإمارات د. سعيد حارب بعنوان «وبعد حنيش ماذا عن جزر الإمارات» يقول: (١)

لا يسع المرء إلا ان يسجل اعجابه وتقديره للموقف الحضارى الذى وقفته كل من اليمن واريتريا فى نزاعهما حول جزر حنيش التى احتلتها اريتريا وتوجهها لحل القضية عن طريق التحكيم الدولى الذى اعاد الحق إلى نصابه وحكم بيمنية هذه الجزر، إذ ان هذا الموقف حفظ المنطقة من الدخول فى صراع يدرك الجميع مدى خطورته وآثاره. ولو دخلت الدولتان حربا لأدى ذلك إلى اشعال كثير من الصراعات المشابهة فى مناطق شتى من العالم، ولذا فإن جنوحهما إلى التحكيم الدولى لم يمنع الكارثة فقط بل رسخ مفهوم الشرعية الدولية التى تقوم المنظمات الدولية وفى مقدمتها الأمم المتحدة التى قامت من أجل ارساء السلام وترسيخه بين شعوب العالم ودوله وانشأت لذلك مؤسساتها ومنظماتها المتعددة. ولأن غياب الشرعية الدولية فى العقود الأخيرة كان سبب لنشوب نزاعات وصراعات راح ضحيتها ملايين البشر فإن العالم يتطلع مع نهاية القرن العشرين إلى ان ترسخ هذه الشرعية قواعدها على أسس من العدالة والحياد بعيدا عن الهيمنة والسيطرة، كما يتطلب من الدول ان تحيل إلى هذه المنظمات كل خلافاتها ومشكلاتها، وما قرار محكمة العدل الدولية فى مسألة جزر حنيش إلا الدليل على ما يمكن ان تقوم به هذه المنظمات بما يجنب العالم الحروب والدمار، ولعل من تمام الإعجاب بموقف الدولتين هو موقف القيادتين فيهما، إذ بعد صدور الحكم أصدرت كلتا الدولتين بيانا تعلنان فيه التزامهما بالحكم والعمل على تنفيذه، واتفقتا على تحديد الأول من نوفمبر عام ١٩٩٨ موعدا لبدء انسحاب القوات الإريترية من الجزر، كما اتصل

---

١ ـ الخليج ـ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨.



الرئيس الاريترى «اسياس افورقى» بالرئيس اليمنى علي عبدالله صالح» مهنئا له بهذا الحكم وقام وزير الخارجية اليمنى بزيارة لاسمره لبحث ترتيبات اعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها ويسجل للقيادتين كذلك موقفهما الحازم من أبواق الحرب التى انطلقت فى كلا البلدين، حيث غلب صوت العقل والحكمة على أصوات التهور والدمار.

ان هذه المقدمة تدفعنا إلى التساؤل عن موقف جمهورية إيران الإسلامية من قضية احتلالها لجزر الإمارات الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» فدولة الإمارات العربية المتحدة قد حددت موقفها واضحا صريحا على لسان رئيس الدولة الذى دعا إلى التحكيم الدولى فى هذه القضية معلنا منهج العقل والحكمة وداعيا إلى تجنيب المنطقة مزيدا من الصراعات والمشكلات حفظا لشعوبها وأمنها واستقرارها ودعوة منه لاقامة علاقات وثيقة بين دول الإقليم بعيدا عن الصراع، خاصة وان حق الإمارات فى هذه الجزر واضح ومحدد تثبته الوثائق والأدلة القاطعة التى تجعل موقف الإمارات قويا أمام أى محفل دولى أو هيئة تحكيمية، فهذه الجزر - كما هو معروف للجميع - لم تكن قبل الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ إلا قطعة من أرض الإمارات ترتفع فوقها اعلام الإمارات ويسكنها مواطنون من الإمارات يمتدون بأصولهم وانسابهم إلى وطنهم الأم وكانت الإمارات تمارس السيادة على جزرها بصورة تامة، إلا ان نظام الشاه السابق فى إيران استغل الظروف التى عاشتها المنطقة فى تلك المرحلة وقام باحتلال هذه الجزر فارضا لغة القوة أمام لغة العقل، ولم تتوقف الإمارات عن مطالبتها بحقها فى هذه الجزر منذ فترة الاحتلال، إذ لا يكاد يخلو اجتماع أو مؤتمر دولى أو اقليمى الا وتسجل الإمارات موقفها من هذه القضية ومطالبتها باسترداد حقها، بل قبلت الإمارات بكل وسيلة لحل هذه القضية سواء من خلال وساطة الاشقاء والأصدقاء أو من خلال الحوار المباشر على الرغم من محاولة إيران عرقلة هذا الحوار خاصة بعد اتمام احتلالها



لجزيرة أبو موسى التى ظلت إلى عهد قريب ضمن السيادة الإماراتية، وكانت إيران فى كل مرة تدعى فيها لاجتماع مشترك لبحث القضية تصدر البيانات التى تحاول ان تصور الخلاف على الجزر على انه خلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين فى جزيرة أبو موسى رافضة بحث أساس القضية وهو احتلالها للجزر الثلاث بل تصر على أن هذه الجزر جزر إيرانية، فقد نشرت صحيفة «إيران» التابعة لوكالة الانباء الإيرانية فى عددها ١٠١٧ بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٩٨ تقريرا عن «جزيرة أبو موسى فى نطاق سلسلة اعرف بلدك، جاء فيه «أبو موسى مدينة صغيرة فى محافظة هرمز كانت تقع فى جزيرة إيرانية تحمل الاسم ذاته وتقع هذه الجزيرة فى منتصف الممر البحرى بين بندر لنكة والشارقة، وتبلغ مساحتها ٣ كيلو مترات عرضا و١٢ كيلو مترا طولا وتعتبر أقصى جزيرة إيرانية فى الجنوب، و هى مركز لخمس جزر تقع فى مياه الخليج، وتحتل هذه الجزيرة موقعا خاصا . . والأهم من ذلك أن لها موقعا عسكريًا وامنيا كبيرا للممرات المائية لشحن النفط، وتنقسم الجزيرة إلى قسمين: الغربى وتوجد فيه قاعدة عسكرية، والشرقى «منطقة مرواريد» ويوجد بها ١٠٠ منزل للسكن ومن الناحية الجغرافية تعتبر أبو موسى منطقة منخفضة ذات سهل رملى، واشارت الصحيفة إلى «ان الجزيرة تفتقد للطبيعة الخضراء بسبب قلة الأمطار، وسواحلها غنية بالأسماك وتزخر ارضها بمناجم التراب الأحمر المعروف بأهميته الصناعية، كما تحتوى الجزيرة أيضا على ذخائر النفط»[1].

يستعرض التقرير بعد ذلك اسم وتاريخ الجزيرة، حيث انها فى الماضى كان يطلق عليها اسماء أبو موسى وبن موسى وبومونسا، ولهذه الجزيرة صلة وارتباط وثيقان مع تاريخ جزيرة كيش، وادعى التقرير «ان معظم هذه الجزر كانت تخضع لسلطة حكام ساحل وجنوب إيران منذ الماضى البعيد. وكان القاطنون فيها يؤمنون حاجاتهم ومستلزماتهم من إيران خاصة من بندر لنكة» واستطرد التقرير قائلا:

---

١ ـ الخليج ـ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨



«اقدم حاكم الشارقة بعد ذلك على استخراج التراب الأحمر من هذه الجزيرة الإيرانية بطريقة غير قانونية وبيعه للبريطانيين ليحتل حاكم الشارقة آنذاك هذه الجزيرة، ولكنه بعد ٨٠ عاما وبتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠، عادت هذه الجزيرة مع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى أحضان الوطن بواسطة القوة البحرية الإيرانية، حيث تم عرض الخرائط والوثائق الموثقة لملكية هذه الجزر بواسطة الأمم المتحدة واعترف بأنها جزء لا يتجزأ من التراب الواسع الأطراف لإيران وستظل هذه الجزيرة إيرانية إلى الأبد».

ولا يعرف المرء كيف يفسر هذا الموقف الزاعم أن الأمم المتحدة اعترفت بالاحتلال الإيرانى للجزر العربية، بل لا يعرف كيف يفسر موقف إيران الذى يدعو إلى التقارب بين الدول وإقامة علاقة محترمة بينها تقوم على التعاون والتمسك بأسس الصداقة لكافة الدول المجاورة، كما ورد فى صحيفة «آريا» الإيرانية، إذ كيف نفسر الدعوة إلى الصداقة والعلاقات الجيدة بينما هناك مواقف وممارسات تتناقض وهذا الأمر خاصة حين تطلق إيران صيحات التحذير عن سياق التسلح فى المنطقة وتدعو دولها إلى الحد من هذا التسلح حفاظا على الاستقرار والأمن فيها، وهى دعوة تبادلها الموافقة عليها جميع دول المنطقة، لكن الواقع يشير إلى أن إيران لم تتوقف عن السعى لزيادة قدراتها التسليحية سواء كانت أسلحة تقلبدية أم غير تقليدية، بل ان إيران تعتبر القوة الضاربة عسكريا فى المنطقة بعد تفتيت قوة العراق، فهى تمتلك ٨٦٨٠٠٠ «ثمانمائة وثمانية وستين ألف جندى» منهم ٥١٨٠٠٠ «خمسمائة وثمانية عشر ألف» من القوات العاملة، والباقى من الاحتياط، كما ان لديها ١٤١٠ دبابة، و٢٨٩ مدفعا تعمل بالدفع الذاتى، و٦٥٩ مدفعا من نوع BML، ٦٥٠٠مدفع مورنر، ٤٦ منصة SSM لاطلاق الصواريخ، و١٧٠٠ مدفع AA، و٧٠٠ منصة نوع SAM، و٣٩٦ طائرة مقاتلة ،٦٠٩ طائرات مروحية و٨ فرقاطات بحرية وغواصتين و٥٢ زورقا بحريا لاطلاق



الصواريخ و٩طائرات هيلكوبتر ASW، كما جاءت هذه الاحصائيات فى تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، ويبقى السؤال، من الذى يسعى لسباق التسلح!!؟

ولماذ تقبل إيران لنفسها ان تتزود بكافة الأسلحة وتستكثر على دول الجزيرة العربية اتخاذ وسائلها الدفاعية لحماية سيادتها ومقدراتها وشعوبها؟! خاصة فى ظل اجواء التهديد المحيطة بها، لكن الأهم من ذلك لماذا ترفض إيران الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحل هذه القضية، ان منطق العقل يقول ان الدول تختلف كما يختلف الأفراد، ومثلما يذهب هؤلاء إلى القضاء لحل خلافاتهم، فإن الدول يمكن أن تلجأ إلى القضاء كذلك لحل خلافاتها، وقد دعت الإمارات إلى ذلك فلماذا ترفض إيران - ان كانت صاحبة حق - اللجوء إلى القضاء الدولى، وقضية حنيش خير مثال يحتذى، خاصة وان الإمارات العربية المتحدة ودول الجزيرة العربية المساندة لها وكذلك الدول العربية الصديقة لم تسع إلى تصعيد الموقف ولم تطالب المجتمع الدولى باتخاذ أى خطوات ضد إيران احتراما لرابطة الإسلام التى تجمع بين الطرفين وحفظا لحقوق الجوار وللمصالح المشتركة على الرغم من ان إيران - للأسف - تعتبر هذا الموقف العقلانى - نقطة ضعف فى الجانب العربى[١].

فماذا يريدون؟ هل المقصود من ذلك تصعيد الموقف وزج المنطقة فى حرب ثالثة!!! أم هى إعادة لدور شرطى المنطقة فى إيران، تلك الثورة التى استبشر بها العرب ومنطقة الخليج العربى، اعتقاد منهم أن هذه الثورة ستعيد العلاقة بين العرب والإيرانين إلى مسارها التاريخى الصحيح، وإذ بالثورة تكرر ذات الطريقة والأسلوب الذى اتبعه الشاه السابق فى ادعائها بملكية الجزر العربية الثلاث. وإذا كنا نتصور الموقف الإيرانى فى السنوات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية وما يجتاح الثورات عادة من اضطراب وقلاقل، فإن المرحلة الحالية التى دخلت فيها

---

١ - الخليج - ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨



إيران مرحلة الدوله والاسنقـرار خاصة مع مجئ محمد خاتمى، رئيسـا للجمهورية فإن التـصور الذى يوقعـه المراقب لخطوات خاتمى ان تتجـه السياسة الإيرانيـة بجاه المنطقة إلى التعاون المشترك، وحل المشكلات العـالقة بين دوله، وفى مقدمتها حل قضيـة جزر الإمارات العربيـة الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنـب الصغرى، خاصة وان خـاتمى قد بدأ عهده بالدعـوة إلى حوار الحضارات موجـها خطابه إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتـبرها إيران عدوها الأول، فإذا كانت الدعوة قد وجهت إلى «العدو» وإلى البعبد، فإن الحـوار الحضارى واتباع الأساليب الحضارية فى حل المشكلات أولى مع الأقـرب والجار، إذ ليس من مـصلحة إيران ولا دول المنطقة الدخول فى صراع أو حـرب حتى تتفرغ المنطقة لتحقيق الاسـتقرار والتنمية لشعوبهـا فى ظل عالم متغـير ومضطرب، فهل يرتفع صـوت العقل والحكمة، أم تبقى المـنطقة نغلى بمشكلاتهـا، ذلك سؤال، تنتظر شـعوب المنطقة ان تـسمع إلى إجابته من إيران.

الإمارات وإيران والجزر العربية الثلاث

تحت هذا العنوان كتب د. علي حـميدان كـاتب وسفير إمـاراتى سابق عن الاحتلال الإيرانى للحزر العربية يقول[1]:

إذا كنا قد اختـرنا هذا الوقت بالذات للكتابة عـن موضوع الجزر الإمـاراتية البلاث التى احتلنها إيران فى أواخر ١٩٧١، فذلك لاعتبارين مهمين هما:

(١) المؤشرات العديدة التى صدرت عن مسؤولـين إيرانيين حول رغبتهم فى إزالة النوتر وافامـة علاقات جديدة بين الجمهـورية الإسلامية وجيرانهـا، علاقات منبه على الاحتـرام المتبادل والمصالح المشتركة وعـدم الدخل فى الشؤون الداخلية للغيـر. وكان أهم هذه المؤشرات ما صـدر عن وزير الخارجية الإيرانى، الدكـتور

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٥/٦/١٩٩٧.



على اكبر ولاياتى خلال الجولة التى قام بها لدول المنطقة فى إبريل ١٩٩٧ حاملا رسائل من الرئيس الإيرانى لحكام الجزيرة العربية لحضور قمة دول المؤتمر الإسلامى التى ستعقد فى طهران فى ديسمبر المقبل، حيث أكد الوزير الإيرانى على «رغبة الجمهورية الإسلامية فى فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع دول مجلس التعاون تقوم على أساس حسن الحوار وصدق النوايا والمصالح المشتركة وهو أمر إيجابى يعود بالنفع على الجميع ويحمى هذا الجزء من العالم من التدخلات الأجنبية.

(٢) أما الاعتبار الثانى للتطرق لموضوع الجزر العربية الآن فهو المفاجأة التى تمخضت عنها الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى ٢٣ مايو ١٩٩٧، حيث اسفرت تلك الانتخابات عن فوز محمد خاتمى بأغلبية ساحقة من الشعب الإيرانى بشبابه ونسائه ومثقفيه. كل الدلائل تشير إلى أن خاتمى هو بالعفل خاتمة مرحلة من تطور إيران من الثورة إلى الدولة التى تحتل مكانتها فى العلاقات الدولية مع ما يتناسب مع أهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. والأهم من ذلك كله، وهو ما يعنينا فى هذا المقام، تصريحاته المشجعة والمعتدلة والمنفتحة على المنطقة والعالم وخاصة تأكيده على أن السياسة الخارجية لإيران ستركز على تحقيق الانفراج وازالة التوتر فى العلاقات مع الدول خاصة دول الجوار العربية. هذه المؤشرات التى بدرت من وزير الخارجية الإيرانى والرئيس المنتخب للجمهورية الإسلامية تدعو ولا شك إلى التفاؤل وتغرى المراقب السياسى للبحث عن المواضيع التى مازلت تشكل بؤرا للتوتر فى المنطقة. ولا شك أن استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران هو أهم هذه البؤر التى تؤجج التوتر فى المنطقة بين الحين والآخر، وهذا هو بالتحديد ما دفعنا للقيام بدراسة موضوعية موثقة لهذه القضية الحساسة. فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ قامت قوات شاه إيران السابق باحتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بينما كان حكام إمارات الساحل مشغولين بالإعداد لقيام



اتحادهم السباعى الذى سمى بالإمارات العربية المتحدة والذى أعلن قيامه من الثانى من ديسمبر ١٩٧١. أما بالنسبة لجزيرة أبوموسى فقد نجحت الحكومة البريطانية فى تمرير اتفاق بين حكومة الشاه وحاكم إمارة الشارقة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١، إنه اتفاق تمثل فى مذكرة ترتيبات لتقاسم الإدارة فى جزيرة أبو موسى بين إيران والشارقة. الاتفاق يتضمن مقدمة تنص على ما يلى: «لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أى منهما بمطالب الأخرى» وإلى جانب المقدمة تضمنت مذكرة الترتيبات البنود التالية[1]:

(١) سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى. وتحتل مناطق، ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

(٢ ـ أ) تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة، ويرفرف عليها العلم الإيرانى.

(٢ ـ ب) تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية انحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعًا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة، وعلى نفس الأسس التى يرفع بموجبها العلم الإيرانى على الثكنة العسكرية الإيرانية.

(٣) تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ميلا بحريا.

(٤) تباشر شركة «باتس جاز اند اويل كونبنى» استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر فى مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة والتى يجب ان تحظى بقبول إيران وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية إلى إيران وتدفع النصف الثانى إلى الشارقة.

(٥) يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الاقليمية لأبو موسى.

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٥/٦/١٩٩٧



(٦) يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة.

نزلت القوات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى فى ٢٩نوفمبر ١٩٧١ واحتلت الجزء المخصص لها من الجزيرة حسب مذكرة الترتيبات المذكورة اعلاه والخريطة المرفقة بها. ولكن إيران لم تكتف بالجزء المخصص لها من الجزيرة فقد قامت بأعمال وتصرفات كثيرة، خاصة فى ١٩٩٢، تتعارض مع الاتفاق الذى وقعته برعاية بريطانية. ليس هنا مكان مناقشة تفاصيل هذا الموضوع فسنعود له لاحقا، لأننا نعتقد بأنه من الضرورى أن نتطرق أولا إلى الجذور التاريخية للمطالبة الإيرانية بالسيادة على هذه الجزر ولو بلمحة سريعة[1].

نظرا إلى المؤشرات الإيجابية العديدة التى صدرت عن مسؤولين إيرانيين، وخاصة فى عهد الرئيس الجديد محمد خاتمى مؤشرات إيجابية حول رغبة القيادة الإيرانية فى ازالة التوتر واقامة علاقات جديدة بين الجمهورية الإسلامية ودول الجزيرة العربية، علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وتطوير المصالح المشتركة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير. وقد أشرنا فى هذا السياق إلى تصريحات الاميرال علي شمخانى وزير الدفاع الإيرانى الجديد، التى تدعو إلى وضع استراتيجية امنية بين إيران ودول الجزبرة العربية، تدوين «استراتيجية أمنية مشتركة تحقق أمنا ثابتا ودائما فى المنطقة»[2].

رغم ترحيبنا بهذه النصريحات التى ننسجم - كما أشرنا - مع مقولة ان الحفاظ على أمن المنطقة هو مسؤولية دولها وشعوبها، فإننا اوضحنا أيضا مدى صعوبة تحقيق مثل هذه الاستراتيجية وذلك لأسباب عديدة تطرقنا إلى أحدها وهو قضية انعدام الثقة بين إبران ودول الجوار العربية وأشرنا إلى اطماع الامبراطورية الشاهنشاهية السابقة فى الخليج العربي كأحد أسباب ترسيخ انعدام الثقه بين إيران وجيرانها فى المنطقة،وهذه الأطماع التى أدت إلى احتلال إيران للجزر الإماراتية

١ - الاتحاد - ١٩٩٧/٦/١٥.
٢ - الشرق الأوسط ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧.



الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام ١٩٧١، وجاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث كمكافأة قدمتها الدول الغربية للشاه لتخليه عن اطماعه فى البحرين. وجاءت الثورة «الخمينية» عام ١٩٧٩ لتطيح بالشاه محمد رضا خان المازندراني ولترفع الشعارات المعادية للامبراطورية والصهيونية ومناصرة المستضعفين فى الأرض الأمر الذى بعث الأمل فى نفوس ابناء الجزيرة العربية ودعاهم للتفاؤل بقرب انتهاء كابوس الأطماع الإيرانية فى المنطقة بانتهاج النظام الإيرانى الجديد سياسة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير. إلا ان الثورة الإيرانية لم تكتف بالإطاحة بنظام الشاه السابق بل تبنت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية ونذرت نفسها كما يقول المفكر المغربى عبدالإله بلقزيز «لأداء دور عالمى ايديولوجى وسياسى، شبيه بالدور نفسه الذى قامت به روسيا البلشفية خلال ثلاثة أرباع هذا القرن. وكانت حركات «الإسلام السياسى» فى البلاد العربية والإسلامية هى القوة المحلية الضاربة التى اعتمدتها إيران فى استراتيجيتها لتصدير الثورة» (الخليج ٣٠/٩/٧٩). كما ان قيادة الثورة «الخمينية» حذت حذو الشاه الراحل فى التمسك بالجزر الإماراتية الثلاث، متسلحة بنفس الحجج التى تسلح بها النظام الإمبراطورى السابق. ففى ٢٦ مايو ١٩٨٠ بعث وزير خارجية إيران، صادق قطب زاده حينذاك برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد فيها بأن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «كانت دائما جزءا لا يتجزأ من إيران» فإيران لم تفعل باحتلالها للجزر عندما انسحبت بريطانيا من «الخليج العربي» فى ١٩٧١ سوى استعادة سيادتها على هذه الجزر» وقد سبق أن بينا فى مقالة نشرت فى «الشرق الأوسط» بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧ بأن إيران لا تمتلك من الوثائق الجديدة والمعترف بها دوليا ما يخولها المطالبة بالسيادة على الجزر العربية الثلاث، وقد علق الكاتب والمفكر المغربى عبدالاله بلقزيز، الذى سبق ان اشرنا إليه، علق على استمرار احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث بعد ثورة ١٩٧٩، بقول: «القومى هزم الدينى فى إيران فتصرفت الدولة بوصفها دولة فارسية فى المقام الأول».



صدرت عدة تصريحات للرئيس خاتمي حول رغبة حكومته في «حوار أخوى» مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر إلا أن موضوع الجزر في اعتقادنا، بحاجة إلى أكثر من حوار أخوى، هو بحاجة إلى مفاوضات جادة للوصول إلى حل سلمى يرضى الطرفين أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية والالتزام بقبول ما تقرره هذه المحكمة الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. هذه هي الصيغة التى تتمسك بها الإمارات العربية المتحدة ويساندها في ذلك كافة دول مجلس التعاون ودول الجامعة العربية. فمشكلة الجزر العربية هي العقبة الوحيدة التى لن تستطيع إيران بدونها ان تحقق تطبعا كاملا مع جيرانها في المنطقة ومع الدول العربية بصورة عامة. إن إيران مطالبة اليوم بالتخلى عن موقفها التفاوضى لعام ١٩٩٢، الذى تمثل في رفضها التطرق إلى موضوع احتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وحصر المفاوضات في مناقشة موضوع الالتزام بنصوص الاتفاق الخاص بجزيرة أبو موسى المبرم عام ١٩٧١ بين حاكم الشارقة آنذاك والحكومة الإيرانية برعاية بريطانية. هذا الاتفاق الذى يعطى لإيران صلاحيات معينة «ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من قبل القوات الإيرانية» نص الاتفاق منشور في «الشرق الإوسط بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٧. لا شك ان الوجود العسكرى الأميركى في المنطقة، المدعوم باتفاقيات دفاع مشترك بين الولايات المتحدة ومعظم دول الجزيرة العربية، ان لم يكن كلها، لا شك ان هذا الوجود يجعل من تحقيق استراتيجية آمنية مشتركة بين إيران ودول الجزيزة العربية امرا في غاية الصعوبة خاصة في ظل التوتر الحالى في العلاقات بين إيران والولاياب المتحدة الأميركية. ولا شك أيضا في ان الوجود العسكرى الأميركى في المطقة هو احد افرازات حربى الخليج الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٨ والثانية يناير ١٩٩١، واللتين ما زالت تداعياتهما تخيمان على الآفاق الأمنية في الخليج العربي. لقد ساهمت حرب الخليج الثانية في ترسيخ المناعة لدى دول مجلس التعاون بأنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها فاندفعت في الاعتماد على الدول الغربية وعلى الولايات المتحدة الأميركية بصورة رئيسية.



يمكن الإشارة فى هذا السياق إلى التصريح الهام الذى أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية العمانى، السيد يوسف بن علوى بن عبدالله فى أواخر الشهر الماضى، هذا التصريح الذى يؤكد على ان «لعمان علاقات وطيدة مع إيران وهى تنسق معها فى مجالات عديدة لاسيما بشأن الأمن المشترك حول مضيق هرمز، ويضيف الوزير العمانى بأن بلاده ليست بعيدة عن جهود متنوعة، تبذلها دول إقليمية، لإعادة فتح قنوات الاتصال بين واشنطن وطهران يتضمن هذا التصريح العمانى حقيقتين اساسيتين لابد من الاعتراف بهما والسعى بموجبهما لتعبيد الطريق أمام مشاركة إيرانية عربية للحفاظ على أمن المنطقة. الحقيقة الأولى تتمثل فى كون إيران قوة عظمى فى الخليج العربي بكل المقاييس، ولا يمكن الاستغناء عنها فى أيه استراتيجية فعالة للمحافظة على الأمن والاستقرار فى المنطقة. الجغرافيا جعلت من التعاون بين إيران ودول الجزيرة العربية قدرا لا يمكن الافلات منه بأى شكل من الأشكال. أما الحقيقة النانية التى تعكسها تصريحات الوزير العمانى، والمنبثقة من واقع الوجود العسكرى الأميركى فى المنطقة، فتتمثل فى ضرورة بذل مساع جادة من قبل دول مجلس النعاون لتخفيف حدة التوتر فى العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأميركبة واعادة فتح قنوات الاتصال بينهما. ولابد من التذكير أخيرا بأن أى احتكاك عسكرى بين إيران والولايات المتحدة فى المنطقة لن يتحمل نتائجه سوى دول الجزيرة وشعوبها[1].

بدأنا بالقول بأن هناك مؤشرات تدعو إلى الاعتقاد بأن إيران جادة فى سعيها لازالة التوتر فى العلاقات مع دول الجوار العربية، وخاصة تصريحات الرئيس المنتخب، محمد خاتمى، النى تميزت بالانفتاح على العالم والحرص على فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع مجلس التعاون تقوم على أساس حسن الجوار واحترام المصالح المشتركة كما لاحظنا أيضا تجاوبا جديا من قبل مجلس التعاون مع

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧.



التوجـهات الإيرانية الجـديد. ولا نملك فى ختام هذه الرســالة إلا القول بأن على إيران ان تدرك، وبأسـرع قت ممكن، بأن الخطوة الأولى الواجـب عليهـا اتخـاذها على هذا الدرب هى الإعلان عن قبولها بالاحـتكام إلى محكمة العدل الدولية فى حالة تعذر الوصـول إلى اتفاق مرضى مع الإمارات حـول الجزر الثلاث. لأن هذا الموضوع سيحدد، كـما قال الأمير سعود الفيصل، وزير خـارجية المملكة العربية، سيحـدد «الافاق التى يمكن ان تكون منطلقـا لتطوير العلاقات الإيرانية العـربية». المعادلة الصعبة التى تطرح نفسها على القيادة الإيرانية، وخاصة على الرئيس الجديد محمد خاتمى، تتمثل فى السؤال النالى[1]:

هل يعتبر التخلى عن الجـزر العربية الثلاث أو على الأقل عن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى والالتزام الجاد باتفـاقية ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى ثمنا باهضا لانجاح سياسة إيران المعلنة لتطوير علاقاتها بدول الجزيرة العربية؟.

موقف مجلس التعاون من قضية الجزر العربية

يستـمد الرئيس خاتمى الحكم فى إيران منذ توليـه قوته من شرعيـة حكمه، بينما يمتلك خصومه إدارة المؤسسات الرئيـسية الأمر الذى أوجد فى إيران انفصاما فى تعامـلها الخارجى تجـاه مجلس التـعاون. وبينمـا يسعى الرئيس خـاتمى لانباع سياسات أكبر ليبرالية وتطبيعا للعلاقات مع الجزيرة العربية ويقلل من احتكار رجال الدين للسلطة فى إبران، فإن الواقع العملى للسياسة الإيرانية فى الخليج العربي لا يتـواءم مع هذا الطرح المبدئى للرئـيس خاتمى لذلك، فـإن إيران مازالت تنتـهج سياسـة خارجية تستـند إلى تفوقها العسكرى، وخـاصة فى مجال الأسلحـة غبر التقليدية، حـيث تسعى إيران لامتلاك قـدرات نووية عسكربة، وتمتلك فى الوفت ذاته مخزونا كبيـرا من الأسلحة البيولوجية كبديل مناسب لتصـديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلـحة الكيمياوية، بهـدف ضمان موقعـها كقوة إقليـمية لا بمكن

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٧/٧/٢٧.



تجاهلها فى أى ترتيبات أمنية خاصة بمنطقة الخليج العربى. من هنا ظلت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة تسعى لتكريس احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتصر على خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وتحاول الهيمنة عليها كقوة إقليمية وحيدة، لأنه فى ظل استمرار صدام حسين فى الحكم أصبحت عودة العراق كقوة إقليمية منافسة لها مستحيلة. وفى ظل التناقضات القائمة بين مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية التى يطرحها خاتمى، وبين واقعية تنفيذ هذه السياسة وما نجم عنها من سعى إيران لتعظيم الخلل فى التوازن العسكرى فى منطقة الخليج العربى، وفى ظل تفاقم الموقف الاقتصادى الداخلى فى إيران، نجد أن هناك ثلاثة سيناريوهات تمثل مستقبل إيران وموقفها من مجلس التعاون وهى[1]:

أن تظل إيران متمسكة بتوجهاتها الحالية من استراتيجية التهديد، والسعى لفرض نفوذها الاستراتيجى السياسى والأمنى فى المنطقة، من خلال تكريس الخلل فى ميزان القوى العسكرية بما يفوق متطلباتها الدفاعية، وفرض الواقع باستمرار احتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة، والقدرة على تهديد الملاحة البحرية فى مضيق هرمز. أن تقوم إيران بانتهاج استراتيجية واقعية تجاه الجزيرة العربية تتوقف فيها عن تطوير قدراتها العسكرية للحد الذى لا يهدد جيرانها، وتسعى لبناء جسور الثقة وعلاقات حسن الجوار، وإنهاء الاحتلال للجزر الإماراتية، والتوقف عن سياسة فرض الأمر الواقع، ومن ثم تصبح عنصرا من عناصر المعادلة الأمنية لمجلس التعاون. أن تسعى لإقامة علاقات استراتيجية خاصة مع بعض دول مجلس التعاون بتبنى سياسة التهدئة بما يضمن لها تحقيق أهدافها للهيمنة على المدى البعيد.

وبالطبع نجد أن السيناريو الثانى هو الأفضل لكل دول المنطقة لضمان الأمن

---

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص٢٨.



والاستقرار على المدى البعيد، رغم أن واقع الحال يؤكد صعوبة تنفيذه إلا إذا غيرت إيران من توجهاتها الرامية إلى الهيمنة على دول المنطقة، لاسيما أن الظروف الداخلية والخارجية التى تواجهها إيران حاليا وفى المستقبل المنظور تتطلب ضرورة تعاونها الإقليمى مع دول المنطقة. فمن الناحية الداخلية نجد أن الأزمة الاقتصادية تدفع إيران تجاه التعاون مع دول الجزيرة العربية جذبا لاستثماراتها، ومن الناحية الخارجية فإن إيران تواجه نزاعات مع كل دول الجوار الجغرافى تقريبا (أفغانستان وباكستان والعراق وتركيا وإسرائيل) إضافة إلى التوترات المتعلقة ببحر قزوين، مما يدفعها إلى ضرورة تحقيق الاستقرار والأمن تجاه دول الجزيرة العربية، بما يضمن تخفيف حدة التوتر فى المنطقة. وربما يؤدى هذا إلى تناقص التواجد العسكرى الأجنبى فيها أو إنهائه. ومن ثم فإن التوجه الإيرانى الراهن نحو مجلس التعاون سيكون مدفوعا فى المستقبل بأسباب اقتصادية وأمنية. إن التناقضات القائمة بين سياستى إيران الخارجية والأمنية، وما ينجم عنها من انتهاج استراتيجية التهديد، سوف تسبب تناقضا واضحا فى سلوك إيران وتوجهاتها نحو فرض معادلتها الأمنية فى الخليج العربي والتى تستهدف ممارسة النفوذ الاستراتيجى السياسى والدينى والأمنى على المنطقة. والنتيجة الحتمية لذلك هو أن تواصل قوات مجلس التعاون، والقوات الغربية مجتمعة وفى ظل التحالفات الدفاعية القائمة فى المنطقة، التمسك باستراتيجية ردع إيران عسكريا. ولن يتبقى أمام إيران ـ فى نهاية الأمر ـ من خيار سياسى يحمل مستقبلا اقتصاديا واعدا إلا سياسة نزع سلاحها والمشاركة بالتالى فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة[1].

فبالرغم من إقامة علاقات دبلوماسية بين ضفتى الخليج العربي وعلاقات اجتماعية وسياحية إلا أن الوجل مهيمن والحذر قائم إلى أن قدم السيد (محمد خاتمى) مسلحا بأغلبية أصوات الناخبين الراغبين فى التغيير ليس فقط على المستوى الداخلى بل ونفس الدرجة على المستوى الخارجى، ما يمثل رغبة شعبية إيرانية فى

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ نفس المرجع ص٢٩.



إخراج إيران من ثوب الثورة وإلباسها ثوب الدولة العازمة على فتح علاقات وأخذ المبادرات. فكان السيد خاتمى الرئيس الإيرانى بما يمثله من فكر تجديدى ورؤية سياسية مستقبلية لإيران سواء بعلاقاتها الداخلية وكذلك بعلاقتها الإقليمية والدولية فكان خطابه الصريح الواضح أمام الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٨ بمثابة البيان رقم ١ على السياسات الإيرانية السابقة. أعلن فيه عزم إيران على دخول في حوار وعلى الانفتاح على العالم والأولوية لمنطقة الخليج العربي وهذه الأولوية قد دعمت بزيارات على كافة المستويات لدول الجزيرة العربية وعلى وجه التحديد زيارة (خاتمى) لقطر وللمملكة العربية. هى زيارات هامة جدا لمد الجسور ولبناء الثقة وللتأكيد على أولويات العمل المشترك فانتقلت العلاقات الإيرانية السعودية على سبيل المثال نقلة مذهلة خلال فترة قصيرة فيها هو الأمير سلطان عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء فى المملكة العربية السعودية ووزير الدفاع والطيران يصرح في طهران فى الأول من مايو ١٩٩٩ بأن العلاقات الإيرانية السعودية متميزة[١].

صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز على ان إيران دولة صديقة وعزيزة ولا خلافات بين دول المنطقة. وتأكيدا من البلدين على عمق هذه الزيارة وكمؤشر لتصاعد الثقة فيما بينهما، فقد اتفق البلدان على أن تشارك المملكة العربية بصفة مراقب فى الخليج العربي، كما اتفق الطرفان على تبادل الملحقين العسكريين، وبالتأكيد هذا يمثل قفزه فى العلاقات الإيرانية السعودية مما سينعكس إيجابا على العلاقات بين إيران ودول الجزيرة العربية الأخرى. كما أن التقارب بدأ يترك ملامحه الواضحة على العلاقات الإيرانية البحرينية التى أصابها الكثير من الضرر بعد أحداث ١٩٩٧. اثر قدوم السيد خاتمى للسلطة وبدء مرحلة الاتصالات الجادة لتخفيف الاحتقان، وجد تجاوبا من دولة البحرين ثم تتويجه بزيارة لوزير خارجية

البحرين الشيخ محمد بن مبارك لطهران فى مطلع شهر مايو ١٩٩٩ والاتفاق مع وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى على «بدء صفحة جديدة من العلاقات مع

---

١ ـ د. معصومة المبارك ـ المرجع السابق ص٢٤.



إيران وأن البحرين ترحب بزيارة خاتمى إليها». هذا التقارب بين إيران ودول الجزيرة العربية له بلا شك آثار إيجابية على مجمل العلاقات بين دول الجزيرة العربية ويعزز الثقة بينهما مما يخفف حدة التوتر ويوفر أجواءً إيجابية للتعامل مع القضايا العالقة بين الأطراف ويهيئ ظروفا أفضل لعلاقات تسودها حسن النية، ومن ثم لن تؤول التصريحات بما يخرجها عن إطارها ولن تنفعل وسائل الإعلام بكيل الاتهامات المتبادلة بما يأزم العلاقات. ويجب ألا ننسى أهمية هذا التقارب على الوضع الاقتصادى، فانفتاح العلاقات الإيرانية مع دول الجزيرة العربية ومن السعودية بوجه الخصوص هيأ لإنشاء لجنة مشتركة تبحث موضوع أسعار النفط وتدفع باتجاه سياسات مشتركة حول الانتاج وقد بدت بوادر النجاح مشجعة فى هذا الصدد بإعلان اتفاق مشترك حول تخفيض الانتاج[1].

تجدر الإشارة هنا إلى نقطتين رئيسيتين: أولهما أن من حق إيران أن تسعى لتتبوأ مركزا وثقلا سياسيا فى الخليج العربي، ولكن دون تهديد استقرار المنطقة، والتقليل من شأن الدول المجاورة. والنقطة الثانية هى أن مجلس التعاون التى تحاول تعزيز علاقاتها مع إيران قد نجحت إلى حد ما ولو بصورة مؤقتة فى تقليل التوجهات العدائية لإيران ومخاطرها على المنطقة، ولكن هذه الدول لم تحصل بصورة عامة على أية ضمانات لتغيير شامل ودائم فى السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون. ومن ناحية أخرى، ومن أجل السعى لتحقيق الشراكة الإيرانية الطبيعية فى المنطقة فإن على مجلس التعاون أن يتجنب المشاركة فى أى جهد عدائى يستهدف خنق إيران اقتصاديا، لأن الوضع الاقتصادى المتردى فى إيران قد يدفعها إلى مزيد من التطرف إقليميا. وينبغى أن يكون تعامل الجزيرة العربية مع إيران من منظور تأثيرها على الأمن والاستقرار فى المنطقة لأنهما أساس التنمية، بمعنى أن يرتبط حجم التقارب الدبلوماسى والتنموى والاستمارى العربي مع إيران بمدى تغييرها لسياستها فى المنطقة. وعلى دول الجزيرة العربية أن تأخذ بعين الاعتبار أن

١ ـ د. معصومة المبارك ـ نفس المرجع ص٢٤.



إيران تعمل حاليا فى اتجـاهين متضادين ومتضاربين: الأول هو رغبـتها فى التعاون مع دول الجزيرة العـربية ولذلك فهى تمارس سيـاسة التهدئة والحـوار، والثانى هو سعيـها لبناء قدرات عسكرية تخل بالتـوازن الاستراتيجى العـسكرى فى المنطقة بما يهدد أمن دول الجـزيرة العربية واسـتقرارها. ومن ثم تبـرز الحاجة لتـبنى مجلس التعـاون لسيـاسة احـتواء إيران وتوجـهاتهـا المتضـادة بصورة مـتكاملة وفق منهج اقتصادى شـامل، بحيث تتناسب خطوات التقارب والتعاون والمسـاندة الاقتصادية والسياسية طرديا مع انتهـاج إيران لسياسة معتدلة، وخفض قدراتها التـسليحية غير التقليدية، واتخاذها إجراءات للحد من التوتر فى المنطقة، ورفع الاحتلال عن جزر الإمارات العربية المتحدة، وبناء علاقات حسن الجوار. وكل هذا لا يمنع من قبول مجلس التعـاون لإقامة حوار جـاد مع القيادة الإيرانية للتوصل إلـى حلول مناسبة لجميع القضايا العالقة ولكن فى إطار جـماعى من خلال مجلس التعاون، حتى لا يؤثر ذلك سلبا على تغيير السياسات الإيرانية الإقليمية، فى ظل قناعة إيرانية كاملة بضرورة التخلى عن سـياسات الهيمنة ومحاولات التـسلط والسيطرة والتدخل فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية. وبإيجاز فإنه من المحتم العمل من أجل أن يصبح توازن المصالح بديلا لتوازن القـوى. وعموما فإن مستقـبل إيران الاقتصادى والسياسى مـرتبط ارتباطا وثيقا بالـتواصل مع الجوار العربي خاصـة، وبالتالى مع الدول العربيـة عامة. وينبغى على تلك الـدول أن تعمل على تطبيع علاقـاتها مع الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، وتلبية الحـاجة لبناء جسور الثقة المتـبادلة والتعاون على أساس علاقات حـسن الجوار. ولكى تنجح عملية التطمين وتخـفيف التوتر، فهناك عدة عوامل ينبغى إدراكها[1]:

أولا: إن أمن الخليج العربي يتـوقف أساسا على مثلث العـلاقات بين إيران والعراق والدول الأعضاء فى مجلس التعـاون. وتواجه هذه المجموعة عدة تحديات مازالت تحتاج لعمل جمـاعى إقليمى ودولى، مثل إعادة تأهيل العراق وعودته إلى المجتمع الدولى.

---

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص٣٢.



ثانيا: إن احتمال تخلى الدول الغربية عن ارتباطها بالمنطقة لايزال أمرا مستبعدا، ما لم تقم إيران والعراق باتخاذ خطوات جادة نحو خفض سباق التسلح التقليدى وغير التقليدى، والكف عن كل ما يهدد استقرار وأمن الخليج العربى، واتخاذ مبادرات جادة وحقيقية فى اتجاه بناء الثقة والتخلى عن طموحات الهيمنة. وان كان هناك بعض المؤشرات وفى مقدمة هذه المؤشرات تجئ التصريحات الإيجابية التى أدلى بها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى شهر إبريل ١٩٩٩ وتضمنت قوله «من المهم الإقرار بأن إيران بحكم أهميتها الجغرافية والاستراتيجية الكبيرة تعرضت على مر العصور، لشتى أنواع التعديات من قبل دول غربية عدة، وخلص إلى القول بأنه «يجب أن نتوصل إلى سبيل لبدء حوار»[١].

سبق هذه التصريحات تبادل تصريحات أخرى بين الجانبين الأمريكى والإيرانى تشير إلى أن كلا منهما يرغب فى أن يرى تغيرا فى سياسة الآخر تجاهه. كما يلاحظ أن سياسة الاحتواء المزدوج فى شقها الإيرانى تخضع حاليا لمراجعة أمريكية بعد إخفاقها السياسى. وكل هذه المؤشرات وغيرها من شأنها أن تؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى حوار جاد بين الولايات المتحدة وإيران، وهو أمر ترجب به دول الجزيرة العربية وتشجعه لأن من شأنه خفض حدة التوتر فى المنطقة والانتقال بها إلى مرحلة أكثر استقرارا وأمنا، قد تقود إلى وفاق مستقر بين ضفتى الخليج العربي[٢].

ثالثا: إن إعادة ثقة مجلس التعاون فى جدوى التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرهون بمدى استجابة القيادة الإيرانية للدعوات المتكررة، المتضمنة ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧١ .

---

١ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ المرجع السابق ص٢٢ .
٢ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ نفس المرجع ص٢٢ .



رابعا: إن على الحكومة الإيرانية أن تنظر بجدية إلى حجم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الشعب الإيرانى،والتى ربما تؤدى إلى كارثة، بعد أن بدأت الرومانسية الثورية تتراجع مفسحة المجال للتوجهات العملية والواقعية السياسية، التى تلطف من غلوائها التطبيع الدبلوماسى فى الخارج والبراجماتية الاقتصادية فى الداخل. ومن ثم بدأت الاعتبارات التجارية تطغى على الأهداف الأيديولوجية، عند صياغة السياسة الاقتصادية لإيران. وهذه التوجهات هى موضع ترحيب، لأنها تتيح فرصا جديدة للتعاون والتقارب فى منطقة الخليج.

خامسا: يفتقر مجلس التعاون إلى سياسة خارجية موحدة ـ أو على الأقل متقاربة ـ تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لذا تمكنت إيران فى السنوات الماضية من انتهاج سياسات تجاه مجلس التعاون تختلف من دولة لأخرى، ففى الوقت الذى تسعى للتقارب فيه مع كل من المملكة العربية وقطر وعمان، تستمر فى تعنتها تجاه استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، ولا تعبأ بتأثير ذلك على استقرار أمن الخليج العربى. ومن هنا تأتى أهمية اتباع استراتيجية عربية موحدة تجاه إيران تتناسب طرديا مع مدى استجابة إيران لمتطلبات الأمن والاستقرار فى المنطقة.

سادسا: طالما أن لغة العصر الحالى هى الحوار لحل المشاكل والنزاعات بين الدول، ونظرا لعدم وجود أى مبادرة عملية حتى الآن، من جانب إيران لإقامة حوار مع مجلس التعاون كمنظومة إقليمية واحدة. لاسيما وأن إيران لا تمتلك أى مشروع لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمى، فإن الأمر يتطلب قيام مجلس التعاون بالتخطيط لإقامة حوار مع إيران يهدف إلى صياغة الأسس والمبادئ التى تضمن قيام علاقات رشيدة معها. ونشير إلى أن القوة العسكرية لم تكن أبدا ضمانا كافيا لحماية أمن الدول التى تهدد باستخدام القوة ضد دول تقل عنها من ناحية الإمكانيات والقدرات. بل إن هذه القوة ذاتها كثيرا ما أدت إلى عكس ما كانت تطمح إليه، لأن التسلح وحده لا يدل على قوة الدولة، خاصة إذا كانت تعانى من



الضعف الاقتصادى والتفكك الداخلى والصراع بين مراكز القوى كما هو الأمر بالنسبة إلى إيران. بل قد يؤدى ذلك إلى كارثة فى المنطقة كما حدث فى العراق وكما يحدث فى الأقاليم والمناطق التى كانت تضمها يوغسلافيا السابقة فى البلقان[1].

أعلن الرئيس خاتمى بوضوح منذ بداية عهده، أن على رأس أولوياته تعزيز العلاقات وتوثيقها مع دول الجزيرة العربية، وتعزيزا لذلك تم تشكيل مجلس أعلى برئاسته للبحث فى الآليات المناسبة لتطوير وتعزيز العلاقات بين ضفتى الخليج العربي وضمان الأمن الإقليمى المشترك. وأن هذا التوجه يعتبر نقله فى مسيرة التقارب بين الضفتين، ويوحى بأن شأن الجوار العربي فى المنظور الإيرانى يتعدى كونه شأنا سياسيا أو اقتصاديا فقط بقدر ما هو شأن عام يهم إيران فى كافة حقوله وتفرعاته. وبالتالى لا يعتبر توجها ظرفيا أو تكتيكيا لدى دوائر صنع القرار الاستراتيجى الإيرانى وإنما أمرا نابعا من قناعات جديدة للاعتبارات التالية[2]:

إن هذا التوجه يخدم مصالح إيران الحيوية والأمنية والاستراتيجية خصوصا فى منطقة الخليج العربي. فحسابات التكلفة والعائد للسياسات السابقة كانت محصلتها العامة سلبية. تعتقد القيادة السياسية الإيرانية أن توثيق العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران قد يقلل مستقبلا من مبررات وذريعة استمرار الوجود العسكرى الأجنبى المكثف فى المنطقة. إن هذه السياسة تنسق مع اتجاه إيران لكسر أى طوق أمنى أو اقتصادى أو سياسى، وتحويله إلى رباط من العلاقات الودية تقوم على التعاون وتطوير المصالح المشتركة. إن تهدئة العلاقات الخارجية، لاسيما فى منطقة الجوار الجغرافى المباشر ذات الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران، والعمل على إزالة التوترات أو تهدئتها فيها، من شأنه دعم مشروع خاتمى الإصلاحى فى

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص٣٤.
٢ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص٣٤.



الداخل. أن تحسين العلاقات مع دول الجزيرة العربية سيفيد إيران اقتصاديا وسياسيا وسيكون من بين العوامل المساعدة لدعم الاقتصاد الإيرانى.

نجد أن دول الجزيرة العربية تحبذ دعم العلاقات مع إيران لعدد من الاعتبارات فى مقدمتها:ـ

إن دعم العلاقات مع إيران كقوة إقليمية يمثل إضافة للجانب العربى وتقوية لموقفه وسدا لمنفذ من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة التى تحتاج إلى توجيه مواردها الآن أكثر من أى وقت مضى نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تلك التنمية التى دفعت ثمنا باهظا للعديد من الحروب والصدامات المسلحة فى المنطقة عبر قرابة عشر سنوات. إن الانفتاح بين ضفتين إذا ما تم على أسس سليمة ومتكافئة من شأنه استيعاب أسباب التوتر الأساسية بينهما ويحول دون استدراج دول المنطقة لمواجهات جديدة، ويعزز من المكاسب الاقتصادية للجانبين. أن هناك إدراكا ووعيا أفضل لطبيعة التركيبة السياسية الداخلية فى إيران وتوازناتها والتعامل مع أى دعوات للانفتاح انطلاقا من هذا الإدراك، و أنه إذا أراد الجميع البناء، فإنه لابد من التفاهم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية، وإعادة بناء جسور الثقة بين الضفتين. إن إيران حاضرة دوما فى دائرة الحسابات السياسية العربية كقوة إقليمية قادرة على إحداث التوازن فى المنطقة إذا ما تم تجاوز حاجز عدم الثقة، كما تتزايد القناعة بأن استمرار عزلة إيران لا تضر بها فحسب، كما يتصور البعض، بل تضر أيضا على المدى البعيد بالعلاقات العربية الإيرانية، ومن مصلحة دول الجزيرة العربية أن تنجح إيران فى تطبيع علاقاتها بالجوار وبالعالم أجمع، لأن ذلك سوف يعجل من استيعاب «إيران الدولة»، «لإيران الثورة» وفرق كبير بين هذه وتلك. ويمكن القول أن هذه التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، تشكل



فى مجملها محصلة إيجابيــة وإن تباينت فى الدرجة بالنسبة لطرف وآخر أو بالنسبــة لموضوع وآخــر، إلا أنها فى مــجملها تصب فى خــانة تزايد إحساس كل من الجانبين بالحاجــة لمزيد من التفاهم والتقارب على أسس مشتركة وجديدة ومغايرة لما سارت عليه هذه العلاقات فى الفترة السابقة، كما تشكل نوعــا من الضغط على الجانبين لتحقــيق ذلك، وتفتح الباب أمام التفاؤل بإمــكانية حدوث تحولات إيجابية فى سيــاسات دول المنطقة لفتح حــوار متكافئ بين الضــفتــين لدعم فرص الاستــقرار والتنمــية فى منطقتهما[1].

فيــما يتــعلق أمن الخليج العربي بالعــلاقة بين مــجلس التعــاون من جانب وقوتين أخريتين ليستا عضــوتين بالمجلس، كما أن كلا منهما لها نزعات مع بعض أو كل دول المجلس مما يربط أمن الخليج العربي ككل بروابط لا تخفى على أحد، والدولتان همــا إيران والعراق، وبخصــوص إيران فإن أهم ما ينغص عــلاقة إيران بدول الخليج العــربي النزاع بين إيران والإمارات حــول جزر طنب الكبــرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وفى إطار إحكام إيران سيطرتها الكاملة على الجزر الثــلاث وإعلان سيادتها عليهــا قامت بتسيــير رحلات طيــران منتظمة إلى جزيرة أبو مــوسى وهى الجزيرة الوحيدة التى يوجد بها سكان، كما أنشأت بها مســتودعا للتبريد وتجهيز الأسماك، ثم أعلنت عن بناء محطة تحلية للمياه بها، وقامت بافتــتاح محكمة مدنية وافتتحت فرعا لجامعة بيان النور فى الجزيرة،ومــحطة كهربائية فى جزيرة طنب الكبرى، وقد رفــضت إيران كل مطالب الإمارات بإزالة تلــك المنشآت التى اعــتبــرتها انتــهاكــا لسيادتهــا، وأعربت عن مخاوفهــا من أن تكون بمثابة تمهيدا لعــملية واسعة لتغــيير التركيبة الديموجرافية فى الجزر، وتكريس الاحتلال الإيرانى لها، وأكدت أن ذلك

---

١ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ نفس المرجع ص١٣.



أمر مخالف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى، ويشكل انتهاكا لمذكرة التفاهم المبرمة فى عام ١٩٧١. وقد جرت عدة مفاوضات بين الجانبين للوصول إلى حل سلمى لهذه المشكلة، لكن دون جدوى بسبب تمسك إيران بسيادتها الكاملة على الجزر العربية، مما دفع الإمارات إلى بذل جهد كبير فى محاولة منها للحصول على تأييد دولى لطلبها بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية لثقتها فى أن إحالة الموضوع إلى التحكيم سيثبت أحقيتها على الجزر العربية، فى حين انتقدت إيران الإجراءات التى اتخذتها الإمارات، وأعلنت تمسكها بالجزر مؤكدة أنها تمتلك وثائق واثباتات غير قابلة للجدل تؤكد أن هذه الجزر تابعة لإيران على الرغم من انه قد لاح فى الأفق كثير من المؤشرات التى توحى بالتوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع بين البلدين مع تولى الرئيس المنتخب محمد خاتمى المعتدل، الرئاسة فى إيران حيث أكد استعداد بلاده لبدء مفاوضات مع الإمارات بشأن النزاع الحدودى على الجزر الثلاث. إلا أن عام ١٩٩٧ لم يشهد أى تقدم ملحوظ خاص بهذه المشكلة نتيجة لقيام إيران بعدة إجراءات تنفى ما تعلنه عن نيتها فى حل النزاع.

ففى مطلع العام قامت سفينة بانتهاك المياه الإقليمية للإمارات دون تصريح سابق بالرغم من أن رئيس الإمارات قد أصدر فى عام ١٩٩٤ قانونا بشأن حدود المياه للإمارات والتى حددت بـ١٢ميلا بحريا، ويسمح القانون للسفن التجارية الأجنبية بالملاحة فى المياه الإقليمية فى نطاق حق المرور البرئ، وأخضع دخول ومرور السفن الحربية بما فيها الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى إلى شرط الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الدولة وذلك خلال مرورها فى المياة الإقليمية. وأعلنت الإمارات احتجاجها على عزم إيران بناء مطار فى جزيرة أبو موسى وآخر فى جزيرة طنب الكبرى، واعتبرت ذلك خرقا صريحا من قبل حكومة إيران لمذكرة التفاهم المبرمة عام ٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، وأحالت بعثة



الإمارات لدى المنظمة الدولية إلى الأمين العام ومجلس الأمن نسختين من مذكرتى احتجاج قدمتها وزارة الخارجية فى الإمارات إلى سفارة إيران فى أبو ظبى وطلبت توزيعهما كوثيقتين من وثائق الأمم المتحدة، كما قدمت احتجاجا آخر لدى الأمم المتحدة فى ٩٧/٦/٢١ فى شأن قيام إيران ببناء رصيف على جزيرة أبو موسى ومؤكدة أنه انتهاك صارخ للقانون الدولى وسيادة الإمارات ووجهت احتجاجا رسميا ثالثا إلى إيران لإجرائها مناورات بحرية فى جزيرة أبو موسى خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أغسطس ١٩٩٧ عقب قيامها بتأسيس الإنجازات العسكرية على الجزيرة ونصبت فوقها صواريخ مما يهدد دول الجزيرة العربية والملاحة فى الخليج العربي، وقد أودعت المندوبية الدائمة للإمارات العربية لدى جامعة الدول العربية مذكرة الاحتجاج هذه لإيداعها كوثيقة رسمية من وثائق الجامعة، ولتوزيعها على الدول الأعضاء خلال انعقاد الدورة العادية رقم ١٠٨ واعتبرت الإمارات كل هذه الإجراءات الإيرانية عملا منافيا لتصريحات إيران المعبرة عن رغبتها فى تحسين علاقاتها مع مجلس التعاون، واستعدادها للبحث فى قضية الجزر العربية، وأكدت أن ذلك يخل بمصداقية الإدارة الجديدة فى إيران، ويؤكد استمرار سياسة إيران الرامية إلى فرض سيطرتها واحتلالها للجزر العربية الثلاث(١).

من ناحية أخرى أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية استعداد بلاده لحوار ثنائى مع الإمارات العربية يبدد سوء التفاهم القائم لكنه كرر أن الجزر العربية الثلاث جزء لا يتجرأ من الأراضى الإيرانية، مما جعل الإمارات العربية تستبعد حدوث أى تحسن فى العلاقات مع إيران بسبب استمرار إيران فى احتلالها للجزر العربية لكنه لم يتبدد لديها الأمل فى الوصول إلى حل لهذا النزاع، لذلك دعت مجلس التعاون فى ٩٧/١١/١٥ (الذى تضامن معها وأيدها فى مطالبها المشروعة بشأن هذه الجزر بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية) للحوار مع إيران حفاظا

١ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الكويت ـ التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ص٢٠٥.



على المصالح المشتركة للطرفين وللتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع على الجزر العربية الثلاث بين البلدين. أما بخصوص السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجزيرة العربية فقد اتسمت علاقات إيران بدول الجزيرة العربية فى عام ١٩٩٧ بالبحث عن اتجاه جديد فى العلاقات بين الطرفين، وذلك فى ظل التوجهات الإيرانية لتحسين العلاقات مع دول الجوار بعد انتخاب محمد خاتمى رئيسا لإيران، وقد اتضحت هذه السياسة مع حرص إيران على زيارة مسؤوليها للمنطقة منذ بداية هذا العام، وخاصة زيارات وزير خارجيتها التى تبين ملامح السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الجزيرة العربية. وكانت أول زيارة قام بها وزير خارجية إيران لدول الجزيرة العربية خلال عام ١٩٩٧ فى ٣/١٥ فى إطار جولة عربية قام خلالها بتسليم قادة دول المنطقة دعوات من الرئيس هاشمى رفسنجانى لحضور القمة الإسلامية التى عقدت فى ديسمبر، وفى هذه الاثناء التقى الرئيس الإيرانى بولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز فى إسلام أباد على هامش القمة الإسلامية الاستثنائية التى عقدت فى الذكرى الخمسين لتأسيس دولة باكستان، وقد ضاعفت إيران من جهودها لتحسين علاقاتها مع دول الجزيرة العربية، حيث دعت دول الجزيرة العربية فى شهر يوليو إلى إبرام معاهدات واتفاقيات أمنية معها وجاء ذلك على لسان الجنرال محسن رضائى قائد قوات الحرس الثورى الإيرانى.

لتدعيم ذلك قام وزير خارجية إيران بزيارته الثانية لدول الجزيرة العربية فى ٩٧/١١/١٠ فى إطار جولته العربية التى بدأها بزيارة سوريا ثم مجلس التعاون، مؤكدا سياسة بلاده تجاه دول الجزيرة العربية وطرح فكرة إقامة منظومة أمنية تضم إيران ودول الجزيرة العربية، وأوضح أن هدف جولته بناء الثقة فى العلاقات بين إيران وجيرانها العرب، وأثناء جولته عقد جلسة مباحثات مع الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بحث فيها العلاقات الثنائية وسبل تطورها وتعزيزها فى مختلف المجالات والقضايا الإسلامية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما زار كلا من الإمارات لبحث مشكلة الجزر العربية المتنازع عليها، والبحرين، وقطر وعمان



والكويت حيث أعلن أن هناك رغبة من تلك الدول فى تنمية علاقاتها مع إيران[1].

تابعت الأوساط في الجزيرة العربية المسؤولة وخاصة فى الإمارات باهتمام وقلق بالغين المناورات الضخمة التى أجراها أكثر من ٢٠٠ألف عسكرى إيرانى فى مياه الخليج العربى وهى أكبر مناورات تجريها إيران التى ينظم جيشها بالعادة نحو ٥٠ مناورة سنوية فى مياه الخليج العربي وبحر العرب. وخلال هذه المناورات قدمت إيران عروضا واسعة لقدراتها العسكرية وقامت خلال عرض عسكرى أجرى فى طهران بعرض أسلحة إيرانية الصنع وخاصة الصواريخ المختلفة الأنواع. وفسرت الأوساط في الجزيرة العربية هذه المناورات بأن الهدف منها إبلاغ الولايات المتحدة رسالة بأن أى عمل عسكرى أميركى ضد إيران سترد عليه طهران فى منطقة الخليج العربي وأن المنطقة ستدفع الثمن. وتخشى بعض العواصم في الجزيرة العربية من حدوث مواجهة عسكرية أميركية وإيرانية فى حالة قيام الولايات المتحدة بأى عمل عسكرى ضد إيران إذا ما ثبت أن لطهران علاقة بانفجار الخبر الذى أودى بحياة ١٩ عسكريا أميركيا صيف العام الماضى. ولاحظ مراقبون لجوء الولايات المتحدة لتهدئة الموقف حيث صرح ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأميركية بالنيابة الأسبوع الماضى أن بلاده لم تتوصل بعد إلى أن إيران كانت وراء انفجار الخبر ولكنه أضاف أمام اجتماع للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأميركى أن واشنطن ستتخذ إجراء ضد إيران إذا توصلت إلى قناعة بأن إيران قد تورطت فى انفجار الخبر. وتأمل بعض دول الجزيرة العربية أن لا يكون لطهران علاقة فى هذا الانفجار حتى لا تكون الإدارة الأميركية مضطرة تحت ضغوط الكونغرس للقيام برد عسكرى ضد إيران يؤدى إلى اندلاع حرب خليجية ثالثة[2].

---

١ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الكويت ـ التقرير السنوى ١٩٩٧ص٢٠٦.
٢ ـ مجلة الوطن العربى ـ ٢/ ٥/ ١٩٩٧.



رحبت طهران «بالبيان الإيجابى» لوزراء خارجية مجلس التعاون الداعى إلى تعزيز التعاون مع توجهات طهران الجديدة. جاء ذلك فى بيان رسمى صادر عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمود محمدى قال فيه: «ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أن التعاون بين دول الجوار العربي هو الحل الوحيد لاستتباب الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجية وان مبدأ التعاون المذكور نابع من مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمى التى تعتبر مبادئ ثابتة من مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية. وأضاف البيان «ان التعاون بين دول الجوار يقضى بالضرورة إلى تمتين وتعزيزالسلام والاستقرار الدوليين كما ان استمرار هذا التعاون سيؤدى بلا شك إلى توسيع العلاقات وحل المشاكل أو سوء التفاهمات الثنائية المحتملة». ومع ذلك شدد محمدى على «ان الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية». ودعا بالمقابل الإمارات العربية المتحدة إلى «تلبية النداء الأخوى للحوار الثنائى المباشر لرفع سوء التفاهم الموجود (ذلك النداء) الصادر بهذا الشأن من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية»[1].

يرى مراقبون ان ما يمكن ملاحظته (فى الأفق) فى سماء العلاقات الإيرانية مع الجزيرة العربية بات اقرب ما يكون إلى تكوين قناعة ثنائية راسخة تعتبر الحوار والتعاون والمكاشفة حلا وحيدا لتجاوز عقبات التواصل والتحديات المشتركة. وترى الأوساط الإيرانية حاليا ان المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف الحوار والمشاورات ورفع مستوى الاتصالات إلى أعلى درجة ممكنة لتكريس حقائق جديدة بعيدا عن إرث الماضى الثقيل. والملاحظ ان هذه الأجواء تبلورت فى أعقاب جولة في الجزيرة العربية مهمة قام بها وزير الخارجية الإيرانى - علي أكبر ولايتى، قبل فترة قصيرة اسفرت برأى أوساط حكومية فى طهران عن «نتائج ممتازة سواء على صعيد التفاهم على مبادئ الحوار المفتوح والبناء أو على صعيد ضرورة تكثيف ورفع مستوى درجة

١ - الشرق الأوسط - ١٩٩٧/٣/٢٨



الحوار أو على صعيد ازالة بعض الالتباسات وسوء التفاهمات التى كانت تمنع تواصل الحوار حتى الآن بشكل مستمر» وكان وزراء خارجية مجلس التعاون قد عبروا فى بيان نشر فى ختام اجتماعهم فى الرياض عن «استعداد دول المجلس للتجاوب والتفاعل» مع التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية «من أجل بناء الثقة ووضع العلاقات بين الطرفين فى مسارها الصحيح». وأعلن المجلس «ترحيبه بالتوجهات الجديدة التى عبر عنها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية» اثناء جولته الأخيرة فى دول المجلس(١).

كشفت مصادر إيرانية مطلعة لـ «الأنباء» ان المملكة العربية تعمل للتوسط بين إيران والإمارات لحل نزاع البلدين على الجزر الثلاث فى الخليج العربي، مضيفا ان مبعوثا إيرانيا رفيع المستوى سيزور الرياض قريبًا، حاملا رد القيادة الإيرانية على مقترحات سعودية لحل النزاع كان قد نقلها لطهران مؤخرا مستشار خادم الحرمين الشريفين وزير الدولة عبدالعزيز الخويطر. وابلغت أوساط الرئيس المنتخب محمد خاتمى «الأنباء» ان الأخير يرغب بشدة فى طى صفحة الخلافات مع دول مجلس التعاون وفى ان يشهد عهده انفتاحا كبيرا فى علاقات إيران الخارجية. على صعيد آخر، وصف علي أصغر حاجى المدير العام لوزارة الخارجية الإيرانية احتمالات التعاون بين إيران ومجلس التعاون بانها براقة. وقال فى حديث لصحيفة «إيران نيوز»: حان الوقت لان تضع الدول الإقليمية اساسا ملموسا ومنطقيا لمقاومة التدخل الأجنبى وحسم خلافاتها دون تدخل أجنبى. وقال المسؤول الإيرانى ان هناك أساسا لمزيد من التعاون بين إيران والكويت وعمان وقطر وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الإمارات والبحرين قال ان هناك مفاوضات طيبة تجرى بين الأطراف المعنية. وصرح بأن إيران ستشارك فى معرض دولى للتجارة يقام فى السعودية فى وقت لاحق من العام الحالى(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٧/٣/٢٨.
٢ ـ الأنباء ـ ١٩٩٧/٧/١٦.



وقال حاجى ان إيران ستتعاون مع جيرانها فى صناعات النفط والغاز والحفاظ على البيئة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الثروات البحرية.

الموقف الشعبى لأبناء مجلس التعاون

جلسة مفاوضات صورية

قام طلبة قسم السياسة فى جامعة الكويت بجلسة مفاوضات صورية بين الإمارات وإيران حيث جاء فيها[1] :ـ

نظم طلبة مقرر «الدبلوماسية» للدكتورة معصومة المبارك بكلية العلوم الإدارية، جلسة مفاوضات صورية بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر المتنازع عليها بين البلدين. ولقد أجاد الطلبة الدور كممثلين للدول التى شاركت فى الجلسة الصورية حيث كانت المفاوضات الإماراتية ـ الإيرانية بوساطة من سلطنة عمان الكويت والمملكة العربية فمثلت الطالبة منى عبدالله دور الرئاسة الموكلة لسلطنة عمان ومشاركة من الطالبتين صفية حسن ممثله للوفد السعودى والطالبة أمينة الجميعان ممثلة للوفد الكويتى. وقد بدأت الجلسة الصورية بكلمة للرئاسة أكدت فيها ان دول الجزيرة العربية تسعى من عقد هذه المفاوضات إلى ايجاد حل مناسب يرضى جميع الأطراف حول قضية الجزر مؤكدة سعى دول الجزيرة العربية لايجاد حسن النوايا لحل القضايا العالقة مع دوله وتؤكد أيضا على ضرورة ان يكون ذلك بواسطة الحوار. ومن جانبه اثنى الوفد الإيرانى على بادرة مجلس التعاون فى عقد مثل هذه المفاوضات لايجاد مخرج سلمى تتعايش معه الجمهورية الإيرانية الإسلامية ودول المنطقة، وقد أوضح الوفد الإيرانى الذى كان يمثله كل من الطلبة: عقيل الحجى، فهد الجميار، ناصر رضا، نورة ناصر، ان قضية الجزر العربية الثلاث تعكر صفو العلاقات ما بين إيران ودول الجزيرة العربية.

---

١ ـ الوطن ـ ١٩٩٧/٥/٣١



تمنى الوفد الإيرانى ان يتم التوصل لصيغـة مناسبة لحل التفاوض لتكون بذرة التعاون بين دول المنطقة. وعلى الصعيد نفسه شكر الوفد الإماراتى الوساطة العربية لحل هذا النزاع مؤكـدا على ان حل هذه المشكلة بصورة سلـمية هو الحل الوحـيد لحل هذا النزاع. كما أكد الوفد السعودى على ضرورة حل النزاع بما يرضى جميع الأطراف، وأشاد كذلك الوفد الـكويتى ببادرة سلطنة عمان لاحتواء الأزمـة متمنيا سماع وجهات النظر حول الموضوع. بعد ذلك بدأت المباحثات فى الجلسة الصورية حيث أوضحت الرئاسة العـمانية ان الحقائق التاريخيـة تبين ان إيران كانت تطالب بمجموعـة من الجزر فى مياه الخليج العربي، وكانـت بريطانيا تؤيد حق العرب فى السيادة على الجزر العربية، مشيرة إلى أن إيران أنزلت أعلامهم على جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى عام ١٩٠٤، وانه فى عـام ١٩٧١ وقع القاسمى اتفاقا مع إيران يتم بموجبـه منح السيادة الكاملة للشـارقة على جزيرة أبومـوسى. وأضافت الرئاسة فى كلمتها قائلة: لقد بـدأت الأزمة بالتصاعد فى عام ١٩٩٢ عندما طلبت إيران من العمـال فى جزيرة أبو موسى ضـرورة الحصول على تأشـيرات من إيران وليس من الشارقة، وهو طلب يخالف اتفاقية ١٩٧٢ الموقعة بين البلدين، مبينة ان حادثة أبو موسى هى دليل على التوسع الإيرانى. بعدها ترك المجال لتعقيب الوفد الإيرانى الذى أكد انه لا توجد هناك اية أطماع لإيران فى التـوسع معربا عن اسفه لرد الوفد الإماراتى الذى وصفه بـأنه خلط للأوراق وتزييف للحقائق. وبين الوفد الإيرانى أن الجزر عندما اسـتردت لم تكن بريطانيا موافقة على هـذه الاعادة مؤكدا ان إيران تملك السيادة على الجزر منذ عـام ٦٢٣ ميلادية. وأشار الوفد الإيرانى ان قضية السيادة على الجزر قد حسمت فى اتفاقية عام ١٩٧١ وهى بأن الإيرانيين لهم السيـادة على جزر الخليج العربي فـى طنب الكبرى وطنب الصغـرى وان الخرائط البريطانية تؤكد هذه السيادة. ومن جانبـه، عقب الوفد الإمارتى على تعقيب الوفد الإيرانى مطالبا بضـرورة الابتعاد عن ما من شـأنه ان يبعد المفاوضـات عن الهدف



المنعقد لتحـقيقه، وقال الوفد الإماراتى ان لدينا الـقدرة على عرض المشاكل ولكن خصـوصية الوفد الإيـرانى وتوضيح ان هناك مؤامـرة من الغرب على إيران، هى أمور خـارج نطاق المفاوضـات التى من شأنهـا اتينا إلى هنا، مؤكـدا على ضرورة ابتعـاد إيران عن تصفيـة حساباته مع الغـرب على حساب الإمـارات وتمنى الوفد الإماراتى ان تكون هناك حلول ترضى الطرفين. وهنا قدم الوفد الكويتى مقترحات خلال التفاوض منها تشكيل قوة خليجية تراقب الوضع فى الجزر حتى يتم التوصل لحل نهائى وإيقـاف الحمـلات الإعلاميـة بين البلدين. كمـا قدم الوفد السـعودى اقتـراحا بضـرورة الاحتكام إلـى المحكمة الدوليـة، واعادة مناقـشة اتفـاقيـة عام ١٩٧١[١].

انهاء الاحتلال الإيرانى

كتب نبـيل العسومى من أبـناء البحرين مـقالا عن انهاء الاحـتلال الإيرانى للجزر العربية أولا جاء فيها[٢]:ـ

منذ وصول السـيد خاتمى إلى رئاسـة الجمهـورية فى إيران تولدت آمال فى الحوار الإيرانى وعلى النطاق الدولى ببروز سياسات أكثر اعتدالا وتفتحا على منطق تبادل المصـالح الذى تنبنى عليه العـلاقات الدولية فى الراهن العـالمى. وقد برزت عدة مؤشرات متوالية تؤكـد مثل هذا التوجه الجديد نحو تغليب منطق الدولة على المواقف والسياسات الإيرانيـة الخارجية وكانت القمة الإسلامـية الأخيرة فى طهران وجها من وجوه هذا التأكيد. ثم ظهرت الرسائل والإشارات السياسية بين الولايات المتحـدة الأمريكية وإيـران كوجه آخـر من وجوه هذا التوجـه نحو امكانيـة تطبيع العـلاقات الإيرانيـة الأمريكيـة. إلا أننا أبناء الجزيرة العـربية كنا نتـوقع ان تكون بدايات هذا الانفتـاح ومفاتيحـه الأولى تبدأ من البوابة في الجزيرة العـربية أى من

١ ـ الوطن ـ ١٩٩٧/٥/٣١.
٢ ـ الإتحاد ـ ١٩٩٨/٢/٢٤.



الجوار العربى الإسلامى الذى يشل المحيط الحيوى الاقتصادى والجغرافى والثقافى لإيران أيا كان من يحكمها وايا كان التوجه السياسى. كنا نعتقد أن أولى اولويات الانفتاح الإيرانى هى الانفتاح على الخليج العربي. وان هذا الانفتاح مفتاحه الرئيسى والجوهرى - فضلا عن عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول - هو وضع حد للاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتيه. والجزر الإماراتية المحتلة - كما تدرك إيران - لا يمكن ان تكون خارج أى وفاق عربي - إيرانى، أو فوق تسوية هذا الوضع وبشكل نهائى وعلى أساس القانون الدولى، ومنطق العدل والأخوة. وسوف تكون إيران واهمة إذا ما اعتقد قادتها انه بالإمكان تطبيع العلاقات بينها وبين دول الجزيرة العربية بدون تسوية وضعية تلك الجزر فى اتجاه انهاء الاحتلال. ان احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران لا يمكن ان يتحول إلى ملف منسى يمكن السكوت عنه كما تعتقد القيادات الإيرانية، إذ سوف يظل ملفا مفتوحا ومؤلما يمنع تطبيع العلاقات ومن ان تنعم المنطقة بأسرها بالأمن والاستقرار. والحقيقة ان إيران التى تحاول جر الملف إلى دائرة النسيان تستند فى رفضها لانهاء الاحتلال إلى عدد من الإدعاءات والحجج التى لا تستند إلى ايه مرجعية قانونية ولذلك ترفض الذهاب إلى لاهاى وترفض التحكيم الدولى لانها ترفض التسليم بحق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على هذه الجزر العربية. وهى فى النهاية لا تستند فى ذلك إلا إلى منطق القوة وحده فى إطار من الصمت الدولى غير المفهوم وغير المقبول[1].

فعندما استولى الشاه على الجزر العربية الثلاث. عشية خروج البريطانيين من المنطقة بحجة انها كانت تابعة للعرش الإيرانى فى وقت من الأوقات، كانت الحجة التى ساقها فى ذلك الوقت لا تستند إلى أى حق جغرافى أو تاريخى ولكن إلى مجرد ادعاءات، وعندما وقف العرب مجتمعين ضد هذا الاحتلال الغاشم. كانوا

---

١ - الإتحاد - ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.



يعلمون فى ذلك الوقت ان إيران الشاه كانت تستغل وضعا عربيًا صعبا لتنفيذ مخططها التوسعى القديم والمكشوف. فقد كانت دول الجزيرة العربية تحاول شق طريقها إلى الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الجديدة وتطوير أسس التنمية ولم يكن فى مقدورها الوقوف فى وجه الهيمنة الإيرانية وفى وجه الجيش الإيرانى المسلح والمدعوم أمريكيا فى ذلك الوقت[1].

استطاع الشاه، بصمت من حلفائه الغربيين، وبسبب ضعف العرب فى ذلك الوقت، تحقيق أهدافه فى السيطرة على الجزر العربية. واستمر هذا الوضع واستمرت إيران فى رفض انهاء الاحتلال. واستمر العرب فى المطالبة بالحقوق الإماراتية حتى انجزت إيران ثورتها الإسلامية وكان أبناء الجزيرة العربية أول من استبشر بأن تعيد إيران الجديدة الأمور إلى نصابها وتصحيح الخطأ وتمحو آثار العدوان فى إطار تصحيح العلاقة مع الجوار العربى، إلا ان الوقائع التى اعقبت التحول فى إيران خيبت الآمال ولوحظ ان هناك تشددا أكبر واستماته فى رفض طريق الحوار الأخوى لإنهاء الاحتلال. والأغرب من هذا ان إيران حتى عندما تتحدث عن الجوار فإنها تؤكد فى نفس الوقت انه لا يمكن ان يمس موضوع احتلال الجزر العربية..!! وإيران عندما رفضت فى السابق الحوار ورفضت الوساطة ورفضت رفع القضية إلى المحاكم الدولية، تحدثت فى المقابل عن الدماء التى يجب ان تسيل انهارا حتى يصل العرب إلى هذه الجزر العربية المحتلة. والسؤال المحير هنا هو لماذا تصر إيران على رفض الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية فى هذه الحالة بالذات فى حين كانت قبلت الاحتكام إليها فى حالات أخرى، ثم لماذا ترفض إيران الذهاب إلى هذه المحكمة فى الوقت الذى رضيت فيه باحكامها فى قضايا عديدة؟ كيف قبلت إيران باللجوء إليها لاثبات أو نفى حقها

---

١ - الاتحاد - نبيل العسومى - ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.



«التاريخي» في الجزر الإماراتية؟ الجواب عن هذه التساؤلات يعني ان إيران لا تريد حلا ولا تريد حوارا ولا تريد تحرير المنطقة من فتائل الانفجار. انها تريد للأمر الواقع ان يستمر وتريد للاحتلال ان يتكرس، وهي بذلك تكون مسؤولة عن استمرار التوتر في المنطقة، خاصة وان الإمارات كانت ومازالت تدعو إلى الحوار وإلى حسن الجوار وحل المسائل على نحو أخوي وإلى التعاون المثمر. هذا الموقف الإيراني لا يبدو مقبولا أو مفهوما في الوقت الراهن، وخاصة ان إيران تزعم ان لديها الحجج والأدلة التي تؤكد سيادتها على هذه الجزر العربية. فإذا كانت تمتلك مثل هذه الوثائق بالفعل، فما الذي يمنعها من تقديمها وعرضها على المحكمة الدولية؟ انه من الواضح ان إيران لا تمتلك ايه أدلة كافية لتأكيد سيادتها على هذه الجزر العربية، بل لعلها تدرك تماما ان الموقف الإماراتي هو الموقف السليم من الوجهة القانونية ومن الوجهة التاريخية والواقعية، لأن تلك الجزر كانت على الدوام جزرا عربية تابعة لإمارة الشارقة ولإمارة رأس الخيمة وان عرب الإمارات قد عاشوا فيها قرونا عديدة ومارسوا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن وجود كل الوثائق الرسمية التي تؤكد سيادة الإمارات على هذه الجزر العربية[١].

هذا الإدراك الإيراني لهذه الحقيقة قد يكون هو السبب الرئيسي وراء الخوف من قبول الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ولأن الحجج الإيرانية ضعيفة في ميزان القانون الدولي تلجأ إيران إلى الحجج السياسية كالتأكيد على ان هذه الجزر حيوية بالنسبة لأمن إيران وهو مفهوم توسعي وغير مقبول. فهو مفهوم استعماري قديم كانت تردده القوى الاستعمارية القديمة، وما زالت تردده إسرائيل عند الحديث عن الأراضي المحتلة. ان الحديث عن الحوار والمفاوضات إذا لم يقترن بالاتفاق المبدئي على عدد من المبادئ كالاستعداد لانهاء الاحتلال واللجوء إلى

---

١ ـ الإتحاد ـ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.



التحكيم الدولى والاستناد إلى منطق الأخوة وحسن الجوار، سوف يظل حديثا مفرغا من كل محتوى ولذلك فعندما نتحدث عن حوار مع إيران يجب أن يعنى ذلك ٣ أمور على الأقل(١):

ـ انهاء الاحتلال للجزر الإماراتية بناء على القانون الدولى. وضع حد لعقلية الهيمنة وتصدير الثورة والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول. بناء العلاقات على أساس من التعاون والتكامل فى إطار المساواة والأخوة. وأى حوار خارج هذا الإطار يظل مجرد هوامش بدون معنى أو قيمة.

تحكيم «حنيش» قدوة المتنازعين

كتب د. عيان مناع وضرب مثال تحكيم جزيرة حنيش لتطبيقها على الجزر العربية.

أرخبيل حنيش كاد أن يشعل حربا بين اليمن وارتيريا فلقد قامت البحرية الاريترية بالاستيلاء عليه وطردت القوة اليمنية منه وبررت اريتريا هذا الاجراء باحقيتها التاريخية بهذا الارخبيل وعدم استجابة اليمن للمطلب الاريترى بحل الخلاف بوسيلة أخرى غير القوة العسكرية وتأزم الموقف بين البلدين لكن الوساطة المصرية والفرنسية افلحت فى اقناع الطرفين المتنازعين بالاحتكام إلى القانون الدولى ووافق الطرفان على نقل ملف النزاع إلى محكمة العدل الدولية وأعلنا موافقتهما عن حكمها قبل صدوره. وبعد حوالى سنتين صدر الحكم لصالح اليمن فماذا كان موقف اريتريا؟! هل شككت بالحكم لتحتفظ بالارخبيل؟ ابدا وإنما بادرت فورا إلى إعلان قبولها له وباركت لليمن بالنتيجة. هذا الموقف العقلانى يسجل للقيادة الاريترية فبالرغم من قناعتها بعائدية الارخبيل لها وتمكنها من الاستيلاء عليه غير انها ارتضيت بالتحكيم الدولى وقبلت بنتيجته. وإذ نبارك لليمن بنتيجة التحكيم

---

١ ـ نبيل العسومى ـ الاتحاد ـ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.



فإننا نحيي شجاعة متخذ القرار السياسى الاريترى على اقراره بالحكم واستعداده لتنفيذه، لو لم يكن متخذ القرار الاريترى شجاعا وحريصا على التوصل إلى حل لبحث عن مبررات تعطل صدور الحكم أو تعيق تنفيذه ولو لبعض الوقت. فالاريتريون كانوا بالتأكيد يعلمون قبل صدور الحكم انه سيكون لصالح اليمن وكان بامكانهم ان يطعنوا بالوثائق والحجج اليمنية وكان بامكانهم ان ينسحبوا ليعطلوا صدور الحكم لكنهم لم يفعلوا لأنهم لم يكونوا يبحثون عن مبرر لاطالة امد الأزمة وإنما كانوا يبحثون عن حل سريع وعادل لها لذلك داسوا على مشاعرهم وتخلوا عن مطلبهم الوطنى امتثالا للحكم الدولي. اللجوء إلى الاحتكام الدولى كان لاشك تصرفا حضاريا وقبول اريتريا الفورى لنتيجة التحكيم هو شجاعة سياسية نتمنى ان تقتدى بها دول أخرى لحل منازعاتها مع جيرانها[1].

ولما كان الأقربون أولى بالمعروف فإننا نتمنى على اشقائنا فى البحرين وقطر ان يحسموا خلافاتهم حول جزيرة حوار. إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو فى ردهات محكمة العدل الدولية. وإذا كان الطرفان قد رفعا الأمر إلى المحكمة المذكورة فاننا نتمنى على قيادى البلدين العزيزين على قلوبنا ان يسهلا على محكمة العدل اصدار حكمها وان يقبلا مقدما بنتيجة هذا الحكم. لا شك اننا كنا نتمنى ألا يحدث نزاع قانونى بين الشقيقتين البحرين وقطر لكن حدوث النزاع ليس هو المشكلة إنما المشكلة هى عدم توصل الطرفين إلى حل والأسوا من ذلك هو ان قضية النزاع لا تزال عالقة ولن تستطع محكمة العدل الدولية البت فيها بالرغم من ان هذا النزاع اقدم فى حدوثه وفى تقدمه للمحكمة الدولية من النزاع اليمنى الايترى. وإذا كان النزاع البحرينى القطرى يقلقنا فى الخليج العربي فإن النزاع الإماراتى الإيرانى حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى يثير الرعب فى نفوس أبناء الجزيرة العربية. وهو نزاع مختلق لا مبرر لحدوثه غير أطماع

---

١ - الوطن - ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨.



وغطرسة الشاه محمد رضا خان المازندراني لكن المؤسف ان الشاه الذى استولى بالقوة على الجزر العربية عام ١٩٧١ قد رحل عن السلطة عام ١٩٧٩ ورحل بعدها عن الحياة بينما بقيت المشكلة التى اختلقها قائمة. وبالرغم من ان الإمارات العربية المتحدة قد دعت الجارة الكبرى إيران إلى حسم النزاع عن طريق التفاوض أو التحكيم الدولى وبالرغم من تأييد ودعم مجلس التعاون للدعوة الإماراتية غير أن موقف الجمهورية الإسلامية فى إيران بشأن احتلال الجزر العربية لم يختلف عن موقف حكومة إيران الشاهنشاهية. وإذا كانت الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية تضغط على الحكومة الإسلامية للاحتفاظ بالجزر غير ان التحولات السياسية فى إيران والتى بدأت فى عهد الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى وتعززت فى عهد الرئيس خاتمى تحتم على القيادة الإيرانية اتخاذ خطوات وقرارات شجاعة. ونثق فى أن موافقة إيران على دعوة الإمارات لنقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية وتعهد الطرفين مسبقا بقبول نتائج حكم المحكمة سيزيد الإعجاب ويعزز الاطمئنان الإقليمى والدولى بالتوجهات الديمقراطية لمؤسسة الحكم الإيرانية، ان حل النزاع اليمنى الاريترى عن طريق التحكيم الدولى وتقبل الاريتريين للنتيجة هو نموذج للعقلانية السياسية ومن المفيد للمتنازعين ان يقتدوا به[1].

دول مجلس التعاون وإيران

تحت هذا العنوان كتب أحمد كمال يقول:ـ[2]

فى سابقة لم تحدث فى توجيه الدعوات من قبل الدولة المضيفة لاقامة مؤتمر على مستوى القمة على ارضها، قام الدكتور علي أكبر ولاياتى بجولة شاملة وسريعة لدول الجزيرة العربية لتوجيه الدعوة لقادتها لحضور اجتماع القمة الإسلامية المقرر عقدها فى طهران فى شهر ديسمبر. واعتبار هذه الدعوة سابقة سببه ان

---

١ ـ د. عايد مناع ـ الوطن ـ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨.
٢ ـ أحمد كمال ـ الشرق الأوسط ـ ٣/ ٤/ ١٩٩٧.



الوقت ما زال مبكرا وموعد انعقاد القمة ما زال بعيدا، حيث جرت العادة ان توجه الدعوات قبل شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر ولكن ان يفصل عن موعد الدعوة أكثر من ثمانية أشهر فهذا لم يحدث، ولابد لحدوثه من أسباب، والأسباب تكمن لدى المسؤولين فى جمهورية إيران الإسلامية والعالمين بطبيعة العلاقات بين إيران ودول الجزيرة العربية. يقول بعض المراقبين أن سبب التعجيل فى توجيه الدعوة هو انعقاد قمة إسلام اباد بمناسبة احتفال باكستان بمرور خمسين عاما على استقلالها، وهى قمة لا يمكن اعتبارها عادية أو طارئة وإنما عقدت بدعوة من جمهورية باكستان الإسلامية ليشاركها قادة الدول الإسلامية باليوبيل الذهبى للجمهورية، وللتباحث فى أمور الأمة الإسلامية الكثيرة، القائمة والمنتشرة على امتداد ساحة العالم الإسلامى، كذلك اعتبار هذه القمة فرصة لتجميع قادة الإسلام، وقد خشيت إيران ان يعتبر المجتمعون ان قمة إسلام إباد يمكن أن تغنى عن قمة طهران ويستصعب بعض القادة الاجتماع مرتين فى عام واحد ويكتفون بالقمة التى انعقدت، وهذا سبب قد يكون وجيها لتعجل إيران بالدعوة إلى قمة ديسمبر فى طهران.

التصريحات التى اطلقها الدكتور علي أكبر ولاياتى، وزير خارجية إيران، خلال جولته فى دول الخليج العربى، عبرت فى مجملها عن رغبة جمهورية إيران الإسلامية فى فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع مجلس التعاون، خاصة مع المملكة العربية التى كانت زيارته لها الأطول زمنا والتى استقبله فيها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واجتمع مع ولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز اضافة إلى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. وأكد ولاياتى خلال تصريحاته العديدة، قبل البدء بالجولة وخلالها، ان إيران راغبة فى ان تكون لها علاقات وثيقة ومتينة مبنية على حسن الجوار وصدق النوايا والمصالح، وأكد أن التعاون بين إيران ودول الجزيرة العربية هو أمر إيجابى يعود بالنفع على الجميع



ويحمى هذا الجزء من العالم من التدخلات الأجنبية. اضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون لقاء الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى إسلام اباد بالرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، الذى تم بعد التصريحات الإيجابية التى اطلقها بشأن علاقات بلاده بالفسلطينيين وموقفه الذى أعلنه لمساندة الحقوق العربية فى فلسطين، وكذلك لقاء الرئيس الإيرانى بعدد من المسؤولين العرب الذين يشوب علاقة إيران ببلدانهم نوع من الفتور ونوع آخر من التوتر وحدوث ما يشبه المصالحة خاصة بالاجتماع المغلق الذى عقده عمرو موسى وزير خارجية مصر مع الدكتور ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى. ان كل هذه التصريحات والعلامات التى اطلقتها إيران خلال الشهر الماضى لابد ان تثير عدة تساؤلات وربما الكثير من التحفظات والأكثر من التأمل والتفكير، وهذا لا يعنى ان دول الجزيرة العربية لا تقيم وزنا لكل ما جرى ولاتهتم بما يمكن اعتباره مبادرة حسن نوايا ولكن لابد ان ذلك يحتاج إلى رؤية متعمقة مع القبول بهذه المبادرة[١].

فحين اجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون فى شهر مارس الماضى ضمنوا بيانهم الختامى المبادرة الإيرانية التى ربما تدل على تحول فى السياسة الإيرانية نحو دولهم إذ جاء فى البيان بالنسبة لهذا الموضوع «ترحب دول مجلس التعاون بالتوجهات الإيرانية الجديدة لتحسين وتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء فى المجلس مع تأكيد ثوابت عودة الثقة فى العلاقات مع طهران على أسس حسن الجوار والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وضرورة العمل على توفير متطلبات الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة» وفى اشارة إلى تمسك إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى «يأسف مجلس التعاون لاستمرار الحكومة الإيرانية فى تنفيذ تكريس احتلالها للجزر

١ ـ الشرق الأوسط ـ ٣/ ٤/ ١٩٩٧.



الثلاث التابعة للسيادة الإماراتية. . .». إيران ـ فى وقتها ـ رحبت بالبيان الصادر عن اجتماع وزراء مجلس التعاون وقال المتحدث باسم الخارجية ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أن التعاون بين دول الجوار العربي هو الحل الوحيد لاستتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة الاستراتيجية من العالم وان حسن الجوار والتعايش السلمى من مبادىء السياسة الخارجية الإيرانية، ومع ذلك فقد قال هذا الناطق باسم الخارجية الإيرانية ان الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هى حزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية. وهنا يظهر التناقض بوضوح وبشكل سافر فى السياسة الإيرانية أو بالتحديد. حسب قول الناطق فى سياسة الخارجية الإيرانية، تناقض بين النوايا الحسنة والمحافظة على حسن الجوار وازالة الخلافات من أجل ان يسود الاستقرار والأمن هذا الجزء من العالم وبين احتلال واضح وباصرار لجزر عربية تتبع احدى دول الجوار وعدم الاعتراف بهذا الاحتلال ومغالطة الجغرافيا والتاريخ واعتبار الجزر جزءا لا يتجزأ من الأرض الإيرانية. الترحيب الذى لاقته جولة الدكتور علي أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى فى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وعلى أعلى المستويات وفى بقية دول مجلس التعاون والاهتمام البالغ بهذه الزيارة وبالتصريحات التى أطلقها بغزارة طيلة فترة جولته، هذا الترحيب دليل واضح وأكيد على حسن نوايا دول مجلس التعاون وعلى ازالة كل الخلافات القائمة والعمل على فتح صفحة جديدة فى هذه العلاقات مبنية على عدم التدخل فى شؤون بلدان الجزيرة العربية وعلى عدم اثارة المشاكل والصاقها بالدين وغير ذلك بكثير[1].

وجمهورية إيران كما هو معروف لم تعمل منذ قيامها على استتباب الأمن والاستقرار فى دول المنطقة التى تعتبرها جيرانها. قام حجاج إيران باثارة الشغب والاضطراب فى مواسم متعددة من مواسم حج بيت الله الحرام وسببوا الكثير من الفوضى بين الحجيج فى اطهر بقعة فى العالم حتى وصل الأمر إلى الاقتتال

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ٣/ ٤/ ١٩٩٧.



واسالة الدماء. وكـان الحجاج الإيرانيون فى كل مرة يصـرون على اقامة تظاهرات وتوزيع منشـورات مـهـربة ورفع شـعـارات لا تمت إلى الحج ولا إلـى مناسكه وشعائره، كذلك فإنه منذ البداية فإنهم رفـضوا رغبة المسؤولين فى المملكة العربية فى تحديد نسب مـعينة لكل دولة من الدول الإسلاميـة حسب تعداد السكان فـيها وكانوا يرسـلون أكثر من المفـروض من الحجـاج مما يثير الاربـاك والازدحام الذين يؤثران سلبا على اداء مناسك الحج. كـذلك فما جرى فى كندا مؤخرا من اعـتقال لاشـخاص ينتـمون إلى حـزب الله الإيرانى - بغض النظر عن كـونه فى لبنان أو سـورية أو السعـودية أو فى أى مكان فى العالـم - يمكن ان يكونوا ضالعـين فى العمل الإرهابى الذى وقع فى مـدينة الخبر بالمملكة العـربية السعـودية والذى حتى النفى الإيرانى لم يستطع أن يؤكد عكس ذلك رغم ما ورد فيه عن قطع العلاقة مع الشـخص أو الأشـخـاص المتـهـميـن، ولا بد ان يظهـر ذلك بوضـوح عند بدء المحاكـمات العلنيـة وتنكشف خيـوط المؤامرة الإرهابية. وتشـاء الظروف ان تأتى الأحكام على المتـآمرين فى البـحرين والذين ثبت عليـهم تهم التـآمر والتـخريب والعمل على قلب نظام الحكم والانتماء إلى حـزب الله الإيرانى فرع البحرين تشاء الظروف أن يأتى صدور هذه الأحكام والإعـلان عنها فى وقت متزامن تقـريبا مع جولة الدكتور على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى وتصريحاته المتضمنة دعوته إلى مبادىء حـسن الجوار واعلانه للنوايا الحسنة والطيـبة وفتح صفـحة جديدة فى علاقات بلاده مع دول مـجلس التعاون. وبصدور الأحكام فى البحرين بعد انتهاء المحـاكمـات يتأكـد بشكل واضح وصريـح التدخل الإيرانى فى صـميم الشـؤون الداخلية للبحرين عضو مـجلس التعاون. ثم يأتى التصريح المتناقض الذى يرحب ببيان مجلس التعاون الذى رحب بتصـريحات وزير الخارجية الإيرانى ورحب بفتح صفحـة جديدة فى العلاقات الإيرانيـة العربية فى الوقت الذى يعلن فـيه ان الجزر الإماراتية جزء لا يتجزأ من الأرض الإيرانية[١].

---

١ - الشرق الأوسط - ٣/ ٤/ ١٩٩٧.



أليس فى هذا تناقض واضح؟ ولكن مع ذلك فإنه من المؤكد ان دول الجزيرة العربية صادقة فى قبولها دعوة إيران وصادقة فى نواياها الحسنة تجاه إيران ومن أجل ان يسود الاستقرار هذا الجزء من العالم وتتمنى ـ كلها ـ ان تغير إيران فعليا سياستها من التدخل فى شؤون الغير واثارة الاضطرابات إلى العمل على مراعاة المبادىء المعلنة، فالسلام والأمن والاستقرار وهو أكثر ما تحتاجه دول المنطقة بما فيها جمهورية إيران الإسلامية. السؤال الذى يطرح نفسه منذ زمن والذى ما زال قائما هو لماذا الآن؟.. ولماذا تبدأ إيران فى اتخاذ هذه المواقف؟ مثل الالحاح على اقامة القمة الإسلامية لديها وتصفية خلافاتها مع الدول في الجزيرة العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية واعادة الروح للعلاقات الإيرانية الفلسطينية والعلاقات الإيرانية المصرية.. لماذا الآن؟

يقول بعض المراقبين اجابة على هذا السؤال الآن استكملت جمهورية إيران الإسلامية تسلحها، من أسلحة تقليدية دفاعية وأسلحة هجومية وأسلحة الدمار الشامل، وهى الآن تمد يدها لدول الجوار من منطلق القوة ومن منطلق السيادة والاحتواء، لأنه ـ كما يفسر المراقبون ـ إذا كانت دولة الجوار دولة قوية يمكن للدول المجاورة الأخرى ان تقبل بصداقتها بل وتسعى إلى هذه الصداقة وتسعى إلى التعامل والتعاون معها. ويقول البعض الآخر من المراقبين ان إيران تخضع حاليا لهاجس التهديد، إذ ما زال الاحتواء الأمريكى المزدوج للعراق وإيران قائما وانها تخشى ان تتعرض لضربة مهلكة كما حدث للعراق حين أوشك ان يتم انشاء المفاعل النووى فى مطلع الثمانينات حيث قامت إسرائيل بضربه بموافقة أمريكية، ولهذا فإن إيران تتوقع ضربة اما أمريكية أو اسرائيلية وخاصة الأخيرة التى تتعرض الآن لعزلة دولية ولضغط دولى وربما تقوم الآن بشىء ما يفك هذه العزلة والضغط. لذا فإن إيران المقبلة على انتخابات جديدة وربما أوضاع داخلية جديدة ترغب فى نوع من الاستقرار ومن التقاط الأنفاس وتحتاج إلى ان تكف الولايات



المتحدة الأمريكية يدها عنها، ومن أجل ذلك تريد ان تقيم لها علاقات دولية متينة وتريد ان تعلن للرأى العـام العـالمى انها دولة مـسالمة تمـد يدها للجمـيع من أجل علاقات سليمة وانها لا ترمى إلا إلى الاستقرار والمصالحة والسلام[1].

تعتبر منطقة الخليج العربي، من المناطق الأكثر سخونة فى العالم، إنها تضم فى حدودها دولا ذات تأثير ونفـوذ يمكن ان تعمل على استقـرار الأمن كما تؤدى إلى زعزعتـه أيضا، رغم وجود الروابط التى تربط ضفتى الخليج العـربي، العربية والإيرانيـة منذ مئـات السنين. إلا أن الأحداث التى مـرت بها دول المنطقـة بداية بالحرب العـراقية ـ الإيرانية وانـتهاء بحرب الخليج الثـانية خيـر دليل على ضرورة اسراع دول المنطقـة إلى الحفاظ على الأمن والـعلاقات السيـاسية والاجـتماعـية. ويترقب مجلس التـعاون بحذر تجاه طروحات الرئيس الإيرانى خـاتمى وتصريحاته بضرورة تحـسين وتفعيل العـلاقات بين إيران للتوصل إلى أقصى درجـات الترابط السياسى والاقتصادى بين الجانبين للحد من المخاطر الخارجية التى تتربص بالمنطقة. «السياسة» التقت الكثـير من الفعاليات السياسية والـفكرية للتعرف عن قرب حول التـصورات التى يمكن ان تكون عليـها العـلاقات بين الجـانبين الإيرانى والعـربي ومدى الاستـفادة منها مستقـبلا فى تنمية الروابط المختلفـة وتذليل الصعوبات التى يمكن ان تواجه عودة هذه العلاقات.

أكد البـرلمانى السابق عبـداللطيف الكاظمى، أن تفعـيل العلاقات العـربية ـ الإيرانيـة واعادتهـا بشكل أفـضل من الوقت الحالى سـيجـعل من منطقـة الخليج العربي، منطقة آمنة يصعب اختراقها من القوى الأخرى. وقال فى حوار خاص لـ «السيـاسة» ان عودة العـلاقات العربيـة ـ الإيرانية يجب أن تكون مـوثقة «بالندية» وبعيدة عن التدخل فى الشؤون الداخلية لكلا الطرفـين، مؤكدا ان عدم تفعيل هذه العلاقـات سيـؤدى إلى حدوث شـرخ فى كيـان المنطقة بالكامـل. وأشار إلى أن

---

١ ـ أحمد كمال ـ الشرق الأوسط ـ ٣/ ٤/ ١٩٩٧.



التركيبة السياسية لمنطقة الخليج العربي سيحدث فيها تغييرات جذرية ستجعل القوى الخارجية تعمل للمنطقة ألف حساب إذا اقدمت على فعل شيء ما، مطالبا دول مجلس التعاون ألا «تحبوا» فى علاقاتها مع إيران قبل ان تعرف قدراتها الحقيقية التى تمتلكها بالفعل. وحول الدور الذى يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة الأميركية فى ما يتعلق بعودة العلاقات العربية - الإيرانية قال ان الاميركان «أصدقاؤنا» وهم لا يمانعون فى تفعيل هذه العلاقات رغم الاختلاف فى وجهات النظر الإيرانية - الأميركية، إلا انه فى النهاية ستكون المصلحة العامة هى الهدف الرئيسى لجميع الأطراف[1].

وصف التقارب العسكرى والسياسى «العربي - الإيرانى» حال عودة العلاقات بين الجانبين بشكل فعال ومثمر، بأنه سيحدث توازنا فى القوى، فى منطقة الشرق الأوسط، وسيعمل على تقوية الجانب العربى من مفاوضات السلام مع إسرائيل والتى وصفها بأنها تسعى دائما لايجاد خلافات بين دول الجزيرة العربية وإيران. وردا على سؤال حول ما إذا كانت إيران تمثل خطرا سياسيا وعسكريا كما وصف ذلك بعض المحللين، قال بالطبع لا فمنذ عشرات السنين وعندما كانت الفرص مهيئة لإيران لكى يحتل أى بلد في المشرق العربي، لم تقدم على مثل هذه الخطوة، نافيا ان تؤدى عودة العلاقات إلى زيادة المد الشيعى الإيرانى إلى دول المجلس، ومؤكدا ان الجميع يعمل تحت لواء الإسلام الذى لا يفرق بين سنة وشيعة، وفى ما يلى[2] نص الحوار:

هل ترون ان هناك توجها فى دول الجزيرة العربية لبناء علاقات متوازنة مع إيران - ما دوافع هذا التوجه فى هذه المرحلة؟

نعم، هناك توجه لتفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية من قبل مجلس

---

١ - السياسة - ١٩٩٧/١٢/٧.
٢ - السياسة - ١٩٩٧/١٢/٧.



التعاون مع الجـمهورية الإسلاميـة الإيرانية، وهذا يحتمه الأمـر الواقع والعلاقات القوية القائمـة عبر مئات السنين، فإيجاد عـلاقات متوازنة وأكثر فـعالية مع الجارة إيران فى ظل الروابط الجغـرافية ستكون أكـثر من مفـيدة بالنسبة لجـميع الأطراف شرط أن تكون هذه العلاقات، «موثقة» بالندية ولا تمس التدخل فى جميع الشؤون الداخلية للدول في الجزيرة العربية.

ما تصوراتكـم لكيفية اعادة بنـاء هذه العلاقات فى ظل التوجـهات الجديدة للرئيس الإيرانى الجديد؟

بداية لابد وأن أقول، ان إيران اثبتت عبر السنين صداقتها لجميع أبناء الجزيرة العربية من خـلال انماء التجارة، ولـم يكن لها «مطامع» أو قـصد الإساءة. ولذلك ووفقا لاعـتقادى الشـخصى فإن الرئيس الإيرانى الجديد «خـاتمى» أبدى من خلال برنامجه الانتخـابى استعداده للانفتاح على الجزيـرة العربية أولا وقبل كل شيء ثم على العالم العربى وبقية الشعوب الأخرى، وأعتقد ان الرجل صادق فى ما يحويه من فكر، وإيران لم يكن لها أطماع فى الجزيرة العربية خلال سنوات الماضى، وإنما كانت جميع ابناء المنطقة فى ظل الاهتـمام والرعاية الإيرانية، حتى فى أبان الحرب العراقية الإيرانية، عندما قيل للإمـام الخمينى «نضرب طريق الامداد» بين السعودية والكويت والعراق، قـال: «لا تروعونهم انهم مغلوبـون على أمرهم» وفى الوقت الحالى تخطى كل هذه العوامل بتفـكير جيد فى محاولة إلى تحليها للاسـتفادة منها سواء على الجانب الإيرانى أو العربي.

كيف يمـكن ان تنشأ علاقـات عربيـة إيرانية سليـمة فى ظل احـتلال إيران لثلاث جزر إماراتية؟

لابد من الجلوس على مائدة مـستديرة بين الإمارات وإيران واننى اعـتقد انه يمكن التـوصل إلى حلول ايجـابيـة من خلال الحـوار البناء الهـادف القـائم على المصالح الجماعـية وليس المصالح الفردية، لان الطرفين يدعيان الاحـقية حول هذه الجزر العـربية، ولكن فى نهـاية الأمر سيكون الحـوار هو اللغة فى التـعامل ولابد



للطرفين أن يستغلوا ذلك جيدا، بل وأن الحوار هو الهدف الرئيسى الذى سيظهر الحقيقة للملأ، ولكن إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل هادئ وسليم فى ما يتعلق بهذه المسألة، فليس هناك ما يمنع أن يتم تحويل القضية إلى «محكمة العدل الدولية» واعتقد ان إيران لا تمانع بالأخير فى ما إذا رأت ان هناك تشابكا فى الآراء ولا يمكن حلها إلا عن طريق التحكيم الدولى، وعموما ان هذه القضية لن تكون محل خلاف دائم أو نزاع مستقبلى خصوصا فى ظل استعداد النظام الإيرانى الجديد للتوصل إلى حل سلمى فى ما يتعلق بقضية الجزر العربية، الأمر الذى سيترتب عليه بالطبع تفعيل أكبر للعلاقات العربية الإيرانية، لان غياب هذه العلاقات قد يؤدى إلى حدوث «شرخ» فى جدار المنطقة بالكامل، خصوصا إذا علمنا ان إيران يوجد فيها ما لا يقل عن ثمانية ملايين مواطن عربى، وجميع الأطراف العربية والإيرانية تنتمى إلى الدين الإسلامى والعلاقات قائمة بينهما وموثقة بالعروبة وبالإسلام.

فى رأيك الشخصى هل ستقوم «قوى خارجية» بالضغط على دول الجزيرة العربية لمنعها من اقامة علاقات متوازنة مع إيران؟

هذا أمر لا شك فيه، فإسرائيل عدوة الإسلام والعرب، وما يرعبها ويخوفها حاليا هى إيران، وتسعى دائما إلا تكون إيران قوة تستطيع الدفاع عن نفسها وعن بقية الدول العربية المحيطة بها، فإسرائيل ستسعى إلى عمل المستحيل فى ظل تمكنها من وجودها فى غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية ويساعدها فى ذلك اعلامها الذى تسخره لذلك، خصوصا الاساءة للعلاقات العربية ـ العربية والتى تأتى فى مقدمتها العلاقات الجزيرة العربية بإيران، ولذلك يجب على مجلس التعاون ان يفوت الفرصة على إسرائيل وعدم مقدرتها على خلق الدعايات المغرضة التى تقوم بها فى محاولة للتشويش على أية مبادرات طيبة من شأنها تفعيل العلاقات العربية ـ الإيرانية بشكل أكبر من الحالية، ولذلك لابد وأن يكون هناك فكر مستقل للدول في الجزيرة العربية للبحث عن المصالح المشتركة سواء كانت بين



دول المشرق العربي نفسها، أو بينها وبين إيران باعتبارها دولة إسلامية أيضا فى ظل عوامل الجيرة، ولذلك استطيع التأكيد ان إسرائيل تمتلك الكثير من العوامل الهدامة ويساندها فى ذلك بعض الدول الغربية، أما الموقف الأميركى فأنا شخصيا مطمئن على ذلك، فالأميركان «أصدقاؤنا» وهم يتغنون دائما بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المواطن والسلام واستقلال الشعوب وهذه المبادئ لابد وان تكون جادة فى تطبيقها، ولذلك أعتقد ان الولايات المتحدة الأميركية ستقف مع مجلس التعاون لتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف المشتركة ولكن ستحاول إسرائيل بشتى الطرق ان تجعل من الأميركان أبواق دعاية لها، وهذا ليس فى صالح المصالح الأميركية، ولذلك يجب على مجلس التعاون أن تحاور الطرف ألأميركى بالواقع، خصوصا فى ما يتعلق بالمصالح والقضايا المصيرية للجزيرة العربية والتى تربط معها دولا أخرى كما هو الحال فى إيران، فالشؤون الداخلية لا تقبل المساس.

فإذا كانت الأطراف الأخرى لها أغراض مع الجانب الإيرانى فنحن فى الجزيرة العربية لسنا طرفا فى ذلك، فالمصالح المشتركة بين الجانب العربي والإيرانى مرتبطة بشكل مباشر، وبناء على ذلك لابد أن يكون لدى دول الجزيرة العربية شيء من بناء القوى السياسية والاقتصادية والأمنية حتى يمكن أن يستطيع المجلس الدخول فى علاقات أكثر توازنا وأكثر فعالية مع الجانب الإيرانى، وهنا لابد من ذكر عامل مهم وهو توحيد الجيوش في الجزيرة العربية من خلال إطار تكاملى موحد، حتى يمكن لدول الجزيرة العربية ان تصبح فى إطار منظومة دفاعية وأمنية تستطيع من خلالها التأثير الفعال ضد جميع الشائعات المغرضة والتى تتغنى بالقدرة العسكرية الإيرانية الهشة.

هل تؤثر بعض الخلافات في دول الجزيرة العربية الحالية فى عودة العلاقات مع النظام الإيرانى الجديد؟

بلا شك، فإن للخلافات في دول الجزيرة العربية اثارا سلبية قد تنعكس على



منظومة مجلس التعاون فى علاقاتها مع إيران، بل ومع جميع الدول الأخرى التى تجد المنظومة ان فى علاقاتها معها تفعيل للمصالح المشتركة بين الجانبين، وهذا يتطلب ضرورة الإسراع فى توحيد الصف في دول الجزيرة العربية من خلال منظومة المجلس، ولنا خير مثال علـى ذلك ما يحدث بالنسبة إلى الدول الأوروبية من تفعيل لدور التعاون بينها رغم اختلاف هذه الدول فى عاداتها وسلوكها ودياناتها، إلا أنها يسيرون وفق نظام واحد وهو «الوطن للجميع والاعتقاد الدينى لله» ولذلك يجب على دول الجزيرة العربية أن تضع النقاط فوق الحروف، واؤكد ان قمة الخلافات في دول الجزيرة العربية تعود إلى موضوع «الطائفية» هذا سنى عربي وذاك شيعى إيراني، ومن هنا يجب على الشعوب في دول الجزيرة العربية الابتعاد عن هذه «النعرات» التى ستكون لها آثار عكسية على جميع الشعوب في دول الجزيرة العربية، أيضا فإن المتغيرات المستقبلية والحالية لا تحتمل مثل هذه الاختلافات فى العقائد رغم كونها خلافات بسيطة لن تؤثر فى مقدرات الشعوب في دول الجزيرة العربية، وبالإضافة إلى ذلك نجد ان مثل هذه الخلافات تم ترسيخها فى وجدان الشعوب في دول الجزيرة العربية من قبل الاستعمار، وهذا يتطلب الإسراع فى الابتعاد عن مثل هذه الأمور إذا ارادت الدول في الجزيرة العربية أن تتقدم بعيدا عن السلبيات والتى تعتبر حجر الزاوية والتى تذكرنا بجاهلية ما قبل الإسلام، وهناك مثال صريح عندما حدث الغزو العراقى الغاشم حيث كان واضحا «الموقف الإيرانى» من هذه القضية الساخنة ولم يصدر ولوبيان واحد من الحكومة الإيرانية فيه صفة التحيز إلى النظام العراقى ولذلك يجب على دول الجزيرة العربية «تعديل مسار تفكيرها المظلم» فى موضوع الطائفية الشيعة الإيرانية الذى تغذيه العقول الساذجة، الأمر الذى يترتب عليه فى النهاية وصف «الإسلام» بالإرهاب وهو بعيد كل البعد عنه.

يرى بعض المحللين إن إيران قد تطلب الانضمام إلى مجلس التعاون فى حال عودة علاقاتها مع دول الجزيرة العربية ماذا تقولون؟



دول مجلس التعاون لاتمانع من انضمــام دول أخرى إلى منظومتها مثل إيران ولكن يجب ان يكون ذلك على أســاس الندية، فمــتى نرى ان فى أنفسنا الـكفاءة على الجلوس، من خــلال مائدة واحــدة من أجل المصالح المشــتركــة لدول الجوار والاحترام المــتبادل وكفاءة واحــدة، فلا يوجد أى مانع من تحــقيق ذلك، فتفــعيل منظومــة دول المجلس يتطلب ايجــاد تعاون أكــبر وأكــثر فــعاليــة مع بقيــة الدول الأخرى، خــصوصا التى تعيــش فى نفس المنطقة،وهذا قد يتطلب انضــمام إيران وتركيا مثلا أو أى دولة إسلامية أو عربية أخرى، طالما ان ذلك سيفعل دور مجلس التعاون من خلال دستور واضح المعالم وبقدر من التكافؤ، فالإسلام رحمة للعالمين وهذه دول إسلامية قبل أى شىء.

هل من الممكن أن تؤدى عودة العلاقات العربية ـ الإيرانية إلى حدوث توازن فى القوة العسكرية فى منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة؟

لاشك ان التــقارب السيــاسى والعسكرى «العــربي الإيرانى» على مــبدأ من التكافؤ سيؤدى إلى حدوث توازن حقيــقى سواء فى النواحى العسكرية أو السياسية فى الشرق الأوسط بالكامل ولكن يجب ان تعتمد مــجلس التعاون فى تحقيق ذلك على أسس علمية سليــمة ومدروسة جيدا والا تحبو إلى إيــران وتقول لها «تفضلى سنعيد العــلاقات معك» دون أن نعرف مقدرتنا وهذا بلا شك ســيعمل على خلق جو متناسب تمامــا فى النواحى الأمنية والعسكرية تجعل الدول الأخــرى تفكر جيدا قبل الإقــدام على فعل مــا يهدد أمن منطقــة الخليج العربي أما فــى الوقت الحالى وللأسف الشــديد فإن دول المجلس «مــوزعة» ومبــعثــرة وهذا هو سبب ضــعفــها وسيحــاول الآخرون إضعافنا بشكل أكــبر من الحالى من خلال الهــيمنة وعلينا ألا نقبل بذلك بل وعلى دول الجزيرة العربية ان تضع النقاط فوق الحروف فى ما يتعلق بالمصالح المشــتركة بينها وبين الدول الخــارجية حتى يمكن ان تفــرض دول الجزيرة العربية كلمتــها، ولكن الحال هذه الأيام يختلف تماما عما ننشــده ونبغيه فنحن فى مهــب الريح فالدول الخــارجيــة تقول ونحن نطيع وهذا ســيــضعف منظــومة دول



الجزيرة العربيــة الأمر الذى يتطلب الإسراع فى ايجاد توازن عــسكرى عربي إيرانى وهنا أيضــا لابد وان نذكــر ان القوى الخـارجـية لــن تقبل ان تدخــل فى شؤونهــا الداخلية وبالتــالى فإن هذا يعتبـر عاملا مهمــا وحساسا من أجل عــدم تدخلها فى الشؤون الداخلية لمجلس التعاون.

هل يمكن ان تؤثر مــواقف بعض دول الجزيرة العــربية من الحــرب العراقــية الإيرانية فتقف حائلا دون إيجاد علاقات أكثر توازنا وأكثر فاعلية؟

إيران ليس لها ضغينة على مجلس التعاون بسب مــواقفها من الحرب العراقية ـ الإيرانية وهنا يذكرنى قول الإمام الخمينى عندما قال: انهم مغلوبون على امرهم. فى ما يخــتص بالعلاقات الإيرانية ـ العــراقية وبالتحــديد فى الأحداث التى ترتبت على الحرب بين الجانبين. وفى اعتقــادى الشخصى ان الزعماء الإيرانيين لا ينظرون إلى هذا الاتجاه وما حدث بسببــه ولكنهم ينظرون إلى أن مجلس التعاون كان يربطه مع إيران علاقات أكثر من طبيعية بواقع المكان الجغرافى وخير مثال على ذلك عندما كان شاه إيران «شــرطى الخليج» من قبل الدول المسيـحية الغربية لم يفــكر باحتلال البحــرين او ضمــها إلى الأراضى الإيرانية بل واخــذ بمبدأ الشــورى والحوار والذى ترتب عليه ايجاد تسوية من خلال استفــتاء شعبى لأهل البحرين والذى ترتب عليه حكم البحرين بالاضــافه إلى أن نظرة الواقع تقول ان من يذهب إلى إيران من أهل الجزيرة العربية لايرى إلا كل التــرحيب والود بعيدا عن أى قضية سيــاسية أو أمنية لانهم ينظرون إلينا باعتــبارنا مهد الإســلام فى الجزيرة العربية وأهل إيران يعــتنقون ذلك فكريا ولكن الدعايات المغرضــة اوجدت نوعا من التعمــيق السلبى للخلافات بين الجــانبين على عــقيــدة فاســدة اتت من الخــارج وعليه لابد من وجــود خطط مستقبلية تهدف إلى تعديل المسار الخارجى لدول المجلس فالمراقب السياسى يرى ان الصمود الألمانى واليابانى فى مواجهة المخاطر الخارجية أدى إلى وجود قوة اقتصادية لهذان البلدان فلماذا لا نستفيد نحن في الجزيرة العربية من هذه التداعيات.



يرى البعض ان دول الجزيرة العربية تخشى ان تؤدى عودة العلاقات بشكل أكثر فعالية مع إيران إلى تزايد مستمر للنفوذ الشيعى فى دول المجلس. ماذا تقولون؟

لا يوجد فرق بين أهل السنة وأهل الشيعة فى دول المنطقة بالكامل فالجميع ينتمى إلى دين واحد حتى وإن اختلفت العقائد الطائفية، ولو أرادت إيران ان تحتل أى دولة في الجزيرة العربية لكان اول من تصدى لها الشيعة انفسهم دون اية اعتبارات طائفية، فلا توجد اية «ضغنية» بين السنة و الشيعة فى دول الجزيرة العربية، وإذا كان الامر كذلك فلن تستقيم جميع الأمور الأخرى المرتبطة بتقدم وتحضر دول الجزيرة العربية، فالعقلية السخيفة المغرضة هى التى تدنس قدرنا وتحاول ان تمحو أهل الجزيرة العربية من خلال التفرقة الطائفية، وعلينا الاستفادة القصوى من الدول الأوربية والتى تعيش فيها اقلية يهودية، ورغم ذلك يعيشون دون تناحر رغم اختلاف اليهودية عن المسيحية، وذلك لانهم تجنبوا البعد عن الخلافات الطائفية، وإنما ينظرون إلى مصلحة المواطن والوطن، فلماذا نحن أهل الجزيرة العربية فى خلاف من هذا القضية والتى تأتى إلينا من الخارج ومن أعداء الإسلام ومن أعداء العرب، وهنا لابد أن ارد على ما يخشى من ايجاد علاقات عربية - إيرانية ان يترتب عليها زيادة «المد الشيعى» بأن إيران كانت فى السابق أكثر انفتاحا على دول الجزيرة العربية، دون ان يترتب على ذلك مجرد التفكير من الخطر الشيعى، ولذلك يجب ان نترك هذه الشائعات والخلافات جانبا من دون أدنى أهمية لأنها قد تصبح عاملا خطرا فى المستقبل، فالإسلام ليس به طائفية، وكل ما فى الأمر ان هذه الطوائف ما هى إلا احزاب سياسية، يجب ان توجه إلى الصالح العام وليس التفرقة الطائفية.

تتردد بعض دول المجلس فى اعادة العلاقات مع إيران بسبب خشية سيطرة طهران على الأسواق التجارية في شرق الجزيرة العربية - ماذا تقولون؟

نجد أن شرق الجزيرة العربية مفتوح أمام جميع بلدان العالم، وإيران دولة من



ضمن هذا العالم، وإذا كـانت لدى دول المجلس رغبة فى شراء المنتـجات الإيرانية لما يتفـق مع امكانياتها المـالية فليس هناك مـا يمنع من ذلك، بالاضافـة إلى تعدد المنتجـات الإيرانية المتواجدة فى سـوق الجزيرة العربية منذ عـشرات السنين دون ان يترتب على ذلك أى سـيطرة من جانب طهران، بل وان الأمر يتـعدى ذلك وجود استثمارات مشتركة قائمـة بالفعل، فتجارة «دبى» لم تنشأ إلا على الجهود الإيرانية وتجارتها، وبالعكس فإن الانفتاح التجارى العربي ـ الإيرانى سيكسب الأسواق في الجـزيرة العربيـة الخبـرة من الجانب الإيـرانى، ولذلك يجب على دول المجلس ان تضع تصـورات عدة لبناء قوة اقـتصـادية من خلال تراث يرقى باقـتصاديـاتها إلى مراحل الاكتفاء.

كيف يـمكن الاستفـادة من الوضع السيـاسى الجديد فى إيران لـصالح دول مجلس التعاون ـ خصوصا فى الموقف من النظام العراقى؟

الرئيس الإيرانى الجديد «خـاتمى» أبدى استعداده للانفـتاح على دول الجزيرة العربيـة على وجه الخصوص ودول العـالم على وجه العموم، ولكن شـريطة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للجمهورية الإسـلامية الإيرانية، مثلما الحال مع دول الجزيرة العـربية والتى ترفض التدخل فى جـميع الشؤون الداخلية لهـا من قبل أى قوى خارجية، ولكن يجب على دول الجزيرة العربية ان تتحاور مع النظام الإيرانى بقدر من الكفاءة لانها ليست فى موقف الـضعيف، وإذا لم يمتلك مجلس التعاون الكفـاءة والمقدرة فى التـعامل مع الحـوار العربي الإيرانى، فليـتريث قـبل بدء أى حوار، حتى تكوَن عـوامل الاتزان متوافرة بين الأطراف كافـة، وعلى افتراض إذا حدث تـوازن فىَ تفعـيل العلاقـات بين المجلس وإيران، فإن ذلك سـيكون له اثر واضح على النظام العـراقى، والذى أدى بالطبع إلى شـرخ فى الأمة الإسـلاميـة والعربية، ولذلك يجب استغلال الوضع الإيرانى الجديد من ايجاد علاقات متوازنة تخدم المصالح المشتركة.



في رأيك كيف ستكون طبيعة التركيبة السياسية في منطقة الخليج العربي بعد عودة العلاقات الإيرانية ـ العربية؟

هذا يتوقف على القـادة وصدق النوايا الحسنة للمحـاولة إلى التوصل لطرق سليـمة تضـمن للأطراف كافـة التـعايش الآمن من خـلال هذه العلاقـات والتى سيتـرتب عليها نفع كبيـر للمنطقة بالكامل خصوصـا إذا عرفنا وهذا هو الواقع ان إيران دولة قوية وليست ضعيفة، فإيران لم تهزم من العراق لولا الامدادات الهائلة التى أتت إليها من الغرب، وبالتالى فإن التركيبة السياسية ستكون بالطبع فى صالح المنطقة بالكامل، حال ايجاد علاقات طيبة ومتوازنة وأكثر فعالية مع الجانب العربي لدول المجلس والجانب الإيرانى، بل فإن التـركيبة السياسية تجـعل الدول الخارجية تعمل لهـا ألف حسـاب، لذلك من مصلحة جـميع الأطراف الاسـراع فى ايجاد علاقات أكثر فاعلية.

هل يمكن ان تؤثر عودة العلاقات على مفاوضات السلام الشرق الأوسطية ـ ما هو مدى تأثير ذلك ـ وكيف؟

بداية أقـول أن السلام لابد وان يكون قـائما على أسـاس مبدأ التكافـؤ بين الأطراف المعنية كافـة بعملية السلام وكذلك عدم المسـاس بالأراضى الفلسطينية من قبل العناصر اليـهودية مثلما حدث منذ أيام عـدة حيث تم تجزئة هذه الأراضى بل والشعب الفلسطينى. إذا فلماذا لا يتم اتحاد عربى إسلامى بالمضامين المتعارف عليها كافـة، فى ظل امتلاك الجـناح العربى الكثيـر من المقومـات والأراضى والثروات، والتى لو منعت عن العالم الغربى لمدة شهر واحـد فقط كوسيلة من وسائل الضغط الاستراتيـجى لتغير الموقف تمامـا وقامت الدول الغربية بالضـغط على إسرائيل من أجل التنازل عن سيـاساتها التى تتـبعهـا فى الوقت الحالى، وهنا اشيـر إلى حادثة الحرب المجيدة التى وقعت فى السادس من أكـتوبر عام ١٩٧٣، عندما اتحد العرب واستغلـوا تماما سلاح البترول كـوسيلة للضغط على العـالم الغربى ولكن للأسف



الشديد فإن عدم استمرارية الموقف العربى تجاه إسرائيل مثلما حدث العام ١٩٧٣ أدى إلى هبوط تدريجى فى الأحداث الشرق أوسطية واؤكد ان عودة العلاقات العربية ـ الإيرانية بشكل فعال ستعمل على تقوية مفاوضات السلام العربية لصالح الأطراف العربية كافة وهذا ليس سوى حق من الحقوق العربية الضائعة.

يرى بعض المحللين ان عودة العلاقات يمكن ان تؤدى إلى تدخلات فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية من قبل إيران ـ ماذا تقولون؟

مجلس التعاون «لا يقبل» اية تدخلات فى شؤونه الداخلية من أية دولة أخرى، والموقف الإيرانى واضح تماما من مئات السنين ويسير على خطى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية الأخرى كافة، والقضية تسير وفق دستور داخلى تطبقه جميع دول الجزيرة العربية يضمن لسيادتها عدم المساس من قبل أى قوى خارجية وبالتالى يعتبر هذا هو العامل الأكثر اهمية الذى يحكم العلاقات العربية ـ الإيرانية. فمن الناحية الاقتصادية هناك الكثير من الروابط بين الجانبين ومن الناحية السياسية تربط الجانب العربي بالإيرانى عوامل عدة فى مقدمتها المصالح الإسلامية والعربية والتى يجب ألا نغفلها على هامش هذه العلاقات وعموما فإن الجانب الإيرانى يعى تماما ان عملية التدخل فى الشؤون الداخلية لدول المجلس لا ترضى دوله وهم أيضا «الجانب الإيرانى» لا يقبلون بذلك من أجل المصالح العامة وتفعيل العلاقات بين الجانبين.

هل من الممكن أن تؤدى عودة العلاقات العربية ـ الإيرانية إلى مبادرات من قبل بعض الدول الإسلامية للانضمام إلى التكتل في الجزيرة العربية؟

ولم لا، فلا توجد حدود للبلدان فى الإسلام، فنحن نريد من يساند الإسلام والدول الإسلامية والتعايش مع الآخرين شىء مطلوب ولا يضير بالعلاقات العربية ان تنضم إليها دول إسلامية أخرى لتوسع مدى التكامل المفروض



ان يكون منذ مدى بعـيد، فجميع الدول الإسـلامية تتفق فى مـبادئها واساسـياتها ومنهجـها الذى يمكن ان تسيـر عليه ويحقق لهـا القوى سواء كـانت الداخلية أو الخارجيـة (أمريكا)، ومن أجل ذلك فالدول الخـارجية (كأمـريكا المسيحيـة) تعمل وبكل ما اوتيت من قوة لعدم وجود أى مبادرات تضم الدول الإسلامية وتطبق تماما نظرية «فرق تسـد»، فالعالم الإسلامى فى أمس الحاجـة إلى المجددين وأهل الرأى السليم.

ما تصوراتكم للعلاقات العربية ـ العربية بعد عودة العلاقات مع إيران؟

المصالح لدول مـجلس التعـاون فوق أى اعـتبار لذلك يجب علـينا ان نقرر مصـالحنا ومصيرنا بأيدينا، لا ان يقـررها لنا الآخرون، فمن يريد العـزة والكرامة لنفـسـه من الدول العربيـة عليـه ان يعى تمامـا ان دول المجلس تريد ذلك أيضـا، ولذلك أرى ان العلاقات العـربية ـ الإيرانية ستصـبح أكثر فعاليـة فى حالة وجود تجانس فكرى بيـن الدول العربية الأخـرى، فالجمـيع يعمل من أجل اسـتراتيجـية موحدة تحكم العلاقات والروابط، وما يضير ان يكون هناك علاقات جيدة المستوى السـياسى والفكرى بين الدول العـربيـة من جانب، ومـجلس التعـاون وإيران من جانب آخر، بل بالعكس فإن ذلك سيعمل على خلق استراتيجيات عربية وإسلامية أكثر نفوذا واقوى من الشكل الحالى الذى تتخذه هذه الدول فى سياساتها مع العالم الخارجى ومع الدول العربية والإسلامية.

هل يمكن ان تؤدى عودة عودة العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران إلى قيام تكتل عسكرى فى مرحلة لاحقة؟

ليس هناك ما يمنع من وجود تكتل عسكرى عربي ـ إيرانى فى منطقة الخليج العربي، وهذا سيؤدى إلى الاستفادة الكاملة مـن القوات العسكرية المتواجدة حاليا فى كل دولة وتصبح أكثر تجانسا ويمكن استخدامها للدفاع عن المخاطر والتهديدات التى تحدث من وقت إلى آخر فى منطقة الخليج العربي، فـالعالم اليوم أصبح قرية



صغيرة تغلب عليه المصالح المشتركة والتعاون البناء بين بلدانه، فالتحالفات العسكرية موجودة فى العالم كله، وإسرائيل تحالفت مع الولايات المتحدة الأميركية، ودخلت فى تحالف عسكرى مع تركيا، فماذا يضير لو كان هناك تحالف عسكرى عربي - إيرانى بل بالعكس سيؤدى ذلك إلى حفظ الاجواء المتبلدة فى المنطقة وجعلها منطقة محرمة الدخول من أى طرف يرى فى نفسه التطاول على الآخرين.

يرى بعض المحللين ان إيران مازالت تشكل خطرا سياسيا وعسكريا على دول مجلس التعاون مما يعرقل عودة العلاقات معها بشكل أفضل من الآن - ما تعليقكم؟

متى شكلت إيران خطر عسكريا على دول مجلس التعاون؟ لم يحدث ابدا على مر السنين، والأحداث الساخنة اثبتت ذلك عبر مئات السنين، فإيران لم تكن فى اتجاهاتها الخارجية مع جيرانها العرب أى سوء للنوايا، والتاريخ خير دليل على ذلك، أما فى ما يتعلق بالنسبة إلى موضوع «الجزر» فهناك اجتهادات سياسية، قد أكون غير ملما بتفاصيلها المتعددة، ولكن تم تحويل هذا الأمر إلى التحكيم الدولى، وحتى الآن لم تندلع شرارة الحرب الإيرانى بسبب هذه الجزر وهذا دليل على مصداقية النظام الإيرانى بالتسوية السلمية لهذه القضية، فالتسليم بمبدأ ان إيران تشكل خطرا سياسيا وعسكريا على دول المجلس أمر غير مقبول والتاريخ العربى والإسلامى يؤكد ذلك، وهناك مثال يفند هذا الادعاء عندما كانت دول مجلس التعاون «لقمة سائغة» فى الوقت الذى كانت فيه إيران امبراطورية لها القدرة على احتلال أى دولة من الجزيرة العربية لم تقدم على ذلك ابدا، وهذا دليل على صدق النوايا الحسنة وأفضل رد على من يدعون الخطر الإيرانى، اضافة إلى التصرفات الطيبة التى قامت بها إيران ابان الحرب العالمية الثانية عندما أمدت دول الجزيرة العربية بالمؤن الغذائية آنذاك، ولكن استطيع القول ان هناك شائعات ترددها بعض



القوى المغـرضة مفادها ان إيران دولة إسـلامية تعتنق المذهب الشـيعى الذى يشكل خطرا كبـيرا على المذهب السنى، فـهل هذا معقـول، المواطن في الجزيرة العـربية وقادة دول المجلس يعلمـون ذلك تماما والمطلوب ازالة هذه الشائعـات من الوجدان الفكرى تماما «وهذا حـجر الزاوية» وتبًا للأمة الإسـلامية جمـيعها إذا كـان تفكير افرادها بهذا الشكل الذى يؤدى بنا جميعـا إلى الهاوية ولن تقدم لنا قائمة فى ظل التفرقة الطائفية.

هل يمكن ان تؤدى عودة العـلاقات العربية مع إيران إلى وجـود قوة نفطية يمكن من خلالها التأثير على أسعار النفط فى العالم؟

لاشك والقوة الاقـتصادية الـنفطية العربيـة موجودة بالـفعل. وهذا ما يثـير غضب القوى الخارجية وتعمل بشتى الطرق على تفتيت هذه القوة الاقتصادية ليظل مجلس التعاون فى حالة ضعف اقتـصادى كامل ودون حراك، لان ذلك يخيفهم، خـصـوصـا إذا تعلق الأمـر بالسـيطرة على أسـعـار النـفط فى العـالم، فى ظل الاحتياطات الهائلة التى توجد لدى الدول في الجزيرة العربية، رغم ان دول الجزيرة العربية ليست «عدو» للقوى الخـارجية، ولذلك يجب ان تكون هناك اتفاقيات بين الدول في الجزيرة العـربية والدول الخارجـية فى شأن النفط بما يضـمن لهم ايصاله وتدفقـه بشكل مستـمـر، علما أن اتجاهات دول المجـلس لا تتضمن مـا يمنع من تصدير النفط لهذه الدول لما فيه المصلحة العـامة للجميع، وبالتالى فإن الاتفاق فى شأن أسعار النفط مع إيران والدول في الجـزيرة العربية تعتبر خطوة أكثـر من مهمة يمكن استـغلالـها فى تحسـين المستـويات الاقتـصادية لدول المجلـس دون المساس بالاتفاقات الدولية التى تضمن تصدير النفط للدول المستوردة.

العلاقات الأميركية ـ الإيرانية المتوترة ـ هل تقف عائقا أمام تحسين العلاقات بين طهران ودول المنطقة؟



نحن في الكويت نعتبر الأميركان (المسيحيون) «أصدقاؤنا» وهم ناس طيبون ويحبون السلام والديمقراطية وانماء الشعوب، وفى اعتقادى إذا كانت هذه المبادئ التى يتحدثون عنها دائما محل تطبيق دائم من قبلهم، فلن يكون لهم أى اعتراض على ايجاد علاقات عربية - إيرانية أكثر توازنا وفعالية، رغم وجود هذه العلاقات منذ القدم، ومثلما تريد «أميركا» ان تحافظ على مصالحها فى منطقة الخليج العربي فنحن أيضا أهل الكويت نريد الحفاظ على مصالحنا، لذلك وفى اعتقادى أن الأميركان يعرفون هذا الجانب تماما.

برأيكم هل يستطيع خاتمى ان يتخذ خطا يبتعد عن سياسة تصدير الثورة ويعيد ثقة المجتمع الدولى فى إيران؟

«نغمة» تصدير الثورة الإيرانية ادعاء خارجى (أمريكي) زرعه العالم الخارجى بحجة ان إيران تريد تصدير الثورة الإسلامية لجيرانها دون ارادتهم، حتى تتغلب موازين السيطرة الإسلامية الإيرانية على بقية المصالح الأخرى، وفى هذا اجحاف كبير لا يمكن تصديقه، فبعد مرور سنوات طويلة على الثورة الإسلامية الإيرانية لم ير في الجزيرة العربية ما يؤثر فيه بالقوة لتصدير الثورة الإيرانية، لانها وبصراحة شديدة «ثورة داخلية» قصد بها اصلاحات جذرية للشعب الإيرانى فى فترات كانت تسيطر عليه قوى لاتهدف إلى الاصلاح ابدا، هذا مفهوم الثورة، فهل هذا ما يجعل أهل الجزيرة العربية فى ترقب لذلك؟ بالطبع لا، لان الحكومات في الجزيرة العربية هى صاحبة القرار فى كل ما تراه مفيدا فى مصلحة الشعوب في الجزيرة العربية.

فى ضوء المؤشرات الأولية بعد تسلم الرئيس الجديد للسلطة هل تعتقدون ان العلاقة بين إيران و«حزب الله» ستستمر بنفس الزخم ام انها ستتراجع؟

حزب الله لبنانى ويجب مساعدته من قبل جميع الدول الإسلامية لشىء



بسيط وهو انه يدافع عن الجنوب اللبنانى المحتل فهل هذا خطأ فى وجهات النظر الداخلية والخارجية، فإذا كان الرئيس الإيرانى الجديد يدعم حزب الله فليس هناك ما يمنع من ذلك، فالمسألة تتوقف على وجود محتل، ينتهك حرمات جزء من الأراضى «حرام» ام انه أمر غير مقبول من الدول الخارجية (أمريكا)، فالمسألة إذا بعيدة عن المساومة السياسية لأنها تدخل فى قضية الاحتلال، وعموما هذه وجهات نظر يعيها مجلس التعاون تماما[1].

ماذا تريد دول الجزيرة العربية من إيران كى تستقيم العلاقات بين الطرفين؟

نريد من إيران ألا تتدخل فى شؤوننا الداخلية، والجلوس على مائدة مفاوضات بأسلوب متحضر يضمن مصالح الشعوب كافة،و هذا ليس معناه قطع علاقات الجزيرة العربية مع الآخرين، فالجانب العربي والجانب الإيرانى يسعيان إلى تفعيل للعلاقات بينهما فى ظل ما اصابها من تبلد وجمود بسبب بعض الأحداث التى مرت بها المنطقة وانعكست على جميع الأطراف دون تفرقة بين طرف وآخر.

إيران ومجلس التعاون إلى أين.

أكدت أستاذة العلوم السياسية فى جامعة الكويت الدكتورة معصومة المبارك ان وجود علاقات عربية - إيرانية بشكل مثمر وفعال يضمن استقرار الأمن فى منطقة الخليج العربي بالكامل مشيرة إلى وجود توجه فى دول الجزيرة العربية كافة والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحسين العلاقات فى صالح الشعوب العربية. وقالت فى حوار صريح جدا مع «السياسة» بأنه يجب على الجانبين ضرورة الابتعاد عن «أزمة الثقة» والشكوك عند تفعيل وتطوير العلاقات مشيرة إلى أن التوتر الذى حدث فى منطقة الخليج العربي قد انعكس سلبيا على القادة والشعوب وآن الأوان لتغيير ذلك وفتح صفحة جديدة فى العلاقات. وأكدت على ضرورة الابتعاد عن

---

١ - السياسة - ١٩٩٧/١٢/٧.



«الطمطمة» واغفـال الملفات الشائكة إذا رغبت الأطراف كافة فى تحـسين العلاقات واصفـة الوضع الحالى بـالكرة التى فى الملعب الإيرانى وعليهـا ان تثبت وتـسعى لتأكـيد حسن النـوايا وحل مشكلة الجزر العـربية. وردا على سـؤال حول الموقف الأميركى من تحسين العلاقـات بين الجانب العربي والإيرانى كذلك، قالت انه متى عادت هذه العلاقات بشكل أفضل فإن الولايات المتحـدة وأوربا أيضا ستسعيان إلى نفس الشىء لأن الولايات المتـحدة لن تمانع من ذلك بسبب المـصالح المشتـركة فى المنطقة والتـى تحتم وجود عـلاقات متـوازنة بين جميـع الأطراف. وعن مدى تأثر تطوير العلاقـات بقضـية «الجزر العـربية» قالت: ان هذه الـقضيـة تمت من خلال «صفـقة بريطانيـة ـ إيرانية» اعقـاب الانسحـاب البريطانى من الخليج العـربي عام ١٩٦٨ وبناء على ذلك يتـوجب على إيران ان تسارع بحل هذه المشكـلة إذا كانت لديها نوايا واتجاهات بتحسين وتفـعيل العلاقات مع دول المجلس. وأرجعت «أزمة الثقة» بين الجانبين العربي والإيرانى إلى التجارب العقائدية والتاريخية فى السنوات الماضيـة والتى كان لهـا الأثر الأكبـر فى ذلك وفى ما يتعـلق بامكانية قيـام تكتل عسكرى عربي ـ إيرانى حال عودة العـلاقات أكدت ان بعض الدول مثل الولايات المتحـدة وأوروبا لن تسمحـا بذلك بسبب مصـالحهمـا المعروفة فى مـنطقة الخليج العربي وفى ما يلى نص الحوار(١):

هل ترون ان هناك توجها فى دول الجـزيرة العربية لبناء علاقـات متوازنة مع إيران ـ ما دوافع هذا التوجه فى هذه المرحلة؟

من مصلحـة دول الجزيرة العربيـة ان تتوصل إلى أسلوب فى العـلاقات مع إيران يضـمن للجمـيع اسـتقـرار الأمن فى المنطقـة، لأنه واضح تماما من خـلال التجارب التى مرت بها العلاقـات فى السنوات الماضية ان التوتر ينعكس سلبا على المنطقة بالكامل سواء الساحل العربى منها أو الساحل الإيرانى، فإذا كان هناك اتجاه

١ ـ د. معصومة مبارك ـ السياسة ١٠/١٢/١٩٩٧.



يتعلق بإزالة جميع عوامل التوتر، وانفراج فى العلاقات فبالتأكيد سيكون هذا الانفراج فى صالح شعوب هذا المنطقة خصوصا فى ظل المعاناة وعدم الثقة والتوتر الذى شهدته منطقة الخليج العربي منذ سنوات عدة والذى لم يظهر فقط على القادة بل انعكست عدم الثقة على شعوب المنطقة وفى ذلك مرحلة خطرة جدا وآن الأوان كى تتعلم شعوب المنطقة على الضفتين لان تتعايش مع بعضها البعض وذلك لن يحدث إلا من خلال بناء جسور الثقة بين القيادات وبين الشعوب أيضا وعلى المستويات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بل ويجب ان تمد جسور العلاقات الإنسانية كافة حتى ينعم الجميع بخليج عربي آمن مستقر يتجه إلى الاستثمار والنماء بدلا من الاتجاه إلى السلاح.

ما تصوراتكم لكيفية اعادة بناء هذه العلاقات فى ظل التوجهات الجديدة للرئيس الإيرانى الجديد؟

مؤشرات الثقة بدأت تعطى دلائلها الواضحة ما بين الوجلة والخجولة عقب إعلان نتائج انتخابات الرئيس الإيرانى الجديد وبما يحمله من إيجابية فى القول والطرح ويأمل الجميع خصوصا على المستويات الرسمية ان تتحول إشارات الثقة القولية إلى فعلية وتلقى الصدى المطلوب من قبل دول التعاون وفى ما يتعلق بعملية اعادة بناء العلاقات وبناء الثقة المتبادلة بين الجانب العربي، والجانب الإيرانى يجب ان تتم من بداية لقاءات شعبية وليست رسمية لأن الأخيرة لا تنعكس على الشارع العام ولذلك يجب ان تكون هناك خطوات حثيثة شعبية تتعلق بالتفاعل والتقارب بين الشعوب قبل التقارب السياسى بين القادة حتى لو كان هذا التقارب بطيئا نوعا ما من خلال خطوات واثقة من نفسها فى المجالات الحياتية المختلفة بين الشعبين العربى والإيرانى لذلك يجب ان نبدأ بمشاريع مشتركة واستثمارات قصيرة الاجل على الأقل فى البدايات كنوع من جس النبض.



فلتكن هناك خطوات لتبادل الخبرات الاكاديمية والبحوث المشتركة وهذا يعنى وجود خطوات مشتركـة لتبادل الثقة يمكن من خلالها تطوير وتفـعيل موازين الثقة بين الشعب العربي والشـعب الإيرانى ثم بعد ذلك يمكن تفعيل التقـارب السياسى الرسمى حيث آن الأوان ان تبدأ إيران والدول في الجزيرة العـربية «صفحة جديدة» وان تناقش القضايا العـالقة والتى من أهمها قضـية الجزر الإماراتية. ففـتح مجال العلاقـات الإيجابية لا يكون على أساس «طـمطمة» واغفال الملفـات الشائكة لان إدارة الظهر لمثل هذه القضايا الشـائكة لن يجدى على الأمد الطويل ولن يؤدى إلى حل مشكلة الثقة بين الأطراف المختلفة فى المنطقة.

كيف تنشأ علاقات عربية ـ إيرانيـة سليمة فى ظل احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية؟

هذه «أم القضـايا» بين مجلس التعاون وإيران. فـإيران ليست حديثة الـعهد بالسياسة فهـى دولة لها سجلاتها وملفاتها العريقـة فى العمل السياسى وهى تدرك تماما انه لا يمكن القـفز عن الحقائـق والجغرافيـا حتى تصل إلى علاقات مـتوازنة وأكثر فعـالية مع دول المجلس. وإيران لا تعانى من السذاجة السـياسية وهى تدرك تماما بأن المأزق الحالى الكامن والذى سينفجـر إذا لم يحل حلا عاجلا وكاملا فلن يكون فى خدمـة التوجهات الإيجـابية التى يطرحها خـاتمى ويجب ان تتزامن هذه الاطروحات الجديدة برؤية إيرانية سليمة حول الجزر العربية حيث تشير كافة الوثائق المطروحـة والمعروفة بأنه تمـت صفقـة بريطانية ـ إيرانيـة فى أعقـاب فتـرة الاعداد للانسحاب البـريطانى من الخليج العربي عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١ ويعـرف الجميع بأن الوثائق تحمل ظلمـا للإمارات فآنذاك كـانت بريطانيا هى المهيـمنة على المنطقة وكانت الشارقة امارة صغيرة لا حول لهـا ولاقوة، وضمن الترتيبات الإقليمية التى أعدتها بريطانيـا، دخلت مسألة الجزر الإماراتيـة واقتطع الحق الإماراتى من أهله، وبالتالى إذا كانت هناك اتجاهات للنوايا الحسنة للعـمل على عودة العلاقات بصورة



أفضل يجب أن تسارع جميع الأطراف لفتح ملف الجزر العربية وان يسوى تسوية سياسية سليمة ان أمكن وقضائية ان لم يكن الحل السياسى هو الأمثل، لأن محكمة العدل الدولية لم توجد عبثا، بل وجدت لكى تقضى على المشكلات الدولية إذا فشلت القنوات السياسية، وواضح تماما ان القنوات السياسية لم تجد فى مسألة الجزر العربية ولم تنفع فى الأعوام السابقة.

فى رأيك الشخصى هل ستقوم «قوى خارجية» بالضغط على دول الجزيرة العربية لمنعها من اقامة علاقات متوازنة مع إيران؟

ميزان القوى ليس فى منطقة الخليج العربي فحسب وإنما فى أى منطقة «يعبث» به من قبل قوى خارجية ولا يترك لشأن أهله، خصوصا وان منطقة الخليج العربي لا تمثل منطقة اقليمية فقط وإنما منطقة مصالح دولية متشابكة ومتناقضة فى الكثير من الأحيان، ولذلك ليس من المستبعد ان ينعكس عدم الصفاء فى العلاقات الإيرانية ـ الأميركية على أية محاولات عربية لاعادة الثقة بين الجانبين، خصوصا بعد نقاط التوتر التى أصابت العلاقات العربية ـ الإيرانية بعد الثورة الإسلامية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وبالتالى فإن الدول ذات المصالح المتناقضة فى منطقة الخليج العربي لن يسعدها كثيرا ان تعود العلاقات بشكل أفضل من السنوات السابقة بين دول مجلس التعاون وإيران، خصوصا وان علاقات الدول ذات المصالح فى المنطقة لم تعد حتى الآن، ولذلك اؤكد انه متى ما عادت العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران، ستعود علاقات هذه الدول مع إيران نفسها سواء كانت أميركية أو أوروبية، وهذا سيعود بنا إلى مرحلة الشاه والتى كانت فيها إيران صديقة للدول الأوروبية والولايات المتحدة، بل ومن الممكن فى هذه الحالة ان تدعم الولايات المتحدة وأوروبا علاقاتها وتدفع إلى دعم العلاقات العربية ـ الإيرانية من جهة أخرى، اما فى الوقت الحالى فالواضح ان العلاقات الإيرانية الأميركية يشوبها الكثير من عدم الارتياح والتوتر، وهذا بالتأكيد سينعكس على أى



محاولة لمد جسور الثقة بين الجزيرة العربية وإيران، بل وربما تنسف هذه الجسور لانه يتناقض مع السياسية الأميركية للاحتواء المزدوج مع إيران والعراق.

هل تؤثر الخلافات العربية الحالية فى عودة العلاقات مع النظام الإيرانى الجديد؟

هناك علاقات على المستوى الفردى فى دول مجلس التعاون وكذلك تفاهم على المستوى العام لهذه العلاقات، ولكن قد يتقدم المستوى الفردى بدرجة أكبر إلا أنه يظل متأثرا بدرجة أكبر فى الإطار العام والمحدد له بخطوط حمراء تتعلق بمشكلة الجزر العربية والتى إذا لم تحل حلا مرضيا للإمارات فهذا بالتأكيد سينعكس على أى خطوات تتعلق بالإسراع فى إيجاد علاقات طبيعية وودية بين دول الجزيرة العربية سواء كانت مجتمعة أو منفردة مع إيران، وفى الوقت الحالى تعتبر قضية الجزر العربية هى المأزق الحقيقى فى مسألة العلاقات العربية ـ الإيرانية، واعتقد ان هذه المسألة واضحة تماما بالنسبة إلى الحكومة الإيرانية التى تدرك ذلك تماما حيث أرسلت إليها عبر مجلس التعاون كمنظمة إقليمية وعبر الدول المنفردة ما يفيد بذلك، والآن الكرة فى الملعب الإيرانى وهى تدرك المطلب العربي وهى تسعى إلى تسوية علاقاتها مع دول المجلس، إذًا ليس أمام إيران سوى الإسراع فى حل مشكلة الجزر حتى يمكن تحسين العلاقات بشكل أفضل من الوقت الحالى أو على الأقل الوقت السابق، ولذلك استطيع القول ان بقاء بعض الخلافات العربية الإيرانية سيؤدى إلى التوتر والذى يترتب عليه زيادة النفوذ الاجنبى فى المنطقة بل وضوء أخضر لها لاستنزاف مقدرات دول الجزيرة العربية والذى يجب ان تذهب إلى التنمية، وعلى ذلك يجب على الطرف الإيرانى وكذلك الطرف الجزيرة العربية الدخول فى حوار مباشر لحل الخلافات القائمة لابطال مفعول أى دعوى لتواجد القوات الأجنبية فى ما بينهما.



يرى بعض المحللين ان إيران قد تطلب الانضمام إلى مجلس التعاون فى حال عودة علاقاتها مع دول الجزيرة العربية ـ ماذا يقولون؟

رغم ان الحديث يدور دائما عن توسيع نطاق منظومة مجلس التعاون، إلا انه من الناحية القانونية البحتة قد لا تسمح بعض شروط لوائح وانظمة المجلس بانضمام اعضاء جدد من دول أخرى تريد الانتساب إليه، لذلك فلوائح المجلس مغلقة لا تسمح بدخول أو انضمام دول أخرى، ولكن هذا لا يمنع من قيام منظمة أخرى تضمن فى عضويتها دول منطقة الخليج العربي بأكملها (بما فيها العراق) أو حتى بعض الدول العربية الأخرى (مثل اليمن)، ولكن إذا كانت لإيران اتجاهات قوية للانضمام إلى دول المجلس، فمثلما ذكرت يكون ذلك من خلال منظمة تضم جميع الدول الخليجية حتى العراق، ومن الممكن ان نطلق على هذه المنظمة، «المنظمة الخليجية».

هل من الممكن ان تؤدى عودة العلاقات العربية الإيرانية إلى حدوث توازن فى القوى العسكرية فى منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عامة؟

نأمل ألا يكون الهدف من تحسين العلاقات بين دول المجلس وإيران هو هدف عسكرى، لأنه إذا دخلنا فى مسألة التوازن سيؤدى بنا ذلك إلى مرحلة السباق فى التسلح ومسألة انعدام الثقة، ولكن المدخل المأمون لقيام علاقات عربية ـ إيرانية مستقبلا يجب ان يكون قائما على الاطر الاجتماعية والشعبية والاقتصادية وغيرها من الموضوعات التى تفعل التعاون التكاملى بين الجانبين، أما مسألة التوازن العسكرى فالجميع يدرك الحجم العسكرى الإيرانى وبنائها السكانى والعسكرى، وفى المقابل من الجهة العربية والتى تعتبر ليست انظمة دولية فى مكان واحد بل دولا رغم ما يضمها من قانون خاص بمنظومة مجلس التعاون، إلا ان كل دولة تتعامل فى سياستها الخارجية باستقلال عن الدول الأخرى، ولكل دولة قدرات عسكرية لا تدخل فى مجال التوازن العسكرى مع إيران،وهنا لابد من الإشارة إلى



أنه إذا دخلت دول المجلس العسكرى مع إيران من ناحية القدرات العسكرية فمعنى ذلك أنها ستدخل فى تصعيد البناء العسكرى وزيادة التوتر، لذلك فإن نقطة الانطلاق فى ايجاد علاقات متوازنة عربية إيرانية هى الابتعاد عن النواحى العسكرية وعلى إيران الابتعاد عن التميز العسكرى لان ذلك قد يفسر من قبل دول الجزيرة العربية على انه تهديد لامنها، ولتكن هناك خطة واضحة لجميع الأطراف لتوجيه مقدراتها إلى التنمية.

هل يمكن ان تؤثر مواقف بعض دول الجزيرة العربية من الحرب العراقية الإيرانية فتقف حائلا دون عودة العلافات؟

مرحلة الحرب العراقية الإيرانية انتهت وكان لها ظروفها ومبرراتها وأسبابها، وبالتأكيد فإن قنوات تحسين العلاقات وعودتها بشكل أكثر فعالية من الوقت الحالى بين مجلس التعاون وإيران سيؤدى ذلك إلى تأثر بعض دول الجزيرة العربية بذلك وستتأرجح العلاقة بين دولة وأخرى وفقا للخلافات الحالية معها ومع الجانب الإيرانى، فلو قلنا ان الكويت ستخطو خطوات جيدة من أجل تحسين العلاقات، نستطيع ان نقول ان ذلك يختلف عن الإمارات مثلا وذلك بسبب مشكلة احتلال إيران للجزر العربية، ولذلك أوكد ان هناك احتمالات لكى تتأثر العلاقات العربية الإيرانية بالمواقف التى حدثت أثناء حرب الخليج الثانية، ولكنه سيكون تأثرا محدودا لاستمرار وجود النظام العراقى ولكن متى نهض العراق من الكبوة التى عليها فى الوقت الحالى، يأمل الجميع ان تتزامن عودة العلاقات مع إيران وكذلك العراق، وبالتالى نخلق الأمل المنشود فى بحيرة خليجية عربية تسعى إلى تكامل خدمة المواطن العربى بالدرجة الأولى.

تخشى بعض دول الخليج ان تؤدى عودة العلاقات الخليجية الإيرانية إلى تزايد مستمر للنفوذ الشيعى فى دول المجلس ـ ماذا تقولون؟



هذه «حساسية» لا ترتكز على حقائق لان التعايش العربي ـ الإيرانى قائم رغم وجود الشيعة على ضفتى الخليج العربي ولم يؤد هذا إلى «تسوس» فى العلاقات مع إيران أو التشكك من وضع الشيعة، ولكن خطورة هذا الطرح بدأت خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث تنامت فكرة الاتهام والتشكيك فى الشيعة على الساحل العربى من الخليج العربي، على اعتبار ان الانتماء المذهبى سيدفعهم بلا محالة إلى تأييد إيران، وهذا أثبت خطؤة فى ما بعد، لان غالبية الشيعة على الساحل العربى من الخليج العربي تكون انتماءاتهم للدول الموجودين فيها، ولم يؤد الانتماء المذهبى إلى انغماس فى الاتجاه أو التأييد السياسى لإيران، حيث يبقى الإيرانى فى هويته وقوميته، ويظل العربى عربيا فى قوميته وهويته بغض النظر عن الانتماء المذهبى، لان الانتماء المذهبى لا تتزعمه إيران، حتى لو رغبت إيران فى ان تتزعم ذلك فى مرحلة ما فى محاولة لاستقطاب الشيعة على الجانب العربى، حيث فشلت هذه السياسة واثبت ان انتماء الشيعة يكون إلى وطنهم الذى يعيشون فيه، ورغم ذلك نجد بعض «الشواذ» فقط من الشيعة الذين انجرفوا فى تأييدهم إلى إيران فى هذه المرحلة الخطرة التى مر فيها الخليج العربي، ولكن البقية العظمى ظلت على انتمائها للوطن القومى والعربى، وفى المقابل نجد بعضا من الشيعة قد حجبوا تأييدهم لإيران وكذلك للعراق ابان الحرب بينهما وهذا ليس معناه التشكيك فى قوميتهم العربية، ولكنهم يرون ان هذه الحرب مدمرة ولن تخدم الأهداف القومية العربية والإسلامية بل وتدمر مقومات الخليج العربي، وهذا أدى إلى وجود نوع من «التمترس» سواء للسنة أو الشيعة خلف انتمائهم لوطنهم بدلا من المزايدة والمساومة على الانتماء الشيعى كما لعبه الآخرون سواء من السنة أو الشيعة، آنذاك حيث كثرت المزايدات وتبين فى ما بعد ان نتائجها مدمرة على جميع الأطراف.

تتردد بعض دول المجلس فى اعادة العلاقات مع إيران بسبب خشية سيطرة طهران على الأسواق التجارية في شرق الجزيرة العربية ـ ماذا تقولون؟



إذا كانت هذه الخشيــة موجودة فإن مردها يكون إلى أزمة الثـقة سواء كانت سياســية أو اقتصادية أو عدم الثـقة فى النوايا ومتى تأصلت الثقة العــربية الإيرانية وبنيت على أسس واضــحة فـإن ذلك يؤدى إلى فتح مـجال الثـقة بين الجانـبين، ولذلك أقـول إذا كان هناك تـشكك من قبل مـجلس التـعاون فـى شأن السـيطرة التجارية، فإنه قد يكون محق فى ذلك لأن سـوق مجلس التعاون دائما فى حاجة إلى المنتجات والبضائع الإيرانية، فى ظل محدودية مجلس التعاون للانتاج، مقابل الوفرة فى المنتــجات الإيرانية، وبالتــالى فإن الخشيــة لها ما يبــررها من ان ينحرف الميزان التجارى لصــالح إيران، وقد يكون ذلك في المرحلة الأولى إلا انه قد يكون دافعا وحــافظا لاقتصاديات المنطقة بأن تنشط وتنتــج ما يرغب به الساحل الإيرانى ومن ثم نصل إلى نقطة التعاون والتوازن الاقتصادى فى ما بين الجانبين.

كيف يـمكن الاستفـادة من الوضع السيــاسى الجديد فى إيران لـصالح دول مجلس التعاون؟

فى ظل النضج الســيــاسى لدول المجلس تستطـيع ان تمحص المواقف جيـدا وتدرس الإشارات وعـدم الاكتفـاء بالأقوال، وبالتأكـيد هذا مـا يجرى فى الوقت الحالى منذ انتخـاب الرئيس الإيرانى الجديد، إلى هذه المرحلة والتى تعتـبر مرحلة زيارات متبادلة يأمل الجميع من خــلالها صدق النوايا الحسنة التى تدفع المنطقة إلى المزيد من العلاقــات الودية والتعــاونية التى ستنقــذها من حالة التوتــر المغلقة التى تعيشــهــا منذ أمــد ليس بقــصيــر والتى عــايشهــا الكثيــر من الشبــاب العــربي والإيرانى، ومن حقهم ان ينعموا بأجواء الهدوء والاستقرار والثقة.

فى رأيك كيف ستكون طبيعة التركيبة السياسية فى منطقة الخليج العربي بعد عودة العلاقات العربية ـ الإيرانية؟

كلها فى حكم المتوقع والمأمول بأن تكون العلاقات السـياسية علاقات يغلب



فيها الحوار ونغمة التفاؤل بالمستقبل وعبارات الود الحقيقى المصحوب بمشاريع على أرض الواقع سواء كانت مشاريع للقاءات السياسية عن طريق الزيارات للقادة والتى تؤصل بلا شك فى العلاقات، كذلك فإن فتح أبواب السياحة للجانبين للاستفادة من الامكانات السياحية فى الجانبين، سيؤدى ذلك إلى خلق أجواء سياسية أكثر رحابة وأكثر ودية، حيث تجعل العلاقات السياسية فى ما بين الساحل العربى والإيرانى علاقات اقرب إلى المأمول والمثالى من العمل الديبلوماسى بدلا من ان يغلب عليها لهجة وعبارات التشدد والتطرف واللاود، وأوكد ان الانفتاح ما بين ضفتى الخليج العربي سيخلق مناخا إيجابيا سياسيا.

هل يمكن ان تؤثر عودة العلاقات على مفاوضات السلام الشرق أوسطية ـ ما مدى تأثير ذلك ـ وكيف؟

بداية فإن مفاوضات السلام فى حالة متعثرة ولذلك يجب ألا نقحم فيها التقارب العربي الإيرانى وننسب إليه انه سيتسبب فى المزيد من التعثر، فإمكانات التعثر واضحة تماما وانها اسرائيلية بحتة وان كان يصاحبها بعض المساهمات العربية عن طريق الارتخاء العربى فى مواجهة إسرائيل الأمر الذى يؤدى إلى المزيد من التطرف الإسرائيلى، لأنه إذا كان الخصم ضعيفا فبإمكان الطرف المواجه ان يغلق عليه المجال وهذا ما تقوم به إسرائيل الآن، فإذًا مسيرة السلام العربية الإسرائيلية متعثرة، والموقف الإيرانى منها واضح تماما، ولكن إيران لن تكون ملكا أكثر من الملك المقصود به هنا الجانب العربى، وفى حالة توصل جميع الأطراف المعنية بالمفاوضات إلى حلول سليمة، فهذا معناه الا تقف إيران عثرة فى سبيل السلام العربى الإسرائيلى لان الشعوب جميعها تعشق السلام بما فيها الشعب الإيرانى، اما حال الواقع يقول ان هذه المسيرة مازالت متعثرة، لذلك نرجوا ان تكون العلاقات العربية الإيرانية أسرع وأكثر ثمارا من مسيرة السلام الفاصلة.



يرى بعض المحللين ان عودة العلاقات يمكن ان تؤدى إلى تدخلات فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية من قبل إيران ـ ماذا تقولون؟

هؤلاء المراقبون متأثرون بالخلفية التاريخية سواء كانت العقائدية أو السياسية، فكان هناك محاولات من قبل إيران للتدخل فى شؤون المنطقة عبر القنوات السياسية أو الشعبية، ولذلك فإن التجارب التاريخية والعقائدية توصم حجم الثقة بين الطرفين، وبالتالى يمكن القول ان هذا التشكك يعتبر انعكاس لأزمة الثقة، ونفس الأمر رغم عدم وجود أدلة واضحة من قبل الاكاديميين أو حتى الشارع الإيرانى، إلا انه نجد ان هناك حجم من الثقة المعدومة من الجانب العربى تجاه الجانب الإيرانى، فهى أزمة قديمة لا يمكن ان نتوقع لها ان تزول بين يوم وليلة، فهناك تشكك بين الجانبين على المستويات والانعكاسات السياسية والاقتصادية، وبالتالى فإن أى تطور فى العلاقات سيكون مرتبطا بعامل الثقة بين الجانبين فمتى تأصلت الثقة سيستطيع الطرفان تفعيل العلاقات.

هل من الممكن ان تؤدى عودة العلاقات وتحسينها بين الجانبين العربي والإيرانى إلى مبادرات من قبل بعض الدول الإسلامية إلى الانضمام لهذا التكتل الخليجى؟

قد يحدث ذلك فى مرحلة لاحقة، خصوصا وان التكتل الإسلامى موجود بالفعل من خلال المؤتمر الإسلامى، ولكن إذا كانت هناك اتجاهات لتقوية المؤتمر الإسلامى وجعله أكثر فاعلية، فمن السهل على الدول الإسلامية القيام بذلك نظرا لما تمتلك من ارضية كبيرة وستكون لها دوافع أكبر وأفضل، حيث قد يكون من السهل مستقبلا الانضمام إلى هذا التكتل، رغم عدم فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، إلا أنه فى حالة تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية فإن ذلك قد يؤدى إلى الارتقاء بمستوى المنظمة الإسلامية من ناحية العلاقات مع جميع الدول الإسلامية.



ما تصوراتكم للعلاقات العربية ـ العربية بعد عودة العلاقات مع إيران؟

بداية فإن العلاقات العربية ـ العربية قائمة وليست فى قائمة الانتظار لما سيترتب عليه من نتائج لتطوير وتحسين العلاقات العربية والإيرانية، ولكن العلاقات العربية ـ العربية يشوبها الكثير من نقاط التوتر والصراعات سواء المعلنة والخفية،وفى رأيى فإن تطوير العلاقات بين مجلس التعاون وإيران قد يكون عامل نشط لدفع العلاقات العربية بعضها ببعض، على الأقل من حيث الافضلية والمقارنة، فإذا كان من الاجدى لهذه الدول ان تطور علاقاتها مع إيران فإن الأفضلية فى ذلك تعود إلى امكانية تفعيل العلاقات العربية مع بعضها البعض، وبالتالى يمكن القول ان الخلافات فى العلاقات العربية ـ العربية ليست مرتبطة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، ولكن المنطق السياسى يدفعنا إلى الاعتقاد ان تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية سيؤدى بلا شك إلى تطور فى العلاقات العربية ـ العربية بصورة وشكل أفضل مما هى عليه الآن، وقد أكون مخطئة فى ذلك، حيث من الممكن ان تظهر بعض الخلافات العربية ـ العربية لن يغير فيها أى تطوير أو تحسين فى علاقات الجزيرة العربية مع إيران، مع العلم أننا نتحدث هنا عن تقارب مجلس التعاون مع إيران باعتبار ان هناك مؤشرات ودلائل حقيقية ستستثمر فى صالح المنطقة، رغم ان هذا التطور ما زال يضئ ووجل يشوبه الكثير من التحسس موضع القدم وهذا متوقع لأن الفجوة بين العلاقات يجب ردمها بخطوات ايجابية.

هل يمكن أن تؤدى عودة العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران إلى قيام تكتل عسكرى فى مرحلة لاحقة؟

نرجو ألا يكون كذلك، وألا يكون الهدف من تفعيل العلاقات مشتملا على الجانب العسكرى وقيام حلف عسكرى لان الاحلاف العسكرية فى منطقة الخليج العربي كلها أحلام لم تعد بأية فوائد ملموسة على شعوب هذه المنطقة، فالمواطن

سواء كان عربيا أو إيرانيا وصل إلــى مرحلة من التطلع والتعطش بأن تكون الركيزة الأولى فى هذا التقــارب هو الإنسان وهذا مــا ترتب له بعض التجــمعات العــالمية والتى تأخــذ الإنسان فى المقــام الأول مثل الاتحــاد الأوروبى، لذلك فإنــه إذا كان هدف تفعــيل العلاقــات لقيام تكتل عــسكرى فهــو ليس الهدف المعلق عليــه آمال الشعــوب الخليجيــة،ولكن من الناحية السـياسيـة هناك عوامل فى غاية الصـعوبة ستقف حائلا دون تحقيق تكامل أو تكتل عــسكرى حيث توجد خلافات قائمة بين الجانب الأميركى والإيرانى قد تعــرقل ذلك، إلا إذا تحولت هذه الخلافات وأخذت الجوانب المرنة وأفسحت المجال لقيام تقارب عسكرى عربي ـ إيرانى، لأن الولايات المتحدة لهــا مصالح كثـيرة فى منطقة الخليج العربي وكــذلك الدول الأوروبية ولن يقف الجميع موقف المشاهد فى ما يتـعلق بالتقارب العربي ـ الإيرانى ووصوله إلى حد التكتل العسكرى.

يرى بعض المحللين ان إيران مــازالت تشكل خطرا سيــاسيا وعــسكريا على دول مجلس التعاون مما يعرقل عودة العلاقات معها ـ ما تعليقكم؟

مثلما ذكرت إذا كانت هناك أزمة فى الثقــة بين الجانبين فإن ذلك سيقع تحت بند الاحتمالات والشكوك الصريحة، إما إذا نقحت العلاقات وأخذت شكلا بعيدا عن الأزمة فى الثقة وشوائب الماضى وتم فتح صفحات جديدة فى مجال العلاقات بين الجانبين فإن ذلك سيؤدى بلا شك إلى علاقات أفضل بعيدا عن أساليب القفز فى الحقائق والقــضايا وتأجيل أو اغفــال بعض المشكلات خصوصا المتــأزمة منها، ومن هنا استطيع القول ان جميع الأطراف ما زالت تعــانى من حالة «الضبابية» غير الواضحة فى مــجال العلاقات بين دول الجــزيرة العربية وإيران، ولكننى أعــتقد ان الزيارات الرسمــية الأخيــرة ستساعــد الجانبين فى الخــروج من مأزق «عدم الثــقة» والذى ليس وليد اليوم، وإنما وليد سنوات ماضــية وبسبب مواقف محددة، بالطبع هى ليست فى صالح تفعيل وتطوير العلاقات، وبالتأكيد فإن الإعلان عن السر فى



الحلول السلمية لقضية الجزر العربية سيخلق دافعا وحماسا عربيا بل وإيرانيا لتطوير العلاقات وبنائها بشكل سياسى شعبى فعال.

هل يمكن أن تؤدى عودة العلاقات العربية مع إيران إلى وجود قوة اقتصادية نفطية يمكن من خلالها التأثير على أسعار النفط فى العالم؟

دول مجلس التعاون وإيران اعضاء فى منظمة أوابك ورغم اختلاف وجهات نظرهم فى بعض الأحيان، إلا أنهم يتفقون فى الكثير من الأحيان حتى فى المراحل التى يكون فيها الجانب العربي وكذلك الجانب الإيرانى على طرفى نقيض فى ما يتعلق بالقضايا السياسية، إلا انه عند الرجوع إلى سجلات منظمة الأوابك نجد ان الوفود الاقتصادية هى أقرب إلى التفاهم فى هذه المسألة من الوفود السياسية، لأن فى المجال الاقتصادى توجد رؤى واضحة بعيدة عن المطبات السياسية التى تعانى منها العلاقات الإيرانية على المستوى السياسى البحت، ولذلك فإن التقارب فى السياسات النفطية سيؤدى إلى استفادة الجانبين، ولكن مع ملاحظة ان التقارب النفطى لن يؤدى إلى تكتل اقتصادى والسيطرة فى أسعار النفط لان ذلك لايرضى بعض الدول الأخرى، إلا انها قد لا تستطيع ان تعرقل التقارب السياسى، لأن هذه الدول الخارجية تحرص على مصالحها فى المنطقة.

فى رأيك هل يستطيع «خاتمى»ان يتخذ خطأ يبتعد عن سياسة تصدير الثورة ويعيد الثقة للمجتمع الدولى بإيران؟

عليه ان يقوم بذلك، لأن ذلك مطلب يتزامن ويتلاءم مع تصريحات خاتمى منذ ان وصل إلى السلطة وحتى الآن ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزير الخارجية يعلنان دائما بأنهما فى إطار فتح صفحة جديدة من العلاقات العربية - الإيرانية، وبالتأكيد فإن أية مؤشرات من جانب إيران حول تصدير الثورة قد لا يلقى الاستحسان من الأطراف الأخرى، وفى اعتقادى لا توجد نوايا واتجاهات



لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ما يتعلق بسياسة تصدير الثورة لانها نضجت سياسيا ولم تعد مراهقة حول هذه القضية وخرجت من «هوس» الثورة إلى الدولة المكتملة المؤسسات وتعى مصالحها الخارجية، وبالتالى إذا كانت لدى إيران المصداقية فى تحسين علاقاتها مع مجلس التعاون فعليها الابتعاد عن الشك فى ما يتعلق بسياسة تصدير الثورة لان تحسين العلاقات يجب أن يقوم على عدم التدخلات فى الشؤون الداخلية، وإلا ليس هناك مبرر لهذه الاطروحات الإيجابية.

سعى إيران للحصول على السلاح النووى هل تعتبرونه مخططا للهيمنة على المنطقة؟

بالنسبة إلى مسألة التسلح لأى دولة فإنها تتعلق بالسيادة ولكن الحساسية فى موضوع التسلح الإيرانى مرتبطة بطبيعة العلاقات العربية - الإيرانية ثم طبيعة العلاقات الإيرانية - الأميركية، وهذا يجعل فى موضوع التسلح الإيرانى حساسية وصدى أكبر من تسلح أى دولة أخرى سواء كان التسلح تقليدى أو نووى وكذلك نظرة إيران إلى عملية السلام العربية الإسرائيلية، حيث ان إيران ليست صديقة سواء للولايات المتحدة أو لإسرائيل، ومن ثم فإن التسليح الإيرانى فى عهد الشاه عندما كان صديقا للولايات المتحدة وكذلك لإسرائيل لم يكن يثير أى لفظ أو حساسية رغم ان شاه إيران كان ينشط فى بناء ترسانة أسلحة غير تقليدية أيضا، ومن هذا المنطلق توجد الحساسية فى موضوع التسلح الإيرانى، ولكن من الناحية السيادية فإن إيران لها الحق فى تنمية قدراتها العسكرية، رغم انعكاس هذا الأمر على المنطقة واثارة الحساسية ليس من الجانب الأميركى فحسب وإنما من الجانب العربي أيضا فى إطار أزمة الثقة التى تحدثنا عنها، وأقول ان برنامج التسلح الإيرانى سيكون محل شك دائم وستكون عليه علامات استفهما ومحل تساؤل ووضعه فى إطار قد يكون أكبر مما تسعى إليه الحكومة الإيرانية أو ما يتعلق عنه،



ونأمل ان تتوصل دول الجـزيرة العربيـة بالاتفاق مع إيران إلى جعل منـطقة الخليج العربي «بحيرة خـالية من أسلحة الدمار الشامل» لأن ذلك سيـقلل حالة الوساوس السياسية بين جميع الأطراف، مع ضرورة مـراعاة ان يشمل ذلك دولا كثيرة قريبة من المنطقـة، بل لابد من إزالة جمـيع أسلحـة الدمار الشـامل فى منطقة الشـرق الأوسط ومنها إسرائيل، حـيث انه ليس من المعقول ان تتحـدث الولايات المتحدة عن أسلحة دمـار شامل إيرانية وتترك إسـرائيل، رغم ان هذا ليس تبريرا لإيران أو غيرها من الدول فى امتلاك السلاح النووى[١].

دعا حمد السليطى الأمـين العام المساعد للشؤون السياسـية بمجلس التعاون إيران إلى التـجاوب مع الدعـوات الخيـرة لدول المجلس لحل النزاع مع الإمـارات العربية المتحـدة حول الجزر الثلاث عن طريق الحوار والتفـاوض المباشر. وأكد «ان استمرار احـتلال إيران لهذه الجزر العربية يشكل عـقبة كبيرة أمام تـطبيع العلاقات بشكل كلى مع دول المجلس». وقـال السليطى فى تصـريحات صـحفـية بتـاريخ ٨/ ١٢/١٩٩٨ ان المؤشرات الإيجابية الأخيرة من قبل إيران لحل النزاع لا تكفى إذ لابد من ان يقتـرن القول بالفعل لان ترك هذه القضـية الحساسـة بدون حل سوف يؤدى إلى استـمرار التوتر فى المنـطقة. وكانت إيران قـالت بتاريخ ٨/ ١٢/١٩٩٨ انها سترحب بزيارات مـسؤولى الإمارات العربية المتحدة لمناقـشة النزاع حول الجزر العربية. وقالت وكالة الانباء الإيرانية ان موقف إيران جاء فى بيان لوزارة الخارجية ردا على محـادثة هاتفيـة اجراها الأمين العـام للأمم المتحدة كـوفى عنان مع وزير الخارجية كمال خرازى[٢].

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ السياسة ١٠/ ١٢/ ١٩٩٧.

٢ ـ الوطن ـ ٩/ ١٢/ ١٩٩٨.



الخاتمى والموقف العربى

ظهر فى الفترة الأخيرة التوجه المعتدل للسياسة الإيرانية ممثلا بحكم الرئيس محمد خاتمى الذى يسعى إلى الانفتاح على العالم وخاصة الدول العربية الذى لقى ترحيبا وتجاوبا كبيرا من العرب جميعا لبناء جسور التعاون والتنسيق مع طهران تعبيرا عن روابط الأخوة الإسلامية وروابط الجوار ويأمل أن يؤدى ذلك التجاوب إلى حلول لكافة القضايا بين الجانبين العربى والإيرانى وفى مقدمتها قضية الجزر العربية الثلاث. فقد أعرب السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السورى عن أمله أن تصل الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى اتفاق يزيل التوتر فى منطقة الخليج العربي فيما يختص بمسألة الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران، وقال: نسعى لإقامة الحوار بين الإمارات الشقيقة وإيران الصديقة وناقش هذه المسائل عندما ناقش الوضع الإقليمى، ونأمل أن يصل الجانبان إلى اتفاق. وتعتبر زيارة الرئيس خاتمى لدمشق ولقائه بالرئيس الأسد يوم ١٣/٥/١٩٩٩ من الخطوات التمهيدية لحل كافة القضايا العالقة بين العرب وإيران وفى مقدمتها قضية الجزر العربية المحتلة الثلاث، لما تعكسه زيارة الرئيس الإيرانى من رغبة حقيقية ـ كما تقول المصادر المطلعة ـ لتعميق تعاون طهران مع العرب، وهذا ما اثار ارتياحا كبيرا وسعادة بالغة فى سوريا كدليل على نجاح جهودها لإزالة العقبات التى اعترضت طريق تحسين العلاقات الإيرانية العربية. ذلك ان التوجه الانفتاحى الذى اختطته القيادة الإيرانية باتجاه العرب هيأ تربة جيدة لإزالة مشاعر الشك تجاه السياسة الإيرانية نحو منطقة الخليج العربى. ومما يذكر أن السعى العربى لاقامة حوار بين الجانبين ليس من باب الوساطة للمساومة على حق الإمارات الثابت عربيا إنما فقط لدفع إيران الجارة للدخول فى حوار مع الإمارات العربية المتحدة. وعلى ذات الطريق كانت تصريحات الرئيس خاتمى وهو على أبواب جولة رسمية إلى عدد من دول الجزيرة العربية وفى مقدمتها سوريا ودولة قطر والسعودية والبحرين تحمل إيجابية الموقف وتعبر عن الرغبة فى التعاون والتنسيق مع عرب الجوار. وكان ما يبشر بتحرك



عمـلى لحل قضـية الجزر مـاصرحت به الدكـتورة مـعصـومة ابتكار نائبـة رئيس الجمهورية الإيرانية حين وصفت مشكلة الجزر الإمـاراتية الثلاث بأنها قضية جزئية ولا يجب أن تكون سـببا فى توتر العـلاقـات بين البلدين. وأضـافت فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته فى القاهرة اثر زيارتها لجـمهورية مصر العربية فى مطلع هذا العام: أنه يجب حل هذه القـضية فى الإطار الثنائى، وفى إطار تطوير العـلاقات على المستوى الثنائى، وقالت: إن طهران تـسعى إلى تطوير علاقاتها مع كل الدول الإسلامية لزيادة فعاليتها ومنها بالطبع دولة الإمارات(١).

على صعيـد آخر أبدى وزير خارجيـة إيران السيد كمـال خرازى فى إحدى تصريحاته الأخيرة الرغبة الإيرانية فى تحسين العلاقات مع الدول العربية وحل كافة المشكلات القائمـة بين إيران ومجلس التعاون، وقـال فى مؤتمر صحفى فـى ختام زيارة الأمير سلطان بن عبدالعـزيز وزير الدفاع السعودى لطهران فى ١٩٩٩/٥/٤ إن التحـسن التدريجى والمستـمر فى العلاقات بين إيران والـعالم العربى سيـحبط أنشطة تجـار السـلاح فى منطقتـى الشرق الأوسط والخليـج العربي، وأضـاف بأن الاتصالات بين إيران والدول العربيـة خففت من حدة التوتر ومهـدت السبيل أمام «تعاون مثمر»، وهذا توجه صحيح يتطلب العمل الفعلى لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة فى التعامل الأخوى الصادق بين الجانبين. واستجابة للتواجه الإيجابى للرئيس محمد خاتمى وحكومته، تواترت مـؤخرا زيارات كبار المسؤولين العرب إلى طهران تعبيرا عن النية الـصادقة والرغبة الأكيدة فى تحسين العـلاقات بين الجانبين فكانت زيارة نائب رئيس الوزراء اليمنى وزير الخارجية عبـدالقادر باجمال وخلال لقائه مع الرئيس خـاتمى توجـه الرئيس الإيرانى إلى دول الجـزيرة العربـية بقـوله: إن دول الجزيرة العربية يجب ان تمد يدها إلى بعضها من أجل تأمـين مستقبل أفضل. وقد عكست زيارة الأميـر سلطان بن عبـدالعزيز وزير الدفـاع السعودى لطهـران خلال مطلع الشهر الجارى مايو ١٩٩٩ ولقاءاتـه مع صانعى القرار فى إيران رغبة وصدق

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٢.



نوايا مجلس التعاون فى تعميق علاقـاتها وصلاتها مع إيران على أساس مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخليـة والعمل الجاد باتجاه انهاء المشاكل العالقـة وخاصة ما يتصل باستمرار الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث. فقد بين الأمير سلطان للقيادة الإيرانيـة بأن السعودية شأنها شأن الدول العـربية الأخرى مع الإمارات فى كل شيء ولا يمكن أن تكون وسيطة. وقال الأمير سلطان بن عبدالعزيز مشيرا إلى قضـية الجزر الثلاث: إن مـجلس التعاون لا يضـمر لإيران إلا كل محبـة وتأييد، وإيران حسب علمى ومفهومى لا تضمر لدول مجلس التعاون إلا كل تأييد وتآخ، وإن كانت هناك مـشاكل فلابد أن تحل بـطريق مباشـر أو عن طريق الحوار أو عن طريق التحكيم الدولى. وعلى صـعيد آخر فـتحت زيارة وزير الخارجية الـبحرينى الشيخ محمد بن مـبارك فى نفس الفترة صفحة جديدة فى العـلاقات بين البحرين وإيران، وقـد رأى الرئيس الإيرانى الســابق هاشـمى رفـسنجـانى رئيس مـجـمع تشـخيص مـصلحة النظـام، فى تلك الزيارة بأنها تأتـى فيـما تقـوم به إيران ببناء سياستـها على مراعاة حسن الجوار مع بلدان المنطقة، وقـال إنه على اعتقاد راسخ بضرورة رعـاية المصالح الوطنية لكلا البـلدين وعدم التدخل فى الشـؤون الداخلية والتعامل على أساس الاحترام المتبادل[1].

تسعى إيران والدول العربية عامة إلى ازالة أسباب التوتر فيما بينها كى تتفرغ لعملـيات التنميـة التى باتت مطلوبة بالحـاح من أجل الدخول الآمن لعـالم القرن الواحد والعشرين. وأخيرا وليس آخرا شهدت الثورة الإيرانية سلسلة من التطورات الإيجابية بانتخاب السيد محمـد خاتمى رئيسا للجمهورية فى إيران، ولقد كان هذا الانتخـاب ذا دلالة مزدوجة، فـمن ناحية عكست المشـاركة الشعـبية الواسـعة فى عمليـة الانتخـاب من جانب حـقيقـة مهـمة وهى ان النظام الإيرانى الحـالى فإن سياستها حقيقية وضح معها ان أولئك الذين كانوا يراهنون على امكانية تغير النظام فى إيران كآلية لتطوير مـا فى العلاقات العربية ـ الإيرانية قـد خسروا رهانهم، ومن

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٢٢.



ناحية أخرى إلى الرئيس خاتمي بحزمة من السياسات الجديدة المنفتحة على العالم بصفة عامة والمحيط العربي والجزيرة العربية بصفة خاصة، ولاشك ان كثيرا من امكانات التطوير الإيجابي للعلاقات العربية مع إيران يتوقف على نجاح نهج الرئيس خاتمي واستقراره[1].

نتيجة لهذه التطورات الجذرية التي شهدها عقد التسعينات لم يكن غريبا ان تتصاعد الدعوة إلى مراجعة المسار السلبي للعلاقات العربية ـ الإيرانية عامة وفي منطقة الخليج العربي خاصة. بل وأن تنجز هذه الدعوة خطوات محددة على طريق التطوير الإيجابي لهذه العلاقات. غير ان عملية التطوير هذه ـ كما سبقت الإشارة ـ تعترضها دون شك عقبات محددة ينبغي علينا المصارحة بشأنها وصولا إلى فهم مشترك حول ماهيتها والسبل الأمثل لمواجهتها[2].

على هذا الأساس فإن الدول العربية عامة تنتظر ترجمة هذه التوجهات المعلنة في عهد الرئيس خاتمي إلى خطوات عملية ملموسة قولا وعملا وذلك بالاستجابة الصادقة لدعوات حل نزاع الجزر العربية من خلال الحلول السلمية المطروحة. وعلى الصعيد الدولي لم تعد قضية الجزر إماراتية إيرانية أو حتى عربية إيرانية بل أن هذه القضية أخذت مسارها إلى الساحة الدولية لما تشكله قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية من خطر يهدد الأمن والسلام ليس في منطقة الخليج العربي فحسب بل إنها تهدد السلام العالمي لما لمنطقة الخليج العربي من أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية. فلم يكن اتصال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بوزير الخارجية الإيراني كمال خرازي مقترحا إجراء مفاوضات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول هذه المسألة بالأمر العادي، فهي انعكاس لموقف دولي ودليل على أن هناك دورا للأمم المتحدة في هذه القضية أخذت تلعبه تفعيلا لمسؤولياتها في حل المشكلات والقضايا الإقليمية والدولية.

---

١ ـ د. عبدالله الشايجي ـ المرجع السابق ص١٨.

٢ ـ د. عبدالله الشايجي ـ نفس المرجع ص١٨.



إلا ان افشـال محـاولة الأمين العـام للأمم المتحدة كـوفى عنان ووأدها فى مهدها عن طريق اطلاق التصريحات حـول حسن الجوار وحسن النوايا والاستقرار للدخول فى مـفاوضات مـباشرة مـع الإمارات بدون شروط مـسبقـة وفق جدول الأعمال الذى يضعه الطرف الإيرانى، فقد كشفت محاولة تكريس الأمر الواقع فى الجزر العربية مع اتخاذ إجراءات متواصلة تؤدى إلى تغيير البنية السكانية والطبيعية لهذه الجـزر العربيـة. وعلى هذا الأساس يدور فى الأوساط العـربية نقـاش حول كيفـية التعامل مع إيران التى تقف قـضية الجزر العربيـة الثلاث كحد وعقـبة أمام تطوير العلاقـات العربيـة الإيرانية إلى ما هو أفـضل وأعمق، فى حـين تبرز لدى الدول العربية رغـبة صادقة فى اقامـة علاقات قوية مع إيران تتناسب مع وضـعها الإقليمى والإسلامى، وتشجيعا للتيار المعتدل فى إيران إلا أن العناصر المتشددة فى إيران تحاول أن تحول دون نجاح أى تقارب فى هذا المجال[1].

فى ظل التقادم الزمنى المشهود لايجد العرب بدًا من التعامل مع إيران الدولة والحكومة التى مر على تأسيسها ثمانية عشر سنة على يد السيد الخمينى قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية، وفق هذا المنحى يعتقد العرب بأن إيران الثورة مهما تكن أفضل من إيران الشـاه هم تواقون إلى فتح فترات حـوار مع حكومات إيران المتعاقبة منذ تأسيس الجمهـورية إلا ان بعض التصريحات التى تخدش اسماع القادة العرب تجعل رائحـة سياسة الشاه القديـمة تفوح مجددا من مقـبرة التاريخ. ولان التاريخ لايعـود إلى الوراء يبادر مسؤول إيرانـى أو مؤسسة إيرانيـة إلى اعادة النظر بالصورة مـجددا فيطلق بالونات أخرى لكنـها تؤكد نوع من التطمين وتصـحح ما كان ينبـغى أن يصحح. وفى أول مؤتمر صـحافى عقده الـرئيس الإيرانى المنتخب محـمد خاتمى اطلق شعـاره بصراحة وقـال انه «يرفض الحلول العسكرية وسيـاسة احتلال الأراضى لحل الخـلافات» معتبـرا ان المفاوضات المباشـرة ولغة الحوار البناء المسبوقة بالصـبر وحسن النية المتبادلة يجب ان تؤدى إلى نتائج عملـية ومثمرة لحل الخلافات بين دول المنطقة. وهذا الموقف الإيرانى الجديد ـ إذا نفذه الرئيس المنتخب

١ ـ أحمد عبدالله التدميرى ـ المرجع السابق ص٢٣.



ـ سيضع حدا بطبيعة الحال لعسكرة الخليج العربى ونصب صواريخ فى الجزر العربية التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١، وسيوقف سيل التصريحات النارية الملوحة بالقوة لكبار المسؤولين الإيرانيين بل ان الرئيس خاتمى ذهب أكثر من ذلك حين قال: «إن إيران ستدافع عن سيادة الدول على أراضيها فى المنطقة ـ وعلى الرغم من اعتقاد مراقبين بأنه يقصد استنكارا الغزو التركى الأخير لشمال العراق ـ إلا ان هذا المبدأ يوفر على العرب أزمة الفكر السياسى الإيرانى الذى تبدو صعوبة التعامل معه والذى طالما يختلط بالأسس الأيديولوجية فى اتخاذ المواقف ومع ذلك لمح خاتمى برغبته بالمقابل ان يكون مدركا لهذا المذهب السياسى الجديد إذ قال «إذا كانوا جادين ـ أى العرب ـ بالفعل فى تطوير العلاقات مع إيران لمصلحة الأمن الإقليمى». قضية الأمن الإقليمى هى الهم الشاغل لدول المنطقة خصوصا وان هذه الدول وبعد التحالف التركى الإسرائيلى فى أوائل عام ١٩٩٦ بدأت تشعر بالخطر المزلزل لأمنها واستقرارها، وفى مقدمة هذا الدول هى إيران، التى تمتلك مواقف مبدئية وثابتة لعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ولابعملية السلام فى الشرق الأوسط التى توقفت بعد عامين تقريبا من الحوار. الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى لم يخف قلقه وهو يلقى خطابه بمناسبة عيد الجيش فى العام الماضى ازاء الاتفاق التركى الإسرائيلى الذى انتقده علنا كما انتقد ضمنا ـ آنذاك ـ الطائرات الأميركية العسكرية التى اتخذت من الأراضى السعودية والكويت قواعد انطلاق لها إلى جنوب العراق(١).

بذلك فإن إيران باعتبارها احدى الدول الكبرى فى المنطقة الإقليمية وتمتلك مواقف متشددة ستكون هى المستهدفة فى تعريض أمن المنطقة إلى أى خلاف أو تدخلات لصالح دول خارجية تتقاطع مع سياسة دول المنطقة أو ترغب فى كسب أوراق رابحة لصالح ما يجرى الآن من اعادة محاولات الحوار والاتفاق على بنود التسوية السلمية، ولكن بشروط إسرائيلية لذا فإن الرئيس الجديد خاتمى إذا ما قرأ

---

١ ـ عدنان الحلفى ـ السياسة ٢٥/٩/١٩٩٧.

الخارطة التى يقـرأها كثير من قادة العـرب ومفكريهم سيجـد ان إيران ربما ستكون الهدف الأساسى لابعادها عن أية صيغة حوار أو علاقة مع دول المنطقة. ربما قيادة إيران الحالية تخـتلف فى توجهاتها وفهمـها للبعد السياسى وقـراءة خارطة المنطقة افضل من قيادتها فى الثمانينات التى وقعت فى فخ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ لذا فقـد اعتقد الكثـير من المراقبيـن بان القيادة الإيرانية الجـديدة ستكون مختلفة ـ سـياسيا واستراتيجيـا وفكريا فى معالجة الأمور ـ عن سابقاتهـا وستفوت الفرصة على أعداء دول المنطقة لإيجاد خصوم سياسيين لإيران من جيرانها العرب، ولا يعنى تفويت الفرصة هو مواجهة الخصوم لدرجة الرهان على الحرب للاحتفاظ «بالثورة» كما كـان يعتقد فى إيران سابقا، بل على أسـاس ما ذهب إليه خاتمى فى ايجاد لغة جـديدة قادرة ان تحمل السياسة الإيـرانية فى اقناع اصدقائها وخصـومها وأعدائها للوصول إلى مرحلة تأييد إيران وإنصافـها وإعطائها الحق فيما تذهب إليه من تطبيق سياسة معتدلة وحماية الأمن الإقليمى للمنطقة برمتها، وبالتالى ستوافق جارات إيران على اشراكها فى عمليـة حماية أمن المنطقة. ربما هذا الموقف شعر به الدكتور علي ولايتى وزير خارجية إيران حينما ذهب فى ١٩ إبريل عام ١٩٩٦ فى زيارة إلى تركيا، كان قد قابله رئيس وزراء تركيا مـسعود يلماظ فى رئاسته السابقة بلهجة قـاسية وشديدة حيـن نقل ولايتى اعتراض حكومته علـى الاتفاق المبرم بين تركيـا وإسرائيل إذ قال يلمـاظ: «ان تركيا دولة ذات سـيادة ومن حقـها ان تطور علاقتها مع أى دولة، وإذا كان من حق إيران ان تطور علاقتها مع ارمينيا فمن حق تركيـا ان تطور علاقتـها مع إسرائيـل». تركيا التى تتـصرف سيـاسيا غـير مبـالية لعلاقـاتها مع العرب ستـجد الدولة المعادلة لهـا فى المنطقة وهى إيران، ولما يكون العرب ـ فى المرحلة المقـبلة على سبيل الافـتراض ـ هم أقرب إلى إيران من تركـيا بفعل حل المشاكل العالقـة واعتدال السياسة الإيرانية سيجـد الاتراك أمامهم مشكلة معـقدة متوزعـة بين إيران وأكثر من عشـرين دولة عربية خـصوصا وان السيـاسة الإيرانية السـابقة على عهـد الرئيس رفسنجانـى لم تسجل نموا ايجابيـا مع العرب بالقدر الذى سجلت به نجاحا إلى حد ما مع الأتراك وقد اعترف الرئيس رفسنجانى



بهذا المستوى المتدنى من العلاقات الإيجابية مع العرب واخفاقه فى تطوير علاقات إيران الإقليمية والدولية وايجاد سياسة ـ كما يقول مقربون من القرار الإيرانى ـ تضع فى اولوياتها تطوير علاقات إيران العربية بدءا من الدول المجاورة فى الخليج العربى.

أكد الرئيس رفسنجانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ مايو ١٩٩٧ ان طهران مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة فى أى مكان وعلى أى مستوى مع الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث فيما أكد الرئيس المنتخب خاتمى فى مناسبة أخرى بعد فوزه بالانتخابات انه وعبر ما يؤمن به من أساليب حل الخلافات فإنه يدعو الإمارات إلى الحوار لحل هذا الخلاف وينصح أن يكون هذا الحوار ثنائيا ومباشراً من دون أن تتدخل فيه قوى اقليمية أو دولية. بالقدر الذى تعتبر أزمة الجزر الاماراتية هى بارومتر اختبار لعلاقات الحكومة الإيرانية الجديدة مع العرب فإن مواقف إيران المقبلة ستشهد تطورا على الصعد الأخر، ذلك ان الشوط الذى قطعته إيران فى الشعور بالقدرة على امكانية تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية وعلى درجة من الجهوزية والاستعداد لتعزيز تلك العلاقات وتوسيعها على صعيد الدول العربية برمتها سواء بين دول الجزيرة العربية أو مصر أو دول المغرب العربى، وبين هذه الدول العربية يتعزز موقع دمشق لتسليك، طريق طهران عربيا فيما لو خففت طهران من مواقفها الحادة وتعاونت مع العرب بطريقة أكثر وضوحا[١].

رفض السفير الأميركى فى القاهرة ادوارد ووكر التعليق على الممارسات الإسرائيلية واستمرارها فى عمليات الاستيطان داخل الأرض العربية المحتلة وقال إثر اجتماعه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبدالمجيد أمس انه يرفض «الحديث فى موضوعات تتعلق بمفاوضات الوضع النهائى وانه يفضل ترك الفرصة للأطراف المعنية لحل هذه الموضوعات بأنفسهم».

---

١ ـ عدنان الحلفى ـ السياسة ـ ٢٥/٩/١٩٩٧.



وقال السفير الأميركى انه بحث مع الأمين العام بتطورات الأوضاع فى المنطقة فى ضوء زيارة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية الأخيرة. واعترف ووكر بأن الخطوات التى تم اتخاذها لتحريك المسيرة السلمية مازالت محدودة إلا انه اعرب عن أمله وتفاؤله فى تحريك الجمود الراهن، مشيرا إلى ان «الإدارة الأميركية تنطلق من أرضية ثابتة للتحرك». وحول مؤتمر الدوحة الاقتصادى الأميركى قال ان «الوقت مازال مبكرا للحديث عن تفاصيل هذا الموضوع» وأشار إلى انه اطلع د. عبدالمجيد على بعض المعلومات الخاصة بإجراء اصلاحات فى مجلس الأمن، إلا انه لم يدل بمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة. إلى ذلك، مندوب الإمارات الدائم لدى جامعة الدول العربية انه بحث مع الأمين العام للجامعة تطورات الشرق الأوسط، وجدول أعمال المجلس الوزارى للجامعة وقال المحمود انه ركز على البند الدائم الخاص بالجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران، مشيرا إلى انه لا جديد فى القضية، وأكد ان «مجلس الجامعة العربية سوف يواصل دعم وتأييد موقف الإمارات ومساندة حقوقها وسيادتها على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى»(١).

وسط اجواء من التفاؤل بين الدبلوماسيين والسياسيين والخبراء العرب بالقيادة الجديدة فى إيران ورغبتها فى تصحيح علاقاتها العربية والخارجية واحتمالات انعكاس ذلك إيجابيا على تسوية النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث، ما يزال شعور بالحذر والترقب خشية تراجع إيران عن تعهداتها بتحسين علاقاتها العربية وتسوية أزمة الجزر سلميا. وبين التفاؤل والحذر تطرح (البيان) سؤالا على الخبراء العرب والمصريين حول تصورهم لـ «رؤية سلمية عربية لمعالجة مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث» فى ضوء وصول «خاتمى» للحكم، واستضافة إيران للقمة الإسلامية ومؤشرات أخرى إيجابية تبشر بتحسن العلاقات العربية الإيرانية. وفى

---

١ - القبس - ١٧/٩/١٩٩٧.



هذا الاستطلاع يركـز المتخصـصون والدبلومـاسيون على أهمـية الحوار المبـاشر أو الوساطة، أو التحكيم الدولى لفض النزاع، ويؤكد مسؤول رفـيع المستوى بالجامعة العربية انه دون تجاوب إيران مع مرونة الإمارات فى حل المشكلة، فلن تكون هناك علاقات إيجابيـة وقوية بين العرب وإيران. يستهل آراء الخبراء والمتخـصصين حول هذه القضيـة الدكتور حسن نافـعة أستاذ العلوم السـياسية بجـامعة القاهرة وخـبير الشؤون العربية والدولية فيقول: حينمـا أتحدث كمواطن عربى، وكباحث اعتقد ان الموقف الإماراتى سليم ومتـوازن، فالجزر إماراتية وسبق ان دولة الإمـارات السيادة عليهـا لفتـرة طويلة ومن ثم فليس لدى شك من وجـوب عودتهـا. ويضيف د. نافعـة: انه من الذين يرون أهميـة قصوى لوجـود علاقات عـربية إيرانية إيجـابية خصوصا فى ظل التحويلات الجارية فى إيران وتأكيد طهران على رفضها لسياسات الهيمنة الأمريكيـة والإسرائيلية فى المنطقة، ومع الأخذ فى الاعتـبار وصول خاتمى إلى الحكم فى إيران فهناك فرصة تاريخية لـلمصالحة بين العرب وإيران انطلاقا من حسم الخلاف حول الجزر الإمـاراتية الثلاث. وفى ظل هذه الروح يجب ان نبحث عن حل لهـذا الخلاف، وطبـعا يجب ان يتم ذلك فى اطار تسـوية سلميـة، وفى تقديرى ـ ان المفاوضات المباشرة هى أقـصر الطرق لحل المشكلة وافضلها وإذا تعذر ذلك يمكن اللجـوء إلى طرف ثالث كـوسيط، وكنت أتمنى ـ والحـديث للدكتـور حسن نافعة ـ لو ان العلاقات المصـرية الإيرانية الآن فى حالة أفضل أو قوية، وفى هذه الحالة كانـت القاهرة ستعلب دورا جـوهريا فى الوساطة، ولكن ربما يأتى يوم قريب يتم فيه هذا الأمل، وتتبادل طهـران والقاهرة السفراء وتكون عودة العلاقات بين البلدين قوة دفع لتحقيق تسوية للخـلاف حول موضوع الجزر وتقريب وجهات النظر بما يحقق مصالح الجانبين. وباعتباره خبيرا فى شؤون العلاقات الدولية يفرق الدكتـور حسن نافعـة بين اللجوء إلى محكمـة العدل الدولية، واللجـوء للتحكيم الدولى لفض النزاع حـول الجزر الإماراتيـة فيقـول أن اللجوء للمحـكمة يأتى فى سيـاق القبول بالقـانون الدولى وبنفس القضـاة المعينين فى المحكمـة، وبمقرها فى



لاهاى بهولندا، بينما التحكيم الدولى فيتم خلاله تعيين قضاة للتحكيم بين الدولتين بالاتفاق بينهما، وبعد ترشيح هؤلاء القضاة من الطرفين. ويضيف ان اللجوء لهذين الخيارين سيكون الملاذ الأخير المناسب لفض النزاع حول الجزر الإماراتية إذا فشلت مساعى المفاوضات المباشرة بين الإمارات وإيران وكذلك إذا تعثرت جهود الوساطة بين الجانبين بمشاركة دولة أخرى حريصة على انهاء النزاع، حيث يصبح التحكيم أو المحكمة الدولية هما السبيل الوحيد للطرفين المتنازعين[1].

ومن وجهة نظر اللواء أركان حرب عثمان كامل خبير الشؤون الاستراتيجية باكاديمية ناصر العسكرية بالقاهرة ان الحل السلمى هو البديل الوحيد والمناسب لتسوية النزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر العربية الثلاث، وعلى إيران ان تستجيب للاجماع العربى والإسلامى والدولى لتسوية هذا الصراع بطريقة عادلة، وتبدأ فى اجراء حوار مباشر مع الإمارات فى هذا الصدد ولاسيما ان العلاقات بين الجانبين لم تنقطع وتسمح بإجراء الحوار، ويدعو اللواء كامل إيران ان تجمد ايه أنشطة أو مشروعات جديدة فى أى مجال فى الجزر العربية الثلاث، وان تتوقف طهران عن اتخاذ اية تدابير أو اجراءات عسكرية أو إدارية غير شرعية تستهدف تكريس احتلالها للجزر الإماراتية دون وجه حق. كما يدعو الخبير الاستراتيجى عثمان كامل قادة إيران ـ وبمناسبة التغييرات المعلن عنها فى السياسة الخارجية والعربية لإيران ـ إلى إن يدخلوا فى مفاوضات مباشرة مع الإمارات دون فرض ايه شروط مسبقة، لأن مثل هذه الشروط يمكن ان تفشل أوتعوق المساعى والمجهودات السلمية والتفاوضية ربما قبل ان تبدأ.

فى رأى السفير أحمد بن حلى الأمين المساعد للجامعة العربية للشؤون العربية ـ وكما قال لـ «البيان» ان هناك مؤشرات إيجابية تبشر بإيجاد حل عادل لمشكلة الاحتلال الإيرانى للجزر الإمارتية الثلاث وأهم هذه المؤشرات:

---

١ ـ الملف ـ ١٩٩٨/١/١٦.



* التوجه الجديد الذى اعلنته القيادة الإيرانية فى الأشهر الأخيرة (بعد الانتخابات هناك) - والذى يعلن رغبته فى تطبيع العلاقات مع العالم الخارجى، وبالأخص دول الجوار العربى، وهو تطور لم يكن بارزا بهذه الصورة فى السنوات الماضية.

* استضافة طهران للقمة الإسلامية الأخيرة كأحد القمم الناجحة فى قراراتها وتوصياتها واعدادها، وتأكيد طهران على اولويات التعاون الإسلامى كدولة إسلامية كبرى لها تاريخها وتثقلها، وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية د. عصمت عبدالمجيد أمام هذه القمة على حقوق الإمارات فى السيادة الكاملة على الجزر الإمارتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويضيف السفير بن حلى: ان الجامعة العربية ابلغت إيران فى أكثر من مناسبة ومباحثات أن الحل السلمى العادل لمشكلة هذه الجزر العربية يمثل أحد النقاط والمرتكزات الأساسية لقيام علاقات عربية - إيرانية ايجابية ومتطورة وصحيحة. فى نفس الوقت فإن تسوية قضية الجزر الإمارتية سيساهم بدرجة كبيرة فى بناء الثقة والاحترام المتبادل بين إيران وكل الدول العربية وليس الإمارات أو دول الجزيرة العربية فقط، ومن ثم فسوف تساعد على تحقيق المصالح المشتركة للعلاقات العربية الإيرانية سياسيا، واقتصاديا وثقافيا. ويدعو الأمين العام المساعد للجامعة العربية إيران ان تتجاوب مع المساعى والتحركات الإمارتية لحل أزمة الجزر سواء عن طريق الحوار الدبلوماسى والقانونى الثنائى المباشر، أو ببحث القضية من خلال التحكيم الدولى ووفقا للقواعد المعمول بها فى القانون الدولى لهذه النوعية من النزاعات، ويشير ان الجامعة العربية من جهتها تساند موقف الإمارات لتسوية المشكلة، وتضع موضوع احتلال إيران للجزر العربية كبند دائم على دورات مجلس الجامعة العربية منذ عدة سنوات. ورغم المؤشرات الإيجابية - كما يقول السفير بن حلى - يعود ويحذر انه لم يلمس حتى الآن موقفا أو اجراء عمليا من إيران لاثبات حسن نواياها فى تسوية هذه المشكلة، واعرب بن حلى عن اسفه لاستمرار تنفيذ ترتيبات إيرانية لتأكيد



احتلال الجزر العربية الثلاث، وفرض الأمر الواقع على مستقبل هذه الجزر العربية، ويدل على ذلك ان طهران قامت مؤخرا بتسمية بعض البواخر بأسماء الجزر الإماراتية[1].

النزاع الإيرانى حول الجزر العربية

من خلال اللقاءات التى أجرتها مجلة العالم اليوم مع الشارع العربى جاء مع موقف الإمارات حيث يقول[2]:ـ

زيارة كما خرازى وزير الخارجية الإيرانى للإمارات فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٨ هل تكون بداية لحل أزمة الجزر واذابة الجليد الذى أحاط بعلاقات البلدين منذ عدة سنوات؟ ام ستكون الزيارة خطوة فى طريق طويل من المفاوضات حول الجزر العربية تعيد الحق إلى اصحابه فى النهاية؟ وتناقلت وكالات الأنباء خبرا يفيد باستعداد الحكومة الإيرانية لبحث ملف الجزر الثلاث، هذا الخبر الذى لم تتطلب صياغته سوى بضع نقاط من الحبر يثير أسئلة وتكنهات بحجم مياه الخليج العربى. والجزر الإماراتية الثلاث كانت ومازالت السبب الرئيس فى تعقيد العلاقات العربية مع إيران، ويتوقع المراقبون ان يؤدى التوافق حولها إلى اعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة ان لم يقلبها رأسا على عقب. بدأت بوادر حل النزاع سلميا عندما بعث الرئيس الإيرانى المنتخب محمد خاتمى ببرقية فى ٣يونيو من العام الماضى إلى رئيس الإمارات العربية المتحدة أعرب فيها عن أمله فى تعزيز العلاقات بين بلده والإمارات فى ضوء ما وصفه بالقواسم التاريخية والثقافية المشتركة بين البلدين. وأكد خاتمى فى برقيته أنه على ثقة بأن ترسيخ العلاقات بين البلدين سيؤدى إلى تعزيز الاستقرار والأمن فى المنطقة وتنمية روح التعاون الإقليمى أكثر فأكثر. وكان رئيس الإمارات قد بادر بإرسال برقية تهنئة إلى خاتمى بمناسبة فوزه فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

---

١ ـ الملف ـ ١٦/١/١٩٩٨.

٢ ـ العالم اليوم ـ ١٣/٥/١٩٩٨.



أعربت الأوساط في الجزيرة العربية عن توقعاتها بأن يؤدى نهج الاعتدال الذى أبداه محمد خاتمى وعبر عنه خلال حملته الانتخابية إلى تحريك الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى عادل لقضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات وإيران. وقد سبق كل ذلك بيان إماراتى أبدت فيه الحكومة الإماراتية استعدادها لإجراء اتصالات فورية للتأكيد من استعداد الحكومة الإيرانية للتفاوض حول هذه الجزر وذلك ردا على إعلان الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى حول استعداد بلاده للتفاوض مع الإمارات فى أى مكان وعلى أى مستوى لحل مسألة الجزر. وكانت طهران قد أوفدت مساعد رئيس الجمهورية إلى الإمارات لتقديم تهنئة إيران للشيخ زايد بمناسبة عودته معافى من رحلة علاجه التى أجرى خلالها عملية جراحية فى الولايات المتحدة. كان ولا يزال لجامعة الدول العربية دور مهم فى المطالبة بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى حيث كان ذلك البند دائم المناقشة فى اجتماعات مجلس الجامعة واصدرت الجامعة عدة قرارات كان اولها فى ١٢/٩/١٩٩٢ وكان احدثها فى ٢٥/٣/١٩٩٨ ويوضح السفير أحمد بن حلى الأمين العام المساعد للشئون العربية بجامعة الدول العربية دور الجامعة فى المطالبة بحل هذه الأزمة قائلا:ـ

تعتبر مشكلة احتلال الجزر العربية الثلاث من البنود الدائمة على جدول أعمال مجلس الجامعة فى كل دورة من دوراته نظرا لاهميته وقد سعت مجموعة الدول العربية من خلال الأمم المتحدة على تجسيد ما يتخذه وزراء الدول العربية فى هذا الصدد من قرارات بالاضافة لتحركات الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد سواء مع المسئولين المعنيين أو مع بعض الأطراف التى نرى انها يمكن ان تدفع على ايجاد تسوية لهذا الموضوع. وقد أكدت قراراتنا دائما على سيادة الإمارات العربية على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى



والتأييد المطلق لجميع الإجراءات والوسائل السليمة التى تتخذها الإمارات لاستعادة هذه الجزر العربية ودعـوة الحكومة الإيرانية باستمرار ومجددا لانهـاء احتلالها لهذه الجـزر العربيـة والكف عن سـياسـات فـرض الأمر الواقع بالقـوة والغـاء جمـيع الإجراءات والمنشآت التى اقامتها على الجزر العـربية واتباع الوسائل السلمية لانهاء هذه الأزمة وفى اعتقادى ان الحوار المبـاشر من أفضل السبل لحل الأزمة ولانريد ان يكون هذا الاحتلال من المسائل التى تعيق العلاقات العربية ـ الإيرانية.

يضيف الأمين العـام المساعد للشئـون العربية قائلا: ان الموقف يتـجسد فى الدعوة المخلصة إلى تسوية هذا الموضوع بالطرق السلمية وذلك لحرص الجامعة على تنميـة العلاقـات مع الجمهـورية الإيرانية الإسلامـية وخاصـة فى ظل التوجـهات الجديدة للقيادة الإيرانية والتـى نأمل ان تهدف إلى اقامة علاقة طبيعيـة وتنميتها مع الوطن العـربى وان تتجـسد هذه التـوجـهات لاعـداد المناخ المناسب لاقامـة هذه العلاقـات على أسس سليمة وراسـخة لتسـوية المشاكل المعلقـة والتى تشكل الجزر العربية الثلاث العائق الرئيسى لها ويعتبر تجاوب القيادة الإيرانية مع الموقف القيادى الذى ابدته الإمارات العـربية المتـحدة بادرة أمل جديدة لايجـاد حل سلمى لمشكلة الجزر الإماراتية المحتلة وفق القانون الدولى ومبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية واتساقا للروابط التاريخية والحضارية التى تجمع إيران بجيرانها واشقائها العرب وفى اطار الرؤية الاسـتراتيـجيـة المهمـة وهى العـمل المشتـرك مع دولة إيران من أجل استتباب الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة المهمة من العالم.

هل تعتـقد بأن المبادرة الجـديدة بداية حل للأزمة أم أنها سـلسلة جديدة من المفاوضات؟

نحن أولا نبارك كل الخطوات التى تهدف للتحرك فى هذا الشأن ونعتقد بأن التحـرك الإيرانى والعمل من أجل التواصل والتـقارب مع الإمارات العـربية بادرة



تستحق كل الإشادة والتشجيع والترحيب لكن نريد تجسيدا عمليا لهذه المبادرة فى ظل رؤيتنا بأن إيران تحاول ايجاد واقعا مفروضا على الأرض من خلال تغيير التركيبة السكانية والطبوغرافية للجزر الثلاث وهذا يتناقض تماما مع ما يسعى إليه الطرفان من اقامة علاقة صحيحة وراسخة تخدم مصلحة إيران ومصلحة الوطن العربى وما يوجد بيننا من روابط وقواسم مشتركة كفيلة بتسوية كل المشاكل والمنازعات ولكن لابد ان تكون هناك إرادة واضحة ومصممة على تسوية هذه المشاكل لهذا نحن نأمل ونتطلع إلى تسوية هذا الموضوع ولا نريد أن نستبق الأحداث فلا زلنا فى بداية الطريق ونأمل ان يتواصل هذا الحوار حتى تجد مشكلة هذه الجزر العربية الحل الواضح والسليم طبقا للقواعد الشرعية الدولية والا ستبقى من العوائق التى تحد من انطلاق العلاقات العربية الإيرانية إلى ما نهدف إليه وإلى ما يحقق مصلحة الطرفين واستتباب الأمن فى المنطقة.

هل الاعتدال الذى تتسم به القيادة الإيرانية يمنح اتجاها جديدا فى المفاوضات؟

لاشك اننا نلاحظ بأن هناك توجهات إيرانية جديدة وقد التقى الأمين العام خلال حضوره مؤتمر القمة الإسلامى فى طهران الذى عقد فى ديسمبر الماضى بالرئيس محمد خاتمى رئيس جمهورية إيران الإسلامية ووزير خارجيته خرازى وقد تبادل الأخير الرسائل مع الأمين العام بشأن التنسيق بخصوص القضايا التى تهم إيران والوطن العربى وقد أكد الأمين العام فى كلمته أمام المؤتمرعلى ضرورة حل مشكلة الجزر العربية وبلا شك نتطلع لان تتم خطوات فعليه وعملية فى هذا الإطار من قبل القيادة الإيرانية ونعتقد ان ما يجمع إيران بالوطن العربى كفيل بان يحل كل المشاكل مهما كانت معقدة فأمن إيران مرتبط بالأمن العربى والأمن العربى مرتبط بالأمن الإيرانى فإذا كنا ننظر إلى الناحية الاستراتيجية بعيدة المدى



والمصلحة المشتركة بين إيران والوطن العربى لابد ان نتـحمل المسئولية الكفيلة بحل المشاكل المتـعلقة ونحن نتعـامل من خلال افتـراض ان هناك نوايا حسنة وان إيران تريد فتح باب للحوار لتسوية هذا الموضوع.

يرى المستشار طلعت حامد المتحـدث الرسمى لجامعة الدول العربية بأن هناك بادرة أمل فى ظل التحرك الإيرانى الجديد ويقول: نحن نأمل بكل قوة ان تستجيب إيران للدعوات الصريحـة والجادة الصادرة عن الإمارات لحل مشكلة الجـزر العربية فى إطار أخوى وعلاقات حـسن الجوار التى تربطها بالدول العربية ونحن كـجامعة عربيـة ننظر لإيران على انها قوة مهـمة للعالم العـربى ولاشك أننا لو تجاوزنا كل المشاكل التى تعوق التحام القوتين فسـتكون لها وزن وأهمية كبرى خاصة ان إيران تعتبر اليوم رئيـسة القمة الإسلامية. ولهذا نتوجه إلى القـيادة الإيرانية الرشيدة بأن تسعى بكل مـا تملكه من وضوح للرؤية وحرص على الدول العـربية على ان تحل جميع المسائل بينها وبين الدول العـربية فى إطار حسن الجوار وبالطبع نحن نرحب بكل ما من شأنه ان يقوى العلاقات العربية الإيرانية.

يبدى د. هيثم الكيلانى الكاتب والخبير الاستراتيجى، تفاؤله بهذا التطور فى التوجهات الإيرانية، ويحدد الأهداف الإيرانية من وراءه والنتائج المترتبة فيقول:

لاشك ان الموقف الإيرانى هو مـوقف جديد من حيث الـشكل والموضوع، فهو من حيث الشكل يأتى كمبادرة أولى من الحكم الإيرانى الجديد لمعالجة موضوع الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث، بعد ان كانت إيران ترفض الحوار حول الجزر الـثلاث بشـدة، وتلوح بالحوار حـول جزيرة أبو مـوسى فقط. ومن حـيث الموضوع كان التـعامل الإيرانى مع المطالب الإماراتية فى الجـزر تعانى من أعراض القوى الـكبرى فى سـياستـها تجـاه الدول الصغـرى حيث تجـاهلت إيران المطالب الإماراتية المتكررة، ومـعها مجلس جامعـة الدول العربية التى أكدت على التبـعية



الكاملة لهذه الجزر لدولة الإمارات كما أكدت على ضرورة حل المشكلة بالوسائل السلمية، والتوطر الأخير فى الموقف الإيرانى يتضمن معالجة الموضوع بطريقة التفاوض أو غيرها من وسائل التسوية السلمية التى قد يتفق عليها، وهو ما يعنى نوعا من النصر للفكر الاستراتيجى العربى فى معالجة وإدارة هذه الأزمة مع دولة جارة مسلمة ذات موقف إيجابى فيما يتعلق بقضية فلسطين والحقوق العربية التى تنتهكها إسرائيل.

حول الأهداف الإيرانية من وراء هذا التوجه يقول: لاشك ان تسوية النزاع حول هذه الجزر العربية الاستراتيجية تحقق للجانب الإيرانى عددا من المكاسب وبداية فإن هذا المدخل يعيد لإيران مكانتها فى إطار الخليج العربى كله أى ان إيران التى تطلعت دائما للعب دور اقليمى فى منطقة الخليج العربي يتناسب مع حجمها وثقلها، إنما تدخل الآن المدخل المناسب لكى تترجم ثقلها ومكانتها إلى واقع فعلى من خلال معالجتها السلمية لقضية الجزر العربية وهو أمر لن تتوقف نتائجه عند حدود الخليج العربى، وباختصار ستتمكن إيران فى حال التسوية السلمية لهذه القضية ان تأخذ مكانتها كقوة اقليمية مهمة فى الشرق الأوسط ككل، وحينذاك تكون رصيدا جيدا للموقف العربى تجاه إسرائيل ومطامعها وتدميرها لعملية السلام. ومن ناحية أخرى فإن إيران بهذا السلوك تواجه بشكل غير مباشر التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج العربي، وهو وجود كبير وكثيف، طالما شكل عنصر قلق على القيادة والإدراك الإيرانى كما ان إيران عبر هذا المدخل تواجه سياسة الاحتواء المزدوج التى اعلنتها الولايات المتحدة وتكسر الحصار الذى تفرضه هذه السياسة التى بدأت فى التراجع عمليا اثر قبول العراق الاتفاق مع الأمم المتحدة ولاشك ان كسر سياسة الاحتواء المزدوج خطوة متقدمة فى سبيل اعادة زمام الأمور إلى دول المنطقة، والحد من التدخل الأجنبى فيها.

د. حسن أبوطالب الخبير الاستراتيجى ومسئول ملف الخليج العربي فى



مركـز الدراسات السياسـية بالأهرام له وجهـه نظر أكثر حذرا، وهو يدعـو لعدم استباق الأحداث، وانتظار ما سيسفر عنه الحوار فيقول:

لاشك ان هذا التطور يتسم ببعض الايجـابية، إلا انه لا يحمل فى حد ذاته تغيـرات جذرية. فـمنذ فتـرة طويلة هناك قطاع فى الخـارجية الإيرانى يـدعو إلى تحسين العلاقات مع العرب هـذه الرسالة أعطيت لهم من الخليج العربي ومن مصر وبناء عليـه كان من الواضح فى الإدراك الإيرانى ان تسـريع وتنمـية العلاقـات مع العالم العربى وهى واحدة من اولويات السياسة الإيرانيـة متوقفة على العلاقات مع الإمارات. ومن جـانبها فإن الإمـارات ليست لديها مشكلة إلا الاحـتلال الإيرانى للجزر فى عـام ١٩٧١، وانتهـاج الثورة الإيرانية لنفس سـياسـات الشاه فى هذه القضية، وكان من الصعب فتح ملف هذه القـضية فى ظل الحرب العراقية الإيرانية وبعد انتـهاء حرب الخليج الثـانية، كان من الطبـيعى ان تكثف الإمارات جـهودها لاستعادة حقـوقها. وفيما يتعلق بالحوار حول هذه القـضية فإنه ليس جديدا ونحن نعلم انه كان هناك دعوة للحـوار موضوعة على ملف العلاقات العـربية الإيرانية، وكانت هناك ثلاث أو أربع محـاولات عربية للوساطة،ولعبت سـوريا وعمان دورا ايجابيا وبالفـعل تم عقد ثلاث لقاءات مباشرة بين الجـانبين لكن هذه الحوارات لم توفق. والإمارات لها موقف محدد وهو إذا لم تسـفر الحوارات عن نتائج ملموسة يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية حينذاك تكون هناك قاعدة معينة يتم الاتفاق عليها بـين الدولتين تحدد ما هو المطلوب من المحكمـين الدوليين ولاشك ان إيران لديها رغبة فى نزع التوتر مع الإمارات لتحسين علاقاتها بدول الجوار لكن عليها أن تقدم شيئا حقيقيا فـالحوار ليس مشكلة ولكن المشكلة فى طبيعة الحوار بمعنى الحوار على مـاذا هل يكون اعادة الـتفـاوض بجدية فى وضـع زمنى محـدد وإذا لم يتم الاتفاق هل يســمح بالتحكيم ومن هنـا فإن طبيـعة الحوار هى التى سـتكشف عن مدى جدية إيران.



الملاحظة التى أود الإشارة إليها ان مـبادرة فتح الحوار تأتى خلال زيارة وزير الخارجـية الإيرانى لعـدد من الدول في الجزيرة العـربية وهو ما يـوضح أن المبادرة الإيرانية تستهدف تحسين العـلاقات مع دول في الجزيرة العربية. ومعلوم أن الموقف في الجـزيرة العربيـة الداعم للإمارات والـذى اشتـرط للانفتـاح الجمـاعى لمجلس التعاون على إيران أن يتم تسوية قضيـة الجزر كان هو السبب الرئيسى وراء الموقف الجديد ولو سارعت كل الدول بتحـقيق تفاهمات قبل التوصل لحل جـذرى لقضية الجـزر، فإن هذا الوضـع سوف يضـعف التنسـيق بين دول المجلس، ويجـعل أى فاعلية للتفاهم مع إيران مقصورة عن بلوغ أهدافها[١].

قال الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى فى الرابع من شهـر يونيو عـام ١٩٩٦ إن موقف إيران فيـما يتـعلق بمسألة الجـزر متناقض. وأضاف أن بعض المسئـولين فى طهران يعلنون عن استعـدادهم لخوض حرب ولو لمدة ٨٠سنة فيـما يعلن آخـرون استعـدادهم للجلوس معنا لحل مـا يسمـونه سوء الفهم. وأضاف أن الموقف يفـصح عن أحد أمرين، فإما أنه ليـست لدى المسئولين الإيرانيين سياسة موحدة تجـاه أسلوب حل النزاع على الجزر العربية وبالتالى عليهم توحيد موقفهم، وإما عن الرغبة فى حل النزاع مـازالت غير متوافرة أساسا. انتقد بيان للخارجيـة الإيرانية صادر فى ١٥يوليو ١٩٩٧ مواقف اجتمـاع وزراء خارجية دول إعلان دمشق الداعم لدولة الإمارات فى خلافـها مع إيران حول الجزر العربية الثلاث. وأكد البيـان أن السيادة الإيرانية على الجزر مسألة مؤكـدة وأعلن استعداد إيران الاستمرار فى المحـادثات المباشرة لحل سوء التفاهم الحـاصل، لكن البيان لـم يعلق على مطالبـة إيران بقـبول عـرض النزاع مع الإمارات على مـحكمة العـدل الدولية فى لاهاى.

١ ـ العالم اليوم ـ ١٣/٥/١٩٩٨.



ومن المعـروف أن طهـران كانت ترفض هـذا التحكيم مما يحول دون عـزم الإمارات على تقديم شكوى أمام محكمـة العدل الدولية لكون المحكمة لاتنظر فى النزاعات إلا بموافـقة كل الأطراف المعنيـة. طلبت الإمارات العـربية المتـحدة، من مجلس الأمن الاستمرار فى الابقاء على «البند المتـعلق باستمرار الاحتلال الإيرانى لجزر الإمارات العربيـة المتحدة الثلاث، إلى ان تنهى الجمهورية الإسـلامية الإيرانية احتـلالها غـير المشـروع لهذه الجـزر وتستـرد الإمارات سيـادتها علـى هذه الجزر وسيطرتها الفعلية عليها». جاء ذلك فى رسالة وجهها مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة، إلى الأمـين العام للأمم المتحدة، وذلك ضمن إطار الجهـود الهادفة إلى ابقاء هذا البند على جدول أعمال مـجلس الأمن فى ضوء الإجراءات الأخيرة التى يتـبناها المجلس والتى أدت إلى حـذف العديد مـن المواضيع المطروحـة على جدول اعـماله وذلك بحـجة مرور الزمن عليـها لكن المجلس اسـتجاب لرغـبات العديد من الدول التى ترغب فى ابقـاء هذه البنود، طالبا إليها توجيـه رسائل بهذا الشـأن،وهو ما تفـعله الإمـارات. واشارات رسـالة مندوب الإمـارات لدى الأمم المتـحـدة إلى البند الذى طرح منذ عـام ١٩٧١، وذلك فى رسـالة مـوجـهـة من «الممثلين الدائمين للجزائر والجماهيرية العربية الليـبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيـة والعراق لدى الأمم المتحدة». وقال السفيـر الإماراتى ان هذا الطلب يقدم «نظر لاستـمرار احتـلال جمهوريـة إيران الإسلامية غـير المشروع لجـزر الإمارات العربيـة المتحدة الثـلاث، طنب الكبرى وطنب الصغـرى وأبو موسى، واستـمرار محاولات حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرض الأمر الواقع بالقوة على هذه الجزر العربية من خلال تنفيذ العديد من التدابير غـير المشروعة وغير القانونية فيها، بغية ضمها بالقوة إلى السيادة الإيرانية»[1].

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/ ٢/ ١٩٩٧.



أودعت الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة النص المتعلق ببيان وزراء خارجيـة مجلس التعـاون والذى طالبوا فيه إيران بإنهـاء احتلالها لجـزر الإمارات الثلاث واتـباع الوسائل السـلمية لحل النـزاع حول هذه الجزر أو إحـالة النزاع إلى محكمة العـدل الدولية. ووجه المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتـحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحـدة كوفى عنان طالبه فيها بتـعميم هذا الجزء الوارد فى البيان الـصحفى الصادر عن هذا الاجـتماع الوزارى على الدول الأعضـاء بوصفه وثيـقة من وثـائق مجلس الأمن. وينـص هذا الجزء من البـيـان على «أن المجلس الوزارى لدول مجلس التـعاون عرض فى دورتـه السابعة والسـبعين التى عـقدت بالرياض مستجدات قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العـربية المتحدة فى ضوء الزيارة التى قام بها وزير خارجية الجمهورية الإيرانية إلى أبوظبى فى ٢٣مايو ١٩٩٨ وفى الوقت الذى عبـر فيه المجلس الوزارى عن تفـاؤله بما اسفرت عنه تلـك الزيارة من نتائج وعن تمنياته بان يؤدى اسـتمرار الاتصالات بين البـلدين إلى استجابة الحكومـة الإيرانية للدعوات الصـادقة باتباع الوسـائل السلمية لحـل النزاع القائم على الجزر العـربية الثلاث وفقا لمبـادئ وقواعد القانون الدولى بما فى ذلك القبول بإحـالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. فـإن المجلس الوازارى قد أكد مجددا مواقفه الثـابتة بتأكيد سيادة الإمارات العربية المتحـدة على جزرها الثلاث ودعمه المطلق لكل الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الـثلاث والغاء كل الإجراءات وازالة جميع المنشآت التى سبق اقـامتها من طرف واحد فى الجـزر الثلاث واتباع الوسائل السـلمية لحل النزاع وفقا لمـبادئ وقواعد القانون الدولى بمـا فى ذلك القبول باحالة القـضية إلى محكمة العدل.



دعت الإمارات العربية المتحدة مجددا جمهورية إيران الإسلامية إلى ابداء الإرادة السياسية الجادة لحل مشكلة احتلالها لجزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والقبول بمبادرتها السلمية الصادقة القاضية بالدخول فى حوار ومفاوضات ثنائية تتناول المعطيات القانونية والتاريخية الأساسية لهذه القضية وليست شكلياتها فحسب. وقال وزير الخارجية فى كلمته أمام الجمعية العامة فى دورتها الثالثة والخمسين: ان دعوة الإمارات لحل هذا الخلاف سلميا انما تنطلق من طبيعة علاقاتها التاريخية مع إيران والتزامها بالمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية حفاظا على السلم والأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى، وأكد معاليه ان استمرار إيران فى تكريس احتلالها غير الشرعى لهذه الجزر الإماراتية الثلاث وفرض سياسة الأمر الواقع بها من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات والتدابير العسكرية والمدنية إنما يشكل مصدر قلق وتوتر بالغين بالمنطقة ويتعارض مع علاقات حسن الجوار وتوجهات مجلس التعاون الداعية إلى انتهاج الحلول السلمية فى تسوية الخلافات القائمة. كما وندعو إلى تفعيل دور محكمة العدل الدولية باعتبارها الأداة القانونية الأساسية فى مجال تسوية المنازعات بين الدول. لقد اثبتت الأحداث السياسية فى العالم وخصوصا فى منطقة الخليج العربى أن الحلول الجذرية للنزاعات الإقليمية لايمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل والطرق السلمية القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ومن هذا المنطلق فإن الإمارات العربية المتحدة والتزاما منها بهذه الأسس انتهجت سياسة حكيمة فى سبيل التوصل إلى حل سلمى لقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتى هى جزء لايتجزأ من سيادتنا الوطنية والإقليمية(١).

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٠/٧/١٩٩٨.

استمرار إيران فى تكريس احتلالها غير الشرعى لهذه الجزر العربية وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات العسكرية والمدنية الهادفة إلى تغيير معالمها التاريخية والديموغراطية والقانونية إنما يشكل مصدر قلق وتوتر بالغين بالمنطقة ويتعارض فى جوهره مع علاقات حسن الجوار والتعايش السلمى وبناء الثقة وميثاقى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى وتوجهات دول مجلس التعاون الداعية إلى انتهاج الحلول السلمية فى تسوية الخلافات القائمة تحقيقا للأمن والاستقرار الدائمين وتعزيزاً للعلاقات والمصالح المشتركة بين دول المجلس وإيران. وعليه فإننا ومن خلال هذا المنبر ندعو مجددا حكومة إيران الصديقة لابداء الإرادة السياسية الجادة وقبول مبادرتنا السلمية الصادقة والتى لاقت تأييد كافة الدول الشقيقة والصديقة والقاضية بالدخول فى حوار ومفاوضات ثنائية تتناول المعطيات القانونية والتاريخية الأساسية لهذه القضية وليست شكلياتها فحسب أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائما تكفل انهاء حالة الاحتلال الإيرانى لجزرنا الثلاث. كما ونؤكد مرة أخرى ان دعوتنا لحل هذا النزاع سلميا انما تنطلق من طبيعة علاقاتنا التاريخية مع إيران والتزامنا بالمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية حفاظا على السلم والأمن والاستقرار فى منطقتنا والعالم أجمع.

السيد الرئيس: ان الإمارات العربية المتحدة إذ تجدد تأييدها لكافة المساعى والجهود السلمية التى يبذلها الأمين العام للأم المتحدة فى سبيل استئناف أنشطة اللجنة الخاصة فى العراق لتفادى نشوء أى تصعيد أو توتر جديدين بالمنطقة آخذين بالاعتبار أهمية المحافظة على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية فإنها تدعو إلى ضرورة الاستمرار فى تحسين وتطوير عمل برنامج الأمم المتحدة للغذاء لتحقيق المتطلبات والاحتياجات الإنسانية للشعب العراقى الشقيق وتخفيف معاناته المتواصلة كما وفى نفس الوقت نحث الحكومة العراقية



على استكمال تنفيذها لكامل قرارات الشرعية الدولية لضمان رفع تدابير العقوبات المفروضة على العراق واستعادة دوره الطبيعى على المستويين الإقليمى والعالمى[1].

نقلت الوكالة عن البيان قوله ان عنان ابلغ خرازى ان رئيس الإمارات فى اجتماعه فى أبوظبى «أعرب عن رغبة بلاده فى استئناف المحادثات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وأضاف البيان قوله «ردا على ذلك اشار وزير الخارجية خرازى إلى مجالات الاهتمام المشترك والتعاون بين إيران والإمارات العربية المتحدة وقال، كما أعلنا مرارا فإننا نرحب بزيارات مسؤولى الإمارات لإيران لإجراء مفاوضات ثنائية وازالة سوء التفاهم». وكان مصدر دبلوماسى قريب من الأمم المتحدة قال لوكالة فرانس برس ان الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ الشيخ زايد استعداده للقيام بوساطة بين الإمارات وإيران لحل النزاع على الجزر. وقال المصدر طالبا عدم الكشف عن اسمه ان «عنان اقترح اثناء لقائه مع الشيخ زايد القيام بوساطة بين إيران والإمارات فى حال وصول الحوار بين البلدين إلى طريق مسدود». وأضاف المصد الدبلوماسى نفسه ان «الشيخ زايد ابلغ عنان موافقته على اجراء المفاوضات لكنه اشترط أن توافق إيران على ان تكون المفاوضات لفترة زمنية محددة إذا لم يتم اثناءها الاتفاق يتم اللجوء إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو تحال القضية إلى التحكيم الدولى».

تابع المصدر الدبلوماسى ان عنان ألح للشيخ زايد بـ «ضرورة الاستفادة من مناخ الانفتاح فى إيران الذى نشأ بعد وصول الرئيس الإيرانى محمد الخاتمى إلى السلطة» معتبرا ان «هذه لحظة مناسبة لبدء الحوار» بين البلدين. وكشف المصدر عن ان الأخضر الإبراهيمى الموفد الخاص للأمين العام فى أفغانستان «اتصل لهذا الغرض بالرئيس الإيرانى محمد خاتمى وأبلغه الفكرة».

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٦/ ٩/١٩٩٨.



استعـرض المجلس الأعلى مستجدات قـضية احتـلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبـرى، وطنب الصغـرى، وأبو موسى، التـابعة لدول الإمـارات العربيـة المتحدة وإذ لاحظ اسـتمرار الإدعاءات الإيرانية، غـير المقبولة بشـأن الجزر الثلاث واستمـرار الاجراءات الإيرانية الرامية إلى تكريس الاحـتلال، أكد المجلس الأعلى مجددا على ضرورة استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات العديدة، الجادة والصادقة، الصادرة من دولة الإمارات العـربية المتحدة، ودول مجلس التـعاون، ودول إعلان دمشق، وجامـعة الدول العربية، وعن المنظمـات والهيئات والتـجمعات الإقليـمية والدوليـة الأخرى، الداعـية إلى حل هذا النزاع سلمـيا،وبما يكسـب التوجـهات الإيجابيـة لحكومة الرئيس محمـد خاتمى المصداقيـة الضرورية لبناء الثقة المتـبادلة، وتطوير التعـاون، والمحافظة على الأمن والاسـتقرار فى المنطقـة. وفى هذا الشأن جدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمـارات العربية المتحدة على جزرها الثـلاث، طنب الكبرى، وطنب الصـغـرى، وأبو موسى، ودعـمه المطلق لكافـة الاجراءات والوسـائل السلمية التى تتـخدها لاستعـادة سيادتهـا على هذه الجزر، ومطالبـته الحكومة الإيرانيـة بانهاء احـتلالهـا للجزر الثلاث، والكـف عن ممارسة سيـاسة فرض الأمـر الواقع بالقوة، والتوقف عن اقـامة منشأت إيرانيـة فى الجزر بهدف تغيير تركـيبتها السكانية، والغاء كافة الإجـراءات وازالة جميع المنشأت التى سبق اقـامتـها من طرف واحـد فى الجزر الثـلاث، واتباع الوسـائل السلميـة لحل النزاع، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولى، بمـا فى ذلك القبول باحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية(١).

أجرى المجـلس الأعلى تقيـيمـا شامـلا للعلاقـات بين دول المجلس وإيران ولنتائج الاتصالات الثنائية بين الدول الأعضـاء وإيران منذ القمة الماضية، فى ضوء

---

١ ـ الرأى العام ١٠/١٢/١٩٩٨.



مواقف مجلس التعاون التى ترتكز على القناعة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وعبر المجلس الأعلى عن قناعته بأن بناء الثقة يتحقق على أساس اتخاذ خطوات عملية لحل المشاكل القائمة بين الجانبين وفقا للقواعد والأعراف الدولية المستقرة لحل الخلافات بالطرق السلمية، وفى مقدمتها استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفى هذا الصدد رحب المجلس الأعلى بالجهود التى يبذلها معالى كوفى عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران لحل النزاع القائم بينهما، بشأن الجزر الثلاث، ودعا المجلس الأعلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستمرار فى جهوده ورعاية المفاوضات.

كما دعا المجلس الأعلى الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود معالى الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة(١).

أمريكا وقضية الجزر العربية

تبدى إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون اهتماما كبيرا بالزيارة الرسمية التى يقوم بها الشيخ خليفة بن زايد ولى عهد أبو ظبى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أكد رون نيومان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية فى تصريح لـ «الاتحاد» ان لقاء الرئيس الأمريكى بيل كلينتون مع الشيخ خليفة بن زايد يعتبر بالغ الأهمية لأن

١ ـ الرأي العام ١٠/ ١٢/ ١٩٩٨.



المباحـثات تتناول قضـايا هامة ورئيسـية حول التعـاون الثنائى والوضع فى الخليج العربي مشيرا إلى ان التعاون بين البلدين يتـخذ بعدا جديدا بزيارة الشيخ خليفة بن زايد للولايات المتحدة. وقال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ان الولايات المتحدة تعتقد ان الإمـارات لها حق قوى وثابت فى مطالبتها بالجـزر المحتلة من قبل إيران مشيرا إلى تأييد وجهة نظر الإمارات فى حل هذه المشكلة بالطرق السلمية سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولى أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مشيرا إلى معارضة أمريكا لحل النزاع باستخدام القوة موضحا ان الولايات المتحدة تراقب عن كثب إذا كانت إيـران تسلح الجزر وإلى أى مدى تقوم بوضع مـعدات عسكرية فى هذه الجزر. وقال نيـومان: نتطلع باهتمام إلى زيارة الشيخ خليـفة بن زايد وما ترمز إليـه من نقطة تحول هامـة، لتطوير العلاقات بين البلـدين التى تعتبـر صلبة ومستـقرة ومتطورة باستـمرار. وقال ان زيارة مسـؤول كبير على هذا المـستوى من الإمارات إلى الولايات المتـحدة والمباحـثات الشاملة التى تشـهدها الزيارة تعتـبران خطوة إيجابـية فى هذه المرحلة التى تشـهدها المنطقـة سواء بالنسبـة لأزمة عـملية السـلام أو بالنسـبـة للتطورات فى منـطقـة الخليج العـربي. وقـال: تنظر الإدارة الأمريكية إلى صفقة المقاتلات التى تبـحث الإمارات شراءها باعتبارها خطوة رمزية وقال. إن المفـاوضات حول صـفقة الطائرات بدأت منذ عـدة سنوات، والإمارات أبدت اهتماما بالحصول على متطلباتها الدفاعية. خاصة التجهيزات والأنظمة الفنية للمقاتلات. وقال: إن هذا الموضوع فى محور مـباحثات الشيخ خليفة بن زايد فى واشنطن مشـيرا إلى أنه يتـوقع صدور بيان مـشتـرك يجسد التطور الـتاريخى فى العلاقات بين البلدين مـشيرا إلى أنه إذا تمت صفقـة الطائرات ستكون خطوة هامة بالنسبـة لامكانيات العـمل المشترك بيـن البلدين وهو مهم جدا لاسـتقـرار المنطقة ولقدرة الإمارات فى الدفـاع عن انجازاتها الاجتمـاعية. وقال مسؤول الخـارجية ان



علاقـات الدولتين فى المجال الاقتـصادى قوية بشكل كـبير. وإن رجال الأعـمال الأمريكيـين يرحبون بالمناخ الذى تتـيحه الإمـارات أمام المستـثمرين، خاصـة قرار الحكومـة حمـاية الملكية الـفكرية. وشدد على ان أمـريكا تتطلع إلى التـوسع فى علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات.

من جهـة أخرى صرح مـسؤول كبـير بالخارجـية الأمريكيـة «للاتحاد»: إن اختلاف وجـهات النظر فى مواقف الدولتين ازاء عمليـة السلام، وازاء العراق، لا يجب ان يؤثر على أهمية دعم العلاقات والتعاون الأمنى بين البلدين.

وقال: إن رئيس دولة الإمارات العـربية المتحدة له مواقـف معلنة إزاء تأييده لعملية السلام وإزاء ما يسـتوجب أن يكون عليه الدور الأمريكى وإزاء الدعوة لرفع العقوبات عن العراق. وقال ان اتمام زيارة الشيخ خليـفة فى هذه المرحلة يعتبر هاما جدا ونقطة تحول فى عملية بناء العلاقات بين الدولتين[1]. وقال ان علاقات أمريكا مع الإمارات شهدت فترات من الصعود والهبوط.

روسيا وقضية الجزر

قدم الاتحـاد الروسى لوزير الخارجية الإيرانى الدكـتور كمال خـرازى خلال زيارته إلى مـوسكو مـشروع وسـاطة حول مـشكلة الجـزر الثـلاث التابعـة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التى تحتلها إيران. وذكرت مصادر مطلعة ان خرازى وعد نظيره الروسى يفغـينى بريماكوف بأن يعرض المشروع على الرئيس مـحمد خاتمى. ويتضمن العرض من الناحـية المبدئية موافقة الطـرفين المتنازعين (الإمارات وإيران) على مشـاركة روسـيا فى حل الخلاف، ليـتسنى لوزير الخـارجيـة الروسى إرسال مبعوث خـاص للترتيب لاجتماع ثلاثى على مـستوى وزراء الخارجية، يعـقبه لقاء قمة ينتهى بتـوقيع اتفاقية بين الطرفين امدها ٢٥عامـا تنص على تأجير إيران الجزر

---

١ ـ الاتحاد ١١/ ٥/ ١٩٩٨.



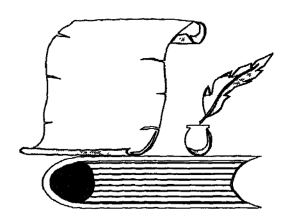
المشار إليها. وينص أحد البنود على تعهد إيرانى بعدم استخدام الجزر، التى يمكن تمديد الاتفاقـية بشأنها للفـترة نفسها، لأى غـرض من شأنه تهديد الاسـتقرار فى الخليج العربي أو ضـد أى من دول المنطقة. وعلمت «القبس» ان مـشروع الاتفاق يتضمن ملحقات كثيرة تتعـلق بالاستخدام الثنائى للجزر فى بعض المسائل الملاحية والعلمية والبيئية وصيد الأسماك وغيرها[1].

---

١ ـ القبس ـ ١/ ٣/ ١٩٩٨.







ملكية وسيادة الإمارات على الجزر العربية

- دوافع الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- جذور الأطماع الإيرانية على الجزر العربية.
- الطبيعة القانونية للجزر العربية.
- التطبيق القانونى على الجزر العربية.
- عروبة الجزر.
- سيادة الإمارات على الجزر العربية.
- الادعاءات والأهداف الحقيقية للاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

دوافع الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

اتسمت العلاقات بين الدول المطلة على الخليج العربي بالتذبذب بين السلم والحرب، وخاصة بين إيران والدول العربية. على الرغم مما يربط هذه الدول من وحدة التاريخ والدين والارتباط بالاتفاقيات الدولية المنشئة للمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة حماية البيئة البحرية وغيرها. ومن بين أمور كثيرة، أزكت الجزر العربية - وما لها من أثر على تحديد الحدود البحرية بين إيران وبعض دول مجلس التعاون - نزاعات إقليمية لا تزال تستعصى على الحل نتيجة لعدم قبول هذا الطرف أو ذاك للجوء إلى وسائل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، تلك الوسائل التى اشتملت عليها مواثيق المنظمات الدولية. من هذه النزاعات الإقليمية نزاع الحدود البحرية بين الكويت وإيران ونزاع الحدود البحرية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. ولقد اعتاد مجلس التعاون فى اختتام قمته على دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لدعوة الإمارات العربية المتحدة إلى إجراء حوار مباشر لحل النزاع بينهما حول السيادة على الجزر الثلاث: جزيرة أبو موسى، جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى. إلا انه لم يصدر حتى الآن رد إيجابى علنى وصريح من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تلك الدعوة[1].

نجد ان مسألة الحدود البرية والبحرية بين جمهورية إيران الإسلامية والأقطار في الجزيرة العربية مسألة خلاف طويل، والخلاف الدائر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر «أبو موسى»، «طنب الكبرى»، و «طنب الصغرى» لهو تجسيد واقعى لاستمرار الخلافات التاريخية وعدم اندثارها مع مرور الزمن، فالزمن كفيل بحل مشاكل كثيرة إلا تلك التى يبنى أساسها على موضوع السيادة والملكية،

---

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - أثر الجزر على عدم تحديد الحدود البحرية بين بعض دول مجلس التعاون وإيران - ص١.



فالذاكرة لا يمكنها نسيان حقوق قانونية تم الاعتداء عليها أو حقوق تمت مصادرتها والإجبار على التخلي عنها بالقوة. ففى الساعة الخامسة والنصف من صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠نوفمبر ١٩٧١م قامت القوات الإيرانية البحرية والبرية المحمولة مقدرة بعشرات الآلاف بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة «أبو موسى»، «طنب الكبرى»، «وطنب الصغرى» متذرعة بالاتفاقية التى حصلت بينها وبين حكومة الشارقة حول ما سمى بمذكرة التفاهم حول أبو موسى مخترقة بذلك المواثيق والأعراف الدولية التى تدعو إلى احترام الحقوق المشروعة وحل الخلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دوليا. وبعد واحد وعشرين عاما على الاجتياح عاودت إيران ثانية بمحاولة فرض هذا الأمر بالقوة حين رفضت السماح لبعض المدرسين والمدرسات العرب وأفراد عائلاتهم والعاملين من المواطنين والمقيمين فى الجزيرة والذين قدموا على متن سفينة عبارة «الخاطر» يوم ٢٤أغسطس ١٩٩٢م بالوصول إلى جزيرة أبوموسى محتجزة إياهم فى عرض البحر بما يقارب اليومين وذلك بهدف ازعاج سكان الجزيرة من العرب وممارسة الضغوط عليهم لمغادرة الجزيرة[١].

نجد ان السبب الكامن وراء اطالة عمر هذا النزاع، إلى ما يقارب الثلاثة عقود من الزمان، يتمثل فى تخلف النظام الدولى الإسلامى لحل النزاعات الدولية عن حل مثل هذا النزاع، إما لكون أغلب قواعد هذا النظام مجرد مشروعات لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملى، كمحكمة العدل الإسلامية المنبثقة عن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، أو لكون النظام نفسه ناقص ومعيب، كنظام حل النزاعات الدولية المنبثق عن ميثاق جامعة الدول العربية فى المادتين ٥، ٦ منه. لذلك فإن الباعث الحثيث الذى يحدونا لاجراء هذه الدراسة، هو: تتبع مراحل تطور هذا النزاع وأثره على العلاقات العربية مع إيران؛ ومحاولة تحليل ما يمكن تحليله ونقد

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ النزاع الإماراتى ـ الإيرانى للجزر العربية الثلاث فى ظل القانون الدولى ص١.



ما يمكن نقـده من نظامى حل النزاعات الدوليـة فى ميـثاق منظمة الأمم المتـحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى فى مواجهة هذا النزاع؛ واقتراح الحلول المناسبة وفقا لنظامى حل النزاعات الدولية فى القـانون الدولى والشريعة الإسلامية الـغراء أيهما أكثر انطبـاقا على هذا النزاع. إن معالجة هذا الموضـوع تحت عنوان واحد فى مثل هذه الدراسة يبرره أن للجزر، سواء تلك الجـزر التى تعود ملكيتها لأى من طرفى النزاع كجزيرة فيلكـا الكويتية وجزيرة خرج الإيرانية أو الجزر المتنازع عـلى ملكيتها بين الإمارات العربيـة وإيران كجزيرة أبو موسى وطنب الكبـرى وطنب الصغرى، لها أثر كـبير على عدم التـوصل إلى تحديد بعض الحدود البـحرية بين بعض دول مجلس التـعاون كالكويت والإمارات العـربية من ناحية وإيران من ناحـية أخرى. سوف نتـعرض إلى مـراحل تطور مشكلة السـيادة على الجـزر العربيـة الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصـغرى المتنازع عليها بين الإمارات العربـية المتحدة وإيران والحلول القـانونية المناسـبة التى تؤدى إلى توطيـد العلاقـات السلميـة بين مجلس التعاون وإيران[1].

اجـتاحت القـوات الإيرانية فى السـاعة الثـانيـة والنصـف من صـباح يوم ٣٠ نوفمـبر ١٩٧١ وقبل ساعـات فقط من إعلان قيـام الإمارات العربية المتـحدة وانهاء مـعاهدات الحماية البـريطـانية، الحـدود البحـرية الدولية لإمارتى الشـارقة ورأس الخيمة إثر هجوم مسلح، غازية ثلاث جزر عربية فى الخليج العربي هى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ومعلنة احتلالها. وقد أثار التصرف الإيرانى ردود فعل عربية محلية واقليميـة على المستويين الرسمى والشعبى تمثلت فى اصدار العديد من بيانات الشجب والاستنكار واندلاع المظاهرات فى معظم عواصم العالم العـربى. حتى الآن فـلا زال ملف هذه المشكلة مـفتـوحـا بدون حل وقد اثبـتت الأحـداث ان مثل هذه المشـاكل تكون دائما مـصدر تـهديد خطيـر للأمن والسلم الدوليين. فالادعاداءات الإيرانية فى شط العـرب أدت إلى حرب ضروس استمرت

---

١ ـ د. مدروس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢.



ثمانيـة أعوام بين العراق وإيران، وعلى هذا الأســاس يكون من الضرورى وضع مسألة الاحـتلال الإيرانى للجزر العـربية الثلاث فى إطارها القانونى الصـحيح من حيث بيان موقف القانون الدولى من التغيرات الاقليـمية الناتجة عن استخدام القوة وانه رغم ان الحكومة الإيرانـية قدمت عدة تـبريرات تستند بعـضها على التـمسك بفكرة الحق التاريخى ويسـتند بعضها الأخـر على الاعتداد بالمصالح ذات الطبـيعة السياسية، سعيا منها لاضفاء المشروعية على تصرفها، إلا ان تبريراتها ظلت عاجزة عن أن تقدم اساسا صـالحا يمكن الارتكاز عليه لاضفاء المشروعيـة على احتلالها. وإذا كان التـصرف الإيرانى قد جـاء فاقد الأســاس القانونى وعـاجزا عن الارتكاز على المبررات التاريخيـة أو السياسية لاضفاء المشروعـية على هذا التصرف ومن ثم فإنه يغدو فى حـقيقته تغيـرا اقليميا غير مـشروع، وتبدو عدم مشروعيـة التصرف الإيرانى سواء حيث توافرت صـفات العدوان فيه وفق قرار الأمم المتـحدة بتعريف العدوان أو من حيث تحقق شروط التغير الإقليمى غير المشروع تأسيسا على ما لحقه من مســاس بالسيادة الاقـليميـة الإمارات العربيـة المتحدة وتهـديده للأمن والسلم الدوليين بالخطر[١].

وإذا كانت الجـزر المملوكة لكل مـن الكويت وإيران، قد حـالت حتى الآن دون تحديد الحدود البـحرية بينهما، فإن احتـلال إيران للجـزر العـربية الثـلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الـصغرى، قد أثار نزاعات حدود بحـرية، تتمثل بالإدعاءات المتبـادلة بين الإمارات العربية وإيران بالسيادة على هذه الجـزر العربية. ولما كان اكتساب السيادة يتم فى القانون الدولى وفـقا لأسباب معينة، فإن التعرض أولا إلى الواقع الجغرافى لهذه الجزر. وثانيا للطبيـعة القانونية لها، قد يساعد على تحديد وسـيلة حل النزاع الأكثر فـاعلية فى القانون الدولى أو الشـريعة الإسلامـية أيهما أكثر انطباقا.

---

١ ـ جريدة الخليج ـ العدد ٥٧٠٩ ـ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١.



ينظر القانون الدولى لقضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث والادعاءات الإيرانية التى حاولت وتحاول بها السلطات الإيرانية تبرير اقدامها على هذا العمل ومحاولة إكسابه طابع الشرعية، نظرة من واقع الحقائق والوثائق استنادا إلى الأسس القانونية المتعارف عليها والتى سبق ان اعتمدتها الدول المنضوية تحت لواء هيئة الأمم المتحدة، ومن قبلها تلك المنتسبة إلى عصبة الأمم. لقد أقرت تلك الدول الأسس القانونية الدولية وتعهدت بالالتزام بتطبيقها، وتأتى الدولة الإيرانية ضمن تلك الدول التى يفترض بها الالتزام التام بميثاق هيئة الأمم المتحدة وبالقانون الدولى. وإن عروبة الجزر العربية الثلاث كغيرها من الأرض والمياه العربية حق واقع وأمر ثابت أكدته الوقائع التاريخية والوثائق الرسمية المحلية والدولية بما لايدع مجالا لشك أو اعتراض. لذلك فإن القضية فى هذه الحالة تتركز على الادعاءات الإيرانية وتفنيدها من حيث قانونيتها ودوافعها،ومن ثم مراميها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعودة إلى مواد القانون الدولى نجد أن صفة الاحتلال لأراضى الغير والعدوان على حقوق دولة أخرى، ينطبق على ما أقدمت عليه السلطات الإيرانية باحتلالها للجزر الثلاث، وبالتالى وجوب إزالة ذلك العدوان ومحو آثاره من على أرض الواقع، وإعادة الحق إلى نصابه وإرجاع السيادة على تلك البقاع إلى أصحابها[1]. ولإيضاح ذلك نرجع إلى استعراض الادعاءات والحجج الإيرانية.

نجد إن موضع الخلاف أو النزاع الإماراتى الإيرانى حول الجزر له خلفيات ووقائع تاريخية ليست وليدة الساعة فحسب بل ولها جذور قديمة سواء كانت تاريخية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، ومن خلال الجانب القانونى من هذا النزاع سيتم التركيز على ما قامت به إيران من احتلال للجزر من وجهة نظر القانون الدولى، كما سيتم ذكر القانون الدولى العام للجزر من خلال تعريف الجزيرة وشروطها وما هى العوامل التى تحدد الامتدادات البحرية لها، كما نتناول

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٨٥.



نبذة بسيطة عن موقع وجغرافية هذه الجزر ليتضح عن مكان وأهمية هذه الجزر جغرافيا واقتصاديا، ثم أسباب هذا النزاع من خلال الحديث عن جذور مشكلة الجزر، ثم نصوص القانون الدولى فيما يختص بهذه المشكلة من خلال شرح أحكام القانون الدولى الناظمة لكسب السيادة على الإقليم وأنواع هذه الأحكام وتطبيقها على الوضع بين الإمارات وإيران، اضافة إلى العمل العسكرى الإيرانى على الجزر وآثار هذا العمل قانونيا فى ظل استخدام القوة العسكرية وما هو رأى القانون الدولى فى ذلك، ونتعرف على الوسائل القانونية المتاحة لإلزام طرفى النزاع بحل هذه المشكلة من خلال عرض بعض الوثائق والاتفاقيات الدولية، ثم نبين بعض المواقف الدولية وآخر المستجدات على الساحة الإقليمية والتحرك السياسى والدبلوماسى الذى قامت به الإمارات العربية المتحدة منذ الاحتلال على الصعيد الخليجى والعربى والدولى وإبراز وجهة نظر القانون الدولى فى طبيعة الصراع القائم بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية للسيادة على الجزر المتنازع عليها أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى قبل الشروع فى التحدث عن قضية السيادة والملكية على الجزر من وجهة نظر القانون الدولى، لنا أن نقف قليلا ونلقى الضوء ونعرف ما مدى أهمية هذه الجزر العربية من الناحية الجغرافية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجى فى مدخل الخليج العربى، لتتبلور فكرة أولية فى نظر القارئ عن مدى أهمية تلك الجزر بالنسبة لطرفى النزاع، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية[1].

الأهمية الجغرافية للجزر العربية

تظهر أهمية التعرف للواقع الجغرافى لهذه الجزر الثلاث فى هذه الدراسة، أن الإحاطة بمثل هذا الواقع يهيئ السبيل نحو تحديد الطبيعة القانونية لهذه الجزر، كما سيأتى بيان مثل هذه الطبيعة اضافة إلى كون هذا الواقع أحد الوقائع التى يستند إليها أى حكم لتحديد السيادة على هذه الجزر الثلاث، يصدر عن محكمة دولية

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٢.



يتفق أطراف النزاع على رفع هذا النزاع إليها. ولما كانت جزيرة أبو موسى هى أكبر الجزر الثلاث، فإننا سوف نبدأ فى تحديد الواقع الجغرافى لهذه الجزيرة ثم بعد ذلك تحديد الواقع الجغرافى لجزيرتى طنب[1]:

أ ـ جزيرة أبو موسى:

لهدف هذه الدراسة، سالف الذكر، فإنه يهمنا من واقعها الجغرافى أمور معينة، هى: بعدها عن إقليمى طرفى النزاع ، ومساحتها، وسكانها . فجزيرة أبو موسى تقع عند مدخل الخليج العربي، حيث تبعد هذه الجزيرة عن مدينة الشارقة حوالى ٣٥ميلا بحريا، كما تبعد عن الساحل الإيرانى المقابل حوالى ٤٣ ميلا بحريا. كما أن مساحتها تبلغ حوالى ٣٥ كيلو متر مربعا، حيث يبلغ طولها ٧كيلو مترات، بينما يبلغ عرضها ٥كليو مترات تقريبا؛ محاطة بمياه عميقة نسبيا. ويسكنها حوالى ١٥٠٠ نسمة، معظمهم من صيادى الأسماك؛ أما البعض الآخر فيعمل بالرعى والزراعة على نطاق ضيق. كما يتوافر فى هذه الجزيرة خام أكسيد الحديد الأحمر، بالاضافة إلى ما يوجد فى مياهها الإقليمية من مخزون بترولى بكميات اقتصادية مناسبة.

ب ـ جزيرة طنب الكبرى:

كذلك فإن هذه الجزيرة تبعد عن رأس الخيمة، أحد إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، حوالى ٢٠ كيلو مترا، و١٧ ميلا إلى الجنوب الغربى من جزيرة قشم الإيرانية، بيما تقع إلى الشمال الشرقى من جزيرة أبو موسى، سالفة الذكر، حيث تبعد عنها ٥٠ كيلو مترا. يبلغ طول قطر جزيرة طنب الكبرى هذه حوالى ٢,٥ ميلا، بينما تبلغ مساحتها حوالى ٩كيلو مترات مربعة؛ يسكنها حوالى ٢٠٠ نسمة.

ج ـ جزيرة طنب الصغرى:

تبعد هذه الجزيرة عن ساحل رأس الخيمة مسافة ٩٠كيلو متر، بينما تبعد

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص١١.



٨أميـال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبـرى؛ حيث يبلغ طولها ميل واحـد، أما عرضها فيبلغ ثلاث أرباع الميل.

جذور الأطماع الإيرانية على الجزر العربية

نجد أن تاريخ الجزر العربية التى أقـدمت إيران على احتلالها جزء من تاريخ «القـواسم» الذين حكموا السـاحل العمـانى والذين نشطوا فى بعض أجـزاء إيران الجنوبى منذ بداية القـرن الثامن عشـر خلال فـرع قبيلة القـواسم التى انطلقت من رأس الخيـمة إلى الساحل الإيرانى وأقـاموا إمارة «لنجـة» فى جنوب إيران وبقيت تحت حكمهم منذ نـهاية العقـد الثانى من القرن الثـامن عشر حـتى سيطرت إيران عليها فى عـام ١٨٨٧م وهزم القواسم فيها وعندها اعتـبرت إيران العرب فى تلك المنطقة رعايا إيـرانيين. بدأت إيران بعد احتلالهـا لإمارة (لنجة) العربيـة لاحتلال الجزر العربيـة مبتدئة بجزيرتى (صري) و(هنجـام) مستغلة فرصة سـقوط القواسم وتشتت أسطولهم على يد بريطانيـا، فقامت بالقضاء على الحـكم العربى فى لنجة على الساحل الشرقـى للخليج العربى واستولت على جـزيرتى «صري» وهنجام، وفى تقرير بريطانيا حـول الجزر ذكر: (أن شيوخ الساحل العمـانى فى الشارقة قد ادعوا الحق فى تبعية الجزر لهم، لأنها كانت تابعة للقواسم الذين سيطروا فى القرن الثامن عـشر على لنجة فى جنوب إيران، أمـا الإدعاء الإيرانى فى الجزر فـقد بنى على أساس أن شيوخ القواسم فى لنجـة قبل عام ١٨٨٧ ولمدة طويلة هم مواطنون إيرانيون حكمـوا لنجة كممثلين رسـميين إيرانيين، وبهـذا المعنى وانطلاقا من هذا الأساس سيطرت إيران على الجزر وأصبحت أراضى إيرانية).

دخلت مـسألة الجـزر العـربية فى الخـليج العربي مـرحلة جـديدة فى بداية السبعينات بعد إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب عسكريا من منطقة الخليج العربي، فكان هذا أحد الأسـباب الهامة التـى دفعت إيران إلى الاقدام على احتـلال الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الـكبرى والصغرى عام ١٩٧١م ولم يكن هذا هو السبب الوحيد، فضعف الوضع العربى بـعد هزيمة ١٩٦٧م وانسحاب بريطانيا قد



دفع إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجـزر العربية. تبدل موقف بريطانيا التى كانت تعارض احـتلال إيران فى السابق حيث بان تخـاذلها عام ١٩٧١م بتقـديمها مقترحـات إلى حاكمى الشارقة ورأس الخيمة تتلخـص فى تقسيم عوائد النفط فى الجزر العربية الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين حيث تدفع الأولى منحة سنوية لحاكمى الإمـارتين ولا تعلن عن تواجدها العسكرى فى الجـزر، وقد رفض حاكم رأس الخيمة هذه المقترحات فى الوقت الذى قبـلها حاكم الشارقة، حيث أصبحت هذه المقترحات بعد ذلك الإطار الذى غلف عملية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية وأصبح احـتلالا وضـمهـا للأراضى والمياه الإقليـميـة دون أى حقوق للإمـارتين العربيتين.

الطبيعة القانونية للجزر العربية

منذ ان استكملت إيران احتلال جـزيرة أبو موسى فى مارس ١٩٩٢ وأكدت امعانها فى سياستها فى أواخر أغسطس ١٩٩٢، يدلى مسؤولون إيرانيون بأحاديث عن تبعية جزيرة أبو مـوسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران. وهذه الأحاديث لا تستند إلى أى أساس تاريخى ولا قانونى ولا علاقة لإيران بهذه الجزر سـوى علاقـة سلطة احتـلال دشنها الـشاه الســابق فى نوفمـبر ١٩٧١ ومـازالت مستمرة. «جزر الخلاف» بين إيران والإمارات العربية المتحدة، مدعومة من مجلس التعاون والمجموعة العربية، تحولت إلى قضية عربية هى مرشحة للتحول إلى قضية دولية إذا فشلت الجهود السياسية الجارية حاليا فى ايجاد حل سلمى لها. المسؤولون فى الإمارات العـربية المتـحدة يرفـضون الحديث عـن «الخيار العـسكرى» ويعطون الأولوية القـصـــوى للحل السلمى لكـن ذلك لم يمنع البـعض فـى أبو ظبى من التساؤل همس. هل يمكن ان تحدث مواجهة عسكرية بين دول التحالف وإيران إذا ما اصـر الإيرانيون على التـمسك بجـزيرة أبو موسى؟ وهل يصل الأمـر إلى حد القيام «بـعملية عسكرية» لتـحرير أبو موسى وأيضا جـزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين استولى عليهما الإيرانيون فى عهد الشاه عام ١٩٧١؟ لا أحد يتمنى



ذلك فى الإمارات العربية المتحدة أو فى منطقة الخليج العربى، لكن «البعض» بدأ يتحدث همسا عن هذا الاحتمال ويتساءل إذا كانت الظروف الإقليمية والدولية تسمح بتكرار عملية «عاصفة الصحراء» فى الجزر العربية الثلاث، وبالتالى تسمح بعملية عسكرية لتحرير هذه الجزر. والجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية فى منطقة الخليج العربي، إذ انها قريبة من مضيق هرمز ـ الذى يعتبر طريق النفط بين الخليج العربي والعالم ـ وتشرف على المضيق، وتشكل مركزا مهما لمراقبة عدد من دول المنطقة. ومن يسيطر على الجزر العربية الثلاث يستطيع، إذا اراد، ان يمارس ضغوطا على بعض دول المنطقة. وقد خالفت إيران مذكرة الترتيبات الموقعة بينها وبين إمارة الشارقة ـ فى نوفمبر ١٩٧١ ـ برعاية بريطانيا، إذ ان هذه المذكرة تدعو إيران والشارقة إلى الاشتراك فى إدارة شؤون الجزيرة وهى لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل تركت هذه المسألة للحل والحسم لاحقا. وقد أقدم الإيرانيون من طرف واحد على خطوات وإجراءات أدت، عمليا، إلى ضم هذه الجزيرة إليهم. اما جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى فتابعتان لإمارة رأس الخيمة[1].

تطور النظام القانونى للجزر فى القانونى الدولى العام وازداد الاهتمام به خصوصا فى السنوات الأخيرة، ويلاحظ ان الجزر فى إطار قانون البحار قد تكون ما يلى:

أ ـ إما جزرا تكون قارة بأكملها مثل (استراليا).

ب ـ إما جزرا تكون دولة بأكملها مثل (مالطة وقبرص).

جـ ـ وإما جزرا تابعة، أى تابعة لإقليم برى مثل (الجزر مدار بحثنا هذا).

عرفت المادة ١٢١/١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢م الجزيرة بأنها: (منطقة من الأرض مكونة تكوينا طبيعيا ومحاطة بالمياه والتى تبقى فوق الماء

---

١ ـ مجلة الوسط ـ ٢٨ ـ ٤/ ١٠/ ٩٢ ـ العدد ٣٥.



فى حال المد). لكى يطبق التعريف السابق على أى جزيرة يجب أن تتوافر بها ثلاثة شروط هى[1]:

١ ـ أن تتكون الجزيرة تكوينا طبيعيا. ومعنى ذلك ان تكون الطبيعة هى التى كونت الجزيرة تكوينا تلقائيا دون التدخل من جانب الإنسان، ونتيجة لذلك لا تعتبر الجزر الصناعية جزرا بالمعنى السابق.

ب ـ أن تكون الجزيرة محاطة بالماء. ومعنى ذلك أنه إذا لم يحط بها الماء حتى ولو من جانب واحد فإنها لن تكون جزيرة بل شبة جزيرة.

جـ ـ أن تعلو الجزيرة فوق الماء فى حالة المد. ومعنى ذلك أن تظل الجزيرة بارزة وظاهرة ومكشوفة فوق الماء فى حالة المد أما إذا كانت مغمورة بالماء فى حالة المد وتصبح بارزة وظاهرة ومكشوفة فى حالة الجزر فقط فإنها لا تعتبر جزيرة بل يطبق عليها النظام الخاص بالمرتفعات التى تنحسر عنها المياه فى حالة الجزر. ويتوقف تحديد الإمتدادات البحرية للجزيرة على عوامل عديدة منها:

أ . المساحة. ذلك أن بعض البروز الأرضية الصغيرة جدا كالصخور أو الجزيرات لايعقل أن يكون لها الامتدادات البحرية التى تمنح للجزر.

ب. الموقع الجغرافى. يتوقف تحديد المساحات البحرية للجزيرة على موقعها الجغرافى المائى وهل توجد داخل أم خارج الامتدادات البحرية للدولة وعلى العلاقة القائمة بينها وبين الامتدادات البحرية للدول الأخرى سواء كانت مجاورة أم مقابلة لها.

جـ. قابلية الجزيرة للسكن. ذلك أن وجود سكان فوق الجزيرة يمكن أن يؤدى إلى منحها امتدادات بحرية مساوية لتلك التى تمنح للشاطئ القارى، فالجزيرة المهجورة أو الخالية من السكن لاتمنح امتدادات بحرية واسعة.

يعتبر تعريف المقصود بالجزر وتحديد طبيعتها القانونية، من المسائل الهامة فى

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٢.



حل أى نزاع يثور بشأن السيادة عليها أو حتى بشأن اثرها على تحديد الحد الخارجى للجرف القارى بين الدول المتقابلة، كدولتى الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث ان تحديد المقصود بالجزيرة فى مفهوم القانون الدولى، يحدد ما إذا كان النزاع القائم يثور بشأن السيادة على جزيرة أم لا. فإذا كان النزاع يثور بشأن السيادة على نتوء وما شابهه، فإن النزاع يكون بشأن حدود بحرية ويخضع للقواعد التى تنظم ذلك فى القانون الدولى، أما إذا كان النزاع يثور بشأن السيادة على جزيرة ينطبق عليها تعريف الجزيرة فى مفهوم القانون الدولى، فإن حل ذلك النزاع يخضع لقواعد القانون الدولى التى تنظم حل النزاعات الدولية بشأن السيادة على الإقليم الأرضى. إلا ان انطباق تعريف جزيرة على الجزر العربية الثلاث ليس فى حد ذاته نهاية المطاف، حيث تثور صعوبات أخرى قد تحيط بموضوع النزاع، و إن كانت صعوبات ثانوية، بالنسبة للنزاع ذاته، حيث تتعلق تلك الصعوبات بتحديد المقصود بالامتدادات البحرية لجزر البحار شبه المغلقة، كجزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، واللاتى يقعن فى الخليج، ذلك الخليج الذى يشبه إلى حد كبير البحر شبه المغلق فى مفهوم القانون الدولى العام. بل إن أهمية تحديد الطبيعة القانونية للجزر العربية الثلاث تظهر جليا إذا ما علمنا أن النزاع بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث، قد أدى إلى قيام نزاعات حدود بحرية بين الدولتين، وعدم استكمال تحديد الحدود البحرية بينهما[1].

تضمن القانون الدولى تعريفا لما يعتبر جزيرة، حيث عرفت المادة ١/١٠ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن البحر الإقليمى والمادة ١/١٢١ من اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ المقصود باصطلاح «جزيرة» بأنه: «.. رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء، وتعلو عليه فى حالة المد..». وبتطبيق هذا التعريف على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، نجد أنها جميعا:

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٢.



- قد تكونت بفعل الطبيعة، فهى ليست جزر صناعية.

- وهى جميعا محاطة بالماء.

- وهى جميعا لا تغمرها المياه فى حالة المد.

لذلك فإن تعريف الجـزيرة بالمفهوم القانونى ينطبق على هذه الجزر جـميعا، وبالتالى فإن النزاع بشأن السـيادة عليها جميعا يـخضع لنظام حل النزاعات الدولية بشأن السيادة على الإقليم الأرضى لا البحرى، فما هى تلك الوسائل؟

نصوص القانون فيما يختص بالمشكلة

أحكام القانونى الدولى الناظمة لكسب السيادة على الإقليم

يتفق فقهاء القانون الدولى على وجود خمس طرق تقليدية لاكتساب السيادة على الإقليم، طرق (أصليـة) وأخـرى (ناقلة) وذلك بحـسب ما إذا كـان الإقليم موضـوع الاكتسـاب خاضعـا لسيـادة دولة ما أو غيـر خاضع، (فالتـنازل والفتح والتقـادم) من طرق الإكتساب الناقـلة، أما (الاستيـلاء والاضافة) فهـما من طرق الاكتـساب الأصليـة، وسنتطرق لتـعريف وأمـثلة لكل من هذه الطرق فى الفـقرة التالية.

أولا: طرق الاكتساب الأصلية.

(١) الاستيلاء Occupation هو إدخال الدولة فى حيازتها المادية اقليما غير مملوك لدولة ما بقصد فرض سيادتها عليه، فموضوع الاستيلاء يتصل بالأقاليم التى لا تتبع أية دولة من الدول أى الأقـاليم المباحة، وقـد كان الاستـيلاء فيمـا مضى الطريق الشائع لكسب ملكيـة الأقاليم نظرا لوجود بقاع كـثيرة غير مـأهولة أو غير مملوكة لأحـد وهو ما ليس متـوفرا فى الوقت الحاضر بـعد ما تم اكتـشاف سطح الأرض قاطبة ولـم يعد هناك من الأقاليم ما لا يخضع لولاية دولة ما.

(٢) الإضافة Avvretion تكتسب الدولة السـيادة الإقليمية عـلى المساحات



الجديدة التى تضاف إلى إقليمها الأصلى بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان، ويتم ذلك دون حاجة إلى قيام الدولة بأى عمل أو اجراء خاص من جانبها لتقرير سيادتها على هذه المساحات الجديدة التى تسمى بالإضافات لأنها تلحق إقليم الدولة الأصلى فتصبح جزءا لايتجزأ منه، ومن أمثلة ذلك الحواجز البحرية التى تقيمها الدولة (كهولندا) عند شواطئها، أما المضافات الطبيعية فهى الأكثر حدوثا وأمثلتها كثيرة منها: الزيادات التدريجية أو الفجائية فى الشواطئ البحرية ومنها حدوث دلتا النهر حيث نشأت جزر جديدة ضمن البحر الإقليمى للدولة.

ثانيا: طرق الاكتساب الناقلة

(١) التنازل Session هو تخلى دولة لدولة أخرى عن سيادتها على إقليم معين بمقتضى اتفاق بينهما وهو قد يكون بمقابل فى صورة مبادلة أو بيع وقد يكون دون مقابل، ومثال التنازل بمقتضى الاتفاق ما قامت به إيطاليا من تنازل لفرنسا عن السافو أونيس عام ١٨٦٠م مقابل تنازل فرنسا لها عن مقاطعة لومبارديا وتنازل رومانيا لروسيا بموجب معاهدة برلين ١٨٧٨م عن إقليم بساربيا مقابل تنازل روسيا لها عن جزر دلتا الدانوب وإقليم دوبروجا، أما التنازل بالبيع فمثالة تنازل نابليون عام ١٨٠٣م عن مقاطعة لويزيانا للولايات المتحدة مقابل ستين مليون فرنك وتنازل روسيا عن إقليم ألاسكا للولايات المتحدة عام ١٨٦٧م مقابل سبعة ملايين دولار، أما التنازل دون مقابل فهو عادة جبرى يفرضه الغالب على المغلوب فى معاهدات الصلح ومثال ذلك تنازل فرنسا لألمانيا عن إقليم الألزاس واللورين عام ١٨٧١م.

(٢) الفتح Conquest . وهو اخضاع دولة لإقليم دولة أخرى كلا أو بعضًا بواسطة القوات المسلحة للدولة الفاتحة وضمها لإقليمها،و يكون الفتح عادة بعد انتهاء الأعمال الحربية ويتم بإعلان من جانب الدولة الفاتحة بضم الإقليم المفتوح، ويبلغ الإعلان لسائر الدول بالطرق الدبلوماسية توطئه لاعترافها بالضم صراحة أو ضمنا، لكن هذا الأسلوب من أساليب ملكية الأقاليم أصبح غير مشروع البته فى عهد عصبة الأمم (المادة ١٠) وتأكد ذلك فى ميثاق الأمم المتحدة (المادة٢/ ٤) وهذا



رأى جمهورية الفقهاء أيضا، وعليه فإنه لا يحق لإيران أن تؤسس ملكيتها للجزر الثلاث فى نوفمبر ١٩٧١ استنادا إلى تلك الطريقة، ولا يمكن لها أن تبرر قانونيا احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى عسكريا، لأنها طريقة غير مشروعة، وما يستند إلى باطل فهو باطل.

(٣) التقادم PRESCRIPTION: لابد لنا هنا من التمييز بين التقادم فى السيادة على إقليم والاستيلاء على إقليم ما منذ زمن قديم، فقد أجمع فقهاء القانون ان الاستيلاء بالقوة على إقليم ما واستمرار السيادة على ذلك الإقليم المستولى عليه ولو لمدة طويلة مهما بلغت من الزمن لا يكسب الجهة القائمة بالاستيلاء حق اكتساب السيادة الإقليمية على ذلك الإقليم، طالما أن هناك من يعترض على ذلك الاستيلاء وله الحق فى ذلك الإقليم، وطالما يطالب المتضرر بحقه فيه، كأن يكون ذلك المتضرر دولة أخرى أو شعب. وفى هذه الحالة لا يكون لقرارات الدولة المسئولية على إقليم ما ـ مثل قرارات الضم والالحاق وكذلك التغييرات المحدثة فى ذلك الإقليم ـ أى مفعول حقوقى فى اكتساب حق السيادة، مثال ذلك هضبة الجولان السورية التى استولت عليها إسرائيل منذ عام ١٨٦٧، وكذلك الأقاليم والبلاد التى استعمرتها فرنسا والبرتغال وهولندا وبريطانيا وغيرها، فقد ناضلت شعوب تلك البلاد واستعادت سيادتها وإستقلالها رغم مرور عقود أو قرون من السنين، ولهذا فإن القانونيين يقولون بوجوب إعادة الحال إلى ما كان عليه من السيادة، اما التغييرات العينية من مبانى أو مشاريع أو توطين سكان من خارج الإقليم (المستوطنون) فهذه أمور يتم التسوية بشأنها وفق معايير التحكيم الدولى.

ومن هذا المفهوم نجد أن حق سكان أو شعب إقليم ما هو حق له قدسيته فى ديارهم وفى وطنهم، لا يمحوه التسلط الخارجى ولا ينفيه ضعف هؤلاء السكان نتيجة لظروف معينة أو لتأثيرات ما. وكمثال على ذلك، حق شعب فلسطين فى العودة إلى دياره، وحق شعب أى شعب مرحل إلى أصقاع أخرى فى العودة إلى



موطنه، وكذلك حق أهالى حزيرة طنب فـى الرجوع إلى منازلهم ومزارعهم، إلى موطن آبائهم موطن أجدادهم مـهما طال الزمن. إن ردود الفعل على المظالم التى ارتكبت فى حق الشـعوب، سواء فـى التسلط الأجنبى عليـهم أو الاستـيلاء على موطنهم أو ترحليهم عن بلدانهم فى محاولات لصهرهم أو محو انتماءاتهم الوطنية أو القضاء على قوميتهم، كلها محاولات باءت بالفشل رغم مرور عقود وعقود من السنين، وخير برهان على ذلك ما نشهده اليـوم فى بلدان الاتحاد السوفيتى المنهار، وفى يوغسلافيا المفتنة من صراعات عرقـية وقومية وطائفية للعودة بتلك البلاد إلى وضعها السابق قبل إجراءات لينين وتيتو، التى كـان هدفها صهر قوميات الشعوب المنضـوية تحت سلطتهم بالقـوة عن طريق مزج السكـان، والقضاء عـلى ما يمـيز جماعة عن أخرى، ليتولد فى النهـاية انتماء جديد للدولة الجديدة وحدها. وهكذا لم تنجح سيـاسة القهر والاسـتيلاء على أقالـيم الغير، وستـبقى الشعوب تتـحين الفرص لاستعادة حقوقها ولاسترداد سيادتها على ما اغتصب من أوطانها[1].

وبالعودة إلى تعريف التقادم المكسب للسيادة فى القانون الدولى نجد ان هناك شروطا لابد من توافرها للادعـاء باكتساب الملكية، تتـركز بوضع اليد على الإقليم لابد وأن تكون بصفة صاحب السيادة عليه لمباشـرة السلطان فيه، من ثم فاستئجار الإقليم أو ادارته مع الاعتراف بسيادة دولة أخرى عليه، لايمكن اعتباره سببا مكسبا للأقاليم بالتقادم مهمـا طالت مدة الإجارة أو الإدارة. وإيران وإن كانت تدير جزءا من جزيرة أبو موسى، إلا أنهـا تعترف بعدم حسم موضـوع السيادة على الإقليم. سلمية الحيازة: لابد من توافرها لادعاء الملكية، فمتى ما حصلت الحيازة بالقوة فلا تثبت السـيادة بالتـقادم. والوضع فى جـزيرتى طنب الكبرى والصـغرى هو وضع احتلال بالقوة أن تكون الحيازة علنية وبطريقة مستمرة وغير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن. واختلف الفقهاء القانونيون فى تحديد المدة المكسبة للسيادة بالتقادم. فاقترح البعض مائة عام واقتـرح آخرون خمسين عاما. وبطبيعـة الحال فإن الحيازة الطويلة

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٨٨.



تاريخيا هى ثابتة لصالح الإمارات لا لإيران. أن تذعن الدولة الأخرى، ولا تحتج على وضع الدولة الأولى يدها على الإقليم، فالاحتجاج الدبلوماسى، ورفع الدعاوى تقطع وتدحض حجة الإذعان والتقادم المبنى عليه. فلا يمكن لإيران ان تدعى إذعان الإمارات للأمر الواقع وسكوتها على حقوقها الثابتة فى ملكية الجزر الثلاث، فلقد أثبتت الإمارات حقها القانونى منذ اليوم الأول للاحتلال الإيرانى وذلك عن طريق إرسال برقية إلى الأمم المتحدة من طرف رأس الخيمة فى ١٩٧١/١١/٣٠ أو عن طريق المقاومة المسلحة فى جزيرة طنب مما أدى إلى قتل وجرح بعض الأفراد. كما ان الإمارات استمرت فى الدفاع عن حقها فى أروقة الأمم المتحدة كلما أثيرت قضية الجزر العربية الثلاث(١).

بذلك يمكن القول بأن التقادم هو وضع اليد لمدة طويلة على إقليم يخضع بالفعل لسيادة دولة أخرى، ونظرا لعدم وجود قواعد تفصيلية عرفية أو اتفاقية تنظم أحكام التقادم أو انقضاء مدة طويلة على الحيازة الفعلية كما هو الحال فى الاستيلاء والتنازل، فقد ذهب بعض فقهاء القانون إلى انكار وجود ذلك النظام فى القانون الدولى، أما غالبية الفقهاء فيميلون إلى تقرير وجود نظام التقادم فى القانون الدولى مستندين بذلك على الأسباب والحجج التالية:

(١) أن معظم الحدود القائمة بين الأقاليم المختلفة للدول إنما ترتكز فى سندها القانونى على مضى المدة الطويلة.

(٢) أن السند القانونى لسيادة كل دولة على إقليمها هو فى واقع الأمر وضع اليد الطويل الأجل.

(٣) إن عدم وجود قواعد تفصيلية وعلى الأخص من حيث تحديد المدة التى يلزم انقضائها على وضع اليد الهادئ المستمر ليس معناه عدم وجود نظام التقادم فى العلاقات بين الدول، وأكثر الدول لم تجد نفسها بحاجة إلى الاتفاق على

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٩٢.



قاعدة عـامة لتحديد مـدة وضع اليد الطويل وفضلت ترك الأمر لـلظروف الخاصة بكل حالة.

يعرف (أوبنهـايم) التقادم المكسب بأنه (اكـتساب السيـادة على إقليم ما عن طريق ممارسة السيـادة الفعلية عليه على نحـو مستمر وغـير متنازع فيـه ولفترة من الزمن تكفى لتخلق الشعور العـام بأن هذا الوضع القائم هو الوضع الذى يتفق مع النظام الدولى). ويشتـرط إذن فى وضع اليد الطويل ليعـتبر سندًا مكسبـا للملكية على الأقاليم بالتقادم ما يلى[1]:

(١) أن تضع الدولة يدها عـلى إقليم مـعين تابع لإحـدى الدول الأخـرى بصفتـها صاحبـة السيادة عليه وأن تصـدر على هذا الأساس كافة تصرفـاتها التى تجريهـا بشأن هذا الإقليم وسلطاتهـا التى تباشـرها فيه على أن يـكون ذلك ضمن اتفاقية موقعة بين الطرفين تعتـرف بها الدولة واضعة اليد بسيادة الدولة الثانية على الإقليم، ومثـال ذلك المعاهدة بين بريطانيـا وتركيا فى ٤يونيـو ١٨٧٨م بشأن إدارة بريطانيا لقبـرص على أن تظل الجزيرة تحت السيادة التـركية، ويمكن أن يكون ذلك أيضا بـاتفاقيـة إيجار مـثال ذلك مـركز الولايات المتـحدة فى إقليم (بنـما) الذى استأجرته من جمهورية (بنمـا) فى عام ١٩٠٣م، وكذلك مركز المملكة المتحدة فى إقليم هونج كونج الذى أستأجرته من الصين عام ١٨٩٨م، وفى كلا الحالتين سواء بالاتفاقيات المعـقودة بين الطرفين أو بصفة الإيجار فـإن الدولة الأولى التى عقدت الاتفاقية مع الدولة الثانية صاحبـة السيادة فى الإقليم لا يمكنها أن تكتسب السيادة على ذلك الإقليم عن طريق وضع اليد مـهما طالت مدة إدارتهـا لأنها وإن كانت تباشر السيادة فعـلا إلا انها تفعل ذلك بصفتها مستأجرة أو باتفـاقية معينة نيابة عن الدولة صاحبة السيادة القانونية عليه أى الدولة المؤجرة.

(٢) أن يكون وضع اليـد هادئا بمعنى أن لا يـكون متنـازعا عليـه، أمـا إذا احتجت دولة الأصل على وضع اليد واستمرت فى احتجاجها عليه فإن وضع اليد

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١٤.



لايعد فى هذه الحالة هادئا، أما إذا لم تبد دولة الأصل احتجاجا أو كانت قد احتجت أول الأمر ثم توانت أو أخذت المسألة بشكل سلبى فإن وضع اليد يصبح فى هذه الحالة هادئا لاغبار عليه.

(٣) أن يكون وضع اليد قديما، ويتفرع عن هذا وجوب أن يكون قد مضى على وضع اليد زمن طويل تصرفت خلاله الدولة واضعة اليد على أنها صاحبة السيادة على الإقليم فى مواجهة الدول كافة أى بعلانية وعلى نحو مستمر غير متقطع.

التطبيق القانونى على الجزر العربية

بعد هذا العرض لأحكام القانون الدولى الناظم لاكتساب السيادة القانونية على الإقليم، ننتقل الآن لتطبيق هذه الأحكام على حالة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ونستعرضها بثلاث فقرات رئيسية هى:

(١) الوضع القانونى للجزر.

(٢) تفنيد الحجج الإيرانية.

(٣) الوضع القانونى لاتفاقيات التسوية.

أولا: الوضع القانونى للجزر العربية

ثابت من عرض الوقائع والأدلة المكتوبة أن القواسم الذين يحكمون الشارقة ورأس الخيمة العربيتين هم الذين مارسوا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى،وكانت هذه الممارسة تتناسب وظروف هذه الجزر من حيث صغر المساحة وقلة السكان، ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم ورفع العلم العربى للإمارتين عليها.

كل ذلك يثبت توفر الحيازة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الإمارتين ويقدم

السند القانونى النافـد لكسبهمـا السيادة عليـها بالتقادم وبغض النظر عـمن كانت السيادة القـانونية له عليها قبل عام ١٧٥٠، وهذا السـند لايمكن ان ينتقض منه ما قدمته إيران فى أوقات متباعدة من ادعاءات او احتجاجات شكلية، لأن الاحتجاج الشكلى أو الورقى، أو الادعـاء المجرد من أى سند لا يمكـن ان يعارض الحـيازة الفـعلية والفـعالة للإقـليم وقد لاحظنا أن القـضاء والتـحكيم الدوليـين يرفضـان باستمرار الأخذ بالاحـتجاج والتحفظ وخاصة المقتطع منها، ضـد الممارسة الفعالة للسيـادة، ممارسة تتناسب مع ظروف الإقليم. والملاحظ ان تحفظات إيران المتـقطعة هذه انصبت على وضع جزيـرة «أبو موسى» دون غيرها كمـا تدل الوثائق المعروفة حتى الآن ولكن حتى فى شأن هذه الجزيرة لم يكن موقف إيران مستمرا ومنسجما وجديا. اما بالنسبة لجزيرتى طنب فتثبت الوثائق ان إيران تراجعت مع الاعتذار عن مسألة رفع علمـها عليهما وعلى أبو موسى عـام ١٩٠٤. ثم ان إيران لم تعترض يوما ما على منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات المتتالية بالتنقيب عن النفط وغيره من المواد المعدنيـة الخام بل ذهبت منذ البداية إلى الاقرار بحق هؤلاء الحكام وحدهم فى منح مـثل هذه الامتيازات. وفـيما يخص موقف الدول الأخـرى فهو الآخر يعزز ويوطد الحـيازة الفعلية للإمارتين ويظهـر ذلك بكل وضوح من جانب الحكومة البريطانيـة وممثلها منذ أوائل القرن الماضى وحتى انتهاء الحـماية البريطانية فى أواخر العام الماضى ومن سكوت الدول الأخرى على هذا الوضع وغضها النظر عنه مع علمها الكامل به لما رافقه من علانية وهدوء. وإذا كان الاجتهاد قد أقر بأن خمسين عاما من الحيازة الفـعلية تكفى لاكتساب الملكية بوضع اليد إلا فى حالات خاصة يقررها اتفاق الطرفين، افلا تكفى مائتا عام ويزيد من الحيازة الفعلية الهادئة والعلنية لتجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة؟؟[1]

أمـا التاريـخ القديم فـيـدل على ان هذه الجـزر خضـعت عـبـر العصـور

---

١ ـ عـيسى مـحمـد مـهنا ـ تبعيـة الجزر الثـلاث المحتلة ـ جـريدة الخليج بتـاريخ ١٤/٩/١٩٩٢.



للمستعمرين المتواليـن الذى حكموا منطقة الخليج العربي من يونان ورومان وفرس ومغـول وبرتغاليـين وبريطانيين، وهو أمر يـنطبق على إيران ذاتها، فـقد حكمـها الميديون وكل الأقوام الأخرى. بل لقد اقتسمـتها بريطانيا وروسيا فى ٣١ أغسطس ١٩٠٧ كذلك احتلت بريطانيا الجـانب الإيرانى من الخليج العربي وقفزت منه على الجانب العربى. وفى الحرب العالمية الثـانية اكتسح الحلفاء إيران عام ١٩٤١ وانزلوا الشـاه عن عرشـه وبقيت جـيوش الحـلفاء فى إيران إلى مـا بعد الحـرب. ولو ان للاستـعمـار حقوقـا تاريخيـة على مستـعمراتـه ومناطق نفوذه لما كان لـلحكومة الشاهنشاهية ـ آنذاك ـ حقوق أراضيها ذاتهـا. وان سكانها جميعا ينتمون إلى فروع ذات القبائل العربـية التى تسكن البر المقابل. وعندما فرضت بريطانيـا الحماية على مشـايخ الخليج العربي ومنهم شـيخ القواسم سلطان بن صقـر على أثر ما اسمـته حروب القرصنة اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة ورفعت عليها اعلامها وقد حدث عام ١٩٠٤ وعلى وجـه الدقة فى شهر إبريل من ذلك العـام ان قام موظف بلجيكى يعمل فى مصلحة الجـمارك الإيرانية بزيارة جزيرتى «أبو موسى» و«طنب» وانزل منهمـا علم الشارقة ورفع محله الـعلم الإيراني تاركا بعض حراسه لحـماية العلم الجديد، فاحـتج الممثل البريطانى فى طهران نيابة عن شـيخ الشارقة وانكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث وامرت بانسحاب الحرس وانزال علمها من الجزيرة وقد تم ذلك فى ١٤يونيـو ١٩٠٤ حيث اعيد علم الشارقـة على الجزيرة وظل هذا العلم يرفرف فوق «أبو مـوسى» وظل علم رأس الخيمة يرفـرف فوق طنب الكبرى والصغرى إلى ان انزلتهما القـوات الإيرانية عنوة فى مطلع ديسمبر ١٩٧١. ويقول الدكتور هانلى D. Hanley بأن الحكومة البـريطانية كانت مـنذ بداية وجودها فى الخليج العربي تعـتبر الجزر ملكا لامـارة الشارقة ورأس الخيـمة، وان الإيرانيين لم يجعلوا من مطالبتـهم بالجزر نقطة خلاف، كما انهم لم يحاولوا التـدخل بأنفسهم بصورة مباشرة فى شؤون تلك الدول[1].

---

١ ـ جريدة الخليج ـ ١٤/٩/١٩٩٢.



وهذا الاستنتاج تدعمه الوثائق والمراسلات البريطانية. ومن ذلك المراسلات الرسمية فى أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٣٥ وهذه نماذج عليها[1]:

١ ـ فى ٢٨سبتمبر ١٩١٢ كتب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي «السير بيرسي كوكس Percy cox»إلى شيخ الشارقة «وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها» صقر بن سلطان القاسمى يطلب منه السماح باقامة منار فى جزيرة طنب التابعة له لهدى البواخر العابرة للخليج العربي فأجابه الشيخ فى ١٢أكتوبر ١٩١٢ بموافقته شريطة «أن لا يحدث تدخل فى شؤون الجزيرة عدا هذا».

٢ ـ فى ١٤ رمضان ١٣٥٤ هـ كتب المعتمد البريطانى كتابا للشيخ سلطان بن سالم أشار فيه إلى «جزيرتكم طنب».

٣ ـ فى ٢ ذى الحجة الموافق ٣ فبراير ١٩٣٨ كتبت وكالة الدولة البريطانية فى ساحل عمان إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة تطلب منه الاذن لاحد المهندسين فى «أبو موسى» «بزيارة جزيرة طنب» الذى يريد التفاهم مع حضرتكم فى خصوصها، راجيا من حضرتكم ان تتفضلوا بالاذن ليتسنى له زيارة جزيرة طنب وكذلك تكتبون إلى وكيلكم فى جزيرة طنب عن ذلك «وكانت هذه الرسالة الثانية بهذا الخصوص فقد سبقتها مراسلة مماثلة فى السادس من صفر ١٣٥٤هـ».

٤ ـ فى أغسطس ١٩٢٩ أرسل المقيم السياسي البريطاني والقنصل البريطانى العام فى بوشهر كتابا إلى حاكم رأس الخيمة فى موضوعات شتى منها ما يتعلق بجزيرة طنب التى ذكرها بأنها «جزيرتكم» واشار بأهمية رفع العلم فيها عند مرور السفن واقامة منارة لاهداء السفن.

٥ ـ فى ١٣ مايو ١٩٥٣ كتب المعتمد السياسى البريطاني فى ساحل عمان رسالة برقم ١٠٨٤/٥٧ إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة يطلب فيها

---

١ ـ عيسى محمد مهنا ـ نفس المرجع ـ ١٩٩٢/٩/١٤.



منه التـأكيد لـه عما إذا «كنتـم ترفعون عـلمكم على جزيرتى طنب ونابيـو طنب بصورة دائمة وانكم تبعثون مندوبكم فى كل شهر للمراقبة على هاتين الجزيرتين».

٦ ـ وفى ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ كـتب المعتمد البريطانى فى سـاحل عمان بلدبى كتابا برقم ١٢١١/٥٧ إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستـزور رأس الخيمـة زيارة رسمية وتسـافر بعدها إلى جـزيرة طنب التى «هى من ممتلكاتكم» وذلك بقصد نـصب لوحة على شاطئها تشـير إلى انها «ملككم» وهذه تساعـد على عدم تشجـيع ادعاءات السلطة الأجنبـية. ونظرا لتأجـيل الزيارة بعث المعـتمد الـبريطانى (أ.ح. بى واكـر) برسالة أخـرى للحاكم تاريخـها ١٧ مـايو ١٩٥٨، أكد فيهـا مضمون الرسالة السابقة بكاملة وطلب إرسـال مندوب ليحضر اقامة اللوحة على «نابيو طنب» مكتوبا عليها بأن «الجزيرة ملككم...».

٧ ـ وفى ٢١ أكتـوبر ١٩٦١ لما حاولـت إيران ارسال جمـاعة لمسح جـزيرة طنب بعث المعـتمـد السيـاسى البريطانى (أ.ج.ام كـريك) برسالة للـشيخ صـقر القاسمى حـاكم رأس الخيمة رقـمها ١٠٣٣/٦١، يفيد فـيها ان حكومة صـاحبة الجلالة احتجت باسمه لدى حكومة طهران على ذلك. وقد سحبت للجموعة بعد ذلك.

٨ ـ أضف لذلك كله سلسلة مـتصلة من تصريحـات المسؤولين البـريطانيين كلها تؤكد تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة وطنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة، لسنا فى حاجة إلى التعرض لها تفصيليا، ولكن يمكن الاحالة إليها مرجعيا.

٩ ـ ثم ان تبعية «أبو موسى» للشارقة وطنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة بعد اعتبارها امارة مستقلة مثبتة باتفاق بين افخاذ القواسم المشكلين لكلا الإمارتين.

١٠ ـ وحتى شيخ لنجة اعترف غير مرة بهـذه التبعية. ففى كتاب من الشيخ علي خليفة إلى شيخ رأس الخيمـة مؤرخ فى ١٣ محرم ١٢٩٤ يقول «لان الجزيرة



المذكورة (أى طنب) واقعة ضمن ممتلكاتكم، ان هذا هو الدافع واننى مقتنع بأن جزيرة طنب هى احدى ممتلكات قواسم عمان. ونحن لا نمتلك اية ممتلكات هناك وليس لنا أى تدخل إلا بموافقتكم..». وفى كتاب ارسله الشيخ يوسف شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة بتاريخ ١ جمادى ١٣٠١هـ يقول «بالحقيقة ان الجزيرة تخصكم يا قواسم عمان ولقد وضعت يدى عليها ظنا منى انكم موافقون على أساس ان العلاقات بيننا هى علاقات مودة ولكن حيث انكم الآن لاتريدون ان ازرع أشجار النخيل هناك ولاتريدون آل بوسميط ان يقطعوا حشائش من هناك فإن شاء الله سوف امنعهم من ذلك وتبقى علاقاتنا معكم ودية». ونجدنا أمام نفس الاقرار فى رسالة بعث بها خليفة بن سعيد إلى الشيخ أحمد بن عبدالله فى ٢رمضان ١٢٨٩.

١١ ـ أكثر من هذا ففى رسالة برقم ٧٢/ ١ج/ ٧ تاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كتب المدير العام لشركة الزيت الانجلو إيرانية رسالة للشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يناقش فيها مسألة التنقيب عن الزيت فى جزيرة. وعن بعض المواقع الأخرى حدود بلادكم» ثم فى ٢ديسمبر ٥ كتب يقول بوضوح أكثر «لاحقا لكتابنا المرقم ٧٢/هـ أ ن المؤرخ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ لنا الشرف ان نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب اننا سنواصل ان نطمح Prospect هناك إذا رأينا من الضرورة وحيث أنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار..». ليس لدينا أدلة تثبت اعتراض أو تحفظ إيران على هذا الوجود العربى المستقل فى الجزر العربية الثلاث ولكن من الواضح من حادثة عام ١٩٠٤ ـ وقد يكون لها سوابق ولواحق ـ ان إيران سعت بصورة متقطعة للمطالبة بحق ما على الجزر سواء بطريق التراسل مع بريطانيا كدولة حامية أو بطريق التسلل لزرع علمها فى هذه الجزيرة أو تلك بين حين وآخر وبخاصة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى. اما بعد ذلك فكل الأدلة المتوفرة تشير إلى انها اذعنت للوجود العربى فى الجزر وسلمت



بسيادة العرب عليهـا وقد لاحظنا موقفها من قضية رفع علمـها على الجزر العربية عام ١٩٠٤ وكـيف انها تنصلت منها وامـرت بانزاله بعد أيام معلودات من رفـعه وكيف اقـرت فى عام ١٩٣٥ ان التنقيب عن الزيـت فى طنب يخص حاكم رأس الخيمة ثم كيف تخلت فى الستينات عن فكرة مسح جزيرة طنب.

من خلال عرضنا السابق للوقائع والثوابت والمراسلات الرسمية المكتوبة تبين أن القواسم الذين يحكمون الشـارقة ورأس الخيمة هم الذين مارسـوا بصورة فعالة ومستمـرة مختلف مظاهر السيادة على جزر أبو مـوسى وطنب الكبرى والصغرى، ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيـعية واستـيفاء الرسوم ورفع العلم العـربى للإمارتين عليهـا، كل ذلك يثبت للعيان توفر الحـيازة الفعلية للجزر العربية من قـبل الإمارتين ويقدم السند القانونى النافذ لكسبها السيادة عليها (بالتقادم)، وهذا السند لا يمكن أن ينتقص منه ما قدمته إيران فى أوقات مـتباعـدة من ادعاءات او احتـجاجـات شكلية، لأن الاحتـجاج الشكلى أو الورقى المجرد من أى سند لا يمكن ان يعارض الحـيازة الفعلية للإقليم ولا يمكن أن يأخذ به القـضاء والتحكيم الدوليين حيـث أنهما يرفضان باسـتمرار الأخذ بالاحتـجاج والتحفظ وخاصة المتـقطع منها ضد الممارسة الفعليـة للسيادة، والملاحظ ان تحـفظات إيران المتقطعـة تركـزت على وضع جزيرة أبو مـوسى دون غيرها كما تشير إليه الوثائق، ولكن حتى هذه التحفظات لم تكن مستمرة وجلية، أما بالنسبة لجزيرتى طنب فقد لاحظـنا كيف تراجعت إيران مع الاعتذار عن مسـألة رفع علمهـا عليهـما وعلى أبو مـوسى عام ١٩٠٤، وأيضًا إيران لـم يكن لها أى اعتراض يذكر فى منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات المتالية بالتنقيب عن النفط والمواد المعدنيـة بل أقرت منذ البداية بأحقيـة هؤلاء الحكام فى منح مثل هذه الامتيازات، وإذا كان الاجـتهاد قد أقر بأن خمسين عامـا من الحيازة الفعلية تكفى لاكتـساب الملكية بوضع اليـد إلا فى حالات خاصـة يقررها اتفاق الطرفـين، أفلا



تكفى مئتا عام ويزيد من الحيازة الفعلية الهادئة والعلنية لجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة[1].

ثانيا:ـ تفنيد الحجج الإيرانية. تبين من سياق الموضـوع أن الحكومة الإيرانية لم تتقدم علنا بأى دليل Proof Evidence يدعم مطالبتها بالجزر العربية الثلاث، بل تكررت هذه المطالبات بمناسـبات متـفرقة على أساس بعض الحـجج الآتية: أن السيادة على الجزر كانت لإيران قبل بداية الاحـتلال البريطانى للمنطقة منذ ثمانين عاما. أن الخـرائط البريطانية تدخل الجـزر فى السيادة الإيرانية. أن مـصالح إيران الاستراتيجية وأمن الخليج يتطلبان تبعية السيادة على الجزر لإيران. حيث بنت إيران مزاعمها بتبعية الجزر الثلاث لتـبرير أطماعها فى السيطرة عليها إلى استنادات واهية لا أساس لها من الصحة، وهى:

١ ـ بنت إيران ادعائها بحـقها فى الجزر الثلاث على أن شـيوخ القواسم فى لنجـة قبل عـام ١٨٨٧م ولمدة طويلة مواطنون إيـرانيون حكمـوا لنجة كـممـثلين رسمـيين إيرانيـين، وبهذا المعنى، وانطلاقـا من هذا الأساس سـيطرت إيران على الجزر، وأصبحت أراضى إيرانية.

٢ ـ أما الادعـاء الثانى فقـد بنى على أساس أن هذه الجزر قـد ظهرت على أنها جـزر إيرانية على خـريطة الحرب البـريطانية فى عـام ١٨٨٧م، والتى قدمت نسخة منهـا إلى شاه إيران بواسطة الوزير البريطانى المفوض فى طهـران، وقد ذكر ذلك فى أمر اللورد فى يوليو عام ١٨٨٨م.

٣ ـ تسـتند إيران فى دعواها ومطالـبهـا فى الجزر إلى أنهـا قد ظهـرت فى خريطة اللورد كـريزون غيـر الرسميـة عام ١٨٩٢م، وأيضا فى الخـريطة المسحـية الهندية (البـريـطانيـة) فى عـام ١٨٩٧م، والخطأ فى المسـألة تتـحـمـله السلطات البريطانية، و يقول التقرير البريطانـى نفسه إنه لا يمكن أخذ التصريح، ولا الخريطة بصورة رسمية، كما لا يمكن اعتبار ذلك مهما قبل وبعد ادعاء إيران فى الجزر.

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١٥.



قام د. أحمد زكريا الشلق بدراسة لبعض الإدعاءات الإيرانية حيث يقول:ـ

تعتمد الدراسة على مناقشة وتفنيد الحجج التى ساقتها أطروحة الأستاذ بيروز مجتهد زاده لتبرير ادعاءات ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.. ورغم ان هذه الدراسة تبدو، فى ظاهرها، وكأنها محض دراسة سياسية، إلا أنها فى الواقع تعالج القضية من بعدها التاريخى، والذى تمتد جذوره إلى بدايات القرن الثامن عشر، بغض النظر عن التطورات السياسية التى لحقتها، خاصة منذ فرضت حكومة الشاه محمد رضا خان المازندراني وضعا جديدا، استند إلى القوة العسكرية منذ أواخر عام ١٩٧١م، ثم ما أحدثته الجمهورية الإسلامية فى إيران بالنسبة لجزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢م. ويود الكاتب أن يشير ابتداء إلى أن ثمة دراسات إيرانية عديدة عالجت المسألة من وجهة نظر إيرانية صرفة. وهذا أمر طبيعى على كل حال،وفى هذا المجال هناك مثلا كتابات الأستاذ داوود باوند أستاذ القانونى الدولى بجامعة الإمام الصادق وكذلك كتابات وتعليقات الأستاذ جمشيد ممتاز، من كلية الحقوق بجامعة طهران، وإن اتسمت كتاباتهما بطابع قانونى بحكم تخصصها. غير أن كتابات الدكتور بيروز مجتهد زاده، الأستاذ بجامعة لندن، هى أكثرها أهمية فى مجالنا، بحكم تخصصه فى دراسة الوضع الجيوسياسى للخليج العربي، وقد جمع الأستاذ مجتهد زاده حصيلة كتاباته فى كتاب أصدره بالإنجليزية، عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط، التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وصدر فى يوليو ١٩٩٥م تحت عنوان «جزر طنب وأبو موسى، وجهة نظر إيرانية بحثا عن السلام والتعاون فى الخليج العربي». وقد كرر الأستاذ أفكار دراساته فى ورقة قدمها إلى «ندوة العلاقات العربية ـ الإيرانية،الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل» التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع جامعة قطر، بالدوحة صيف ١٩٩٥م. وقد اعترف الأستاذ مجتهد زاده بأن الكتاب المشار إليه هو حصيلة تكامل أبحاثه حول تاريخ سيادة إيران على الجزر حتى وقت تأليفه، وذلك فى حديثه إلى صحيفة «كيهان العربى»



فى ١٩نوفمبر ١٩٩٥م، وذلك الحديث المثير الذى جعل عنوانه «الجزر الإيرانية الثلاث.. بين وثائق التاريخ والادعاءات الواهية للإمارات» وقد أوضح خلال الحديث، عندما سئل، منذ متى طرحت دولة الإمارات ادعاء عروبة الجزر؟ فأجاب أنها لم يكن لها ادعاء فى السابق، وأنها طرحته منذ سبتمبر ١٩٩٢م!!، وأنه بدأ منذ ذلك التاريخ يهتم بالموضوع وينشر أولى مقالاته حول سيادة إيران على الجزر، ثم استكمل أبحاثه فى مقالات عديدة، نشرت بالفارسية والإنجليزية، خلال الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥م، حتى خرجت فى شكل كتاب مستقل[١].

يتابع د. أحد زكريا قوله:ـ

يمكن ملاحظة أن الأستاذ مجتهد زاده متخصص فى الجغرافية السياسية والإقليمية للخليج العربي، وفى الدور الإيرانى بالذات، وليس مشتغلا بالتاريخ والبحث التاريخى بالمعنى المفهوم من التكوين والوظيفة، وإن كان ذلك بطبيعة الحال لا ينفى أهمية أبحاثه وكتاباته، وإن اقتضى ان ينظر إليها بحسبانها ليست أبحاثات تاريخية بالمعنى الأكاديمى. أما عن ورقته التى قدمها إلى ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية» صيف ١٩٩٥م، فرغم أنه بدأها بالحديث عن أهمية التعاون الإقليمى فى الخليج العربي وضرورة ومبررات وضع ترتيب لتجمع اقتصادى فى الخليج العربي إلخ.ثم انتقاله لتفسير أحداث عام ١٩٩٢م فى جزيرة أبو موسى، من وجهة نظر إيرانية، إلا أن الذى يعنينا هنا ويدخل فى مجال تخصصنا هو القسم الثانى من الدراسة والذى جعل عنوانه «نظرة فى بعض الحجج التى تقدها الإمارات العربية المتحدة» لأنه يتعلق بالجزء التاريخى من الدراسة، وما ساقه من حجج وأسانيد تؤيد وجهة نظره بشأن «ملكية» إيران للجزر الثلاث.. هو ما سوف نناقشه معه. وقد بلور الأستاذ مجتهد زاده رأيه فى عدد من القضايا، ساق خلالها ما اعتبره أدلة وحجج لسيادة إيران على الجزر وامتلاكها لها، وهذه القضايا هى:

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ الإدعاءات الإيرانية فى جزر أبوموسى والطنبين ـ تحليل تاريخى ـ سياسى الأطروحة بيروز مجتهد زاده ـ مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ـ العدد العاشر ١٩٩٨ ـ ص١٤٥.



أسبقية احتلال الجزر، قضية الخرائط البريطانية، قضية إثبات الوثائق البريطانية لملكية القواسم للجزر وسيطرتهم على جنوبى الخليج العربي، وأخيرا ما أسماه بالوضع القانونى المزدوج لقواسم لنجة، وسوف نحلل ونناقش ما طرحه الأستاذ من آراء وأسانيد من وجهة نظر ووجهة النظر الإيرانية على وجه العموم، طبقا لنفس السياق الذى أورده[1].

نقد الحجة الإيرانية الأولى:

أما بالنسبة للحجة الأولى فتدعى إيران أن السيادة على الجزر كانت لها قبل ثمانين عاما، وأنها تخلت عن سيادتها لتستعيرها بريطانيا، ولتفنيد هذه الحجة تطرح التساؤلات التالية:

أ. أين ما يثبت فى القانون من أدلة على سيادة إيران للجزر قبل ثمانين عاما؟

ب. أين اتفاق الإعارة الذى تدعيه إيران بينها وبين بريطانيا، وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فكيف تنفيه بريطانيا بوثائقها التى استعرضناها وبتصريحات مسؤوليها الرسمية؟

جـ. كيف حصل أن السيادة الفعلية على الجزر لم تمارسها بريطانيا منذ وصلت إلى الخليج العربي حتى انتهاء حمايتها وإنما مارستها إمارة الشارقة حتى عام ١٩٢١م ثم إمارتى الشارقة ورأس الخيمة بعد ذلك حتى الاحتلال الأخير للقوات الإيرانية للجزر؟

د. وكيف حصل أن إيران أخيرا تفاوضت فى شأن أبو موسى مع الشارقة وتوصلت معها إلى تسوية مؤقتة لهذه الجزر كما سنرى لاحقا وليس مع بريطانيا؟

إذن من طرح هذه التساؤلات وتفنيدها نجد أن الحجة الأولى لا محل لها لا فى الواقع ولا فى القانون كما نجد أن إيران لا تملك أى دليل أو إثبات لوجود سيادة لها على تلك الجزر، وقد تزعم إيران بأنه كانت لها سيادة، وأنها تخلت

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ نفس المرجع ص١٤٥.



عنها لبريطانيا على سبيل الإعارة، وهذه الحجة أيضا (قولية) لا يمثلها أى دليل لدى الإيرانيين، بل إن بريطانيا ذاتها تنفى ذلك الادعاء، وتذهب إلى عكس ذلك فتؤكد وتعترف رسميا بأن الجزر عربية وتابعة للقواسم منذ أن وصلت سفنها إلى المنطقة ومنذ أن تعرفت على هذه البلاد، ويزيد على ذلك تأكيدا ما أقرته حكومة شركة الهند الشرقية فى وثائقها من أن الجزر العربية الثلاث وغيرها من الجزر فى الخليج العربي عربية وأنها تابعة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادى للشيوخ القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة. كما أن طلب إيران من قواسم الشارقة ورأس الخيمة استئجار الجزرأو شراءها بمبالغ مغرية وعلى فترات وبعروض مغرية متعاقبة وحتى قبيل الاحتلال الإيرانى للجزر فى ١٩٧١/١١/٣٠ ـ كما تذكر الوثائق البريطانية يكشف بطلان الادعاء الفارسى ويحبط الحجة الأولى الواهية[١].

أما عن مسألة أسبقية احتلال الجزر فيقول د. أحمد زكريا: «ذكر مجتهد زاده أن حجة أسبقية الاحتلال التى طرحها البريطانيون فى الماضى، والتى تطرحها الإمارات العربية الآن، تستند إلى ما كتبه الوزير البريطانى المفوض فى طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٠٤م من أن «ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه على الجزر التى لا تزال غير محتلة من أى حكومة..» وصف مجتهد زاده ذلك بأنه زعم غامض، يتجاهل حقائق منها أن إيران كانت هى الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر فى ذلك الوقت، وأن القول بأنها غير محتلة من أية حكومة لا معنى له.. وأن شيخ الشارقة، لم يكن فى ذلك الوقت رئيس «دولة» أو «حكومة» فى الخليج العربي،وأنه رئيس عشيرة تحت الحماية البريطانية، يتمتع بسيطرة عشائرية دون أن تكون ذات بعد اقليمى..إلخ. ولعلنا نسأل الأستاذ مجتهد زاده: وهل اعتبار أن الحكومة الإيرانية هى الحكومة الوحيدة «المجاورة» للجزر، يمثل دليلا على امتلاكها لها، أو يرتب لها حقا من حقوق السيادة عليها، أو يجعل الجزر محتلة من هذه الحكومة الوحيدة المجاورة لها؟ وهل كان ثمة «دول»

١ ـ د. طاهر موسى عبده ـ إيران والاحتلال العسكرى الإيرانى للجزر ـ ص٦٩.



و«حكومات» فى الخليج العـربي فى ذلك الوقت، بالمعنى المعروف اليـوم، أم أنها كانت جميـعا إمارات يتمتع حكامها بسلطة، وإن عـشائرية، على رعاياها. . وهل ينفى ذلك امتداد سلطة وحقوق رؤساء العـشائر إلى أراض وجزر معنية ومحددة؟ ثم ألم تمتد سلطة هؤلاء الرؤسـاء على رقعة جغـرافية، أم أنها سلطة علـى قبائل وأناس لا أرض لهم؟. وفى إطار مسألة أسبقية «الاحـتلال» يضيف مجتهد زاده أن فتح عـلي شاه عام ١٨١١م، وناصـر الدين شاه عـام ١٨٥٦م قد أعطيـا لسلطان عمان حقوق إيجاره بندرعباس وميناب ومناطق الساحل جنوبى الخليج العربي، من الشرق إلى الغرب حـتى البحرين «فإذا كانت هذه المساحـات تعود إلى إيران، فلا يمكن أن تكون جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغـرى، والواقعة جغرافيا فى الوسط منها، جزرا غير محـتلة، وأن سيادة إيران على الجزر ثبتت تقليديا دون رفع أعلام الهوية. . »[1].

يتابع د. أحمد زكريا قوله:ـ

وفى تقديرنا أنه لو ثبت صـحة سيطرة إيران على هذه المسـاحات، وممارسة سيادتها عليـها بشكل مستمر ودائم، فإنه لا يرتب حقـوقا لإيران لاحتلال الجزر، ولا يعتبر سندا لملكيتها لها أو سيادتها عليها، فليس لمجرد أن الجزر تقع وسط هذا الامتـداد الجغرافـى يعنى أنها كانت مـحتلة من الحكومـة الإيرانية، ثـم إنهـا جزر وليسـت امتدادا للـيابس، وليس ثمـة ما يفـيد ماديـا احتلال إيران لـها. . . وإذا استبـعدنا مسألة رفع الأعلام على الجـزر «باعتبارها طريقة جـديدة أدخلتها الدول الأوربية» فما هى شواهد هذه السيادة، أو ما هى الأدلة التاريخية على ممارسة إيران سيـادتها على الجـزر، إن نفى أو اثبات عدم وجـود أعلام إيرانيـة على الجزر، لا يعطى دليلا ولا يترتب حقـوقا لممارسة السيادة «دون حاجـة إلى أعلام». وقد ذكر مجتهـد زادة أن «إيران كانت قد رفعت علمها فى عـام ١٨٨٧م على جزيرة صري وجزيرة أبو موسى، للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين فى أعقاب عزل الحاكم

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ص١٤٥.



القاسمي من نيابة الحاكمية لبندر لنجة..» والثابت أن علم إيران لم يرتفع على جزيرة أبو موسى، عندما احتلت القوات الإيرانية جزيرة صري فى سبتمبر عام ١٨٨٧م، فعندما احتل حاجى أحمد خان ميناء لنجة وطرد القواسم منه، تقدم إلى صري واحتلها ورفع العلم الإيرانى عليها، وكانت الأوامر الصادرة إليه تقتضى أن يتقدم لاحتلال جزيرة طنب، لكنه ووجه باحتجاجات من جانب بريطانيا، التى رأت فى ذلك تعديا على حقوق شيوخ القواسم فى الساحل العماني، الذين لهم حقوق لا نزاع فيها بشأن ملكيتهم للجزر مع قواسم لنجة، والذين أعربوا عن رفضهم بشدة لهذا الاحتلال الإيرانى، ونتيجة لذلك لم تتقدم القوات الإيرانية صوب طنب أو أبو موسى، كما هو ثابت فى الوثائق، كذلك فإن الشائعات التى انتشرت مواكبة للتحركات الإيرانية كانت تتعلق بجزيرة طنب التى كانت فى الأيام الأخيرة لحكم الشيخ خليفة بن سعيد فى لنجة موضوع خلاف مع شيخ رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فلم يرد عنها شىء لأنها كانت فى رأى جميع الأطراف من ممتلكات قواسم عمان بغير منازع[١].

تفنيد الحجة الإيرانية الثانية

مرة أخرى كانت للبريطانيين يد فى اثارة النزاع على الجزر العربية مجددا، ففى الوقت الذى عرفه المقيم السياسى البريطانى كذلك الوكيل المعتمد ما اتفق عليه القواسم وشرعيتهم فى الجزر المذكورة كانت هناك دوائر بريطانية أخرى لاتزال تعتمد فكرة أساسها أن طنب وأبو موسى وصري تابعة لقواسم لنجة الذين تحولوا إلى موظفين إيرانيين بعد استيلاء يوسف بن محمد عام ١٨٧٠ على الحكم فى لنجة، وعندما أعد فرع الاستخبارات التابع لوزارة الحربية البريطانية خريطة إيران عام ١٨٨٦ ظهرت هذه الجزر الثلاث وقد لونت بلون الأراضى الإيرانية نفسها وقد وضعت هذه الخريطة الدبلوماسية البريطانية فى موقف حرج فى ما يعد أثر وصول نسخ منها إلى الحكومة الإيرانية وكانت هذه الخريطة موضع جدل وقال البريطانيون أنهم وضعوها لأغراض حربية فقط!!

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ نفس المرجع ص١٤٥.



أبلغ سير درامونـد وولف فى ١٩ ابريل ١٨٨٨ الوزير المفوض البريطانى فى طهران وزير الخـارجية الماركيز سـالزبرى أن روس قد اكتشف مـؤامره دبرها رئيس الوزراء الإيرانى أميـن السلطان لزيادة النفوذ الروسى فى الخليج العـربي وذلك إلى حد التنازل عن احدى الجزر لروسيا لتتـخذها محطة فحم وفى ٢٠ يوليو من العام نفسـه اجابت الحكومة الإيرانيـة فى ردها على مذكرات الاستـفسار البـريطانية أن شيوخ لنجة من القواسم كانوا حكاما إيرانيين واصحاب سياده على صري وغيرها، ولذلك فليست هنالك حاجة تدعـو إلى تقديم دليل على أن الجزيرة إيرانية!! وفى مناقشة خاصة بالحدود الإيرانية قدم الوزير المفوض البريطانى فى طهران، بتعليمات من الماركيز سالزبرى، نسخة من الخريطـة التى اعدتها وزارة الحربية وقد علق الشاه فورا عندما رأى الخريطـة كيف أن جزر طنب وصري تعتبر أراضى إيـرانية بشهادة البريطانيين! واعتذر دراموند وولف فى مـا بعد عن تقديم هذه الخريطة إلى شيوخ الساحل العمـاني والتى اتت بنتائج سيئة لم تكن متـوقعة بالنسبة إلى قـضية الجزر وقد رأت الخارجـية البريطانيـة يومها أن تغض الطرف عن هذه المسألة تمامـا لإنهاء مفاوضاتها مع الشاه فى خصوص الحدود الأفغانية الإيرانية.

لخص تشرشل الأمر يومـها فى رسالة تسحب يد بريطانيا تمامـا من موضوع النزاع على الجزر العربية وقرارها بعدم التدخل فيه! وفى ظل تقهقر سلطة القواسم فى لنجة وتراجـعهم نحو الجزر العـربية وقع حادث مهم فى نهـاية مارس ١٩٠٤ وهو وصول كبار التـجار من الساحل الإيرانى بصحبة عائـلاتهم إلى الجزيرة بقصد تحميـلهم إلى الميناء وفى العاشر من مارس رفع علـم الشارقة فوق الجزيـرة مجددا وكذلك فوق جزيرة طنب وحـدث ما توقعة الجميع إذ قدمت مجـموعة من رجال الجمارك الإيـرانية فى نهاية مارس ١٩٠٤ إلى جـزيرتى أبو موسى وطنب وأزالت الأعلام العربية ورفعت العلم الإيرانى وأقـامت عددا من الحراس. اتهمت بريطانيا يومهـا السفارة الروسـية بأنها وراء الخطوة الإيرانيـة ثم تراجعت طهران وسـحبت اعلامها وحراسها بعد مشاورات صعبة قادها اللورد كيرزون إلا أن صري كانت قد أصبحت فى ايدى الإيرانيين باعتبار أن العرب يطالبون بها لزمن طويل!



أما عن الحجة الإيرانية الثانية: والتى أوردها مندوب إيران فى مجلس الأمن عند عرض شكوى رأس الخيمة على المجلس فى عام ١٩٧١. والتى زعم فيها أن الخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ تشير إلى جزيرتى طنب باللون الذى أعطته لبلاد إيران، والذى امتنع هو نفسه عن إثباتها قائلا: «إن مجلس الأمن ليس محكمة» فبالعودة إلى مواد القانون الدولى نجد أن المحاكم الدولية تمتنع وتتحفظ كثيرا فى قبول الخرائط، ولا تأخذ إلا بتلك الخرائط الموثقة والمعتمدة من الطرفين المتخاصمين والملحقة بالمعاهدات الدولية أو قرارات التحكيم الدولية وهذه أيضا لها قيمة تكميلية ولا يترتب عليها بمفردها أى أثر قانونى، فلا عبرة مثلا بالخريطة إذا تعارضت مع وصف الحدود الواردة فى معاهدة ما، أو تعارضت مع الأدلة القانونية، وعليه فإن المحكم لايعير أى اهتمام لتلك الخرائط مهما بلغ عددها.

أما الخرائط الصادرة عن جمعيات علمية جغرافية أو رسامين جغرافيين مهما كانت مكانتهم، أو الخرائط الصادرة عن شركات مختصة أو حتى عن الأفراد وطلبة المدارس فإن تلك الخرائط فى مجملها لا تشكل أية قيمة استدلالية أوأى اعتبار قانونى. وعلى ذلك فإن الخريطة التى تدعيها إيران هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم فى الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود، وعلى عكس ذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر منذ العهود القديمة، بل إن الخرائط الصادرة فى عهد الحماية البريطانية وهى كثيرة تشير بكل وضوح إلى تبعية الجزر إلى الإمارات، وأبرز مثال على ذلك خارطة أصدرتها شركة خرائط إيرانية مختصة أوضحت فيها أن الجزر الثلاث هى جزر عربية وليست جزءا من إيران. كما ان الاعتراف البريطانى الدائم بعروبة تلك الجزر يسقط هذه الحجة وينهيها. اضافة إلى أن بريطانيا كدولة أجنبية لا تملك أى حق فى التصرف بحقوق الآخرين وممتلكاتهم لا بما يمكن لها أن تصدره من خرائط، أو تعقده من اتفاقيات، بل إنه يقع عليها واجب الحماية Protectorate كما يدل على الكلمة معناها وهو: الصيانة وليس التبديد[1]. والواقع ان القضاء الدولى يتحفظ كثيرا فى قبول الخرائط

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ـ ص٣٩٥.



الجغرافية كدليل يمكن الركون إليه فى تحديد الحدود إذا تعارضت معها. كما ان إيران لم تبرز الخرائط البريطانية التى زعمت وجودها بصوة علنية، كما انها لا تعتبر رسمية لأنها لم توثق من قبل شخص يمثل بريطانيا فى العلاقات الدولية البريطانية، كما يشترط القانون البريطانى[1].

يقول د. أحمد زكريا عن قضية الخرائط البريطانية بأنه:

لقد ذكر الدكتور مجتهد زاده أن هناك عددا من الخرائط البريطانية الرسمية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تثبت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والملاحظ أنه وضع ملحقا فى دراسته الإنجليزية، صنف فيه هذه الخرائط إلى ثلاث مجموعات، رسمية وشبه رسمية وغير رسمية، وقد اتضح من قائمته أن أقدم الوثائق «الرسمية» زمنيا هى خريطة فرنسية وجدت ضمن وثائق الخارجية الفرنسية وأنها رسمت عام ١٧٦٤م وأن الجزر ظهرت فيها بلون الأراضى الإيرانية، أما أقدم الخرائط «الرسمية» البريطانية فترجع إلى عام ١٨٢٩م وأن الكابتن بروكس هو الذى وضعها فى ضوء تعليمات شركة الهند الشرقية البريطانية، ويشير إلى أن هناك خريطة أخرى أقدم كان قد أعدها جون ماكدونالد بالأبيض والأسود عام ١٨١٣م، ثم أعيد طبعها ملونة عام ١٨٣٢م، وأن الجزر ظهرت فيها أيضا بلون الأراضى الإيرانية، والحقيقة أن الدارس لهذه الخرائط لا يكاد يثبت له أنها خرائط «رسمية» من تلك التى تصدرها الدول ودوائرها الرسمية، كخرائط ملحقة بمعاهدات، لتحديد وتخطيط الحدود بين إيران وحكام ساحل عمان، أو حتى بين إيران والسلطات البريطانية الحامية، فهى لا تعدو أن تكون مجرد خطوط بحرية أو تحديد بحرى قامت به دوائر رسمية بريطانية تتصل بتحقيق هدف بريطانى يتمثل فى تأمين سلامة الملاحة للسفن التجارية البريطانية، ومن ثم فإنها تفقد أى قيمة قانونية أو قوة الزامية فى مسائل الحدود. ومن المتفق

---

١ ـ د. طاهر موسى عبده ـ المرجع السابق ص٧٢.



عليه أن هذه الخرائط لا تلزم الدولة التى حددتها وهى بريطانيا، ومن باب أولى فإنها لا تلزم الدولة التى تعنيها المعلومات الواردة بها وهى الإمارات العربية. . . وإذا جاز لنا بأن نكيف الخرائط البريطانية على أنها تمثل اعترافا ضمنيا من جانب الحكومة البريطانية بتبعية الجزر العربية الثلاث لإيران، فإن السلوك اللاحق Subsequent Conducts لبريطانيا يدحض ذلك الاعتراف ويجرده من كل قيمة قانونية، ففى مناسبات كثيرة اعترفت بريطانيا صراحة وعلى لسان مسئوليها، بتبعية الجزر العربية الثلاث لامارتى الشارقة ورأس الخيمة، اضافة إلى ممارسة الإمارتين لكافة أشكال السيادة على الجزر الثلاث، وبالتالى فإن الاعتراف الصريح اللاحق لا يمكن دفعه باعتراف ضمنى سابق ومطعون فى استيفائه للشروط اللازمة للأخذ به ابتداء[1].

يمكن القول بأن المحاكم الدولية التحكيمية والقضائية تتحفظ كثيرا فى قبول الخرائط كدليل على الحدود، ففى دعوى (البالماس) بين الولايات المتحدة وهولندا قدمت حكومة واشنطن أكثر من ألف خارطة تتراوح تواريخها ما بين عام ١٥٩٩م إلى عام ١٨٩٨م وليس فيها سوى ثلاث خرائط تقترب من وجهة النظر الهولندية، ومع ذلك فقد قرر المحكم آنذاك فى حكمه النهائى الصادر عام ١٩٢٨م بأن المحكم إذا ما اقتنع بوجود حقائق قانونية تتعارض مع بيانات رسامى الخرائط الذين لا يعرف مصدر معلوماتهم أمكنه ألا يعير خرائطهم أى اهتمام مهما بلغ عددها. والأسئلة التى تطرح نفسها حيال الحجة الثانية هى أين تلك الخرائط التى يزعم الإيرانيون بوجودها دون أن يبرزوها علنا، وهل من قدم تلك الخرائط آنذاك يمثل الحكومة البريطانية؟ وللإجابة على تلك الأسئلة يتضح أن المسؤلين الإيرانيين لم يحملوا أنفسهم مشقة إبراز هذه الخرائط، و أيضا لا يمكن نسبة تلك الخرائط إلى الحكومة البريطانية؟ ما لم تكن موثقة من شخص يمثلها فى علاقاتها الدولية وهو شرط غير متوفر، وحتى لو توفر فلا عبرة به حيث أكدت بريطانيا نفسها تكرارا

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ص١٤٦.



ومـرارا بسيـادة الشـارقة ورأس الخـيمـة على الجـزر فى أكثـر من وثيـقة مـعلنة ومنشورة(١).

تفنيد الحجة الإيرانية الثالثة:

أما الحجة الثالثة التى ركزت إيران عليهـا وهى أن مصالح إيران الاستراتيجية وأمن الخليج العربي يتطلبان تبعـية الجزر لها، فهى كما هو واضح حجـة سياسية. فالجزر الثلاث تخضع للسيادة الفعلية والقانونية لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة، إذن فهو ادعاء سيـاسى ما لم يأخذ الصفة القانونية باتفـاق قانونى أصولى فلم يجد له محلا فى القانون.

الأطماع والمصالح لاتـبرر الاحتلال، وعليه فـإن ادعاء إيران بأن أمن الخليج العربي وسلامته يتطلبان أن تكون السـيادة على الجزر لها، هو ادعاء سياسى بحت مالم يتـخذ الصفـة القانونيـة باتفاق قانونى أصـولى. وعند تقيـيم حجة (حـماية المصالح الاسـتراتيجـية) والتى استندت عليـها إيران، والتى تمثلت أسـاسا بالموقع الجغرافى للجزر العربية وأهميتهـا الاستراتيجية لحماية الأمن وطرق المواصلات فى الخليج العربي، يتضح للمفسرين القانونيين أنها حجة لا تقوى على اضفاء الشرعية على تصرف إيران إزاء الجزر العربيـة والمتمثل بخرق القاعدة الدوليـة القاضية بمنع استخدام القوة فى مـجال العلاقات الدولية لاحداث تغييـرات اقليمية. تنص المادة ١/٥ من قرار الجمعـية العامة للأمم المتحدة الخاص بتـعريف العدوان على أنه: ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك يصح ان يتخذ مبررا لارتكاب عـدوان. فمن حيث الموقع الجغرافى وبالرغم من أن المعطيات الجغـرافية تكشف عن قرب الجـزر النسبى من مضيق هرمـز وتحكمها فى مـدخله ومخـرجه، فـإن هذا الموقع لا يضـاهى شيـئا يذكـر إذا ما قـورن بالموقع الجغرافى للميناء الإيرانى (بندر عباس) أو جزيرة (قشم) الواقعة على مدخل المضيق مبـاشرة، والتى تعتـبر من الجزر الكبـرى فى الخليج العربى. فـضلا عن أن إيران

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١٧.



وضعت يدها على جـزيرة صري التى تبـعد حوالى عـشرين ميـلا عن جزيرة أبو موسى، وتستطيع إيـران حماية مصالحهـا الاستراتيجيـة من خلال تلك المواقع فى مدخل الخليج العربي دونما حاجة لاحتلال جزر تابعة لدولة أخرى. وإنه لو طبقت فكرة الجوار على اطلاقهـا كأساس لاكتساب السيـادة على الإقليم، فقد تؤدى إلى نتائج وخيمة فى مجال العلاقـات الدولية، وقد تؤدى أيضا إلى اختفاء دول عديدة من على مسرح الحـياة الدولية، أما عن نظرية أمن الخليج العربي فـإن وجهة النظر العربية حـوله تتلخص فى القاء عبء المسؤولية الأمنية للـخليج العربي على عاتق أبناء الخليج العربي وحدهم دون غيرهم وفى ابعاد القوى الكبرى عنه[1].

نظرا لوجود نزاع حول هذا الموضوع فإن ميـثاق الأمم المتحدة ينص فى أكثر من موضع على ضـرورة حل النزاعات والخلافـات الدولية بالطرق السلمـية، وإن الإعراض عن حل تلك المنازعـات بالطرق السلمية يعنى فى حقـيقة الأمر انتـهاكًا لقاعدة دولية تقضى بعدم جواز استـخدام القوة لحل الخلافات والمنازعات الدولية، فـعلى الأمم المتـحدة فـى هذه الحالة ودرءا لـلخطر الذى قـد يمس الأمن والسلم الإقليـمى، فإنه يتـوجب وفق نصوص المادة ٥١ من مـيثـاق الأمم المتحـدة والمواد الأخرى المشابهـة، أن تنظر الأمم المتحدة فى النزاع القائم بين دولتـين عضوين فى المنظمة كـما حدد ذلك نصوص الفـصل السابع من ميـثاق الأمم المتحدة. ويشـير القانونيون إلى مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى فيرون أنها غير قانونية نظرا لإبرامهـا بين بريطانيا وإيران فى الوقت الذى كـانت فيه الشارقـة لازالت محمـية بريطانية وليست متمتعة بحقهـا القانونى بالتعامل من الجهات الدولية أو الخارجية. وهذا الواقع يحتمه عليـها التزامها باتفاقية الحمـاية الموقعة مع بريطانيا والتى تنص على عدم تمتعها بحق الدخول فى أى مـراسلات مع دولة غير بريطانيا، لذلك فإن هذه المذكـرة تلزم بريطانيا ولا تـلزم الشارقـة أو الإمارات حـتى مع توقيع حـاكم الشارقـة عليها. إلا ان الالتـزام الأخلاقى لدولة الإمارات بتـوقيع حاكم الشـارقة

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٩٦.



الشيخ خالد بن محمد صقر القاسمى، ظل قائما باعتبار أن الشارقة هى جزء من الإمارات العربية المتحدة على ضوء هذه الحجة، يعتبر القانونيون أن هذه الحجة سياسية أكثر منها قانونية وأنها تعكس عقلية الهيمنة التى تُسير النظام السياسى لحكومة الشاه، بل إن بعض القانونيين يذهبون إلى حد وصف الادعاءات الاستراتيجية بأنها ستار لأغراض اقتصادية لدى القيادة السياسية الإيرانية، وعلى ذلك فإنهم يقررون أن أمن الخليج العربي مسؤولية جميع دوله ولا يمكن بأى حال من الأحوال انفراد دولة واحدة به، وأن هذا الأمن الإقليمى يتحقق بالتعاون وحسن الجوار لا باحتلال أراضى الغير بالقوة وفرض الهيمنة العسكرية عليها[1].

عروبة الجزر

منذ أكثر من مائتى عام، كان القواسم يسيطرون على الساحلين الغربى والشرقى القريبين من مدخل الخليج العربى. فمنذ عام ١٧٦٣، تمت لهم السيطرة على جزيرة قشم ومدينة لنجة ولفت وشناص على الساحل الشرقى. ومن الطبيعى أن تكون الجزر الواقعة بين الساحلين ملكا لهم. هذا ما أكدته احدى الوثائق البريطانية الصادرة عن مكتب وزارة الهند ١٩٢٨. وكان القواسم فى تلك الفترة يملكون أسطولا بحريا، ويتمتعون بقدرات قتالية عالية. تشهد بذلك معاركهم العديدة مع القوى الاستعمارية التى تعاقبت فى اجتياح منطقة الخليج العربي. وقد استمر هذا الوضع طيلة عدة عقود لم تتمكن خلالها أى من القوى المعادية من كسر شوكة القواسم. إنما، وعلى سياسة «فرق تسد» التى اتبعتها بريطانيا بصورة خاصة، حدث انشقاق داخلى فى صفوف القواسم، نجم عنه استقلال امارة رأس الخيمة عن الشارقة. وكان يحكم الأولى حميد بن عبدالله الذى وضع يده على جزيرة طنب لقربها من إمارته، ويحكم الثانية سالم بن سلطان الذى ألحق جزيرة أبو موسى بالشارقة لقربها منها أيضا.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٩٧.



ومع أن هذه المنطقة كانت يومئذ تحت سيطرة بريطانيا إلا أن هذه الأخيرة لم تتدخل فى الموضوع لأنها اعتبرت أن ما يحدث هو من الأمور الداخلية. و الواقع انه من عادة المستعمر اثارة الغوغائية والفوضوية والتفرج على تقاتل الأخوة. تلك الفترة، كانت الإمارات العربية فى حالة صراع وحروب بحرية فيما بينها وربما كان لذلك تأثيره على خطوط الملاحة البحرية، مما استدعى تدخل بريطانيا. ولأن القواسم كانوا يشكلون أكبر قوة محلية تقف فى وجههم، شن عليهم البريطانيون حربا شعواء دامت سنوات عدة إلى أن تمكنوا أخيرا من التغلب عليهم عام ١٨٢٠، وبالتالى أجبر القواسم على الدخول فى معاهدات حماية مع بريطانيا. عندئذ استغلت إيران فرصة ضعف القواسم لتحتل ميناء لنجة عام ١٨٨٧، ثم صري هنجام وظل حاكم الشارقة صاحب السيادة على أبو موسى وجزيرتى الطنب.

يقول د. أحمد زكريا مفندا الادعاءات الإيرانية عن (ما أثبته البريطانيون بشأن سيطرة القواسم على جنوبى الخليج العربي والجزر) وهنا يناقش مجتهد زاده ما أثبتته الوثائق البريطانية من أن «سيطرة القواسم على جنوبى الخليج العربي والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الإيراني بأمد طويل» ويعلق بأن هذا ينافى حقائق التاريخ للافتقار إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذى تستند إليه السيطرة على الجزر العربية. ويذكر أنه إذا كان المقصود بهم قواسم لنجة، فليس هناك شك - فى رأيه - فى أن هؤلاء حكموا لنجة وتوابعها من الموانىء والجزر، بصفتهم رعايا وموظفين إيرانيين، وقبل أن يتم عزلهم عام ١٨٨٧م، أما إذا كان المقصود أن الفرع الرئيسى من القواسم - يقصد قواسم ساحل عمان - هم الذين ثبتوا سيطرتهم على الجزر قبل عام ١٨٨٧م، فإن الحاجة تدعو «لبرهان قاطع» يوضح كيف جرى تثبيت هذه السيطرة؟ والواقع فى تقريرنا، أن هذا الفصل بين ما أسماه «قواسم لنجة» و «قواسم الفرع الرئيسى» رغم أنه ينطوى على فكرة متعمدة يقصد منها أن ينتسب فرع منهم إلى إيران، فإنه



يتجـاهل أن الفرع الذى حـكم لنجة وتوابعـها كـان عربيا وتابـعا لقواسـم ساحل عمان، ولو كانوا يحملون الرعوية الإيرانية، أو موظفين إيرانيين لما كان ثمة حاجة للحكومة الإيرانية إلى عزلهم والتضيـيق عليهم لإبعادهم تماما عام ١٨٨٧م. أما ما «يبرهن» علـى ثبوت هذه السيطرة وتأكـيدها، فـهناك وثائق عديدة منهـا: رسالة الشيخ صـقر بن خالد بن سلطان حاكم الشـارقة إلى الكولونيل بيلى فى ديسـمبر ١٨٦٤م التى يشكو فيها من تعدى أهل دبى على جزيرتى أبو موسى وطنب وهما «من دور الآباء والأجداد» وهناك رسـالة الشيخ خليفـة بن سعيد حـاكم لنجة إلى الشيخ حميـد بن عبدالله بن سلطان فى نوفمبـر ١٨٧١م والتى يعترف فيها بتـبعية جزيرة طنب لشيخ رأس الخيمة، وهناك كـذلك رسالة الشيخ علي بن خليفة حاكم لنجة إلى الشيخ حميد أيضا فى يناير ١٨٧٧م التى تتضمن نفس المعنى، ويمكن ان يضاف إلى ذلك رسـالة يوسف بن محمد حـاكم لنجة التالى التى أرسلهـا للشيخ حميـد بن عبدالله فى ٣٠ مارس ١٨٨٤م والتـى يعترف فيهـا بتبعيـة جزيرة طنب لقواسم عمان. أما اقتباس مجتهد زاده عن وثيقة رسمية بريطانية ما يوضح أن هذه الجزر كانت قد احتلت من أحد فـروع القواسم فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، خلال فترة الاضطراب التى أعقبت وفاة نادر شاه، وإنهم استوطنوا الساحل الإيراني. .إلخ، فيرى باحثنا أنه لو صحت هذه الوثيقة ـ وهو بذلك غير متأكد من صحـتهـا ـ فهى اعتـراف بأن الجزر كانت مـلكا إيرانيا احتلـه القواسم، وأن هذا الاحتلال «المزعوم» لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣[١].

يتابع د. أحمد زكريا قوله:ـ

الواقع أن احتلال القواسم للجزر يؤكد أسبـقية الاحتلال، ولا يعنى انتزاعها من إيران، فالجزر لم تكن مـأهولة، وإنما كانت مجرد مـأوى للصيادين، ولم تكن تتـبع أية سلطة إيرانية، حـتى خلال نـادر شاه، وليس هناك فى الكتب والمصـادر الإيرانية التى تناولت شـئون الخليج خلال هذه الفـترة، ما يثـبت تبعيتـها لإيران،

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ص١٤٧.



وعندما طلب المسئولون البريطانيون من السلطات الإيرانية، إثبات ذلك مرارا لم يقدموا ما يثبت ذلك مطلقا. وقد تجاوز الباحث الحقيقة كذلك حين ذكر أن احتلال القواسم للجزر لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣م، لأن البريطانيين دافعوا عن حق القواسم ومنعوا إيران من احتلال بقية الجزر، بعد احتلالهم لجزيرة صري عام ١٨٨٧م على نحو ما هو معروف، وليس منطقيا أن يتولى البريطانيون حماية بقية الجزر العربية من الاحتلال الإيرانى دون أن يكون لديهم قناعة واعتراف بعائدية الجزر للقواسم فى ساحل عمان. وحين حاول الدكتور مجتهد زاده تفنيد ما ورد فى الرسائل المتبادلة بين شيوخ رأس الخيمة والشارقة من جهة، وبين الوكلاء السياسيين البريطانيين وحكام لنجة من القواسم من جهة أخرى، رأى أن أهمها رسالة من يوسف بن محمد شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله حاكم رأس الخيمة بشأن تملك قواسم عمان لجزيرة طنب (فى ٣٠ مارس ١٨٨٤م جمادى الآخرة ١٣٠١هـ) والتى ذكر فيها «أن هذه الجزيرة لكم يا قواسم عمان»، فرأى باحثنا أن هذه الجملة لا تكشف عن حقيقة بقدر ما تكشف عن «مجاملة شرقية» معتادة، ويفسر كذلك ذكر يوسف بن محمد فى نفس الرسالة بأن «بلدة لنجة هى بلدتكم. .» تدخل كذلك فى إطار المجاملة «لأنه ما من أحد ظن يوما أن لنجة تعود لغير إيران». والحقيقة أن هذا القول يخالف حقائق التاريخ آنئذ، لأن لنجة كانت بالفعل واقعة تحت حكم القواسم العرب، الذين هم فرع من قواسم ساحل عمان، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٨٧م، وليس معقولا أن تقوم حجة الباحث هنا على ما حدث بعد ذلك العام عندما أبعد العرب عن لنجة، والرسالة ترجع إلى عام ١٨٨٤م، عندما كان القواسم لايزالون يحكمون لنجة، ومن ثم فهى إقرار بواقع، وليست نوعا من المجاملة[1].

تعتبر الجزر الثلاث عربية تاريخيا وسياسيا وقانونيا وسكانيا، فبريطانيا الدولة المستعمرة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث هى جزر عربية، ويقول «لوريمر»

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ نفس المرجع ص١٤٨.



واضع كتاب دليل الخليج أن تبعية جزر «أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» تعود إلى حاكم الشارقة، وقد مارست رأس الخيمة والشارقة سيادتهما الفعلية على الجزر فيما يختص بالشرطة أو التعليم، وكان العلم العربى يرفع على الجزر. وكذلك فإن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة والتى تمتد حتى نقطة الوسط فى الخليج العربي بحيث نقسم منطقة الخليج العربي أفقيا وطوليا بشكل متساو من قبل الدول المستفيدة من مياه الخليج العربي. والجزر، هى أقرب إلى المياة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية. وسكانيا فإن سكان الجزر هم عرب، وقد استوطنوا هناك منذ زمن يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر. وأخيرا فإن الاحتلال لا يعتبر سندا قانونيا لتمارس إيران سيادتها على المنطقة المحتلة، وكذلك فإن تبريرات السلطات الإيرانية للاستمرار فى احتلال الجزر بدعوى منع «التدخل الأمريكى» سببا واهيا وغير قانونى، حيث أن الإمارات العربية المتحدة ترفض التدخل الأجنبى على أراضيها(١).

نشأ اسم الخليج الفارسى اصلا منذ اكتشاف قوات الأسكندر الأكبر للخليج إذ بدأ بالساحل الشرقى وكان يسمى هذا الخليج فى الزمن القديم بالبحر الميت أو البحر الأدنى ويبلغ طول ساحله فى الزمن القديم بالبحر الميت أوالبحر العربى وتعتبر الأقاليم الساحلية لشبه الجزيرة العربية المنافذ البحرية التى لا يستطيع سائر المناطق العربية الداخلية الحياة بدونها ولذلك فإن هذه الأقاليم تمثل الحدود الشرقية للوطن العربى الكبير وأنها عربية بتاريخها القديم ووجودها الحديث(٢). وكانت سواحل الخليج العربية مائة فى المائة من كافة الجهات إلى أن سيطرت إيران على إقليم (عربستان) العربى فأصبحت من ذلك التاريخ وهذا الوقت يطل على

---

١ ـ التقرير السياسى لجريدة الخليج العدد (٩٠) ـ ١٩٨١.

٢ ـ د. يحيى حلمى رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية شاملة، مكتبة دار العروبة، بالكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٨، ص ص ٢١١ ـ ٢١٢.



سواحلها الشرقية وكـان هذا الإقليم إمارة عربيـة قبل احتلاله من قـبل إيران عام ١٩٢٥ أما باقى سواحل الخليج العربي سواحل عربية تمتد من الشمال حتى الجنوب العربى وقد أدى صراع البترول فى الخليج العربى إلى حصول الخلافات والمنازعات وعدم التـفاهم بين إيـران ودول الخليج العربى المجـاورة لإيران بشأن حـدود المياه الإقليمية المجاورة والامتداد القارى لكل منهما. ومن جهة أخرى فقد عمدت ايران إلى فرض نفـسها وغمـرتها بالمهاجرين الإيرانيـين بالتواطؤ مع بريطانية وشـركات البترول الأخرى والحـصول على جنسيات عربية لدولة الخليج الـعربي لمحو الهوية القومية العربية واحلال الهوية الإيرانية وذلك أملا فى أن تكون هى الوريث الوحيد لبريطانية فى المنطقة[1].

عايش الشيخ خالد بن صقر بن محمد القـاسمى قضية الجزر العربية الثلاث وتابع المطامع الإيرانيـة فيهـا وما تبع ذلك من مواقف بريـطانية تجاه الجـزر. ففى ١٨/٩/١٩٦١ زار المعتمـد السياسى البريطانى فى دبى (المستر أى. إس ونجستر) ودارت محادثاته مـعه حول التحـرشات الإيرانية بجزيرة طنب الكـبرى، وقد ألزم الشيخ صقر السلطات البـريطانية بحماية مصالح رأس الخيمـة فى هذه القضية وفى القضايا الأخرى المشابهة، وأكد على إلزام بريطانيا بتلك الحماية حتى فى غياب أى طلب من الإمارة باعتبار أن مـسألة الحماية معهود بها لبريـطانيا بموجب الاتفاقيات المبرمـة معهـا . كما أكـد فى لقـائه مع المعـتـمد البريـطانى فى دبى حرص إمـارة رأس الخيمة على ابقـاء علمها مرفوعا على الجـزر بشكل يومى وكان يحرص على التفقد الدائـم لشؤون الجزيرة ومتابعة الخدمـات الحكومية فيها والاهتـمام بسكانها حتى أنه بنى داراً له فيهـا تطل على مياه الخليج العربي الواسعة. كـما كان الشيخ خالـد شديد الحـرص على حقـوق الإمارة فى جـزيرتى طنب، صلب الموقف فى المحادثات التـفاوضية مع الوسـيط البريطانى السير وليم لوس، الذى قـام بالضغط

---

١ ـ محـمد سـعيد الخـطيب، الوضع القانونى للبـحر الاقليـمى مع دراسة للبـحار الاقليميـة العربية والأجنبيـة فى القانون الدولى، دار النهضة العـربية القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩٥.



على إماراتى رأس الخيمة والشارقة للإذعان للرغبة الشاهنشاهية التى تطالب بتسليم الجزر لإيران طواعيه. وعشية الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث كان لخالد لقاءات مع مندوبى وكالات الأنباء العربية والعالمية ووفد التلفزيون الألمانى حيث أعلن موقف رأس الخيمة بقوله: إن الجزيرتين الكبيرة والصغيرة عربيتان منذ قدم التاريخ وتابعتان لرأس الخيمة، وإن الاحتلال الإيرانى للجزيرة لا يشكل مشكلة لنا وحدنا، إنما هى مشكلة تواجه الأمة العربية بكاملها، وقد حمل بريطانيا مسؤولية ذلك الاحتلال باعتبارها مرتبطة مع الإمارات بمعاهدات الحماية[1].

تبع ذلك تأكيدات الشيخ خالد للصحافة العربية والأجنبية على عروبة الجزر الثلاث وذلك من خلال الزيارات التى قام بها عقب الاحتلال الإيرانى إلى كل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التونسية والكويت وغيرها من الدول. وفى احدى اللقاءات الصحفية مع الشيخ خالد تركز الحوار حول عروبة الجزر الثلاث والعمل على استعادتها، فقد قال خالد: لم يكن اهتمامى بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة من ترابه فحسب، بل كان مع ذلك حرصا شديدا على احقاق الحقوق وضع الأمور فى موضعها الصحيح. فالوثائق التاريخية القديمة تؤكد بما لايدع مجالا للشك أن الجزر الثلاث حكمها العرب القواسم منذ عام ١٧٥٠م على الأقل وسكانها ينتمون إلى فروع القبائل المتواجدة على البر العربى المقابل. ولم يتغير هذا الوضع فيها حتى فى أثناء فرض الحماية البريطانية، ولم تشهد هذه الجزر أية محاولة لتغيير هويتها سوى فى العام الرابع من هذا القرن أى فى عام ١٩٠٤م حيث قام موظف بلجيكى فى الجمارك الإيرانية بزيارة الجزر وأنزل أعلامها ورفع محلها العلم الشاهنشاهى. واحتج الممثل البريطانى فى طهران واعتذرت الحكومة الإيرانية منكرة علمها بذلك آمره حراس العلم الإيرانيين بإنزاله والعودة به إلى بلدهم، وفى نفس اليوم عاد علم القواسم يرفرف فوق الجزر. حتى عاد الإيرانيون لتنفيذ مخططهم

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٣٤.



القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من الخليج العربي، فالجزر عربية، ترابها عربى، وهواؤها عربى، ومازالت رفات الأجداد ترقد تحت هذا التراب. وقد كان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجـزر العربية بصفة شبه مـستمرة لأن السكان هناك فـروع من بعض القبـائل والعائلات العـربية التى تقـيم فى الشـارقة ورأس الخيمة. وبقليل من التـأمل فى الموقع الجغرافى تتضح الأهمية الاستـراتيجية لهذه الجزر مما يستدعى الحرص عليها والتمسك بها والسعى لاستعادتها حرصا على سلامة الدولة وأمنها بل حرصا على سلامة وأمن دول الخليج العربى كلها لأن هذه الجزر العربية كلها واقعة فى مدخل مضيق هرمز تقريبا. وحول الاجتياح الإيرانى، قال الشـيخ خالد كانت الحكومـة الإيرانية تترصـد الوقت المناسب لاجتيـاح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من منطقة الخليج العربى، فـانقضت على الجزر لتـحقيق هدف طالما سعـى إليه حكامها السـابقون، وكان قد سبق لها محاولة ذلك عـدة مرات. أما إثبات عروبة هذه الجزر فهناك من الوثائق والمسـتندات الشىء الكثيـر فى القـديم والحـديث وقد أشـرنا إلى حـادثة البلجـيكى الذى رفع عليهـا علم إيران وكيف اعـتذرت طهران عـن ذلك وأعادت الأمور إلى ما كانت عليه. وتؤكد الوثائق التى أسرد بعـضها فيما يلى عروبة تلك الجزر بوضوح لا يقبل المجادلة أو المناقشة(١):

الوثيقة الأولى: رسـالة بتاريخ ١٩١٢/٩/٢٨ من المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج السيد بيرسى كـوكس، موجهة إلى شيخ الشارقة (وكـانت رأس الخيمة مرتبطة بها) وكـان الحاكم آنذاك الشيخ صقر بن سلطان القـاسمى يطلب منه المقيم السماح باقامة فنار فى جزيرة طنب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج العربي.

الوثقة الثانية: رسالة أخرى بتاريخ أول أكتوبر ١٩١٢ وفيها يرد شيخ الشارقة على المعتمد البريطانى بالموافقـة على طلبه شريطة ألا يحدث أى تدخل فى شؤون الجزيرة، مهما كان مصدره.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٣٦.



الوثيقة الثالثة: رسالة كتبها المعتمد البريطانى نفسه إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٥٤هـ متضمنة بالنص صراحة على عبارة (جزيرتكم طنب) نصا وتحديدا. وقد ذكرت هذه الإشارة الصريحة فى رسالة أخرى بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢١ من المقيم والقنصل البريطانى العام فى بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة (جزيرتكم طنب).

رابعا: إن هناك رسالة أخرى من الوكالة البريطانية فى ساحل عمان إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣م تطلب فيها الوكالة منه الإذن للقنصل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طنب واخطار ممثله فى الجزيرة بهذه الموافقة.

خامسا: ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائما حتى الاحتلال الإيرانى سنة ١٩٧١م كما أن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبو موسى للغوص عن اللؤلؤ ورعى الماشية منذ عام ١٨٦٣م.

سادسا: كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الإمارتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

سابعا: ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإمارتين.

ثامنا: إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتى رأس الخيمة والشارقة. فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحا من هذا الذى ذكرناه.

تؤكد الوثائق التاريخية الصادرة من بريطانيا أن هذه الجزر عربية فكانت جزيرة أبو موسى تدار من قبل أمير الشارقة كما تدار جزيرتى طنب الكبرى والصغرى من قبل رأس الخيمة كما أن إماراتى الشارقة ورأس الخيمة هما اللتان منحتا الامتيازات القانونية لاستخراج المواد المعدنية والبترول سواء فى الجزر نفسها



أم فى مياهها الإقليمية وقد منحت إمارة رأس الخيمة امتياز البترول إلى شركتى[1]:

union oil exploration and production company and the son them natural gas company.

عرف الشيخ صقر بن محمد القاسمى باهتمامه بوقائع التاريخ العربى والإسلامى بشكل عام، وبتاريخ منطقة الخليج العربى بشكل خاص، ومن ذلك اهتمامه بالوثائق والمراسلات والسندات، التى تشكل بالتالى المادة الرئيسية لكل بحث علمى ومرجعا يعول عليه فيما يتطلب التوثيق من أمور. وإثر الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث، أعد الشيخ ملفا خاصا تضمن مجموعة من الوثائق المتوارثة، التى تظهر بكل وضوح وبكل الحقائق عروبة الجزر منذ القدم، وتبعيتها منذ أواسط القرن الثامن عشر للحكام القواسم فى رأس الخيمة والشارقة، اضافة إلى مجموعة من الوثائق والمراسلات من المسؤولين البريطانيين، وقد بعث بهذا الملف إلى جامعة الدول العربية حيث تم توزيعه على كافة الدول العربية والمنظمات المعنية لتكون على اطلاع كامل بكل تلك الوثائق ولكى تتعرف على تلك الحقائق التى تدحض بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل الادعاءات الإيرانية، وتكشف الأطماع الإيرانية والمحاولات السابقة للتوسع والسيطرة على المناطق العربية فى الخليج العربي.

هذا فقد كانت هذه الوثائق مادة أساسية للباحثين القانونيين الذين تناولوا قضية الجزر العربية فى ضوء القانون الدولى ومعاهدات الأمم المتحدة ومن تلك الوثائق مراسلات من جهات إيرانية تعترف نصا بتبعية الجزر إلى القواسم، ووثائق بريطانية كثيرة تقر بهذه الحقيقة اضافة إلى وثائق من حكام لنجة والساحل الشرقى عموما، تدحض أى ادعاء إيرانى يقول بغير عروبة الجزر. هذا وقد كان الشيخ

---

١ ـ د. محمد رشيد الفيل ـ الأهمية الاستراتيجية للخليج ص٢٠٦.



صقر بن محمد القاسمى حريصا كل الحرص على الوثائق الوطنية للعرب القواسم خصوصا، وللمنطقة عموما مما جعل هذه المستندات مصانة فى أيد أمينة طيلة تلك السنين، علما بأنه سبق أن زود بعضا منها إلى السلطات البريطانية المعهود لها بالحماية العسكرية والعلاقات الخارجية لمشيخات الخليج العربى، وذلك منذ عدة عقود، كما أن ما هو متداول من الوثائق البريطانية وخاصة محاورات السفراء البريطانيين فى طهران مع وزراء البلاط الشاهنشاهى بما يخص المنطقة يشكل جزءا مهما من ملف وثائق عروبة الجزر[1].

ادعاءات الجانب الإيرانى بشأن مجموعة الجزر العربية الإيرانية لم تستند إلي حقائق أما الجانب العربى لم يقف عند تأكيد تبعية الجزر للجانب العربى ولكن سعى العرب دائما لتأكيد عروبة الجزر بكافة السبل الممكنة. ففى التاسع من ديسمبر عام ١٩٧١ نجح الشيخ خالد شيخ الشارقة السابق فى وضع تسوية مع إيران فيما يخص جزيرة أبو موسى وأعلن بنفسه بيان أذاعة بالراديو فى ذلك اليوم وتضمن هذا الاتفاق رفض الشيخ صقر «رأس الخيمة» الاتفاقيات مع إيران حول الطنبين. واستطاعت الحكومة الإيرانية بذلك وبالتواطؤ مع بريطانيا من احتلال جزر الخليج العربى الثلاث «أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» بعد رحيل القوات البريطانية عن المنطقة. وقد احدث الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث أزمة عنيفة بين الدول العربية وإيران. أحدث الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية العربية الثلاث أزمة عنيفة بين إيران والدول العربية ومجلس التعاون بصفة خاصة، وأدت إلى قطع العراق والدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا لمشاركتها فى هذا الفعل الغادر والآثم، وكذلك أدى ذلك إلى تأميم ليبيا لشركة البترول البريطانية تحت اسم «شركة بترول الخليج». وكما توصل كذلك مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده فى ١١ مارس عام ١٩٧٢م فى محضره رقم ٥٧ إلى

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٨٢.



اصداره قراره الذى أكد فيه على عروبة وإمارتية الجزر الإماراتية الثلاث وغيرها من الجزر العربية الأخرى، وأدانت جامعة الدول العربية بشدة كل أوجه الاحتلال لهذه الجزر بالقوة والعتاد[1].

مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها، ويتنافى كذلك مع ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والمعاهدات الدولية المبرمة بين جميع الدول، كما حمل قرار الجامعة العربية بريطانيا المسئولية الكبرى لتخليها عن التزاماتها الدولية بعد إجلائها عن هذه الجزر الإماراتية الثلاث، حيث كانت القوات البريطانية قد احتلت ساحل عمان فى الخليج العربى عام ١٨١٩م وبعد عام واحد من هذا التاريخ وقع شيخ القواسم معاهدة حماية مع بريطانيا تشمل الجزر الثلاث الإماراتية هذه وعلى المستوى الدولى والمنظمات العالمية فقد أثيرت مشكلة الجزر العربية فى مجلس الأمن فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٧١م حيث قدمت وفود الدول العربية مذكرة طالبوا فيها اتخاذ إجراءات ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية تلك الجزر. وعروبة هذه الجزر ثابتة تاريخيا أيضا وذلك طبقا لما جاء على لسان المسئولين البريطانيين فى وثائقهم المكتوبة وذلك فى دائرة الوثائق والسجلات البريطانية فى لندن "Pubic record office" ومن تلك الوثائق كتاب الدائرة الخاصة بالحكومة الهندية وهى "India arbice" والمرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩سبتمبر ١٩٣٨م والذى كان مما جاء فيه[2]:

«فيما يتعلق «بتومب»(جزيرة طنب) و«تومب» الصغرى (طنب الصغرى) وأبو موسى، فإن الموقف فى رأينا أنها ـ أى الجزر الإماراتية الثلاث ـ تخص المحميات العربية فى هذه المنطقة ويجب أن تستبعد من حساب شركة البترول الأنجلو إيرانية». وهذه الوثائق تعد من الدلائل على عروبة هذه الجزر الثلاث

---

١ ـ يحيى حلمى رجب ـ مجلس التعاون ـ ص٢١٥.
٢ ـ محمد سعيد الخطيب ـ الوضع القانونى ـ ص٥٨٩.



العربية وضرورة خضوعها للملك وحيازة وتصرف الإمارات العربية المتحدة وهى فى الوقت نفسه تؤكد وتنفى بشدة المزاعم الإيرانية فى هذه الجزر.

سيادة الإمارات على الجزر العربية

ظهرت بوادر هذا النزاع إلى الأفق فى مطلع القرن العشرين عندما تأكد اكتشاف كميات هائلة من المخزون البترولى فى منطقة الخليج العربي، واكتشاف خام أكسيد الحديد الأحمر فى هذه الجزر، فأخذ النزاع يتمثل، فى مراحله الأولى، بإدعاءات متكررة فى فترات زمنية منفصلة واحدة عن الأخرى بشأن السيادة على هذه الجزر العربية. فى الوقت الذى تدحض فيه إمارتا الشارقة ورأس الخيمة هذه الإدعاءات عن طريق الممارسة الفعلية للسيادة على هذه الجزر قبل وأثناء هذه الإدعاءات ولم ينكر عليهما، فى ممارسة هذه السيادة على الجزر الثلاث، أية دولة أخرى من دول المجتمع الدولى، بما فى ذلك الدولة الحامية - بريطانيا - مما يمثل اعترافا واقعيا بسيادة إمارتى الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر. إلا أن الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث قد يكون فيها جانب من الصحة، إذا ثبت ما ادعته إيران: بأنها قد فقدت ممارسة سيادتها على تلك الجزر إلى إمارتى الشارقة ورأس الخيمة عن طريق احتلالها من قبل بريطانيا، دولة الحماية على الإمارتين، والادعاء بأن الخريطة التى أعدتها جمعية الجغرافيا الملكية فى عام ١٨٩٢ تشير إلى هذه الجزر على أنها جزر إيرانية، والإدعاء بأن الخرائط الخاصة بتلك الجزر تشير إلى أن الخليج العربي بشكل عام إنما هو خليج فارسى، واعتراف المجتمع الدولى، كاعتراف منظمة عصبة الأمم المتحدة، بأن تلك الجزر إنما هى جزر إيرانية[1] حسب الادعاءات الإيرانية دون وجود اسانيد ووثائق.

لذلك فإنه فى سبيل التحقق من مدى شرعية الإدعاءات الإيرانية بالسيادة

---

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص١٢.



على الجزر العربية الثلاث، فإنه ينبغى فحص مدى شرعية ممارسة إمارتى الشارقة ورأس الخيمة لسيادتهما على الجزر الثلاث، عن طريق تتبع مظاهر ممارسة تلك السيادة، وكيفية نشأة كل مظهر من تلك المظاهر، وأساسه القانونى، الذى يستند إليه فى نشأته. فإذا ما أردنا تتبع مظاهر ممارسة إمارتى الشارقة ورأس الخيمة لسيادتهما على الجزر الثلاث، فإننا نجد أن تلك المظاهر متعددة من حيث النوع والأساس القانونى الذى تستند إليه، بل إنها أحيانا متداخلة فيما بين الإمارتين: فأحيانا تأخذ مظهر إبرام عقود امتياز التنقيب وأحيانا أخرى تأخذ شكل إبرام عقود لإيجار هذه الجزر، وأحيانا تأخذ شكل إدعاءات متبادلة بين الإمارتين بشأن السيادة على أحد هذه الجزر الثلاث، وأخيرا فإن مظهر السيادة قد يأخذ مظهر استيطان بعض هذه الجزر بمواطنى الإمارتين على النحو التالى[1].

ليس للجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى الخليج العربى تاريخ متميز قائم بذاته وإنما هو يرتبط بتاريخ الساحل العمانى المقترن دائما بالقواسم تلك القبائل العربية التى شهد لها التاريخ الحديث ازدهارا تجلى خلال القرن الثامن عشر والعقدين الأول والثانى من القرن التاسع عشر، ولم تكن آنذاك قد ظهرت إمارات الخليج العربى على الساحل العمانى بعد فقد كانت قوة القواسم لاتضاهيها قوة فى المنطقة وكانت عاصمة القواسم رأس الخيمة، ولكن فى عهد الشيخ سلطان بن صقر (١٨٠٣ ـ ١٨٥٦) تم نقل العاصمة إلى الشارقة فتبعية الجزر كانت آنذاك إلى دولة القواسم التى تتكون من رأس الخيمة والشارقة ومشيخات الخليج العربى الأخرى التى ظهرت فيما بعد، تم وجدت بريطانيا فى القواسم قوة مناهضة لنفوذها فى الخليج العربى فعطت جهدها للاحاطة بحكمهم وأخيرا استطاعت بريطانيا احتلال رأس الخيمة وحصون القواسم وابرمت معهم معاهدات فى ١٨٢٠ و١٨٣٨ و١٨٤٣ و١٨٥٣. بعد ان تم للسلطات البريطانية

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٢.



الاستيلاء على قلاع القواسم وثغورهم وتشتت اسطولهم عملت إيران على احتلال ما لم تستطع عليه ابان حكم القواسم فقضى الإيرانيون عام ١٨٨٧ على الحكم العربى فى لنجة على الساحل الشرقى العربى والذى ينتمى إلى القواسم واستولوا بعدئذ على صري الواقعة إلى الغرب من جزيرة أبو موسى والتابعة لمشيخة الشارقة وجزيرة هنجام التابعة لقبيلة بنى ياس العربية ولكنهما رغم زحفها هذا نحو الساحل الغربى للخليج العربى فلم يعرف أبدا أن إيران ادعت السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى وظل حاكم الشارقة الذى كانت رأس الخيمة جزءا من مشيخته صاحب السيادة على تلك الجزر.

ليس هناك أى إشارة فى المؤلفات الأجنبية تذكر خلاف ذلك وإنما تعترف جميعا بسيادة الشارقة على الجزر فلوريمر الذى قام بوضع كتاب دليل الخليج بتكليف من حكومة الهند بعد ان اطلع على عدد كبير من المصادر والمعلومات السرية التى وضعتها حكومة الهند بكاملها تحت تصرفه والذى يعتبر كتابه وثيقة سرية لم يسمح بالإطلاع عليه حتى سنة ١٩٦٠ يذكر ان (تبعية جزر أبو موسى وطنب تعود إلى شيخ الشارقة وهو يزورها أحيانا فى الطقس الحار)، لكن فى بداية القرن العشرين بعد ان تدهورت التجارة فى ميناء لنجة إثر الاحتلال الإيرانى لها وانشاء مركز للجمارك الإيرانية فيها وانتقال التجار العرب منها إلى الساحل العمانى شعرت إيران ان تجارتها فى المنطقة اخذت تتدهور لاسيما ان التجار العرب قد اتخذوا من جزيرة أبو موسى مركزا تجاريا لهم لتصريف بضائعهم إلى الخارج وطلبوا من شركات الملاحة التجارية البريطانية ان تجعل جزيرة أبو موسى من بين الموانئ التى تقف عليها بواخرها وذلك تمهيدا لخلق سوق حرة فيها بعيدة عن تعسف المسؤولين الإيرانيين وتدخلهم..

دفع ذلك إيران لمناهضة النفوذ العربى فى تلك الجزر التى أخذت تنافس الموانئ الإيرانية فى تجارتها فتحركت فى ربيع عام ١٩٠٤ السفينة الإيرانية (مظفرى)



باتجاه جزر طنب وأبو موسى وعلى ظهرهـا موظف أوربى مسؤول على العوائد هو المستر (دامبرين) وانزال علم الشـارقة منها ليرفع بدله العلم الإيرانى ثم وضع على الجزر حراسة جمركية إيرانية وازاء ذلك الموقف المعادى قدم شيخ الشارقة احتجاجا شديـدا إلى الممثل البـريطانى فى الخليج العربى فـقام سـفيـر بريطانيا فى طـهران بالضغط على حكومـة إيران مما اضطرها إلى الانسحاب من الجزر بعـد ثلاثة أشهر من الاحتلال وذلك لتستعيد الشارقة سيادتها عليها وترفع عليها اعلامها. ويبدو ان بريطانيا التى غضت النظر عن الاحتلال الإيرانى لجـزيرتى صري وهنجام العربيتين لم يرق لها احتلال إيران لتلك الجزر بسبب موقعها الاستراتيجى فى مدخل الخليج العربي وثروتها الطبيـعية الغنية وقد انسحبت إيران من الجزر مـرغمة ولكنها ادعت خلافا للواقع انهـا تملك الوثائق التى تثبت حقها الشرعى فى احـتلال الجزر وبقى مـوضوع السـيادة على الجـزر مادة للاخـذ والرد إلا ان بريطانيـا هددت إيران بأن الاصرار على الادعـاء بتلك الجزر يدفعـها لان تطالب باعادة النظر فى الاحـتلال الإيرانى لجزيرة صري العربية التى ظل فيها النفـوذ الإيرانى غير مستقر فتكون ذلك لغـير صـالح إيران مما جـعل إيران تلوذ بالصـمت والتراجع فـى خططها بعـد ان عجزت عن اثبات حقها الذى تدعيه واكتفت باحتلال جزيرة صري فقط وحتى هذه الجزيرة وافق الـوزير البلجيكى لشـؤون الكمارك المسـيو (باوس) على شطبـها من قائمة مراكز الجمارك الإيرانيـة التى جرى اعدادها فى ذلك الوقت وقد تمت الموافقة على ابقـاء قوات حـرس الجمـارك فى الجـزيرة لمنع التهـريب إلى البـلاد ولـم تقم الحكومة البريطانية منذ ذلك الوقت باثارة موضوع الجزيرة وان الحكومة الإيرانية هى الأخرى لم تثـر موضوع حـزر طنب وأبو موسى بعدئذ إلا فى الـنصف الثانى من القرن العشـرين. ويفند الدكتور أحمـد زكريا الشلق المزاعم الإيرانية حـول السيادة المزدوجة بقوله:ـ



«ويذكر مـجتهـد زاده بشأن ذلك أن البـريطانيين ادعوا فـي وثائقهم أن هذه الجزر قـد حكمت من قبل حكام لنجـة القواسم العرب وليس بصـفتهم مـوظفين إيرانيين، ويرى أن هذا وضع قانونى مزدوج يستعصى على الفهم، ويتساءل: كيف يمكن لحاكم لنجـة أن يحكم جزرا تابعـة للحاكميـة، لا بصفتـه حاكمـا لها، بل بصفته يحمل عنوانا أخر رسميا وقانونيا؟ على اعتبار أن هناك ـ حسب قوله ـ كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانيـة تصف قواسم لنجة بأنهم «موظفون إيرانيون» ثم يتساءل: ولمـاذا لم يحتج البريطانيون ضـد استمرار وضع لنجة وتـوابعها تحت الاختـصاص الإيرانى المـباشر مـن عام ١٨٨٧م وحتى عـامى ١٩٠٣، ١٩٠٨م؟ والثابت تاريخيـا أنه لم يجر ترتيب وضع قانونى مزدوج، فحاكم لنـجة حتى عام ١٨٨٧م كان عربيًا مـن القواسم، وليس ثمة دليل مؤكد لممارسـة الحكومة الإيرانية سيادة عليه، فهل ثمة وثائق تثبت أن قواسم لـنجة كانوا يحكمونها باعتبارهم «من الرعايا الإيرانيين المخلصين»؟ وذلك قـبل ابعاد القواسم منها عام ١٨٨٧م ثم، لماذ طردهم الإيرانيون طالما أنهم إيرانيين مـخلصين؟ وهل الذى حدث هو ابعاد الحكام من القواسم عن السلطة أم ابعاد العرب جميعا من لنجة؟ أما السؤال: لماذا لم تحتج بريطانيا عندمـا أنهت السلطات الإيرانية حكم القواسم للنجة والجـزر؟ فالثابت أن بريطانيا احتـجت بالفعل على احتلال جزيرة صري، وحـالت دون امتداد الأطماع الإيرانيـة إلى بقيـة الجزر،ولم تشـأ أن توسع دائرة الخـلاف مع الحكومة الإيرانيـة حنيئـذ، ثم اتخذت من «سكوتهـا» على احتلال صـري سلاحا تهـدد به الحكومة الإيرانية إذا ما فكرت فى احتلال بقية الجزر فـيما بعد، وهو موقف لم يكن حازما من جانب السلطات البريطانية على أية حال. وربما كـانت بريطانيا تهتم بمسألة مياه الخليج وجزره أكثر من اهتـمامها بتحول السـاحل الشرقى للخليج العربي كله إلى ساحل إيرانى، بعد ابعاد الحكم العربى منه، لذلك شـرعت تتدخل عمليا، عندما



بدا لها أن احتلال إيران لبقية الجزر العربية سيهدد مصالحها الاستراتيجية فى مياه الخليج العربي[1].

فإذا كان من مظاهر ممارسة سيادة أية دولة على إقليمها، إبرام عقود الامتياز الخاصة بالتنقيب عن المعادن، فقد أبرمت الشركة البريطانية (Valley Ochre And Oxcide Co. Ltd Golden) عقدا اختياريا لمدة ستة أشهر مع الشيخ سلطان بن صقر القاسمى، حاكم الشارقة، عام ١٩٣٤ لاستغلال الأكسيد الأحمر مقابل هذه الشركة لمبلغ ٥٠٠ روبية إلى الشيخ سلطان، ثم اتفق الطرفان فى شهر فبراير ١٩٣٥ على إبرام عقد امتياز فى هذا الخصوص. ولم يعارض المندوب السامى البريطانى فى البحرين على هذا العقد، مما يمثل اعترافا واقعيا من قبل دولة الحماية بسيادة هذه الإمارة على هذه الجزيرة، ولم تحتج إيران على ذلك العقد إلا فيما بعد، كما سيأتى بيانه. بل إن الدولة الحامية لم تعترض على قيام الشركة بتصدير الأكسيد الأحمر المنتج من جزيرة أبى موسى إلى الخارج فى شهر إبريل عام ١٩٣٦، وقيام هذه الشركة باستيراد احتياجاتها المختلفة عن طريق ميناء الشارقة. بل إن إبرام عقد امتياز للتنقيب عن أكسيد الحديد الأحمر، كأحد مظاهر ممارسة السيادة، لا يقتصر فقط على الشارقة وممارسة سيادتها على جزيرة أبى موسى، حيث أنه قد أصبح ممارسة ثابتة تقرها ليس فقط الدولة الحامية، بل أيضا رأس الخيمة كأحد مظاهر ممارسة هذه الأخيرة لسيادتها على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. يؤكد ذلك محاولة الشركة البريطانية (Valley Ochre And Oxcide Co. Ltd Golden) مد امتيازها إلى جزيرتى طنب، حيث طلب ممثل هذه الشركة من المعتمد البريطانى فى الشارقة بأن يحصل هذا الأخير للأول على ترخيص من المندوب السامى البريطانى فى البحرين يتضمن هذا الترخيص الموافقة على أن يقوم ممثل الشركة بمقابلة حاكم رأس الخيمة حسب رغبة هذا

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ص١٤٩.



الأخيـر. وبعد موافـقة المندوب السامى البـريطانى فى البحـرين، وموافقـة الشيخ سلطان بن سالم القـاسمى، حاكم رأس الخيمة، قـام مندوب الشركة البـريطانية بزيارة إلى جزيرة طنب لمعرفـة مدى إمكانية وجود أكسيـد الحديد الأحمر فى هذه الجزيرة. وإذا كانت مظاهر ممارسـة السيادة على جزيرتى الطنب قد تداخلت فـيما بين مشيـختي الشـارقة ورأس الخـيمة فى أوقـات قلـيلة ، إلا أنهـا قد انفـردت رأس الخـيمـة بممارسـة السيـادة على هاتين الجـزيرتين. ففى عـام ١٩١٢ أبرمت بريطانيا اتفاقا مع شيخ الشـارقة لبناء منارة لإرشاد السفن على جزيرة طنب، وفى ١٢ ديسمبـر عام ١٩٣٤ ، طلب الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخـيمة من المقيم السـياسى البريطانى بأن يقوم هذا الأخـير بإبرام اتفاق مـعه تستأجر بمـوجبه بريطانيـا جزيرة طنب لإقـامة تلك المنارة وتدفع بموجـبه إلى حـاكم رأس الخيـمة الإيجار المقابل لذلك. ممـا أدى بالمقيم السياسي البريطانى إلى مـقابلة ذلك الطلب بالرفض[١].

استمرت محاولات حاكم رأس الخيمة برفع علمه على جزر طنب منذ ذلك الحين وحـتى ٢٥ يناير ١٩٤٢ ، حيث قام المـعتمد الـبريطانى فى الشارقـة بإرسال تقريره إلى المندوب الســامى البريطانى يذكر فـيه، من بين أمور أخـرى، أن حاكم رأس الخيمـة يقوم بجباية الضرائب سنويا من سكان جـزيرة طنب، مما جعل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي الكولونيل هاى (W.R. Hay, CIE Hon, ble Lient - Colonel) يقوم بإرسال أحد الضبـاط إلى جزيرة طنب فى منتصف شهر إبريل من ذلك العام لتفـقد أحوالها، فأعرب له حـاكم الشارقة من أنه يرغب فى رفع علمه فـوق جزيرة طنب الكبـرى، مما جعل المقيم السـياسي البـريطانى يصدر تعليماته العامة بالموافقة على ذلك. إلا أن خلافا حادا قد ثار بين مشيختي الشارقة ورأس الخيـمة بشـأن السيادة عـلى جزيرة طنب وذلك فى عـام ١٩٤٨، حيث أن

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٣.



المشيختين قد مرتا بفترات من الاتحاد والانفصال وتعاقب السيادة على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. يوضح ذلك قيام المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي بإرسال طلب إلى المقيم السياسى فى البحرين يطلب منه التحقيق فى هذا الأمر. فرد هذا الأخير بأنه لا توجد حول هذا الموضوع سجلات دقيقة حول اعتراف الحكومة البريطانية بتبعية هذه الجزيرة لمشيخة رأس الخيمة، وإن كان هناك ارتباط وثيق بين الجزيرة وهذه المشيخة منذ انتهاء إمارة «النجة» فى عام ١٨٨٧. وأضاف هذا التقرير أنه من عام ١٨٦٩، وهو وقت استقلال حاكم رأس الخيمة عن الشارقة وحتى هذا الوقت، فى أواخر عام ١٩٤٨، وفيما عدا المدة الواقعة فيما بين ١٩٠٦ إلى عام ١٩٢١، فإن مشيختي الشارقة ورأس الخيمة كانتا تخضعان لحكم واحد. ثم بعد ذلك استقلت مشيخة رأس الخيمة عن طريق استقلال أحد فروع قبيلة القواسم، وهى القبيلة التى ينتسب إليها كل من حاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة، و إن الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال رأس الخيمة فى عام ١٩٢١[١].

يتضح من خلال ما استعرض من وثائق رسمية سابقة أنه ليس لدينا أدلة تثبت اعتراض أو تحفظ إيران على الوجود العربى فى الجزر العربية الثلاث، ولكن من الواضح من حادثة الموظف البلجيكى عام ١٩٠٤م والتى سبق ذكرها أن إيران سعت وبصورة متقطعة للمطالبة بحق ما على الجزر سواء بطريق التراسل مع بريطانيا كدولة حامية أو بطريق التسلل لزرع عملها فى هذه الجزر، ومن الأدلة المتوفرة أيضا بإذعان إيران للوجود العربى على الجزر موقفها إزاء إنزال علم الشارقة ورفع علمها بدلا منه فى نفس حادثة عام ١٩٠٤م وكيف أنها تنصلت منها وأمرت بإنزال علمها بعد أيام معدودات، وكيف أقرت فى عام ١٩٣٥، أن التنقيب عن الزيت فى طنب يخص حاكم رأس الخيمة[٢].

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٤.
٢ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١١.



أخذت تظهر الادعاءات الإيرانية شيئا فشيئا بالسيادة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى كميات من الأكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز الإيرانية، وذلك عن طريق قيام الشركة بتحريض الحكومة الإيرانية بمد سيادتها إلى جزيرة أبو موسى، كما أشار إلى ذلك السفير البريطانى فى إيران فى رسالة بعث بها إلى حكومته عام ١٩٢٣ .
وعلى الرغم من أن الإيرانيين قاموا بإرسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى فى نهاية عام ١٩٢٥ لفحص كميات الأكسيد الأحمر الموجودة هناك، فقد أدى موقف الحكومة البريطانية المتشدد ضد تلك المحاولة، وتمسكها بسيادة حاكم الشارقة على هذه الجزيرة، إلى قيام الحكومة الإيرانية بإرسال تعليماتها إلى جميع موظفيها بعدم المساس بجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. مما جعلها تبرر ممارسة مشيختي الشارقة ورأس الخيمة بالسيادة على الجزر العربية الثلاث بأن إيران قد تخلت عن ممارستها لسيادتها على تلك الجزر تحت طائلة الضغط البريطاني.
أخذت الحكومة الإيرانية فى أواخر عام ١٩٤٨ تعرب عن تذمرها بسبب اتخاذ تلك الجزر كمناطق لتهريب البضائع إلى إيران، الأمر الذى جعل المقيم السياسي البريطانى فى الخليج، بيلى (Pelly) يقوم بإرسال كتاب فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إلى المعتمد البريطانى فى البحرين يطلب من هذا الأخير بأن يستفسر من حاكم رأس الخيمة عن موضوع تلك الإدعاءات ويحث هذا الأخير على المحافظة على ممتلكاته والدفاع عن تلك الجزر العربية. ومن أجل التحقق من الادعاءات الإيرانية، فقد طلب المعتمد السياسي البريطانى فى البحرين، بيلى (Pelly)، من الوكالة البريطانية فى الشارقة إعداد تقرير كامل عن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وبالفعل فقد قامت هذه الوكالة بزيارة هذه الجزر فى الفترة الواقعة بين ١٩ - ٢١يناير ١٩٤٩، ووضعت تقريرا وفقا لذلك. وقد أكد التقرير على ممارسة مشيختي الشارقة ورأس الخيمة لمظهرين من مظاهر ممارسة



سيادتهما على الجزر الثلاث، وهما انتساب سكان هذه الجزر إلى سكان المشيختين، وارتفاع علم كل من المشيختين على هذه الجزر[1].

فبالنسبة لجزيرة أبو موسى، فقد تضمن التقرير تحديد عدد سكانها بستين مواطنا، ومائة وأربعون عاملا يعملون فى شركة الوادى الذهبى والأكسيد، ومعظم سكانها من المواطنين المحليين، ولم تزر الجزيرة إلا أربعة أو خمسة مراكب فقط منذ شهرين. أما بالنسبة لجزيرة طنب، فقد حدد التقرير عدد سكانها بحوالى ثمانين مواطنا، بالاضافة إلى سبعة هنود وإيرانيان. وقد أكد التقرير، أنه لا توجد أيه دلائل على استخدام هذه الجزر من قبل السفن لتهريب البضائع إلى إيران. إضافة إلى ذلك، فقد جاء فى تقرير بيست (Navy G.F.M. Best. Commander, Royal)، وهو أحد ضباط البحرية البريطانية، أن هذا الأخير قد زار جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، بعد تلك الإدعاءات الإيرانية، حيث رأى علم الشارقة يرتفع على جزيرة أبو موسى وعلم رأس الخيمة يرتفع على جزيرة طنب. فتعدد وتنوع الإدعاءات الإيرانية بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث على هذا النحو، لا يمكن تبريره وتفسيره إلا على أساس أن إيران قد قصدت من وراء هذه الادعاءات جميعا عدم انقضاء ما تدعيه من حق بالسيادة على الجزر العربية الثلاث بالتقادم من ناحية، وعدم اكتساب مشيختي الشارقة ورأس الخيمة لحق السيادة على الجزر عن طريق الممارسة المستمرة للسيادة (prescriptoion) من ناحية أخرى ففى قضية جزيرة بالماس (Island of palmas Case) لعام ١٩٢٨ بين هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكد المحكم (Huber) أن عدم احتجاج أسبانيا ضد ممارسة هولندا للسيادة على جزيرة بالماس العائدة لأسبانيا يعتبر اذعانا من هذه الأخيرة لهولندا مما أدى إلى اكتساب هذه الأخيرة لملكية الجزيرة بواسطة التقادم[2].

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٥.

٢ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٦.



تؤكد الحقائق التاريخية أن هذه الجزر العربية كانت تابعة للقواسم فى الشارقة ورأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجئ بريطانيا إلى المنطقة وإبرامها عدة اتفاقيات مع حكام المشيخات ومنها الاتفاقية الأولى فى عام ١٨٢٠ ، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت المشيختان آنذاك مشيخة قاسمية واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى بداية القرن العشرين آلت جزيرة أبو موسى إلى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة وكانت حيازة المشيختين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر عام ١٩٧١م، وكانتا تمارسان من أعمال السيادة على الجزر العربية الثلاث ما يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ومساحتها وكثافتها السكانية. وليس ثمة ما يثبت أن المشيختين قد تخليتا عن سيادتهما على الجزر العربية الثلاث أو كفتا عن الاهتمام بمجريات الأمور فيها. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر العربية الثلاث، كما أن مطالبتها المتقطعة بالجزر العربية لم تمر دون معارضة أو منازعة. ومن المستقر قانونا أن الادعاءات الورقية لا تكفى لازاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم. تجلت مظاهر ممارسة السيادة فى التصرفات التالية:

(١) أن الجزر العربية الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها كما أن سكانها يحملون جنسية المشيختين.

(٢) وجود ممثلين لحاكمى المشيختين فى الجزر بصفة مستمرة.

(٣) استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوما سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعى الماشية.

(٤) وجود مرافق عامة تابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتى



أبو موسى وطنب الكبرى. أما طنب الصغرى فنظرا لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من قبل ممثل حاكم رأس الخيمة فى طنب الكبرى والذى كان يزورها من وقت لآخر.

(٥) قيام مشيختي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية. ومثال على ذلك فقد منح حاكم الشارقة امتيازات للتنقيب عن أوكسيد الحديد فى أبو موسى لشركات مختلفة فى أعوام ١٨٩٨ و١٩٢٣ و١٩٣٥ وكانت فترة الامتياز الأخير ٢١عاما، كما منح حاكم الشارقة أيضا امتيازات للتنقيب عن النفط فى أبو موسى فى عام ١٩٣٧ لشركة الامتيازات البترولية المحدودة، وفى عام ١٩٧٠ لشركة بيوتس[١].

أما بخصوص جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتيازا للتنقيب عن أوكسيد الحديد فى عام ١٩٥٢، كما منح الحاكم امتيازا للتنقيب عن النفط لشركتين أمريكيتين فى عام ١٩٦٤[٢]. أثارت إيران ادعاءات متقطعة حول الجزر العربية، بيد أن تلك الإدعاءات افتقرت إلى الأسانيد والأدلة القانونية المعززة لها، كما أنها تعارضت مع سلوك إيران اللاحق والمتمثل فى طلب الحكومة الإيرانية لشراء جزيرتى طنب من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٩ إلا أن حاكم رأس الخيمة رفض هذا العرض جملة وتفصيلا مهما كان الثمن وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران برفض حاكم رأس الخيمة للعرض.

---

١ ـ د. محمد رشيد الفيل ـ المرجع السابق ص١٩٩.
٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص٢٣٢.



اقترحت الحكومة الإيرانية فى أكتوبر عام ١٩٣٠ على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة ٥٠ عاما، وفى عام ١٩٧١ طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزر طنب ورفض حاكم رأس الخيمة الطلب الإيرانى. ويشكل سلوك إيران هذا أساسا لتطبيق المبدأ القانونى المستقر دوليا والذى يقضى بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفا يخالف مخالفة بينة الحق الذى يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق. وقد عبرت الحكومة البريطانية فى أكثر من مناسبة، من خلال الوثائق والمراسلات الرسمية منذ القرن التاسع عشر، عن اعترافها بسيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على الجزر[1]، ومعارضتها للادعاءات الإيرانية حتى أن الحكومة البريطانية فى سبتمبر عام ١٩٣٤ وجهت تحذيرات للحكومة الإيرانية بعدم المساس بالأوضاع القائمة فى الجزر العربية، حيث اعتبرت أن المزاعم الإيرانية لا أساس لها من الصحة وهددت بمقاومة أى تدخل من جانب إيران فى الجزر.

يبدو واضحا تنوع الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث، وما ترمى إليه هذه الادعاءات من أهداف سبق ذكرها، عندما تحولت هذه الادعاءات من مجرد ادعاء السيادة على هذه الجزر العربية، ثم ادعاء استخدام هذه الجزر لتهريب البضائع إلى محاولة إيران استئجار هذه الجزر العربية، من أجل، على ما يبدو، الالتفاف حول التعنت البريطانى ضد ادعاءات إيران السابقة فى السيادة على الجزر الثلاث، ومحاولة إيران وضع تلك الجزر، على الأقل، تحت سيادتها الواقعية إلى أن تحين الفرصة لتنفيذ ما تدعيه. إلا أن تلك المحاولة وإن نجحت فى الالتفاف حول اصرار شيخى الشارقة ورأس الخيمة بشأن تمسكهما بالسيادة على تلك الجزر. يوضح ذلك قيام الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٣٠ بتقديم اقتراح إلى الحكومة البريطانية يقضى بإستئجار إيران للجزر الثلاث لمدة

١ ـ د. محمد طاهر موسى عبده ـ المرجع السابق ص٥٩.



خمسين عـاما، وقد استطاعت بالفعل الحكومة البريطانيـة التأثير على حاكم رأس الخيمـة، الشيخ سلطان بن سالم القاسـمى، فوافق هذا الأخير على تأجـير جزيرة طنب للحكومة الإيرانيـة، شريطة أن يظل علم إمارته مرفـوعا على هذه الجزيرة، كـأحد مظاهر ممارسـته لسـيـادته عليهـا؛ والا يكون لإيران أية سلطة على رعـايا الشيخ، مما أثار خلافات بين الطرفين تم على إثرها تعليق هذا الموضوع[1].

ثم هدأ هذا النزاع فترة ليست بقـصيرة، لتأججه من جديد شـركات البترول الغربية المتصارعة على مناطق امتيازات جديدة، مما جعل النزاع يتخذ مسارا جديدا، يتمثل فى اتسام الإدعاءات الإيرانية بالتهديد باستخدام القوة لتنفيذ هذه الادعاءات، وخصوصا بعد إعلان بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج العربي فى عام ١٩٧١ . فى الوقت نفسه، فقد أظهرت كل من مشيختي الشارقة ورأس الخيمة النية فى الدفـاع عن سيادتهما على تلك الجـزر ضد أى اعتداء خـارجى وإن كانتا تنقصهما الوسائل اللازمه لذلك. ويظهر ذلك من أنه، فى عام ١٩٦٩، قام حاكم الشارقة بمنح شركة (Buttes) البريطانية امـتيازا لاكتشاف البـترول فى جزيرة أبى موسى وميـاهها الإقليميـة إلى مسافة ثلاث أمـيال بحرية وقاع وباطن قـاع المنطقة المجاورة لسواحـل هذه الجزيرة، كتأكـيد لاستمرار ممارسـة سيادته عليـها، ثم قام حاكم الشارقة فى ١٠ سبتمبر عام ١٩٦٩ بإصدار قانون يتضمن مد مياهه الإقليمية إلى مسافة اثنى عشر ميلا بحريا مـن جزيرة أبى موسى. وقد قامت شركة البترول الوطنيـة الإيرانية (M.I.O.C) فى ٢٣ يونيـو عـام ١٩٧٠ بإعلان شـركـة بوتس (Buttes) بأن إيران تحتفظ بحقها فى اتخاذ ما تراه من عمل مناسب بشأن خضوع جزيرة أبو موسى ومياههـا الإقليمية لسيادتها، كتأكيـد فى المقابل، على استمرارية الادعاءات الإيرانية بالسيادة على هذه الجزيرة. يظهر ذلك من الأسانيد الجديدة التى استندت إليها تلك الادعاءات،وهى: أن إيران قـد سلمت هذه الجزيرة إلى الشارقة

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٧.



وأن بريطانيا قد أكدت مرارا ملكيـة إيران لها وأن المحافظة على أمن الخليج العربي لا يكون إلا بخضوع هذه الجزيرة للسيادة الإيرانية. وأمام ما تظهره بريطانيا من لين أمام هذه الادعاءات الإيـرانية، بعد عقـد عزم بريطانيا على مغـادرة منطقة الخليج العربي فى عام ١٩٧١، أبلغت إيران رسميا الحكومة البريطانية فى حوالى ١٩ مايو عام ١٩٧٠ أنها، أى إيران، تعتـبر جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمـية إلى مسافة ١٢ ميل بحـرى خاضعـة للسيادة الإيرانيـة. فلم يكن من الشارقـة، فى مثل هذا الوضع الجديد، إلا أن أعلنت من جـانبها رفض الادعاءات الإيرانية بـالسيادة على جزيرة أبو موسى، مؤكدة عروبـة تلك الجزيرة، حيث أن القبائل التى تسكن تلك الجزيرة ينحـدورن من نفس القبائل العـربية التى تعيش فى إمارة الشـارقة وأن هذه الجزيرة عربية منذ الأزل ولم تحتل من قبل أية قوة أجنبية[١].

يقول د. أحمد زكريا عن الادعاءات الإيرانية:ـ

شهـدت القضيـة بعد ذلك تطورات أخـرى لعل أبرزها محـاولات الحكومة الإيرانية منذ عـام ١٩٣٠م وما بعده، تأجيـر أو شراء الجزر، وهو أمر لا يعـرضه صاحب حق أصيل، ومنها أيضـا احتلال إيران للجزر احتلالا عـسكريا فى نوفمبر ١٩٧١م، كـما هو مـعروف، حـتى وإن رددت كتـابات مجـتهـد زاده وغيـره أن البريطانيين «أعادوا» الجزر لإيران وهم بسبيلهم للانسحاب من الخليج، ومنها أيضا الظروف والملابسات التى اضطرت الشارقة إلى توقيع «مذكرة التفاهم» مع الحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبو موسى فى نوفمبر ١٩٧١م. ثم أخيرا أحداث عام ١٩٩٢م التى انتزعت فيها الحكومة الإيرانية جزيرة أبو موسى تماما وشرعت فى تحويلها إلى جزيرة إيرانية صرفة[٢].

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص١٨.
٢ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ص١٥٠.



فكل التطورات السابقة تنقلنا من نطاق التاريخ الذى عالج به الأستاذ مجتهد زاده أطروحته، إلى مرحلة أخرى، ولكن يهمنا فى النهاية أن نشير إلى أنه فى كتابات أخرى طرح سببا آخر للادعاء، بتملك بلاده للجزر العربية، بخلاف الادعاءات السابقة، حين ذكر أن ثمة أهمية أمنية واستراتيجية تقتضى امتلاك هذه الجزر، ذلك أن المسافة بين جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وبين الساحل الإيرانى، أقصر من المسافة بينهما وبين الساحل العربى، وبالتالى فإن أمن إيران يقتضى الاحتفاظ بالجزر، ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أصحاب الحقوق التاريخية فى الجزر، إلا أنه من الضرورى أن نشير إلى أن هذه الحجة صارت فى ظل التطورات التقنية الحالية فى فنون التسليح، لا معنى لها، وذلك لتغير مفهوم الأمن والاستراتيجية على نحو مذهل، مما يغير بلا شك القيمة الاستراتيجية والأمنية لهذه الجزر بالنسبة لإيران، لذلك فإن انهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزر العربية الثلاث،وتسوية المشكلة نهائيا سواء من خلال مفاوضات مباشرة، أو حتى فى خلال اللجوء للتحكيم الدولى، سيكون مدخلا طبيعيا لإرساء أسس السلام والتعاون فى شتى المجالات بين جمهورية إيران الإسلامية وجيرانها العرب[1].

كتب الدكتور إبراهيم خلف العبيدى عن سيادة الجزر العربية فى جريدة الثورة العراقية بتاريخ ٩/ ٧/ ١٩٧٩ يقول:ـ

إن تاريخ هذه الجزر العربية مرتبط بشكل أساسى بتاريخ الخليج العربى وبتاريخ القواسم بالذات، تلك القبائل التى كانت لا تضاهيها فى المنطقة خلال القرن الثالث عشر والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر. حيث فرضت سيطرتها على الساحل العمانى، الساحل الإيرانى وعلى عدد من الجزر فى الخليج العربى عندما بدأ البريطانيون يحاولون بسط سيطرتهم على الخليج العربى، كانت القواسم اقوى قوة محلية تقف فى وجههم. فشن البريطانيون حربا لا هوادة فيها

---

١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ـ نفس المرجع ص١٥٠.



لسنوات عديدة حتى تمكنوا من التغلب على هذه القــوة العربية عام ١٨٢٠ بعد ان أبدى القواسم ضروبًا من الشجاعة والتضحية.

أجبر حكام القواسم على الدخول فى مـعاهدات الحماية والأمن المشترك مع البريطانيـين. وطرد القواسم من الساحل الإيرانى لكن سيطرتهم بـقيت على عدد من الجزر منها جـزيرة «صري» وميناء لنجة على السـاحل الإيرانى وطنب الكبرى وطنب الصـغرى. وتمكن الإيرانيـون من احتـلال ما لـم يتمكنوا عليـه ايان حكم القواسم فـاحتلوا ميناء لـنجة عام ١٨٨٧ واسـتولوا بعد ذلك على جـزيرة صري وهنجام وظل حاكم الشارقة الذى كان رأس الخيمة جزءا من إمارته صاحب السيادة على طنب الكبـرى وطنب الصغـرى وأبو موسى،ويؤكـد ذلك لوريمر بقـوله (ان تبعـية جـزر أبو موسى وطنب تعـود إلى شيخ الشـارقة، وهو يزورها احـيانا فى الطقس الحار وأنهـا لم يحكمها أى مسـؤول إيرانى). وبعد احتلال لنجـة من قبل الإيرانيين فـأخذ موظفو الجـمارك الإيرانيون يضـغطون على التجار ويبـتزون متهم الأموال ويفرضـون عليهم ضرائب فهـاجر التجار إلى موانئ السـاحل العربى ولم يكتفوا بذلك بل إن قـسما منهم فاتح وكالات النقل والشحن الأجنبـية بأن سفنهم يجب أن تأتى إلى أبو مـوسى أفضل من ذهابهـا إلى لنجة، فـعلا وافـقت بعض وكالات الشحن على ذلك، فـخاف الإيرانيون من تحول التـجارة من لنجة إلى أبو موسى فظهر الادعاء الإيرانى الأول عام ١٩٠٤ بهذه الجزر العربية وتحركت السفينة الإيرانية مظفرى فى تلك السنة باتجاه جـزر طنب وأبو موسى، وانزل علم الشارقة ورفع العلم الإيرانى بدلا منه. ووضـعت على الجـزر حراسة جـمركـية إيرانـية. واحـتج حاكم الشـارقـة لدى بريطانيا بشـدة. وضـغط عليهم للـتدخل ونتـيجـة مداخلات معـينة وخوفا من بريطانيا على مصالحهـا طلب البريطانيون من الحكومة الإيرانية بأن اسـتمرار احتـلال الجزر العربيـة أبو موسى وطنب الكبرى والصـغرى سوف يدفع السلطـات البريطانية إلى اثارة مـوضوع جزيرة صـري، وقال المندوب



البريطاني فى تلك المفاوضات ان السلطات البريطانية ما تزال تعتقد ان صري تابعة إلى حاكم الشارقة. وفى إطار الأطماع الاستعمارية أثيرت الأزمة بعد ذلك عام ١٩٠٧ ولكن هذه المرة ليس بين الإيرانيين وحكام الشارقة والبريطانيين، بل بين الألمان والبريطانيين. فقد بدأت ألمانيا تعمل على مد نفوذها السياسى والاقتصادى إلى الخليج العربى منذ عام ١٩٠٠.

استطاع أحد رجال الأعمال الألمان وهو روبرت فون هاوسن من الحصول على امتياز استخراج أوكسيد الحديد من حاكم الشارقة، ولما بدأ هاوس عام ١٩٠٧ بتصدير الخامات على ظهر السفن الألمانية شعر أصحاب المشاريع البريطانية بالغيرة من هذا النجاح الألمانى، وشعرت الحكومة البريطانية كذلك بالخطر الذى يهدد مناطق نفوذها. فاوعزت الحكومة البريطانية إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي بالضغط على حاكم الشارقة لالغاء الامتياز المذكور. وخضع لهذا الضغط. لكن فون هاوسن لم يعر أهمية ذلك، مما دفع الحاكم إلى اتخاذ اجراء آخر، وذلك بإرسال سفينة محملة بالرجال، وقد صحبهم مسؤول بريطانى على ظهر قارب مسلح، ووصلت هذه القوة فى الثانى والعشرين من أكتوبر ١٩٠٧ وطردت رجال الشركة الألمانية من الجزر،وتطور الأمر إلى أزمة بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وحاكم الشارقة من جهة أخرى، فطلب الألمان من حاكم الشارقة تعويضا عما لحق المصالح الألمانية من أضرار. وجرت مفاوضات بين بريطانيا وألمانيا على أعلى المستويات وكانت وجهة نظر البريطانيين فى تلك المفاوضات أن من حق حاكم الشارقة بصفته صاحب السيادة على الجزيرة منح أى امتياز أو الغاؤه: وبقيت الأزمة بين بريطانيا وألمانيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى التى تمخضت عن تدعيم السيطرة البريطانية فى الخليج العربى.

انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة سنة ١٩١٩، واقتسمت المشيختان ملكيتها للجزر العربية فصارت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى تتبعان رأس الخيمة،



وبقيت جـزيرة أبو موسى تتـبع الشارقـة. وبعد الاطاحة بحكم الـدكتور مـصدق وسيادة المصـالح الأمريكية فى إيران وممارسة نظام الشـاه لدور الشرطى فى الخليج العـربى حاولت إيـران فرض سـيطرتهـا على الجزر، فـقـامت قطع من الأسطول الإيرانى فى مـارس ١٩٦٤ باحـتـلال جـزيرة أبو مـوسى. ولاقى ذلك الإجـراء احتجاجات واسعة فى ارجـاء الوطن العربى. فصرح وزير خارجية إيران بأن إنزال الجـيش فى الجـزر كان مناورة حـربيـة طارئة اشـتـرك فيـهـا الأسطولان الإيرانى والأميركى. وليس القـصد من ذلك الاحتلال، وان القوات الإيرانية انسـحبت بعد عشرين يوما عند انتهاء المناورات. ويمكن الرد على المزاعم بما يلى[١]:

أولا ـ ان جميع الوثائق والمراسلات الرسمية البريطانية تدل على ان الحكومة البريطانيـة كانت منذ القرن الماضى وحتى احـتلال الجزر عام ١٩٧١ تقـر بالسيادة العربيـة على هذه الجزر، وسنكـتفى بذكر بعض الوثـائق. وطلب المقيم السـياسى البريـطانى فى الخليج العربى فى ١٩١٢/٩/٢٨ من حـاكم رأس الخيـمة السـماح بإقامة منارة لارشاد السفن فى الخليج العربي فى جزيرة طنب الكبرى. كتب المقيم السياسي البـريطانى فى بوشهر سنة ١٩٢٩ إلى حاكم رأس الخيمـة رسالة تضمنت العبارة التالية «جزيرتكم طنب» واشـار فى رسالة إلى أهمية رفع العلم العربى على الجزيرة، وأكـد فى أكثـر من رسالة إلى أهمـية العلم العربى عـلى ان حاكم رأس الخيـمة كان يصر على رفع العـلم كلما مرت سفـينة أجنبية بالقـرب من الجزيرة. طلب المعتـمد السياسى البـريطانى فى (ساحل عمان) عـام ١٩٥٧ من حاكم رأس الخيـمة الإذن بزيارة بارجة حربيـة بريطانية لجزيرتى طنب، وقـدم مثل هذا الطلب لبارجة أخرى فى مايو ١٩٥٨. صرح وليم لوس ممثل وزارة الخارجية البريطانية فى المفـاوضات بين الإمـارات قبـيل الانسـحاب البـريطانى من الخليج العـربى، بأن الحكومة البـريطانية عندما دخلت الخلـيج العربي لم تغتـصب أبو موسى من إيران

١ ـ د. إبراهيم خلف العبيدى ـ جريدة الثورة العراقية ـ ١٩٧٩/٧/٩.



وتسلمها للشارقة، وان الحكومة البريطانية تعتبر منذ دخولها المنطقة أن جزيرة أبو موسى عربية وهى كانت كذلك بمقتضى الوثائق المحفوظة لدى الحكومة البريطانية. وأكد وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية فى كتابه المؤرخ فى ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٠ ان وجهة نظر الحكومة البريطانية هى أن السيادة على جزيرة أبو موسى تعود للشارقة. وهكذا بقى البريطانيون يعترفون بالسيادة العربية على الجزر منذ دخولهم الخليج العربى حتى احتلالها من قبل إيران، ولم يسبق ان احتجت أية دولة فى العالم على ذلك.

ثانيا ـ ان مشيختي الشارقة ورأس الخيمة مارستا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة بما يتناسب وظروف الجزر الثلاث. وكانت هذه الممارسة تشمل مختلف مظاهر النشاط الحكومى كإدارة المرافق العامة المدارس والمستشفيات ومنح الامتيازات لاستثمار الموارد الطبيعية ورفع العلم العربى فى الجزر، واستيفاء الرسوم والضرائب من الأشخاص الذين يستعملون هذه الجزر.

ثالثا ـ وزعت الأمانة العامة للجامعة العربية بعد عدة أيام من الاحتلال مجموعة من الوثائق يبلغ عددها (١٨) وثيقة قدمها حاكم رأس الخيمة إلى الجامعة، وتضم هذه الوثائق اعترافات عديدة من الجهات الرسمية ومن الممثلين الرسميين فى الحكومة البريطانية ودول أخرى لتبعية الجزر إلى رأس الخيمة، وتضمنت هذه الوثائق عقود امتياز أوكسيد الحديد والنفط، وبعض المراسلات بين شركة النفط الانكلو ـ إيرانية فى عبادان التى يعود تاريخها إلى سنة ١٩٣٥ وكافة هذه المراسلات تعترف بها الشركات بملكية رأس الخيمة والشارقة للجزر.

رابعا ـ رفع العلم الإيرانى على الجزر عام ١٩٠٤ لمدة ثلاثة أشهر لا يكون اطلاقا سندا قانونيا يثبت وجودا فعليا لإيران على الجزر، وإيران فى تلك السنة كانت تجرب وضع يدها على الجزر، ولكنها جربت بتردد واستحياء، ولم ترق مطالبتها إلى مستوى المطالبة الرسمية بل ولم ترق إلى مستوى المطالبة الورقية أو



الاحتـجاج الشكلى الورقى. ويعزز ذلك أن إيران لم تعـترض على قيام حـاكمى رأس الخيمة والشارقة بمنح الامتياز لاستخراج الموارد طبيعية.

خامسًا:ـ الوضع القانونى لاتفاقـيات التسوية. من خلال التـفحص العـميق لمسألة الخلاف الناتج عن أحقية السـيادة على الجزر أهو للإمارات أم لإيران، يتبين لنا أن هناك أطرافا أخرى لهـا مصالح مشتركـة فى هذه الجزر، ونعنى هنا بصريح العبارة (بـريطانيا وأمريكا) حيث ان الأولى تعـتبر الدولة الحامـية والثانية صـاحبة شـركات الإمـتيـاز فى استـخراج النـفط والمعادن من الجـزر، ومن خلال تشـبث الإمارات وإيران بأحـقيتـهما على الجزر أخـذت الأمور فى التعـقيد وخـاصة عند اقتراب موعد انتـهاء حماية بريطانيا وخروجها مـن الخليج العربي مما دفع ببريطانيا وأمريكا إلى التفكير والتخطيط بطريقة للخروج من هذا المأزق السياسى الذى يحول دون استمـرار أعمال التنقيب واسـتخراج المعادن من تلك الجـزر، ومن خلال هذا الاستنتاج نطرح التساؤلات ونعرض الاحتمالات الآتية:

(١) فأما بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى فليس هنالك فى علمنا أى اتفاق بين إيران ورأس الخيمة حولهما، فمـاذا لو تبين أن بريطانيا كدولة حامية قد عقدت اتفاقا مع إيران تتنازل فيه باسم رأس الخـيمة عن السيادة عليها لإيران؟ وما رأى القانون بهذه الاتفاقية لو كانت قد أبرمت على سبيل الافتراض؟

كتبت صحيفة الاتحاد الظبيانية عن سيادة الجزر العربية فقالت:

المسألة مسألة حق وباطل، فالحق هو المنتصر أما الباطل فلن يدون لأنه يفتقر إلى مقومـات البقاء هذه هى حال قضـية جزيرة أبو موسى، ومعـها طنب الكبرى وطنب الصغرى. البـاطل يقارع الحق ويحاول نفيـه، إذا لم نقل سلبه. ولانه حق لقى اجماعا على استرداده، اجماعا يؤكد سيادة الإمارات على الجزر الثلاث، وكل ما عدا ذلك يعتبر خرقا للقوانين والـشرعية الدولية، لا تقر به ولا تعترف بوجوده



حتى وإن فرض نفسه بالقوة كما هو الوضع فى كثير من حالات الاحتلال. حق الإمارات فى السيادة على أبو موسى لاجدال فيه، هكذا يقول التاريخ والقانون. ومن يقف ضد منطق التاريخ يكون من دون منطق، لا سند له سوى الأوهام التى لا بد أنها ستزول وتتلاشى وبطبيعة الحال، أن من يستند إلى الأوهام يكون كمن يحرث البحر ظنا منه انه يستطيع ان ينتج غلالا، بينما الواقع مخالف تماما. غلة واحدة، هى النتيجة، ولكنها مرة المذاق على الجميع، لأن الاحتلال لا يفرز إلا ما هو مر، فلماذا تصر إيران على ان تشرب كأسه بينما فى استطاعتها ان تجنب المنطقة ما يعكر الأمن والاستقرار فيها؟

ثم إلى من تطلع إيران من العرب ليقف معها ضد سيادة الإمارات على جزرها؟ الجواب، قرار عربى وافق عليه مجلس الجامعة بالاجماع يؤكد حق وسيادة الإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. فهل كل العرب على خطأ فى موقفهم، وهل هناك استعداد إيران للوقوف ضد كل العرب الذين لم يعملوا يوما إلا فى سبيل تعزيز العلاقات مع إيران وفق أسس ومبادئ الشرعية الدولية؟ نعم ان العرب قالوا كلمتهم فى الاحتلال الإيرانى، وهى كلمة حق،وما على إيران إلا احترام العهود والمواثيق الدولية الموقعة بينها وبين الإمارات، لأن ذلك هو السبيل الأمثل لحل الخلافات، والقاعدة الأساسية التى يتم الارتكاز عليها لاحقاق الحق[1].

(٢) وأما بالنسبة إلى (أبو موسى) فما هو التكييف القانونى للاتفاق الذى يبدو أنه تم بين شيخ الشارقة والحكومة الإيرانية حولها عشية نزول القوات الإيرانية فيها، يبين نصر مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى[2].

لم يكن بوسع إيران والشارقة تدارك تطور ذلك النزاع عن طريق عرضه على

---

١ ـ د. إبراهيم خلف العبيدى ـ جريدة الثورة العراقية ١٩٧٩/٧/٩.
٢ ـ جريدة الاتحاد ـ أبوظبى ـ ١٩٩٢/٩/١٤.



منظمة إسلامية أو حتى دولية، حيث ان مشيخة الشارقة لاتزال فى ذلك الوقت تخضع للحماية البريطانية، الأمر الذى يستلزم موافقة الدولة الحامية على ذلك. وكان بوسع بريطانيا عرض هذا النزاع على عصبة الأمم المتحدة، أو منظمة الأمم المتحدة، أو حتى جامعة الدول العربية، إلا أنها لم تفعل ذلك، حيث ان المفاوضات المباشرة مع إيران قد تحقق لها مكاسب سياسية لم تكن تحصل عليها لو عرض النزاع على القضاء الدولى أو حتى على منظمة إسلامية أو دولية. بل إنه حتى ولو وافقت الدولة الحامية على عرض النزاع على المنظمة الإسلامية الوحيدة فى ذلك الوقت، وهى جامعة الدول العربية، حيث لم تصل منظمة المؤتمر الإسلامى بتطورها إلى مرحلتها الحالية، فإن نظام حل النزاعات الدولية فى ميثاق الجامعة كان ناقصا ومعيبا، كما سيأتى بيانه، بحيث لا يتوقع ان يكون له أثر فعال فى حل النزاع القائم. يظهر ذلك جليا من موقف الحكومة البريطانية تجاه هذا النزاع فى مراحله الأخيرة حيث توصلت كل من إيران والشارقة، بفضل جهود الحكومة البريطانية، إلى الاتفاق على مذكرة تشتمل على التفاهم بين البلدين بشأن مستقبل جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية، والتى قام بإعلانها حاكم الشارقة فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٧١ قبل قيام القوات الإيرانية باحتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بأربع وعشرين ساعة. مما يوضح فشل الجهود المبذولة لحل النزاع بالطرق القانونية، ومحاولة أحد طرفى النزاع حله عن طريق استخدام القوة. وإن كان ذلك جزئيا على الأقل بالنسبة لجزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو التهديد باستخدام القوة، والتى تحت طائلته وافقت مشيخة الشارقة على مذكرة التفاهم مع إيران بشأن مستقبل جزيرة أبو موسى[1].

ففى إلقاء نظره على مذكرة التفاهم هذه، نجد انها لم تتطرق إلى موضوع السيادة على جزيرة أبو موسى، ولم يتخل أى من الطرفين عن ادعائه بشأن السيادة

---

١ ـ يعقوب خليل القائد ـ المرجع السابق ص١٨ .



على تلك الجـزيرة، لذلك فإن تلك المذكـرة ما هى إلا حل مؤقت اتفق عـليه بين البلدين. فـالمذكرة تشتـمل على النظام الذى ينبـغى أن تخضع له الجـزيرة، حيث يتمـثل هذا النظام بأن لإيران الحق بإنزال قوات عـسكرية ورفع العلم الإيرانى على منطقـة تم تحديدها فى الخـريطة المرفـقة بتلك المذكـرة، مع خـضوع تلك المنطقـة للاختصاص الإيرانى. كذلك منحت المذكرة الشارقة حق الاختصاص على ما تبقى من الجزيرة، بالإضافة إلى حقها فى رفع علمـها على مركز البوليس التابع لها فى الجزيرة. كما تم، فى تلك المذكرة، الاتفاق على اقتسام عائدات البترول المنتج من الجزيرة وميـاهها الإقليمية بالتسـاوى مع المساواة بين مواطنى الدولتين فيـما يتعلق بحقوق الصيد فى المياه الإقليميـة للجزيرة. إلا أنه قد ثار نقاش حول مدى قانونية مذكرة التفـاهم المبرمة بين إيران والشارقة حول جـزيرة أبو موسى، حيث ان هناك من الدول العـربية من قـال بأن ذلك الاتفاق غـير قـانونى على أساس ان حـاكم الشـارقة قـد أبرمـه تحت ظرف من ظروف الإكراه، بالإضـافـة إلى أنه ليس لديه السلطة بتوقيع ذلك الاتفاق. يظهر ذلك من التغـيير المفاجىء لحاكم الشارقة، وإن كان الحـاكم الجديد قـد أعلن فى ٢فبـراير عام ١٩٧٢ إنه سوف يقـف إلى جانب الاتفـاق الذى أبرمه سلـفه مع إيران، ثم إنه سـوف يطلب من إيران إبرام اتفـاق جديد بدلا مـن الاتفاق الذى أبرمه سـلفه. فأهم مظـهر من مظاهر رفض مـذكرة التفاهم تلك، ليس فقط من قبل الدول العربية، بل أيضا من قبل الإمارات العربية المتحدة، التى قامت كنتيجة لاتحاد الإمارات السبع ومن بينها الشارقة، أن الإمارات العربية لم تعلن عن موقفها صراحة بشأن تلك الاتفاقية، مما يعنى أنها طبقت مبدأ الصحيفـة البيضاء (clean - slate) على مـذكرة التـفاهم تلك، باعـتبـارها من المعاهدات غير المتكافئة (Unequal Treaties) وبالتالى فإنها لم تخلف الشارقة فى الالتزامات الناشئة عن تلك المذكرة[1].

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص١٨.



وأما التكييف القانونى لمذكرة التفاهم التى تمت بين الشارقة وإيران بشأن (أبوموسى) فقد اتضح الآتى[1]:

(١) من خلال قراءة المراسلات الرسمية التى تبودلت بين كل من الشارقة وإيران وبريطانيا بشأن أبو موسى تبين أن هذه المراسلات تمت بسرعة وبزمن قياسى انحصر ما بين ١٨نوفمبر إلى آخر نوفمبر ١٩٧١م تقريبا مما يوضح لنا أن بريطانيا وشركة (بيوتس غاز انداويل) الأمريكية ضغطت وبصورة غير مباشرة على حكومة الشارقة لقبول هذه الاتفاقية لضمان استمرارية مصالح الشركات المستمرة فى تلك الجزيرة.

(٢) واضح من تلاحق هذه الوثائق بهذه السرعة أن (صفقة التفاهم) إن جاز التعبير لها حول أبوموسى جاءت نتيجة جهود متضافرة ملحة من جانب الحكومة الإيرانية والحكومة البريطانية وشركة (بيوتس غاز انداويل) الأمريكية وحكومة الشارقة لإيجاد تسوية ما للوضع نتيجة اقتراب الانسحاب البريطانى وتصميم حكومة طهران على الفوز بمكاسب ما فى الجزر ولو بقوة السلاح. هل يمكن القول أن حاكم الشارقة بهذا التفاهم قد تنازل عن سيادة بلاده على هذا القسم من الجزيرة الذى احتلته القوات الإيرانية؟ لا نعتقد ذلك للأسباب الآتية[2]:

(١) أن مذكرة التفاهم هذه تمت فى فترة كانت الشارقة ما تزال تحت الحماية البريطانية بموجب سلسلة من الاتفاقيات آخرها كان فى عام ١٨٩٢م التى تنص هذه الاتفاقية على واجب كل منهم: (لن أتنازل مهما كانت الأحوال ولن أبيع ولن أرهن أو عدا ذلك لن أقبل احتلال أى جزء من إمارتى إلا للحكومة البريطانية)، وقد لاحظنا أن بريطانيا كررت وباستمرار الاعتراف بجزيرة أبو موسى كجزء لايتجزأ من سيادة الشارقة.

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١٩.
٢ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص١٩.



(٢) تشير المذكـرة إلى أن حكومة الشارقة لم تتخل عن ادعـائها فى الجزيرة وإن كانت كلمة (إدعاء) التى وردت فى الاتفاقية أضعف من كلمة (سيادة)، ولعل استـخدام مـصطلح (ادعاء) هو لايجاد التـوازن الدبلوماسى بين حـقوق الشـارقة القانونية ومطالب إيران السياسية.

(٣) ثم إن نص المادة ٢ ـ أ من مذكرة التـفاهم صريح فى أن ما ستـتمتع به إيران هو مجرد (الولاية) على المناطق التى تعسكر فيها قواتها وليس (السيادة) وثمة فرق كبيـر بين المعنيين، حيث الولاية هى إدارة المناطق المسؤولة عنهـا بتفويض من صاحب السيادة الـقانونية من باب الإنابة، أما السيادة فـهى ملكية الإقليم وممارسة السيادة والحيـازة الفعلية عليه حسب أحكام القانون الدولى الناظـمة لكسب السيادة على الإقليم.

(٤) وأوضح حاكم الشارقـة الراحل خالد بن محمد القـاسمى فى إعلان له من صـوت الساحل مـسـاء ٢٩ نوفمـبر ١٩٧١م، قـال أنه تم الاتفـاق بينه وبين الحكومة الإيرانية بشأن أبو مـوسى،وأوضح (أن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة فى سيادتها على جزيرة أبو موسى حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعا عليها وبحيث يبقى كذلك على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها وكذلك سيبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة).

(٥) الظروف التى أحاطت بالاتفاق، حيث تزامن التهديد الإيرانى بعمل عسكرى ضد جـزيرة أبو موسى إذا لم يتم التوصل إلى حل مع اقتـراب انسحاب القـوات البريطانيـة من الخليج العـربي، كل ذلك يعتـبر من قـبيل الإكـراه المبطل للرضا، فـالعرف الدولى مستـقر على أن أى اتفاق دولى يعتـبر باطلا إذا تم تحت التهديد بالقوة أو استخدامها بصـورة مخالفة لمبادئ القانون الدولى العام، وهذا ما أثبـتته اتفـاقيـة «فينا» لقـانون المعاهـدات الموقعـة عام ١٩٦٩م فى مادتـها الثانـية والخمسين.



(٦) وأما السبب الأخير فى رفض اعتبار مذكرة التفاهم وثيقة تنازل عن السيادة عن بعض أجزاء أبو موسى لإيران فهو اغفالها الكامل لتطلعات سكان الجزيرة وهذا ما يجعلها تتعارض كلية مع حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى أصبح واحدا من مبادئ القانون الدولى الوضعى.

أما بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الكبرى الصغرى فقد رأت الحكومة البريطانية، قبل احتلال إيران لهاتين الجزيرتين، ضرورة اتفاق إيران ورأس الخيمة بشأن وضع نظام يحدد مستقبل تلك الجزيرتين بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي فى عام ١٩٧١. فبذلت الحكومة البريطانية جهودا مضنية فى هذا الاتجاه، إلا أنها لم تسفر عن نتيجة ما، عزت الحكومة البريطانية السبب فيه إلى أن حاكم رأس الخيمة لم يستطع التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية فى هذا الخصوص، بينما يرى الشيخ أن السبب فى عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران إنما يرجع إلى التعنت الإيرانى وتمسك إيران بادعاءاتها على الجزيرتين. يظهر ذلك جليا من الأسانيد التى اتخذتها إيران اساسا لادعاءاتها بالسيادة على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، والمتمثلة بأنه: «على مدى أكثر من قرن، ابتداء من ١٨٧٠، فإن الخرائط البريطانية تشير إلى أن هاتين الجزيرتين إنما هما إيرانيتان. أما السبب الحقيقى وراء هذا الاحتلال، فهو الأهمية الإستراتيجية لهاتين الجزيرتين، حيث رأت إيران ضرورة احتلالهما بعد الانسحاب البريطانى، حيث أنه لا يوجد أى اتفاق بين إيران ورأس الخيمة بشأن إنزال قوات إيرانية فى تلك الجزيرتين، كما هو الحال بالنسبة لجزيرة أبو موسى. إضافة إلى أن ذلك قد وقع قبل انهاء معاهدة الحماية بين بريطانيا ورأس الخيمة وانسحاب بريطانيا بيوم واحد من الخليج العربي[1].

أما لتفنيد احتمال عقد اتفاق بين بريطانيا وإيران تتنازل به بريطانيا عن

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص١٩.



السيادة فى طنب الكبرى والصغرى لإيران نيابة عن رأس الخيمة، نعرض الحقائق الآتية[1]:

(١) أن صفة بريطانيا فى المنطقة محددة باتفاقية الحماية بينها وبين مشايخ الساحل العماني بما فيهم شيخ القواسم (الشارقة ورأس الخيمة).

(٢) تعهد بريطانيا رسميا بحماية هذه المشيخات دون المساس بحقوقها وحرياتها.

(٣) ليس فى اتفاقيات الحماية ما يخول بريطانيا الحق فى التصرف بالبيع أو التنازل عن أى جزء من إقليم المشيخات المحمية حيث أن قواعد القانون الدولى الناظمة للحماية لا تسمح بمثل هذا التنازل، فالقصد من الحماية هو الصيانة وليس التبديد.

هذا لو ظهر أن بريطانيا تنازلت لإيران على الجزر العربية بشكل أو بآخر فإن تنازلها هذا يعتبر باطلا بطلانا مطلقا فى ظل القانون الدولى المعاصر الذى يكفل حق الشعوب فى تقرير مصيرها. على أن الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى قد واجه احتجاجا عنيفا رفع إلى مجلس الأمن، الذى اجتمع فى ٩ديسمبر ١٩٧١ لمناقشة هذه المسألة. من ذلك أن ممثل الإمارات العربية المتحدة فى مجلس الأمن، قد اعتبر أن ذلك العمل من جانب إيران إنما هو عمل لا يمكن تبريره من الناحيتين التاريخية والقانونية، فضلا عن تعارضه مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ثم أضاف قائلا: أن الحكومة البريطانية قد أكدت من جانبها، فى عدة مناسبات، أن هاتين الجزيرتين إنما هما جزيرتان عربيتان، وإن الادعاءات الإيرانية بالسيادة عليهما ليس لها ما يبررها من الناحيتين التاريخية والقانونية. كما انتقدت عدة دول عربية موقف الحكومة البريطانية من الاحتلال الإيرانى لجزيرتى

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٠.



طنب الكبرى وطنب الصغرى، على أساس انه فى وقت الاحتلال لم تكن معاهدة الحماية بين بريطانيا ورأس الخيمة قد انهيت، مما يحتم على بريطانيا الدفاع عن رأس الخيمة ومنع إيران من احتلال تلك الجزر. من بين تلك الدول العربية، التى انتقدت بريطانيا فى موقفها هذا، الكويت حيث أن ممثل الكويت قد أشار إلى أن الحكومة الكويتية قد طلبت من إيران ان تحيل قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم، إلا أن مساعى السلام هذه قد رفضت من قبل إيران. فبرر ممثل الكويت موقف إيران هذا، بأنها لا تستطيع مواجهة حقائق ثابتة وغير متنازع عليها مؤداها أن تلك الجزر لا يمكن أن تكون إلا عربيا وان فى استمرارية المرور الحر من خلال مضيق هرمز ليس فقط أمرا ضروريا لإيران، وإنما هو أيضا أمرا ضروريا للكويت والدول الأخرى المطلة على الخليج العربي[1].

إلا أنه على الرغم من هذه الاحتجاجات العنيفة، فقد استمرت إيران حتى الآن باحتلالها لهذه الجزر العربية الثلاث، الأمر الذى أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق بين الإمارات العربية المتحدة وإيران من أجل تحديد الجرف القارى بينهما. ولما كانت الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية قد وقعتا اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٢، وإن لم يصدقا عليها حتى الآن، ولما كان كل منهما قد صدق على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، وعضو فى منظمة الأمم المتحدة، فإن موضوع الجزر العربية الثلاث وما نشأ عنه من نزاع بين هاتين الدولتين المسلمتين، ينبغى الفصل فيه وفقا لمبادئ القانون الدولى والشريعة الإسلامية الغراء، ايهما أكثر انطباقا، وتوطيدا لأواصر الأخوة الدينية واستقرار الأمن والسلام الدوليين فى هذه المنطقة الحيوية من العالم. ولا يكون ذلك ممكنا إلا بتحديد ما إذا كانت هذه الجزر تعتبر جزرا فى مفهوم القانون الدولى من تطبيق ما يتضمنه هذا القانون ومبادئ الشريعة الإسلامية من نظام لحل النزاعات الدولية

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص١٨.



من هذا القبيل، وتحديد نظام حل النزاعات الدولية الأكثر انطباقا على هذا النزاع فى النظامين الدولى والإسلامى[1].

الادعاءات والأهداف الحقيقية وراء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

يعتبر المضيق وجزره المحيطه به بوابة أمن لإيران من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية فهو يربطها ببقية المحيطات والبحار. فنقل النفط الإيرانى لا يتم إلا عن طريق البحر عبر هذا المضيق، كما أن ٦٥٪ من تجارة إيران الخارجية تتم عن طريق المرافئ داخل الخليج العربي. وقد دفع هذا المنحنى الاستراتيجى للمضيق بشاه إيران السابق لتطبق استراتيجية «شواطئ الخليج». كما كانت تدعى الأحقية الكاملة لها بالخليج العربى فقد كانت دائمة التحرش والمطالبة بالجزر العربية سواء البحرين أو جزر الإمارات العربية المتحدة. أما عن البحرين. فقد بعثت إيران فى ١٩٣٠ مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية ترفض فيها الاتفاقيات التى عقدها شيخ البحرين مع بريطانيا دون الرجوع إليها مثل منح امتيازات لاستثمار موارد الزيت وكذلك اعترضت على منح الشيخ حق التنقيب عن الزيت لشركة «استاندرد أويل الكاليفورنية». فى عام ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً بضم البحرين لها وأعطت لنفسها الوصاية على الخليج العربى ومشيخاته وجزره. كما كانت تشجع الهجرة الإيرانية للخليج العربي للاستفادة من ثرواته ولاستكمال إشرافها على المضيق والتحكم به استمر هذا الوضع حتى بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران واستمرت المطالبة بالبحرين واحتلال جزر الإمارات «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» إذ استولت عليها فى ١٩٧١/١١/٣٠ قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحد إذ كانت ترى أنها جزر إيرانية وامتداد طبيعى لإيران[2].

اختلفت الباحثون والدارسون فى مسألة احتلال الجزر فى تحديد طبيعة

---

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص٢١.
٢ - د. محمد رشيد الفيل - المرجع السابق ص١٩٣.



الدوافع التى حدت بالحكومة الإيرانية إلى القيام بغزو الجزر واحتلالها. فمنهم من رأى انها دوافع استراتيجية وجغرافية لوقوع الجزر قرب مدخل الخليج العربى واشرافها على خطوط الملاحة البرية الدولية، لكن لدى إيران فى الخليج العربي جزر تحتل مواقع جغرافية واستراتيجية تفوق اضعاف ما تمثله الجزر العربية المحتلة. فمن مدخل مضيق هرمز جنوبا وحتى شمال الخليج العربى تنتشر الجزر التابعة لإيران ابتداء من جزيرة لارك وانتهاء بجزيرة خرج وفارس وغيرها، وكلها جزر تحتل مواقع جغرافية هامة. أما من حيث الأهمية الاستراتيجية فإن الجزر التابعة لإيران تؤمن السيطرة على الخليج العربي أمنيا واستراتيجيا بحيث تغدو الجزر الثلاث المحتلة لاقيمة لها استراتيجيا، فجزر قشم وصري «المحتلة أيضا» لا تبعد عن الجزر المحتلة إلا بضع أو عدة كيلو مترات وتستطيع إيران عن طريقها تأمين الأمن والحماية لمياهها الإقليمية ولطرق الملاحة فى الخليج العربي دون احتلال الجزر الثلاث[١].

ذهب آخرون إلى التركيز على الأهداف الاقتصادية لكن العائدات التى سوف تحصل عليها إيران من استغلال النفط فى الجزر الثلاث لا تساوى شيئا يذكر أمام العمليات التى تدخل خزانتها سنويا قادمة من الشركات التى تستخرج البترول الإيرانى، وحجم أرباح البترول المكتشف فى الجزر الثلاث لا يمكنه أن يبرز لمجازفات السياسة التى لجأت إليها حكومة الشاه حينما عمدت إلى استخدام القوة من أجل تأكيد (حقوقها) كما تدعى. بينما ذهبت فئة أخرى إلى تفسير التصرف الإيرانى بدوافع نفسية تكمن فى محاولة الشاة (عام ١٩٧١م) اظهار نفسه أمام الشعب الإيرانى بأن حامى حمى حقوق إيران ومصالحها، خصوصا بعد الفشل الذريع الذى منى به فى قضية البحرين، حين تبنت الأمم المتحدة استفتاء، قيام دولة البحرين المستقلة. والواقع ان التفسير الصحيح للتصرف الإيرانى ازاء الجزر

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ مجلة درع الوطن ـ أبوظبى ـ نوفمبر ١٩٩٣ ص٣٦.



يكمن فى النظر إلى كافة الدوافع مجتمعة، فكل دافع ساهم بشكل أو بآخر فى تشكيل السلوك النهائى للقرار الإيرانى ازاء الجزر والذى ظهر فى النهاية على شكل غزو الجزر واحتلالها[١].

سيطرت الروح العدائية بصورة مستمرة على سياسة الحكم فى إيران نحو جيرانها وعلى الأخص العراق ودول الجزيرة العربية. تلك الخلافات التى امتدت من نهاية القرن الثانى عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. فإن الاعتداءات والتجاوزات الإيرانية على العراق أثناء الحكم العثمانى والوطنى وأقطار الجزيرة العربية الأخرى قد احتلت أطول فترة تاريخية لقد قامت إيران بالاستيلاء على عربستان وجزر شط العرب وطالبت بالبحرين منذ عام (١٩٢٢). فقد كانت إيران تريد أن تجعل من نفسها حامية للخليج العربى، وفى عام (١٩٣٠) تقدمت إيران بمذكرة احتجاجية للحكومة البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون لها الحق فى منح أى امتيازات لاستثمار مواد الزيت فى بلاده دون استشارة أو موافقة حكومة إيران وأصبحت أيضا على الحكومة الأمريكية حينما منح الشيخ حق التنقيب عن الزيت لشركة (استناندرد أويل الكاليفورنية)، وفى عام (١٩٥٧) اصدرت الحكومة الإيرانية قرارا يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر، وفى عام (١٩٥٨) احتجت بشدة على اتفاقية الرياض المعقودة بين البحرين والسعودية بشأن تحديد المياه الإقليمية بين البلدين،وتشجع إيران هجرة مواطنيها إلى الخليج العربي ويبدو ذلك من سياسة إيران الحديثة منذ عام (١٩٦٦) للاستفادة من ثرواتها من جهة واستكمال إيران لاشرافها على مضيق هرمز والتحكم فيه من جهة أخرى[٢].

لم تكتف إيران بالمطالبة بالبحرين بل مارست ادعاءاتها واحتجاجاتها وبدأت

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ نفس المرجع ـ نوفمبر ١٩٩٣ ص٣٦.
٢ ـ د. محمد رشيد الفيل ـ المرجع السابق ص١٩٥.



أنظارها تتوجه نحو جزر الخليج العربيـة مثل: صري، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغـرى وذلك فى النصف الثانى من القـرن التاسع عشـر وذلك لأهميتـها الاستـراتيجية والاقـتصادية وكذلك لأن إيران تنـظر لها على أنها جزر إيرانيـة وما يؤكد على هذه الأطماع هى المذكرة الإيرانية التى بعثها «حاجى ميرزا» رئيس اقليم فارس إلى بريطانيا فى ١٨٤٤ ذاكـرا فيها أن الخليج العربى يعـتبر ملك لإيران من بداية شط العرب إلى مسقط بجـميع جزره وموانيه.[١] تبـدل الوضع الإيرانى فى الستينات وبدأت إيران تهـتم بصورة أكبر بالخليج العربى وجـزره ومما حفزها على ذلك هو تحالف الاتحاد السوفـيتى معها وتقديم المساعـدات الغربية لها ثم تبع ذلك التقـارب الإيرانى الروسى والذى أعلن فيـه الشاه عدم السـماح للولايات المتـحدة باقامة قواعد نووية لصواريخ موجهة فى إيران وتم عقد الاتفاقيات التجارية وبدأت إيران بتسليح نفسها وانتهى هذا التـسليح باحتلال إيران للجزر العربية. ولقد شجع إيران على احتلال هذه الجزر العربية مجموعة من المتغيرات كان أبرزها التالي:

١ ـ بروز إيران بدءا من العـام ١٩٥٣ أى بعد عودة الشـاه إلى السلطة دولة حديثة بعد نمو قدرتهـا العسكرية واتجاهها اقتصاديا نحو التـصنيع، وقوة اقليمية لا يستـهان بها، وقد عـملت مع مطلع الستينات على تركـيز اهتمامـها على المناطق العربية فى الخليج العربي.

٢ ـ الظروف والمتغيرات الدولية التى آلت إلى التعاون بين إيران وبريطانيا فى قضية احتـلالها الجزر عشية انسحاب بريطانيا التى سـعت إلى البحث عمن يضمن لها مصالحها السياسية والاقتصادية فى المنطقة.

يعتبـر مضيق هرمز هو بوابة العبـور المائية الضيقة إلى منـطقة الخليج العربى فعبر هذا المضيق يتم نقل النفط ومن ثم بيعه وتوزيعه على بلدان العالم فمنه يتدفق

---

١ ـ د. بدر الدين عـباس الخـصـوص ـ دراسات فى تاريخ الخلـيج العربى الحـديث والمعاصر جـ٢ ص١٠٥.



ثلثى امدادات العالم من النفط. وقد جعله موقعه الاستراتيجى عرضة لكثير من المخاطر بسبب عوامل خارجية إقليمية ومحلية وقد تؤدى نتائجها لاغلاق هذا الممر وهذه المخاطر تكمن فى:

أ ـ خطر الغواصات وقد كانت إيران من أول الدول المطلة على الخليج العربي التى استخدمت الغواصات.

ب ـ امكان تعرض ناقلات النفط لعمليات هجومية فى البحر أو البر.

د ـ قيام حرب إقليمية أو محلية بين دول المنطقة أو بين دولة أجنبية وأخرى من المنطقة. ومن أول الدول المعنية والمتصلة مباشره بالمضيق هى إيران(١).

لا يرجع الاحتلال الإيرانى للجزر العربية إلى الادعاءات الإيرانية من الناحية التاريخية لأننا نعلم أنها كانت تحت السيادة العربية منذ مئات السنين وقد أقرته بذلك الحكومة البريطانية ولكنه يرجع إلى أسباب أخرى وهى:ـ

أولا: من الناحية الاقتصادية

من الأمور الهامة التى أثرت فى تطور الأحداث الخاصة بالجزر العربية ما حدث فى نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، أول هذه الأمور أن التجارة فى ميناء لنجة قد تراجعت بعد الاحتلال الإيرانى عام ١٨٨٧م وانتقل التجار العرب إلى الساحل العمانى، وهنا شعرت إيران بتدهور تجارتها فى المنطقة ولاسيما أن التجار العرب قد اهتموا بجزيرة أبو موسى لتكون ميناء تجاريا ومركزا أساسيا لتصريف بضائعهم إلى الخارج، وأخذت الجزيرة تنافس الموانىء الإيرانية فى التجارة فتحركت إيران لفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى، والأمر الثانى أن روسيا كانت تشكل ضغطا على إيران فى تلك الفترة فى الوقت الذى كان فيه النفوذ البريطانى يتنامى فى منطقة الخليج العربي وجنوب إيران،وكانت بريطانيا لا تريد

---

١ ـ أنطوان متى ـ الخليج العربى ـ ص٢٣.



الضغط على إيران فى مسألة الجزر حتى لا تترك الفرصة لتقارب إيرانى روسى من جهة أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل على تقوية نفوذها فى إيران من جهة أخرى[1].

بدأت إيران فى بناء أسطولها التجارى وتزايد نشاطها الأمر الذى أزعج بريطانيا وجعلها تطلب من حاكم الشارقة رفع علمه على جزيرتى أبو موسى وطنب الكبرى باستمرار لمنع أية محاولة إيرانية لفرض سيطرتها. ساد الهدوء فى الجزر حيث كانت بريطانيا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن ولا ترغب فى أية مشكلات فى مناطق نفوذها حتى جاء عام ١٩٢٣م حيث قامت الحكومة الإيرانية بالمطالبة بجزيرة أبو موسى والبحرين ورفع الأمر إلى عصبة الأمم المتحدة. لقد كانت الإمارات العربية فى تلك الفترة غير قادرة على مواجهة الأطماع الإيرانية، خاصة بعد أن تمكنت بريطانيا من إضعاف القواسم والسيطرة على المنطقة كلها. عادت إيران لاثارة موضوع الجزر مرة أخرى فى عام ١٩٣٢م عندما منح حاكم الشارقة امتياز استثمار أكسيد الحديد فى جزيرة أبو موسى لصالح الشركات الأمريكية، وطالبت بإلغاء العقد حتى تحل مشكلة السيادة على جزيرة أبو موسى، وأقدمت إيران فى عام ١٩٥١م على اجراء يهدف إلى فرسنة جزيرة أبو موسى وذلك بإجراء احصاء لسكان الجزيرة وتوزيع هويات إيرانية عليهم، وقد أكدت وقتها السلطات البريطانية فى المنطقة أن جزيرة أبوموسى تابعة للشارقة وأن الحلفاء استخدموها فى عام ١٩٤١م وأن البحرية البريطانية تتردد على الجزيرة فى زياراتها باستمرار،وكانت إيران تحاول ابقاء مسألة مطالبتها بالجزر حية ولا تتوقف بدافع خلق وقائع تاريخية تستند إليها فى ادعائها بمرور الزمن، وهكذا ومنذ عام ١٩٥١م وحتى عام ١٩٧٠م لم تحاول إيران اتخاذ إجراء لاحتلال الجزر وإنما استمرت مطالبتها بها، وربما يرجع ذلك أيضا إلى وجود المد العربى

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٨.



الذى كانت تتزعمه مصر فى الخمسينات والستينات[1] بزعيم وقائد العرب جمال عبدالناصر. اضافة إلى وجود أكسيد الحديد الأحمر وكميات كبيرة من النفط الخام والتى يمكن استغلالها تجاريا.

ثانيا: من الناحية السياسية:

يتضح مما سبق ان إيران لا تملك اية حجة قانونية أو تاريخية تخولها احتلال الجزر العربية، وخلال القرون الثلاثة الماضية لم تحاول السيطرة على هذه الجزر إلا مرة واحدة عام ١٩٠٠ ولفترة قصيرة فلماذا قامت إيران عام ١٩٧١ باحتلال الجزر وما هى الدوافع فعلية وراء ذلك.

ان تصميم إيران لاحتلال الجزر يعود إلى عام ١٩٦٨ حينما أعلنت الحكومة البريطانية انها ستنسحب من الخليج العربى نهاية عام ١٩٧١.

ترتبت على قرار الانسحاب آثار عديدة، ومن أهم الآثار المترتبة على تطبيقه مسألة الفراغ السياسى المزعوم، وأكدت الدول الغربية على ضرورة ايجاد قوة موالية للغرب لملء هذا الفراغ والحيلولة دون اسهام القوى المتحررة فى أى نشاط فى المنطقة، وقد صرح ريتشارديسون مساعد وزير الخارجية الأميركية انذاك أن واشنطن تؤيد زعامة إيران فى الخليج العربي بغية صيانة الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة الحساسة وبدأت الولايات المتحدة الأميركية تزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران لتجعل منها قوة عسكرية فى المنطقة بعد الانسحاب البريطانى، وفى الوقت نفسه بدأت الصحافة الغربية تظهر قوة إيران العسكرية وترشحها لملء الفراغ المزعوم. وبدأت إيران تتحرك فعليا للحلول مكان بريطانيا بعد انسحابها وذلك تنفيذا للمخططات الأميركية فى المنطقة التى أوكلت إلى إيران. صوت قضية البحرين بعد أن اقامت الدنيا واقعدتها فى المطالبة بها. وكانت الموافقة الإيرانية

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص٨.



السريعة على اسقاط الادعاءات حول البحرين موضع تساؤلات، وكان واضحا ان التراجع الإيراني يعنى التخطيط للاستيلاء على أراض عربية أخرى فى الخليج لاسيما ان ادعاءاتها فى البحرين لم تسفر عن نتيجة تذكر، كما ان البحرين يسكنها زهاء ربع مليون نسمة مؤمنين بقوميتهم العربية معارضين لأى وجود إيرانى. وكان قيام اتحاد الإمارات موضع استغلال إيران، فأشار المبعوث البريطانى وليم لوس ان الاتحاد لن يقوم إلا بموافقة إيران، ان إيران لا توافق إلا بضم الجزر إليها، وطالب الشاه المخلوع بأن يسلم إليه الجزر وان يعهد لإيران القيام بنفس الدور الذى كانت تقوم بريطانيا على الأقل كوسيلة من وسائل التسوية التى ينبغى أن تحقق. وأعلن اردشير زاهدى وزير خارجية إيران انذاك ان هناك أزمة بيننا وبين بريطانيا حول مطالبتنا بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وان كل ما تبغيه إيران من هذه الجزر ان لا تتحول إلى أماكن تمركز لعناصر التخريب والتهديد بعدها، وايدت الصحافة البريطانية هذا الرأى مؤكدة ان بريطانيا تخشى من انقلاب يسارى فى المنطقة مما يؤدى إلى انتقال هذه الجزر بالغة الاهمية والاستراتيجية، لانها المدخل إلى حقول النفط إلى أيد معادية، لذلك فإن بريطانيا حريصة على عدم إغضاب إيران التى سوف تلعب دورا حاسما فى الحيلولة دون تسرب التيارات اليسارية والقومية العربية وبذلك تمت الصفقة بين إيران وبريطانيا بمباركة وتخطيط اميركى، فقامت إيران باحتلال الجزر قبل يوم واحد من إعلان الاتحاد[1].

أرسل الشاه فى عام ١٩٧٣ قوات إلى عمان لمساعدة السلطان قابوس للقضاء على ثورة ظفار، وما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز إيران بأحدث الأسلحة الضاربة وعقدت مع إيران فى عام ١٩٧٤ أكبر صفقات أسلحة وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيفاد بعثات عسكرية ذات اختصاص للاشراف على تدريب الجيش الإيرانى على استخدام هذه الأسلحة

---

١ ـ د. إبراهيم خلف العبيدى ـ جريدة الثورة العراقية ٩/ ٧/ ١٩٧٩ .



المعقـدة وتم الاتفاق عام ١٩٧٤ مع الولايات المتحـدة على بناء أكبر قاعـدة إيرانية على الخليج العـربى فى الطرف الجنوبى الغـربى من إيران. لقد حـاولت إيران أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية لتضع خططها فيما يخص الخليج فخلال اجتماع جده عام ١٩٦٨ توصل الشاه والملك فيـصل إلى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين وهى جزيرتا فارسـى وعربى حيث تبودلت الوثائق الخاصـة بالتصديق على الاتفاقية القـاضية بحقوق السعودية على جـزيرة عربى وإيران على جزيرة فارسى.

أما اهتمام إيران الحديث بالخليج العربى فالسبب يعود إلى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صـادرات البترول المتـزايدة من إيران. فالملاحظ أن ميناء «عـبادان» لا يفى بحاجة إيران لأن شط العرب يتبع العراق. كـذلك ضحالة الماء عند المحمرة بحيث لا يسمح للسفن لأكثر من حمولة (١٨٠٠٠طن). بالمرور وبهذا لابد من التفتيش عن محل لميناء جديد. فـتم اختيار جزيرة خارج (خـرج) وبناء هذا الميناء البترولى الواسع جعل إيران تهـتم كثـيرا بتحـقيق الأمن والاطمئنان فى الخليـج العربي منذ الستينات ولهذا عملت إيران على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجـرة الإيرانية إلى هناك وكانت فـاتحة هذه الزيارات هى زيادة الشيخ صـقر بن محمـد القاسمى عام ١٩٦١ وفى أثناء هـذه الزيارة عرض الشاه اسـتعداده لإجابة طلبات الشيخ التى يريد من مستشفيات ومدارس وأطباء ولكن فوجئ باعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب[1].

ايجاد قـاعدة بحرية وجـوية وبرية فى جزيرة موسى وجـزيرة طنب الكبرى والصغـرى سيمكن إيـران من مراقبـة مدخل المحيط الهندى إلى الخـليج العربى. وعلى الرغم من سقـوط الشاه عام ١٩٧٩ وظهور حكم الخمـينى إلا أنه هو الآخر استـمر فى احتـلال الجزر العربيـة ورفض اعادتها لاصـحابها وجـدد ادعاءاته فى البحرين واسـتغل بعض العناصر الإيرانية الموجودة فى بعض أقطار الجـزيرة العربية

---

١ ـ د. محمد رشيد الفيل ـ المرجع السابق ص١٩٧.



لإحداث الاضطرابات اضافة إلى مد نفوذها إلى الساحل العربى مما يغير فى تحديد مياهها الاقليمية وذلك باحتلالها للجزر العربية تسيطر على معظم مياه الخليج العربي.

ثالثا: من الناحية الاستراتيجية:

وجود الجزر بأيدى غير عربية يجعلها تتحكم بالمضيق وبالسفن المارة وموقع هذه الجزر العربية على قواعدها العسكرية السابقة يؤلف قطاعا كاملا يؤمن مصالح إيران العسكرية. وجعل هذه الجزر قواعد لتوجيه الهجوم البحرى والجوى على الساحل الغربى كما تستخدم سواحلها ملجأ للغواصات وعمق المياه الساحلية مساعد على اقامة قاعدة وميناء للسفن الحربية وقاعدة جوية مقابلة للساحل العربى من حيث موقعها الفريد عند مدخل الخليج العربى وكما قال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للسفير البريطانى أن الاحتلال الإيرانى لهذه الجزر سيهدد المصالح العربية فى المنطقة كلها من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية والبترولية لأن لهذه الجزر مركزا استراتيجيا هاما. وقد يجعل إيران تتحكم فى مصير الخليج العربي كله[1].

وإذا ما عرفنا أن هذه الجزر تقع أمام شواطئ الإمارات العربية مما يجعلها فى خطر دائم وخاصة إذا أصبحت قاعدة عسكرية حيث يمكن الوثوب منها على السواحل العربية بسهولة. يستنتج مما سبق ان إيران لم تكن لها حقوق تذكر لا قانونية ولا تاريخية فى الجزر العربية، وان احتلالها للجزر جاء تنفيذا للسياسة الأميركية فى المنطقة وتحقيقا لاطماعها التوسعية وأهدافها الاستراتيجية المتمثلة بما يلى[2]:

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص٥٥٣.

٢ ـ د. إبراهيم خلف العبيدى ـ جريدة الثورة العراقية ٩/ ٧/ ١٩٧٩.



أولا ـ ضرب الحركات التحررية فى الأقطار العربية المطلة على الخليج العربي وتدعيم الأنظمة الموالية للامبريالية التى تتفق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة.

ثانيا ـ التحكم بمدخل ومخرج الخليج العربى سواء فى مضيق هرمز أو الجزر العربية وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران المطلة على الخليج العربي والسيطرة على حقول النفط.

ثالثا ـ التوسع الاقليمى وضم أراض ومياه اقليمية جديدة لإيران مما يزيد من طاقاتها الاقتصادية المتوفرة فى هذه المياه وجزرها.

رابعا ـ استخدام الرعايا الإيرانيين فى أقطار الخليج العربى لضرب الحركات التحررية أو كذريعة للتدخل فى شؤون المنطقة الداخلية الاستراتيجية والسياسية، واستخدام هذه الجزر منطلقا للمتسللين والمخربين.

خامسا ـ امتصاص النقمة الشعبية فى إيران حيث حاول الشاه كما يحاول النظام الحالى تحويل السخط الشعبى فى الداخل إلى العدو الوهمى فى الخارج عن طريق اذكاء النزعة الشوفينية وتحريك الأطماع التوسعية.

سادسا ـ فتح جبهة جديدة فى الخليج العربى لشل الجناح الشرقى للوطن العربى، لاسيما العراق، إلى جانب جبهة الكيان الصهيونى لوضع المنطقة بين فكى كماشة، ولقد رحب الكيان الصهيونى بذلك الاحتلال فى حينه فذكرت مجلة جيش الصهانية (بحمانية) ان احتلال إيران لمواقع استراتيجية تتحكم فى منطقة الخليج العربي تعزز الجهود الأمنية «لإسرائيل» وتعفيها من مسؤوليات كانت تفرض عليها ان تتحرك لضمان أمن الملاحة (الإسرائيلية).

أرادت إيران باحتلالها لهذه الجزر تحقيق بعض الأهداف الا وهى[1]:

---

١ ـ د. يحيى رجب ـ المرجع السابق ص٩٤.



١ ـ التأكيد لأمريكا على مقدرة القوات الإيرانية على استخدام التقنية العسكرية العالمية ومقدرة الشاه على التحرك فى الخليج.

٢ ـ التأكيد للعرب على دور إيران فى الخليج العربي كقوة رادعه.

٣ ـ أخذ الشاه يؤكد مركز إيران فى المحيط الهندى مما أقلق الهند ودول المحيط الهندى الساحلية.

٤ ـ أن هذه الجزر تتمتع بموقع استراتيجى ممتاز وتتحكم بملاحة المدخل الجنوبى للخليج العربي عند مضيق هرمز الذى يربط الخليج العربى بخليج عمان.

٥ ـ التأكيد للعالم العربى وللإمارات العربية على ان الخط المحافظ فى المنطقة يجب أن يستمر فيوجه شاه إيران قواته ضد حركات التحرر والاستقلال الوطنية والقومية وأن الدور الإيرانى العسكرى هو لخدمة كافة الحكام.

إن حكومة الشاه أحكمت باستغلالها للتوقيت المناسب فى احتلالها والتى لم يستطع العرب فهمها. فإن أزمة الشرق الأوسط واحتمال نشوب حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل كان قائما بسبب الحرب الاستنزافية التى كانت قائمة على جبهة القناة، وكما كان العالم مشغولا بالحرب الهندية ـ الباكستانية والتى أسفرت عن انفصال بنغلادش. والأهم من ذلك أن الاحتلال الإيرانى حدث قبل الانسحاب البريطانى نهائيا من الخليج العربى فى الوقت الذى لم تكن بريطانيا تستطيع أن تعمل أى عمل عسكرى ضدها حسب القول البريطاني وتبريراتها هذا إن لم نقل أنها تعاونت مع إيران فى تسليمها الجزر العربية. لذلك فإننا نلاحظ بأن الإيرانيين فشلوا فى فهم الاستياء العربى من عملية الاحتلال الذى يعتبر أول احتلال إيرانى منذ الحرب العالمية الثانية وبخاصة أن ردود الفعل العربية جاءت مختلفة ومتناقضة ومتباعدة[1].

---

١ ـ رياض نجيب الريس ـ ظفار قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ص١٤١.



يجب علينا أن نتذكر توصية شاه رضا خان المازندراني لابنه محمد رضا خان إيران والذى قال له «لـقد حررت الشـاطئ الشرقى للخليج من العـرب وعليك أن تحرر الشاطئ الغربى[1]. وهذه التوصية تبين لنا عن مفـهوم السياسة العدوانية لدى حكومة شاه إيران وللأسف لم نعد بشىء لهذه السياسة العدائية أو نهتم بها. وكان لاستراتيجية إيران فى محاولتها لتثبيت سياستها فى الخليج العربي القيام بما يلى:ـ

١ ـ فتحت عام ١٩٦٨ مؤسـستـا الأسد الأحمر وجمعية الشـمس (جمعية الصليب الأحمر) عيادة صغيرة فى عمان، ومناطق أخرى من دول الخيلج العربى.

٢ ـ فتح مستشفى ومدرسة فى دبى.

٣ ـ شجعت البنوك الإيرانية على فتح فروع لهـا عبر الخليج العربي كما فى دبى والبحرين.

٤ ـ تزاول الخطوط الجوية الإيرانية خدمات متعددة عبر الخليج العربي، ولقد انتهى النشاط العسكرى الإيرانى باحـتلال جزر (أبو موسى ـ طنب الكبرى ـ طنب الصغرى).

جاء فى تقرير اعدته لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الأمة الكويتى «مطامع استراتيجية أساسية تحكم الاحتلال الإيرانى للجزر العربية»:

أكد تقرير أعـدته لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الأمـة الكويتى ان سيادة الإمارات العربية المتحدة على الجزر التى تحـتلها إيران تؤكدها عدة عوامل أهمها ان هذه الجزر يسكنها مـواطنون من الإمارات العربية، وخاصـة فى جزيرة أبو موسى حيث يبلغ عدد السكان من مواطنى الإمـارات ٢٠٠٠ مواطن. وأشار التقرير إلى أن حاكم الشارقة ابرم عقود الامتيـار الخاصة بالتنقيب عن المعادن لجزيرة أبو موسى مع الشركات البريطانية فى عام ١٩٣٤. وكذلك رفع علم رأس الخيمة على جزيرتى

---

٢ ـ مصطفى عبدالقادر النجار ـ المرجع السابق ص٢٥٥.



طنب الكبرى والصغرى حتى تاريخ ٢٥يناير ١٩٤٢. وتضمن تقرير اللجنة خريطة تبين الدلالة الاستراتيجية والجغرافية لمواقع الجزر. وأوضح التقرير ان من العرض السابق تتضح أهمية الموقع الجغرافى لتلك الجزر لما تتمتع به من مركز استراتيجى مهم لقربها من مضيق هرمز الذى تمر به ٦٢٪ من واردات العالم النفطية مما شجع إيران على الاستيلاء على هذه الجزر بعد العديد من المحاولات التى كانت بداياتها فى عام ١٩٠٤ وبهذا الصدد أشار التقرير إلى المحاولات الإيرانية التالية(١):

المحاولة الأولى: فى عام ١٩٠٤ عندما رفعت قوة إيرانية العلم الإيرانى فوق جزيرة طنب الكبرى إلا ان بريطانيا اجبرتها على انزال العلم عنها باعتبارها مستعمرة تابعة لها.

المحاولة الثانية: فى عام ١٩٦٤ انزلت إيران قواتها فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وسحبتها بعد عشرين يوما فقط نتيجة الاحتجاج والاستنكار من قبل الإمارات وبريطانيا.

المحاولة الثالثة: قبل يومين من استقلال الإمارات عن بريطانيا عام ١٩٧١ استولت إيران كلية على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وجزء من جزيرة أبو موسى بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي.

المحاولة الأخيرة: تأكيد إيران سيطرتها على الجزر بعد استيلائها الأخير فى أغسطس ١٩٩٤ بشكل كامل على جزيرة أبو موسى ناقضة بذلك «الاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة والتى تم التوصل إليها عبر الوساطة البريطانية لتنظيم شؤون جزيرة أبو موسى» والتى تتضمن ترتيباتها مقدمة و٦بنود. وجاء فى المقدمة قولها: «لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أى منهما بمطالب أخرى».

---

١ ـ جريدة الشرق الأوسط ١٢/٢/١٩٩٥.



واضاف التقرير: وعلى هذا الأساس كانت فى ذهن طهران الترتيبات التالية: تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة. وتكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة. ويرفرف عليها العلم الإيرانى وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية انحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة، على الأسس نفسها التى يرفع بموجبها العلم الإيرانى على الثكنة العسكرية الإيرانية. وتقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا. وتباشر شركة نفطية استغلال الموارد البترولية لأبو موسى وقاع البحر وما تحت القاع فى مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة والتى يجب ان تحظى بقبول إيران. وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى إيران. وتدفع النصف الثانى إلى الشارقة ويتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياة الإقليمية لأبو موسى. ويتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة. وأشار التقرير إلى ان إيران تدعى سيادتها على الجزر بحجة أنها فقدت فى السابق سيادتها بفعل الحماية البريطانية التى انتهكت هذا الحق(١).

البعض يرى أن تمسك إيران بجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى بمثابة (رسالة تحذير) إلى القوميات التى تتشكل منها الدولة الإيرانية التى تتطلع إلى الانفصال عن الوطن الأم وإعلان دولة قوية لها على غرار ما يحصل الآن فى دول آسيا الوسطى المجاورة لإيران أو مثلما يجرى فى أفغانستان أو مطالبات الأكراد فى تركيا. . إلخ. ومؤدى هذه الرسالة أن الدولة الإيرانية غير مستعدة للتفريط فى أى جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بضع جزر صغيرة لا تتعدى مربع. ولا يخفى أصحاب هذا الرأى تخوفهم

---

١ ـ جريدة الشرق الأوسط ـ ١٢/ ٢/ ١٩٩٥.



من حدوث مثل هذا الانفصال نظرا لتشكيل الدولة الإيرانية من قوميات مختلفة وان كانت الغالبية العظمى من الأتراك حيث يشكل أكثر من ٦٥٪ والبقية من مختلف القوميات كالفرس والبلوش و«الاوزبك» والأكراد والتركمان و«البختياريين» والأذريين والعرب خصوصا وأن النزعة الانفصالية قد بدأت تظهر لدى الأكراد الإيرانيين وأن المضايقات الأمريكية والتركية لإيران فى جمهورية أذربيجان تقلق مضجع إيران فى أذربيجان. ويعزى رأى ثان التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى إلى تردى الوضع الاقتصادى فى إيران، فالأزمة الاقتصادية الخانقة التى تمر بها إيران حاليا يدفعها إلى نهج أى سلوك يخفف من وطأتها عليها حتى ولو كان هذا السلوك افتعال أزمة نفطية مع جيرانها لمحاولة زيادة عائداتها أو مخزونها النفطى. ويرى أصحاب هذا الرأى أن إيران تعانى من ضعف احتياطها النفطى وذلك بفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى والطنبتين ستؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر إذ ستعلن أن مياهها الإقليمية المقدرة بـ١٢ ميل بحرى تبدأ من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر باتجاه الإمارات وبذلك تكون جميع حقول النفط والمخزون النفطى فى هذه المياه تابعة لها. وهنا تبدو مطالب إيران فى مفاوضات أبوظبى انعكاسا لهذه الأزمة فقد طالب الوفد الإمارات العربية المتحدة بتعويضات مالية ادعى أنه يستحقها بسبب الخسائر التى منيت بها إيران إبان حربها مع العراق. واعرب الوفد الإيرانى عن شعوره بعدم الارتياح ازاء الحصة النفطية التى تحصل عليها إيران من حقل مبارك. واتهم الإمارات باستخراج كمية من النفط أكبر مما يتعلق!؟![1]

يرى جانب آخر من أصحاب هذا الرأى ان السياسات الاقتصادية الخاطئة التى انتهجتها الحكومة الإيرانية أدت إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية، وأثار استياء

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ مجلة درع الوطن يناير ١٩٩٤ ص٤٥.



شعبها تحول إلى أعمال شغب ومظاهرات فى معظم مدن إيران الرئيسية هدد بسقوط الحكومة بل والنظام بأكمله الأمر الذى دفع الحكومة الإيرانية إلى تصعيد اجراءاتها فى جزيرة أبو موسى والحديث عن اكتشاف مؤامرة كبرى تحاك فيها (أبوموسى) ضد أمن وسلامة البلاد رغبة منها فى تحويل أنظار الشعب الإيرانى عن المشاكل التى يعانيها والالتفات حول القضية القومية الكبرى. ومثل هذه المقولة ـ اكتشاف مؤامرة ـ يمكن ان تلهى الشعب وتجعلهم يخففون من حملاتهم على الحكومة أو يصرفون النظر عن أية أعمال شغب أو اضطرابات يمكن ان يقوموا بها احتجاجا على الأوضاع البالغة الصعوبة التى تعيشها البلاد. ويذهب رأى ثالث إلى أن التجاوزات الإيرانية فى الجزيرة (انذار إيرانى) لدول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أى ترتيبات أمنية فى الخليج العربي لا يمكن ان تتم بمعزل عن إيران. والذى تريد إيران ان تبلغه لدول مجلس التعاون وحلفائها أن إيران بثقلها التاريخى ورصيدها الحضارى والثقافى ووزنها البشرى والاقتصادى والعسكرى وتشعب مصالحها السياسية والاستراتيجية فى الخليج العربي والعالم لايمكنها أن تقبل بدور هامش لا يحقق أهدافها القومية فى مسألة أمن الخليج العربي. ويفضل أنصار هذا الرأى أن دول مجلس التعاون عقدت اتفاقات أمنية ثنائية أخرى مع دول من خارجها مثل أمريكا وبريطانيا اضافة إلى بناء قواعد عسكرية أمريكية كبيرة وكثيرة. والملاحظ على تلك الاتفاقات أنها استبعدت إيران من الترتيبات الأمنية، وفى أقصى الحالات أعطتها دورا هامشيا فى الوقت الذى كانت تصريحات المسؤولين فى إيران تترك الانطباع بأن المقصود هو اقامة نظام أمنى محوره إيران، وهذا ما اثار خيبة الأمل لدى المسؤولين الإيرانيين من سلوك جيرانهم العرب فى الخليج العربي. وينتهى أصحاب هذا الرأى إلى أن هدف إيران من اجراءاتها فى جزيرة أبو موسى لفت انتباه دول مجلس التعاون وحلفائها وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية أنها معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة



ولايمكن استبعادها من أية ترتيبات أمنية فيها حيث صرح وزير الخارجية الإيرانية فى مقابلة صحفية مع صحيفة واشنطن بوست (. . .ان أية ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج العربي لا تكون طهران جزءا منها مصيرها الفشل. وقال أيضا. . «إن تلك هى مبادئنا وهذا ما نعتقده ونحن نعتقد بأنه إذا أرادت بعض الدول فى المنطقة الحصول على ترتيبات أمنية بدون إيران وخاصة فى منطقة الخليج العربي الحساسة فإن ذلك ليس له ما يبرره وليس عمليا». . وانتقد ولاياتى الخطط لاستجلاب دول من الخارج لاقامة أمن فى المنطقة مشيرا إلى دعوة مصر وسوريا للمشاركة فى عمل أمنى لمنطقة الخليج العربي[1].

طبيعة العمل العسكرى الإيرانى على الجزر وآثاره القانونية

وبعد أن أقمنا الدليل على تبعية جزر (أبو موسى ـ طنب الكبرى ـ وطنب الصغرى) للسيادة القانونية للشارقة ورأس الخيمة، لنا أن نطل على طبيعة العمل العسكرى الذى قامت به إيران حيال هذه الجزر العربية حيث سنتطرق إلى عدة عناوين رئيسية هى:

(١) استخدام القوة العسكرية فى القانون الدولى.

(٢) التكييف القانونى للعمل العسكرى الإيرانى فى الجزر العربية وآثاره القانونية.

استخدام القوة العسكرية فى القانون الدولى:

كانت الحرب سابقا أداة مشروعة من أدوات السيادة الوطنية فى ظل القانون الدولى تتصرف به الدولة وفق سيادتها بغير قيد ولا شرط، إلى ان جاءت الحرب العالمية الأولى بكل ويلاتها ودمارها لتعزز على ضرورة العمل الجاد لتحريم الحرب، فجرت أول محاولة لتحريم الحرب فى عصبة الأمم ولكن لم تمنع هذه

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ مجلة درع الوطن ـ أبوظبى ـ يناير ١٩٩٤ ص٤٥.



المحاولة الحرب كلية بل حددتها بقيود وحالات معينة، فقسمت هذه الحالات إلى فئتين[1]

أولا:ـ حرب غير مشروعة:ـ وتكون الحرب فى هذه الحالة غير مشروعة فى الحالات الآتية:

(١) الحرب العدوانية.

(٢) الحرب لفض نزاع لم يعرض مسبقا على التحكيم أو القضاء فى مجلس عصبة الأمم.

(٣) الحرب على دولة قبلت قرار التحكيم أو القضاء أو التزمت بقرار مجلس عصبة الأمم الصادر بالإجماع.

(٤) حالة قيام نزاع بين دولتين غير عضوتين فى عصبة الأمم ودعوة المجلس لهما لاتباع الإجراءات المتقدمة ورفض احداهما ذلك والتجائها مباشرة للحرب.

ثانيا:ـ الحرب المشروعة:ـ وتكون الحرب مشروعة فى حالتين:

(١) الحرب الدفاعية.

(٢) الحرب من أجل نزاع سبق عرضه على مجلس العصبة ولم يصدر فيه قرار بالإجماع وبعد مضى ثلاثة شهور من صدور قرار الأغلبية.

قام أرباب عصبة الأمم فى عام ١٩٢٤م بمحاولات لاقرار تحريم الحرب بعد احساسهم بعدم كفاية النصوص السابقة، وأسفرت هذه المحاولات عن (بروتوكول جنيف) حيث أعلنت الدول الأعضاء اعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية كما تعهدت بعدم الالتجاء إلى الحرب بأية حال من الأحوال إلا فى مجال الدفاع المشروع، ولكن سرعان ما سقط هذا البروتوكول لعدم اجتماع العدد الكافى من التصديقات لنفاذه. واستمرت الجهود للمضى قدما فى تحريم الحرب، وأسفرت هذه الجهود عن خروج ميثاق باريس عام ١٩٢٨م والمعروف بميثاق (بريان كيلوغ)، ويقرر هذا الميثاق استنكار الدول المشتركة فيه للالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية ونبذها إياها فى علاقاتها المتبادلة كأداة للسيادة القومية، وأن جميع

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٢٠.



الخلافات والمنازعات لا يجوز أن تعالج إلا بالوسائل السلمية، وقد بلغ عدد الدول الموقعة أو المنضمة إلى هذا الميثاق ٦٢دولة، ومن المفارقـات العجيبة أن إيران نفسها من بين هذه الدول. وجاءت الحرب العـالمية الثانية محملة بطمع الإنسـان وجشعه وطيشه التى دفعت العالم لإحدى كبرى الحـروب التى عرفها تاريخ البشرية، فجاء ميثـاق الأمم المتحدة يمضى خطوة أوسع حول تحـريم الحرب إلى أن صدرت المادة الثانية (ف٤) من الميثاق تقـول: (يمتنع أعضاء الهيئة جميـعا فى علاقاتهم الدولية عن التهـديد باستعمـال القوة أو استـخدامها ضـد سلامة الأراضى أو الاستـقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة)، من هذا النص وغيره من نصوص الميثاق الذى يعتبر أهم مصادر القانون الدولى المكتوب فى عصرنا يتضح أن الميثاق لم يحرم الحرب فحسب بل حرم استخدام القوة مهما صغر حجمه وشرعه فى حالتين حصريتين هما[1].

أ. حالة الدفاع المشروع ريثما تتدخل الأمم المتحدة.

ب. حالة قيـام الأمم المتحدة بمواجهة دولة ثبت عـدوانها وفق نظرية الأمن الجماعى.

دأبت الأمم المتحـدة خلال ربع قرن ويزيد من حـياة الأمم على تأكيـد عدم مشروعية استخدام القوة والتوسع المتـحرر فى فهم معنى استخدامها، حيث أعلنت ما يعـرف (بإعلان مبـادئ القانون الدولى الخاصـة بالعلاقات الودية والتـعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة) الذى أصدرته الجمـعية العامة بالإجماع فى دورتها الخامـسة والـعشـرين عام ١٩٦٩م، ومن أحـد البنود التى جاءت من خـلال هذه المبادئ والـذى يهمنا هنا فى مـوضوعنا حـيال الجـزر هو (لا يصح أن يكون إقليم دولة محلا للاحتلال الحربى الناجم عن استـخدام القوة خلافا لأحكام الميثاق، ولا يصح أن يكون إقليم دولة مـحـلا لحيـازة دولة أخرى بسـبب التـهديد بالقـوة أو استخدامها، ولا يجوز الاعتراف قانونا بأية حيازة للإقليم نجمت عن التهديد بالقوة أو استخدامها . . إلخ).

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص٢٢.



بعد عدة تهديدات مارستها إيران على الصعيد الوطنى والدولى قامت القوات الإيرانية المسلحة صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م بالنزول فى جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وقد أعلن ذلك صراحة رئيس وزراء إيران آنذاك أمير عباس هويدا حين أعلن أمام البرلمان: (أن القوات الشاهنشاهية المسلحة نزلت فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى واستقرت كذلك فى المواقع الاستراتيجية فى جزيرة أبو موسى وأضاف ان سياسة إيران الوطنية هى عدم اللجوء إلى القوة) فكيف يكون إذن. على ضوء ما تقدم يمكننا تكييف العمل العسكرى الإيرانى، ولنا هنا أن نقف قليلا ونفرق بين ما تم فى جزيرة أبوموسى وما تم فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى حيث نستنتج الآتى[١]:

(١) جزيرة أبو موسى. أما ما تم من نزول القوات الإيرانية فى هذه الجزيرة فهو استنادا إلى مذكرة التفاهم بين الشارقة وإيران فهو على فرض صحة ودقة المذكرة ليس عملا من أعمال القوة التى يحرمها الميثاق والقانون الدولى المعاصر لأنه تم الاتفاق بين الدولة صاحبة السيادة القانونية والدولة صاحبة الادعاءات السياسية على الجزيرة كتسوية مؤقتة بين الطرفين ريثما يتوصلان إلى حل نهائى، وبموجب هذه التسوية لم تمس سيادة الشارقة على جزيرتها وإنما فوضت الحكومة الإيرانية إدارة قسم من هذا الجزيرة اتفق على أن تعسكر فيه قوات تابعة لها فى حين تستمر الشارقة بإدارة باقى المرافق فى الجزيرة.

(٢) جزيرتى طنب الكبرى والصغرى. أما بالنسبة لنزول القوات الإيرانية فى طنب الكبرى والصغرى فمسألة أخرى، لان هذا العمل وهذا النزول العسكرى تم بعدم رضاء حكومة رأس الخيمة، ولا يوجد أى مذكرة أو اتفاق حيال هذه الجزر بين الطرفين كما هوالحال بالنسبة لأبو موسى، وعلى العكس فقد شهدت الجزيرة

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص٢٢.



مقاومة من قبل القوة التابعة لرأس الخيمة فى طنب الكبرى فسقط من سقط وأسر من أسر، يبين البلاغ الأخير الصادر من مركز شرطة رأس الخيمة فى جزيرة طنب الكبرى فجر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م، فالعمل العسكرى الإيرانى هنا استخدام للقوة بغية الاحتلال وبقصد كسب السيادة على إقليم يعود لدولة أخرى. ومن خلال ما بيناه فى الفقرة السابقة من مفارقات العمل العسكرى الإيرانى فى الجزر، هناك تساؤل يطرح نفسه ما هى الآثار القانونية المترتبة على احتلال إيران لطنب الكبرى والصغرى فيمكننا أن نستشف من وراء هذا العمل العسكرى عدة نقاط هى[١]:

(١) أننا هنا أمام احتلال حربى وليس مجرد غزو، فقد قامت إيران بالغزو فعلا وتمت السيطرة على الأجهزة الحكومية للجزر وذلك بقصد فرض سيادتها عليها، وهكذا فقد تكاملت عناصر الاحتلال الحربى كما يحددها القانون الدولى.

(٢) الفقه والاجتهاد مجمعان على أن الاحتلال لا ينقل السيادة إلى ملكية دولة الاحتلال مهما طال عليه الزمن لأن ما بنى على باطل فهو باطل.

(٣) لا يمكن لاعتراف الدول الأخرى أن تجعل منه حقا قانونيا لدولة الاحتلال كاعتراف دولة أخرى مثلا بحق إيران على الجزر وذلك مبدأ مستقر عليه منذ عام ١٩٣٢م حين احتلت اليابان منشوريا فرفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالأمر وعلى أثر ذلك أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قرارا نص على (واجب الدول الأعضاء فى عدم الاعتراف بأية حالة أو معاهدة أو اتفاقية أنشئت أو تم الوصول إليها بوسائل مخالفة للميثاق). ومن شأن استمرار العمل العسكرى الإيرانى أن يعطل سيادة الدولة الأصلية وإحلال السلطة الفعلية لجيش الاحتلال محلها موقتا، كما هو الحال فى طنب الكبرى والصغرى فلدينا هنا سيادة قانونية ما تزال لرأس الخيمة وسلطة فعلية تمارسها دولة الاحتلال إلى أن يتم إزالته.

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص٢٤.



عدم مشروعية التغييرات الناتجة عن استخدام القوة فى ظل القانون الدولى الحديث:

جاء القانون الدولى الحديث ليلغى قاعدة القانون فى خدمة القوة والتى ارتضى بها القانون الدولى التقليدى وليستند إلى قاعدة القوة فى خدمة القانون، فحرم المخاطبين بأحكامه استخدام أشكال القوة، ولقد تميز القانون الدولى الحديث بأنه لم تعد الدول هى أشخاص القانون الدولى الحديث فهناك كيانات أخرى تؤدى دورا فعالا ومؤثرا فى مجرى العلاقات الدولية، ولم يعد القانون الدولى، قانون السلطة وقانون التعايش وقانون التبادل فهو يؤدى وظائف أشمل وأوسع فهو قانون التعاون وقانون التناسق. ولقد توجت هذه الجهود بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الصادر فى السادس والعشرين بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الذى نصت مادته فى فقرتها الرابعة على أن: (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن استعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. وهذا ما يعتبر لصالح الإمارات العربية المتحدة ويدعم حقها فى الجزر العربية الثلاث وكما انه يفند الادعاءات الإيرانية فيها وذلك لأن الاتفاق الذى دعمته بريطانيا لصالح إيران قد تم تحت استخدام القوة، وفى ظل القانون الدولى الحديث يعتبر احتلال إيران لهذه الجزر العربية باطلا وكما انه يعتبر تجاوزا للقانون الدولى الحديث[1].

وسائل القانون الدولى المتاحة لإلزام أطراف النزاع

لم تأل هيئة الأمم جهدا فقط فى إصدار وإعلان المبادئ والمواثيق التى تخص تحريم الحروب واستخدام القوة فحسب بل مضت أيضا بفتح السبل تلو السبل أمام الدول لحل منازعاتها سلميا بشكل لاتعرض فيه السلام العالمى للخطر، فنجدها منذ إبرام مؤتمر لاهاى الأول عام ١٩٠٧م وإلى معاهدة التحكيم العامة المبرمة عام

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ مجلة درع الوطن ـ يناير ١٩٩٤.



١٩٢٨م تفتح الكثير من السبل للوسائل والوساطات والمساعى الحميلة والتحقيق والتحكيم وكل ما يتصل بالطريق القضائى لحل المنازعات الدولية سلميا، إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة ليجعل من أولى مقاصده أن تتذرع بالوسائل وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الاخلال بالسلم، وتنص المادة ٢ فقرة ٣ (على واجب كل دولة بأن تفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر)، وخصص الميثاق فصله السادس (المادة ٣٣ ـ ٣٨) لبيان كيفية حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فنصت المادة ٣٣ منه على ما يلى: (يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها). ومن أخر ما صدر عن المنظمة الدولية ما أشرنا إليه سابقا بإعلان مبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة وقد تضمن بندا خاصا تحت عنوان المبدأ الذى يقضى بأن تحل الدول منازعاتها الدولية بالطرق السلمية بحيث لا يتعرض السلام العالمى والأمن والعدل للخطر، وقد أدرج تحت هذا الإعلان عدة بنود منها[1]:

(١) على الأطراف فى نزاع ما، فى حالة فشلهم فى التوصل إلى حل بأى من الوسائل السلمية المبينة أعلاه، واجب الاستمرار فى السعى للتوصل إلى حل سلمى بالوسائل السلمية الأخرى حسبما يتفقون عليها.

(٢) على الدول الأطراف فى نزاع دولى وغيرها من الدول أن تمتنع عن القيام بأى تصرف من شأنه تعقيد الحالة بما قد يؤول إلى تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر وعليهم كذلك التصرف وفق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. . . .

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٢٦.



إذن فمن خلال ما استعرضناه من مبادىء ومواثيق صدرت عن هيئة الأمم نجد ان القانون الدولى يفتح أمام إيران الباب على مصراعيه لاتباع سياسة تحكيمية وقضائية لحل نزاعها مع الإمارات العربية المتحدة حول ادعاءاتها على الجزر العربية الثلاث لو أرادت تحكيم قوة الحجة لا حجة القوة.

لماذا لن تلجأ إيران إلى التحكيم الدولى فى قضية الجزر العربية؟

بعد احتلال الجزر العربية جرت عدة جلسات للتفاوض بين الإمارات وإيران على قضية الجزر وتحديد الجرف القارى والحدود البحرية انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية البحار ١٩٨٢ ولم يصدق عليها الطرفان وعادت الإمارات إلى استخدام المساعى الدبلوماسية لاحتواء قضية الجزر سلميا واتخذت إيران أسلوب المراوغة والتهرب من المحكمة الدولية فى هذا النزاع وأخذت تستعمل التهديدات المبطنة إلى بعض دول المنطقة، ولكنها تأتى بعد ذلك وتتبنى الاهتمام مرة أخرى بموضوع الجزر العربية ورغباتها فى حل الأزمة سلميا والسبب فى إثارة موضوع الجزر كان من جراء مناقشة وزير الخارجية الإماراتى مع بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ورغبة كل منهما فى عرض المشكلة على مجلس الأمن لاتخاذ القرار مع تبنى أحد الدول لعرض هذه القضية واتخاذ القرار العاجل والحاسم لهذا الموضوع. ومن جهة أخرى نجد ان معارضة إيران اللجوء إلى التحكيم الدولى قد لا يكون لصالح إيران، حيث كانت المناقشات بين إيران والإمارات وجزيرة أبو موسى متجاهلة بذلك جزيرتى الطنب وهما لب المشكلة وهنا يرجع إلى تمكن السيادة الإيرانية على جزيرتى الطنب وعدم السيطرة الكاملة على جزيرة أبو موسى وما كانت المفاوضات إلا لتأخير عملية الحكم الدولى وعلى امل استيلاء إيران على الجزيرة كلها حيث أنها كانت تتبع سياسة الضغط على مواطن الإمارات للخروج منها وإغلاق المدرستين وعدم السماح للمدرسين العرب بمواصلة التدريس بها.

عرضت الإمارات فى أكثر من مناسبة على إيران رفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية، غير ان إيران ترفض ذلك بشدة والسبب أن الجزر العربية الثلاث



طنب الكبـرى وطنب الصغرى وجـزيرة أبو موسى التى تصـر إيران على ملكيتـها تؤكد الحقائق والوقائع التاريخية الملكيـة العربية لها، وقد ترافقت الندوة التى شارك فيها العديد من الخبراء بحضور أمـين عام جامعة الدول العربية مع معرض للوثائق التى تؤكـد على مسـؤولية العرب عن الجـزر العربيـة الثلاث منذ القـرن الماضى. وترتكز الإمارات فى شرعية سيادتها على هذه الجزر بالاضافة إلى هذه الوثائق إلى عدة حقائق أهمها:

١ـ عـروبة سكان هذه الجـزر حيث أن لغـتـهم عربيـة وروابطهم الأسـرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربى للخليج العربي وكما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى الإمارات.

٢ ـ ولاء سكان هذه الجزر لحكام الشـارقة ورأس الخيـمة وحيث ان حـيازة الإمارات للجـزر كانت فعليـة ومتواصلة وهادئة وبالمقـابل فإن إيران لم تمارس أى مظهـر من مظاهر السيـادة على أى من الجزر الثـلاث،ومن المستـغرب قـانونا أن الادعاءات الورقية لا تكفى لازاحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للأقليم.

٣ ـ رفع أعلام مشيختي الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمى المشيختين فى الجزر بصفة مستـمرة واستيفاؤهما رسوما معوية عن الأنشطة الاقتصادية منهـا فضلا عن وجود مرافق عامة تابعـة للإمارتين جزيرتى أبو موسى وطنب الكبرى وقيامـهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثـروات المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية.

بالرغم من المظهـر البراق لما تعرضـه المصادر الإيرانيـة فإن هذا العـرض قد يتطلب من الإمـارات ثمنا سياسـيا مـباشرا كـالإقرار بالتنازل عن جـزيرتى طنب الصغرى والكبـرى أو ثمنا سياسيا غيـر مباشر كتـأجيل بحث وضع جزيرتى طنب وترك ذلك للزمن مع ما يحـمله من تمييع لحقوق الإمارات فـى الجزيرتين. وتقول مصادر إماراتية فى تعليق لها على هذا التصور للموقف الإيرانى أن العرض إذا كان جديا فيه عناصر إيجابية، لأنه يحمل فى طياته مرونة إيرانية يمكن تطويرها خاصة



إذا وصلت هذه المرونة إلى حـد التخلى عن بعض المظاهر الـسيادية التـى حاولت فرضها فى الجزيرة. يضاف ان اعتراف إيران بارتكابها خطأ فى ١٩٩٢ وأنها بالغت فى مخاوفـها الأمنية يعنى سحب البـساط من تحت حججهـا التى تسوقها كـمبرر للاحتفاظ بالجزر باعتبارها مخافر أمنية متقدمة لها وهو أمر مفيد على المدى الطويل من حيث أنه يساعد على تقليص حساسيـة الشارع الإيرانى بحيث لا يتعامل معها كقضية سياسية تخضع لمزايدات حزبية بل قضية حقوقية وبالتالى يغير موقفه من أى اتفاق عـلى رفع قضيـة الجزر إلى مـحكمة العـدل الدولية أو أى حل بأى طـريقة أخرى.

لكن المصادر الإماراتيـة تؤكد أن عرض التفاوض حـول جزيرة أبو موسى لا يمكن أن يتم إلا كجزء من صفقة شاملة للتـفاوض حول الجزر العربية الثلاث وإن اختلـف ترتيب هذه الجزر على جـدول الأعمـال. إن الجزر الثـلاث تمثل موقـعا جغرافـيا مهمـا فى توفير الحمـاية الاستراتيجـية العسكرية وتأمين قـسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربي، وقد أصبحت الجزر اليوم أحد بؤر التوتر فى منطقة الخليج العربي والجزيـرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليـها ومحاولة إيران تغـيير الملامح التاريخـية والتركيـبة الديموغـرافية ـ السكانية فيها باعتبارها جزرا عربية أصـيلة ولازال ارتباطها يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فالوضعية الجغرافية ـالسياسية للجزر تثبت كون الجزر عربية والوضعية التاريخية السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربيـا،وعندما نستعـرض حركة الهجـرة السكانية ما بين السـاحل العربى للخليج العربي والساحل الإيرانى والتى رافـقت الفتوحات الإسلامية فنجـد انه بعد سقوط الدولة الصفـوية فى عام ١٧٢٢ ضـاع نفوذ السلطة المركـزية مما ساعد عـلى تعزيز وتزايد حجم الهجرة الـعربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعـتبارها جزءا من وطنهم الجغـرافى وكونها مـواقع آمنة بسبب الظروف السيـاسية المخـتلفة التى عاشتها الجزيرة العربية واليمن تاريخيا.



إن قضـية السيادة عـلى الجزر الثلاث فى ظروف النزاع السـياسى الراهن إنما هى فى جوهر الحقيقة مسألة سيادة وطنية وذات جذور تاريخية يمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجـية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحديا فى أهم ممر من ممرات الملاحة الإقليمـية العربية والدولية على مـدخل الخليج العربى. بعد دراسة الادعاءات والاحـتلال الإيرانى على الجزر العربيـة على مدار تاريخ الصراع الإيرانى العربى بصفة عامة ومجلس التعاون بصفة خاصة يتبين أن هنالك أزمة ثقة مفقودة بين الطرفين منذ عدة قرون، لذا يجب تقوية جسور الثقة بين أطراف النزاع أولا سواء بيـن الجانب الإيرانى والإمـاراتى بصفة خـاصة أو بين الجـانب الإيرانى ومـجلس التعـاون بصفـة عامـة ومن ثم تذليل جـميع المصـاعب والخلافـات فى المنطقةوتسويتهـا بروح من الثقة والمودة بعيدة عن المشاحنات والمشاجـرات السياسية والعسكرية وبعـيدة عن تدخل الأطراف الأخرى كالدول صـاحبة النفوذ السـياسى وصاحبة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لخلق نوع من السلم والتعاون فى المنطقة تحظى بها جميع الأطراف لمصلحة شعوبها من جميع النواحى.

تكثيف وتوحيد الجهود الدبلوماسية لمجلس التعاون نحو هذه المشكلة، ونظرة عقـلانية وجـادة أكثر حـيال هذه القـضية وتوجـيه الرسـائل إلى جمـهورية إيران الإسلامية من آونة لأخـرى سواء فى المحافل لمجلس التعاون على صـعيد مؤتمرات دول مجلس التعـاون أو فى المحافل العربية عن طريق جامعـة الدول العربية أو فى المحافل الدوليـة عن طريق الأمم المتحدة للضغط على جـمهورية إيران الإسـلامية لإيجاد حل سريع وعادل بيـنهما وبين الإمارات العربية المتحـدة حيال هذه المشكلة عن طريق التفاوض الجاد والمثمر مع الجـانب الإماراتى بعيدا عن أى تسويف وتمييع للقضيـة وذلك لنزع فتيل الأزمات فى المنطقـة وبث روح الاستقرار بها. اسـتمرار مطالبة الإمارات العربيـة المتحدة بحقها على الجزر المتنازع عليهـا وعدم تهاونها فى هذه المطالبة،وخلق شعور لدى المجتـمع الدولى بهذا الحق من وقت لآخر حتى لا تعطى الفرصـة للجانب الإيرانى باكـتساب السـيادة على هذه الجزر بحكم التـقادم



المكسب للدولة وحتى لا يصبح وضع اليد الذى مارسته إيران على الجزر هادئا يؤخذ ويعتد به فى القانون الدولى. أن تكون الاجتماعات والمفاوضات لإيجاد حلول لهذه المشكلة عن طريق الجانب الإماراتى والإيرانى فقط فى بادئ الأمر دون إدخال أى أطراف أخرى سواء كانت في مجلس التعاون أو عربية أو دولية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قضية الجزر بشكل خاص، ومن ثم يتم اشراك الأطراف الأخرى لدول المنطقة (كالدول في مجلس التعاون) لتعميم هذه الحلول وإيجاد صياغة إيجابية أفضل تضمن الأمن والسلام فى منطقة الخليج العربى قاطبة. ولإيجاد حلول مناسبة لهذه الجزر نورد بعض الحلول المقترحة عليها تكون حلول ناجعة ومفيدة وهى ما يلى[1]:

أ. أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فيرجع الوضع إلى ما هو عليه قبل ٣٠نوفبمر ١٩٧١م أى قبل دخول القوات الإيرانية بها، وترجع سيادتها كاملة لدولة الإمارات بحكم أن مذكرة التفاهم التى سويت بين إيران وحاكم الشارقة آنذاك تعتبر غير قانونية حيث أن حاكم الشارقة أصلا لم يستلم السيادة كاملة من بريطانيا،وكانت الجزيرة ما تزال تحت الحماية البريطانية، فتعتبر إذن هذه المذكرة بحكم القانون الدولى لاغية.

ب. وأما بالنسبة لجزر طنب الكبرى وطنب اكبرى فتسترد سيادتها كاملة لدولة الإمارات حيث انها احتلت بالإكراه من قبل الجانب الإيرانى، ويتم توقيع معاهدة بين الطرفين ويتم التصديق عليها فى المحافل الدولية بحظر التواجد العسكرى بها وعدم استخدامها لأى أغراض وتعتبر منطقة منزوعة السلاح، وذلك لخلق نوع من الطمأنينة لدى الجانب الإيرانى بحكم قرب هذه الجزر لأراضيها بعدم استخدامها مستقبلا من أى طرف آخر لشن عدوانه على الأراضى الإيرانية.

جـ. إعلام الجانب الإيرانى بأنه عند استرجاع هذه الجزر ستكون سيادتها وسلطتها واقعة تحت سلطة الحكومة الاتحادية الإماراتية وليست للحكومات المحلية

---

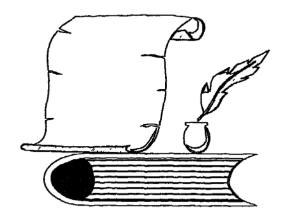
١ ـ خليل يعقوب قائد ـ المرجع السابق ص٣٢.



(الشارقة ورأس الخيمة) وذلك لخلق نوع من الثقـة وإعطاء صفة التعامل المباشر بين الحكومتين حيال هذه القضية وأى قضايا أخرى. إذا لم تجدى جميع الحلول السالفة الذكر فنرجح أن يسوى الأمر لدى محكمة العـدل الدولية ذلك بأن تقبل جمهورية إيران الإسلامية أن تأخذ هذه المشكلة مجراها تحت الحكم الدولى حيث أن محكمة العـدل الدولية لا تأخـذ بأى مشكلـة وأى نزاع إلا بعد مـوافقـة الطرفين باحـالة موضوع النزاع إليها، إذن فقبول جـمهورية إيران الإسلامية هنا لإحالة هذه المشكلة للتحكيم الدولى أصبح شرطا لا مفر منه للتحكيم الدولى.







مستقبل العلاقات العربية الإيرانية فى ضوء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

- حل مشكلة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية.
- الحلول المقترحة لانهاء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- إيجاد مسؤلية جماعية لأمن الخليج العربى.

هل التوتر الأمنى فى منطقة الخليج قد ولى إلى غيـر رجعة مع قدوم الخاتمية وسياسة الانفتاح التى تلقفتـها دول الخليج بالترحيب وحسن النية؟ ليس بالضرورة الأمـر كذلك وإن كـانت الآمال كلهـا تسير بهـذا الاتجاه ويعـود الأمر لعـدد من الأمور[1]:

إذا استمرت قضيـة الجزر العربية الثلاث عالقة دون حل فإنها كـفيلة بتسميم أجواء العلاقـات مرة أخرى بين إيران ودول الجزيرة العربـية. بالرغم من ان حجم المصالح التى تجـمع هذه الدول وإيران كبير، ولكن إذا تم التـمسك بالمواقف المعلنة والمتشددة بهذا الصدد فليس مستبعدا، أن تعود العلاقات بين مجلس التعاون وإيران إلى نقطة التوتر وعـدم الثقة والتصـعيد. إذا كانت السـياسة الإيرانية الجـديدة تجاه الخليج العربي وتجاه العالم مرتبطة بشخص (خاتمى) دون أن تسنده مؤسسات مؤمنه بخطه وفلسـفته فى السـياسة الخـارجيـة فكل ما نخشـاه أن هذا التقـارب سيكون شخصى ووقـتى، أما إذا كان (خاتمى) يمثل مـؤسسة الحكم ومن ثم أفكاره وآراؤه هى جزء من استراتيجية إيرانية. فإن شخص (خاتمى) رغم أهميته إلا أن غيابه عن الساحة السياسية لأى سبب سوف لن يمـثل قلقا لدول الجزيرة العربية الراغبة فعلا فى فتح صفـحة جديدة وتطوير العلاقات مع إيران. العـلاقات بين الدول لا تبدأ وتنتهى بالعمل السياسى فى وقت السلم والعسكرى فى وقت الحرب، بل يجب أن تكون هناك شبكة من العـلاقات بين هذه الدول وعلى كافة المسـتويات وعلى وجه الخصوص المسـتوى الشعبى والثقافى والسـياسى والفنى واستثمارات فـهذه الشبكة المتداخلة من العلاقات تزيد من فرص التـقارب وتدعم الخط الإيجابى وتكون خير ضمان من تردى العلاقـات وتوترها بشكل مفاجئ كما يحـدث عادة فى العلاقات الإقليمية. وحيث أن انعدام أو ضعف شبكة العلاقـات الغير سياسية يجعل محور

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ المرجع السابق ص٢٥.



العلاقات رسميا، فإن أى توتر على المستوى الرسمى لن يتم امتصاصه وإبطال مفعوله شعبيا بل يتصاعد وينفجر مؤديا إلى قطع العلاقات وبشكل سريع ومفاجئ. وهذه دعوه إلى توثيق العلاقات الإقليمية بمستوياتها الغير سياسية لتكون ضمانا لازدهار الأمن وتحقيق الاستقرار. أسباب التوتر فى منطقة الخليج العربي لم يكن مصدرها فقط تدهور العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون بل إن هناك أسباب أخرى لها تأثيراتها كذلك على العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون وعلى أمن الخليج العربي ونقصد هنا الوضع العراقى الداخلى والخارجى، السلم والأمن الدوليين فى منطقة الخليج العربي يظل محل توتر وعرضة للانهيار . عامل آخر يوثر فى أمن الخليج العربي واستقراره هو ذلك المتعلق فى المسائل الحدودية بين دول الخليج العربي فهذه الملفات آن لها أن تعالج فى اطار من الأخوة والرغبة المشتركة فى التوصل إلى حلول لها لما لهذه القضايا من آثار سلبية على الأمن والاستقرار فى العلاقات الثنائية استمرارها مجلس التعاون، وأخيرا على السلم والأمن الإقليمى لمنطقة الخليج العربي.

بعد انسحاب القوات البريطانية واحتلال إيران لهذه الجزر فتحت إيران باب الحوار بينها وبين الدول العربية عامة ودول الجزيرة العربية خاصة منذ عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٩ وان هذه القضية يمكن ان تحل بطرق سلمية وودية وهى السياسة التى كانت تتبعها إيران فى تلك الفترة. ومنذ اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ أصبحت هناك فجوة بين إيران والدول العربية حيث اضطربت العلاقات الإيرانية العربية بسبب تغير سياسة إيران فى المنطقة والتى أثارت مخاوف دول الجزيرة العربية (مثل قضية تصدير الثورة)،وتطور الوضع فى الخليج العربي حيث حدثت أزمة أخرى فى العلاقات العربية الإيرانية وهى الحرب بين العراق وإيران الأمر الذى أدى إلى اتساع فجوة الحوار بين الدول العربية وإيران هذا الأمر انعكس سلبا على علاقة إيران بالإمارات المتحدة، وبعد تلك الأزمات يجب أن يتخذ مجلس التعاون القرار الجاد دون تحيز فى حل مشكلة الجزر مع إيران عن طريق



قانونى دون تحيز ويبلغ للجهات الإيرانية لكى يسود التفاهم والإخاء وتتحقق المصالح العربية الإيرانية لو صحت النوايا. وإذا لم تعمل إيران على حل هذه المشكلة فإنها تعرض مصالحها فى المنطقة إلى الخطر، فيجب على السلطات الإيرانية أن تقبل بالحكم القانونى والدولى فى مسألة الجزر ولا تتخذ هى بنفسها قرارات قد تكون فى يوم من الأيام محرجة لها وتؤدى بذلك إلى مالا يحمد عقباه.

الواقع السياسى العملى لإيران ورغم بعض المواقف والتصريحات المعتدلة يؤكد حتى الآن ان السياسية الإيرانية الراهنة تجاه قضية الجزر العربية الثلاث لا تختلف عن سياسة الشاه، فكثيرا ما يكرر بعض المسؤولين الإيرانيين بأنهم لن يتخلوا عن سيادة دولتهم على الجزر الثلاث وقد خلقوا لدى الرأى العام الإيرانى الاعتقاد بتبعية الجزر لإيران من منطلق قومى. ولهذا فإن التوصل إلى حل يتطلب الجرأة السياسية من المسؤولين الإيرانيين بطرح الحقائق من أن سياسة الشاه التوسعية سياسة الهيمنة على المنطقة وقيامه بدور الشرطة العميل للغرب قد أدت به لارتكاب سلوكيات تجاه دول الجوار يجب مراجعتها والبحث فيها بواقعية لحل كافة الخلافات وفى طليعتها قضية الجزر العربية الثلاث لتتولد القناعة العامة لدى الرأى العام برفع المظالم ونصرة الحق من منظور حسن الجوار وتقبل التباحث الثنائى لحل تلك المشكلات أو القبول بالتحكيم الدولى النزيه الذى يمثله محكمة العدل الدولية، وذلك وصولا إلى ترسيخ السلام فى المنطقة وللتعايش الآمن بين شعوبها. ولا شك أن طرحا كهذا سيجد من المفكرين والسياسيين المعتدلين الحكمة فى التوصل إلى حل لتلك المشكلة وليحل الإخاء الصادق والتعاون الواسع بين إيران والعرب. إن حربين مدمرتين شهدتهما منطقة الخليج العربي جلبتا الدمار والفقر والآلام وهى فى غنى عن توترات أخرى بالمنطقة إلى المزيد من المشكلات والمزيد من الدمار. إن الوسيلة الوحيدة لبناء الثقة وإثبات حسن النوايا بين إيران وجوارها العربى تعتمد



على اتخاذ خطوات راسخة ملموسة فى التوجه لتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وتطرح توجهات جديدة أمام الرأى العام تقوم على الوفاق والأخوة الإسلامية بدلا من النزاعات التوسعية والتوجهات الإيرانية لاحياء أمجاد الإمبراطورية الكسروية[1].

إذا عدنا إلى الوراء نجد أن فكرة إنشاء نظام أمنى إقليمى تضم جميع دول الخليج العربي كانت فكرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم شاه إيران فى مطلع السبعينات، وبفارق الوقت والظروف واللاعبين نجد (خاتمى) كذلك يطرح هذه الفكرة مدعمة بالكثير من مؤشرات حسن النية وإعلان الرغبة فى العمل المشترك، وبالتأكيد التعاون الأمنى هو مسعى تهدف لتحقيقه دول مجلس التعاون التى أدركت أن أمنها لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القوى الإقليمية. ولكن هل الظروف الإقليمية مواتية لاتخاذ هذه الخطوة وهل القفز إليها يعتبر تصرفا حكيما أم يحتاج إلى المرحلية المتناسبة مع مراحل مد الجسور على المستويات الأخرى غير السياسية؟ تقول د. معصومة مبارك:ـ

سأعود فى هذا الشأن إلى كلمة سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ألقاها فى محاضرة له بكلية العلوم الإدارية فى ٣ مايو ١٩٩٩ حين قال فى شأن تطوير آليات تنفيذية لاستقرار التعاون واستتباب الأمن الإقليمى. أن التعاون الإقليمى يجب أن يكون بخطوات تدريجية وبما يحقق الأمن الإقليمى:ـ

إيجاد أجواء الثقة من خلال احترام السيادة والوحدة الترابية لبعضها البعض وذلك فى إطار علاقات ثنائية وإقليمية مع الاعتراف بالحدود بينها كحدود غير قابلة للتغيير، ومعارضة أى استخدام للقوة او أى تدخل فى الشئون الداخلية للآخرين كحل أمثل للخلافات مقسمة علاقاتها على اساس من الحوار والتفاهم.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ أضواء على العلاقات العربية الإيرانية فى عهدين ص٢٤.



خلق قنوات تعاون بين دول المطقة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والفنية والحفاظ على البيئة والطاقة. بما يخلق الثقة والاطمئنان المتبادل وبما يحقق نجاح واستمرارية برامج التنمية. بناء نظام تعاون أمنى بين دول المنطقة دون أى تدخل أجنبى.مفردات الخطوات التدريجية التى طرحها سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الكويت وأود أن أضيف إليها بنقاط أخرى أعطيها الأولوية على ما سبق وهى:

١ ـ عقد اتفاقيات عدم اعتداء بين إيران ودول المنطقة كل على حدة فإن عقد هذة الاتفاقيات يمثل ركيزة أساسية لأى خطة مستقبلية لنظام أمنى خليجى تتفق على بنودة جميع الدول ويفسح المجال لانضمام العراق.

٢ ـ مضاعفة قنوات الاتصال والحوار على المستوى الرسمى وعدم إهمال الاتصال على المستوى الشعبى خاصة بين الباحثين والطبة بما يحسن من صورة العرب لدى الإيرانيين وصورة الإيرانيين لدى العرب.

٣ ـ العمل بجدية وحسن نية على حل مشكلة الجزر الثلاث فاستمرارها يمثل معضلة فى العلاقات بين إيران مجلس التعاون التى التزمت أدبيا وسياسيا بمساندة الإمارات العربية المتحدة، ودعت الطرفين فى بيانات عديدة للقمة لحل هذا النزاع بالطرق السلمية.

إن تاريخ الادعاءات الإيرانية للجزر العربية يثبت فشل السياسة الإيرانية طوال القرون العشر الأخيرة فى كسب ود العرب وإعادة وحدة القوى العربية الإسلامية فى المنطقة إلى سابق عهدها لذا فلابد من أن تصل هذه القضية يوما ما إلى التحكيم الدولى لكى يقول القضاء الدولى كلمته بأحقية الجانب العربى فى هذه الجزروعدم شرعية الاحتلال الإيرانى فيها مهما طال الوجود الإيرانى على هذه الجزر. ويزرع الثقة بين الجانب الإيرانى والعربى.



أصبحت عوامل بناء الثقة (cbms)(confidence bullding measures) أحد أهم الأدوات المستخدمة من قبل الدول للمساعدة على تخفيض وحتى تجنب الانزلاق نحو التردى فى العلاقات وحتى الوصول إلى حرب بين الدول، وتعمل عوامل بناء الثقة على اقصاء العوامل التى تساعد على بقاء التوتر والشك وعدم الثقة من سرية فى التسلح والنشاطات العسكرية فيما يساعد الدول ـ وخاصة الدولتين المتنازعتين على التفرقة بين المخاوف الحقيقية، والأخرى المبنية على الخوف والمبالغة والجهل. أو المخاوف المبنية على تصورات بناء على مواقف وتصريحات وإرث تاريخى. كما أن الاتفاق بين الدول على تطبيق وانتهاج عوامل بناء الثقة يجب أن يساهم كذلك بتحسين الأمن القومى للدول التى تنتهج هذا النظام حتى لا تشعر بأنها مضطرة لاتباع هذا الأسلوب الذى يفيد دولة دون الدول الأخرى، أو الدولة الأخرى، من أجل أن تحقق الغاية من عوامل بناء الثقة وهى الكسب للطرفين بدلا من تحقيق مصالح لطرف على حساب الطرف الآخر. لقد أصبحت عوامل بناء الثقة أداة مهمة ومناسبة للقرن الحادى والعشرين، فى وقت كثرت فيه النزاعات والخلافات والتكتلات فى شتى مناطق العالم. وسط كل هذه المتغيرات وصراع المصالح، وظهور خلافات وعدم ثقة، باستطاعة قادة العالم ان ينتهجوا أسلوب عوامل بناء الثقة من أجل أن يدفعوا بالاتجاه المسالم الإيجابى ويقلصوا من الجانب السلبى غير المجدى فى العلاقات بين الدول[١].

تؤكد احدى الدراسات، أن الخطوات الأولى التى يجب أن تسبق خطوات عوامل بناء الثقة هى خطوات تعرف بـ عوامل تجلب النزاع «Conflicl" "CAMs" "Avoidance Measurcs" هذه العوامل تساعد على تجنب النزاع، وتبدأ عملية بناء الثقة التى تتبع ذلك وتحضر لها ـ عبر خطوات عملية بين الجانبين المتنازعين ـ تقابل تنازلات، ومواقف تساعد على صدق النوايا والجدية والتأكيد على نقاط التقارب والابتعاد عن نقاط الخلاف والمواجهة والتصعيد. ومن ثم يتم انتهاج الخطوة التالية ـ

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران ص٦.



والتى هى سياسيا أكثر حساسية وصعوبة وهى البدأ باتخاذ وانتهاج عوامل بناء الثقة. وبعد اعتماد هذا الأسلوب من قبل الدول يمكن أن تتأقلم الدولة مع التغيرات التى تحدثها هذه العوامل من أجل أن تؤكد على التغيير والانصياع والمصداقية. أما أدوات عوامل بناء الثقة فهى متعددة، وتتراوح من الاتصال عبر وسائله المتعددة من رسائل، مبعوثين، زيارات إلى الشفافية، ومن التأكد والتثبت من الخطوات المتخذة، إلى اعتماد أسلوب ومنهج واضح من التصرفات العقلانية فيما يجعل تصرفات ومواقف الدولة واضحا وتستطيع أن نتوقعه كما انه يجب أن يكون هناك وسيلة للتأكد من هذه التصرفات والمواقف للدولة(١).

كتب د. مبارك كليفيخ الهاجرى فى هذا الموضوع يقول:

لئن كان استيلاء دولة عنوة على منطقة تابعة للدولة أخرى فيما مضى جائزا لاكتساب تلك المنطقة، على أساس ان استخدام القوة كان نظاما معترفا بوجوده وبآثاره، فإنه على اثر ظهور المواثيق الدولية التى تحرم الاستيلاء بالقوة فلقد فقد ذلك الأسلوب علته ولم يعد يصلح سببا تنتقل السيادة بمقتضاه على ما استولى عليه بالقوة من دولة إلى أخرى. فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية ويوجب على الدول تسوية منازعاتها بالطرق السلمية.

ولا نبالغ فى القول، ان التوسعات الاقليمية المفروضة بالقوة، لا يمكن إلا ان تكون باطلة، وتستوجب المسؤولية الدولية التعاون مع الدولة المعتدى عليها فى جميع المجالات من اجل القضاء على تلك التوسعات، وعدم التعاون مع الدولة المعتدية للضغط عليها لكى تمتثل لحكم القانون وتتخلى عن ما استولت عليه بغير حق وهذا هو ما يجب ان يتبع بالنسبة لما اقدمت عليه إيران فى جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتى لايبدو ان عنصر الحفاظ على

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ نفس المرجع ص٦.



العلاقات الطيبة مع مجلس التعاون كان حاضرا لدى تحديدها لموقفها من تلك الجزيرة حتى وان ترددت تلك الفكرة على لسان بعض المسؤولين فيها مؤخرا. فهذا التطور الإيرانى يطيح بمفاهيم وسمات كثيرة ويهز معتقدات لنا كأبناء الجزيرة العربية لوقت قريب تبدو ثابتة خاصة بعد أزمة الخليج العربي حيث أصبحت العلاقات بين دول المجلس وإيران تتميز بسمات أولها تحقق تعارف بين القيادات السياسية فى كلا الطرفين مما خلق شبكة واسعة من الصلات المباشرة والشخصية بين القيادات المؤثرة فى صنع القرارات السياسية وهى صورة كانت مفقودة فى الماضى القريب، وخلوها من حساسيات الماضى والشكوك واخذها طابع الحماس والرغبة المتبادلة فى توثيق الروابط والصلات فى مختلف المجالات من خلال محاولات الطرفين ايجاد أكبر قدر ممكن من التعاون بينهما على كافة المستويات والذى تدعمه فكرة جعل المنطقة منطقة أمن وسلام وهو ما يتراءى بصفة عامة فى البيانات المشتركة أو الزيارات المتبادلة للمسؤولين بين الطرفين.

وثانيها، حدوثه فى ظل النظام الدولى الجديد الذى ولد اساسا على أرض هذه المنطقة والذى يستند إلى توازنات وتحالفات جديدة، ويسعى إلى بلورة مجموعة من القواعد الجديدة المنظمة للعلاقات بين الدول وإلى عدم الاعتراف بالتغييرات التى يتم فيها تغيير الحدود الدولية بالقوة واشاعة جو الاستقرار والعدل والسلام والتعاون فى العلاقات الدولية، ومعرفة التعامل مع مبادئ السيادة وعلاقة الدول بالمجتمع الدولى وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. إن دروس التاريخ والقريبة جدا فى محاولات تغيير الحدود، تقطع ان فرضها من جانب واحد لمصلحته وحده وسط شعور عام بالاستياء وعدم القبول لدى الطرف الآخر، خاصة إذا كان لدى هذا الطرف، من الحجج والمواثيق التاريخية ما يثبت احقيته وسيادته فى هذه الحدود، ولم يفلح فى استردادها لسبب أو لآخر، لا يمكن ان يكسب هذه الحدود طابع الدوام، وبالتالى تأكد ان الأمن لا يكتسب فى المدى الطويل إلا



فى ظل سلام عادل فى مفهوم الأطراف المعنية كلها وهذا ما يزيد رغبتنا فى التسوية السلمية العادلة بين الإمارات العربية المتحدة العضو فى مجلس التعاون وإيران التى من المعروف انهما تربطهما علاقات طيبة ووطيدة، لكنها فجرت أزمة حول جزيرة أبو موسى بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ بعد منعها سفينة كانت تقل أكثر من ١٠٠ من مواطنى الإمارات وموظفيها فى الرسو على الجزيرة وابقت الركاب فى البحر ثلاث أيام ثم اعادتهم من حيث اتوا بحجج تجافى الحقيقة، لأن هناك اتفاقية دولية ارتبطت بها إيران مع الشارقة العضو فى اتحاد الإمارات العربية تؤكد سيادة الشارقة على الجزيرة، وان الوجود الإيرانى فيها يقيده عدد من الشروط التى حددتها الاتفاقية نفسها من حيث حدود المنطقة والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الجزيرة. إن هذه الشروط والحدود قد انتهكتها إيران بصورة تعتبر من مبررات مطالبة الإمارات بتخلى إيران وعودة جزيرة أبو موسى إلى الوطن الأم الإمارات العربية المتحدة.

أحداث جزيرة أبو موسى تشكل امتحانا صعبا امام مجلس التعاون، لا تزال نتائجه غير معروفة وتحاول دول المجلس ان تجد لها حلا والوصول بها إلى بر الأمان فى الوقت الحاضر من خلال اتباع سياسة الدبلوماسية الهادئة التى ان كتب لها النجاح فلا شك انها ستكون انتصارا لدبلوماسية تحتاج إليها المنطقة اشد الاحتياج. وإذا كان اللجوء للتحكيم الدولى يهدف إلى التغلب على المشكلة السياسية، ويتم بعد فشل التوصل إلى حل تفاوضى، وإذا كان القانون الدولى لايعترف بالادعاءات السياسية كأساس لمسألة السيادة، وهو حال إيران فى الجزيرة، فإن على الرأى العام العربى في مجلس التعاون متى ما استنفد سبل الحل الدبلوماسى ان يولى كل العناية لقضية جزيرة أبو موسى والجزر العربية الأخرى فى الخليج العربي، ويتنبه لها، فهى إذا كانت تمس مصالح الإمارات العربية المتحدة ومستقبلها، فإنها تمس أيضا مصالح دول المجلس ومستقبلها. وعلى خبراء دول



المجلس المختصين فى التاريخ وفى القانون الدولى ان يعدوا المزيد من الدراسات ويجهزوا الوثائق التى يمكن الاستناد إليها فى الدفاع أمام المنظمات الدولية، وأمام محكمة العدل الدولية أو أمام محاكم التحكيم، وأمام الرأى العام العالمى بوجه عام إذا ما عرضت على القضاء الدولى ليعمل حكم القانون فيها. ولا مراء، ان المساعى التى تبذل لانهاء هذه الأزمة سلميا وإلى تحسين علاقات إيران بدول المجلس كل هذا وذاك لاشك انه فى صالح سلام وأمن المنطقة والعالم أجمع[1].

لابد من دعوة الإعلام الإيرانى إلى تفهم الواقع والتعرف على الحقوق بدلا من التشنجات غير العقلانية، وبدلا من الخطاب التسلطى الذى يعتبر الجزر إيرانية مرددا مقولة الشاه، دون الرجوع إلى الواقع وإلى الحقائق، وتلك مسؤولية كبيرة يتحملها كل إعلامى باعتبار أن الإعلام يبنى الرأى العام ويحركه، ومن واجبه السعى لنصرة الحق بالمنطق والعقلانية لحماية المصالح المشتركة الإيرانية العربية وفى طليعتها المحافظة على حسن الجوار وتعميق الثقة وخلق تعاون إيجابى فعال بين الجانبين. وعلى ذلك فإن الإعلام الإيرانى مطالب بـ: عدم استخدام قضية الجزر فى المنافسات والمزايدات الداخلية والسياسية، والادعاء بتبعيتها لإيران معالجة قضية الجزر بعقلانية وبحكمة وبالدعوة للتوجه بها إلى المفاوضات الثنائية أو عرضها على محكمة العدل الدولية بكل ما لدى الجانبين من شواهد ووثائق، وسيكون ذلك النهج تعبيرا عن الحرص على المبادئ الإسلامية السامية فى العلاقات بين الأخوة فى الدين وفى الجوار. وهو اتباع لطريق الهداية المحمدية ونهل من حكمة سيدنا على بن أبى طالب الخالدة فى النهج السليم باتباع الحق ورفع الظلم ويبقى الأمل كبيرا فى قادة جمهورية إيران الإسلامية المتسلحين بالوعى العميق لما يراد بالأمة الإسلامية من تفرقة وضعف وتشتت. فهى مسؤولية كبيرة فى أعناقهم أن يتجاوزوا

---

١ ـ د. مبارك كليفيخ الهاجرى ـ جريدة الخليج العدد ٤٨٧٦ بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٢.



مظالم الطاغية الشاه الذى ترك حالات من التعدى والعدوان بحق الجوار العربى المسلم مقتديا بهتلر وموسولينى. إن ذلك العهد قد مضى وانتهى، وإنه بقيام الجمهورية الإسلامية فى إيران واستقرار أمورها فإن الوقت قد حان لمعالجة مخلفات الشاه وإزالة آثار عدوانه، إن الوقت قد حان لاقامة علاقات متوازنة وطبيعية بين الأمتين العربية والإيرانية فى جو من الأخوة الإسلامية وحسن الجوار، بالتفاهم الأخوى واللقاء السلمى رائده نصرة الحق ورفع الظلم والحفاظ على الأمن وعلى السلام الجماعى[1].

الحلول المقترحة لإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

لما كنا فى صدد البحث عن أفضل الوسائل السلمية لحل هذا النزاع فى النظامين الدولى والإسلامى، فإنه ينبغى بادئ ذى بدء تهيئة الجو السلمى، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى حل النزاع القائم، ثم تحليل ونقد ما يمكن تحليله من نظامى حل النزاعات الدولية فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية، من أجل تحديد أيهما أكثر انطباقا على النزاع القائم.
تطبيق مبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل النزاع القائم بشأن السيادة على الجزر الثلاث:

لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تدعى أن هذه الجزر الثلاث تعتبر جزءا لا يتجزأ من إقليم الإمارات العربية المتحدة، وكذلك إيران، ولما كانت الأولى تدعى ان إيران ليس فقط قد استخدمت القوة المسلحة باحتلال جزءا لايتجزأ من أراضيها، بل أيضا استخدمت القوة لحل النزاع القائم بشأن السيادة على هذه الجزر، فإنه ينبغى على قوات الدولتين الانسحاب إلى مواقعها التى كانت بها قبل ٣٠/ ١١/ ١٩٧١، تطبيقا لمبادئ القانون الدولى والشريعة الإسلامية الواردة فى ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٥.



فالمادة ٢/د/ ٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى تشترط أنه: «الامتناع عن التهديد أواستخدام القوة ضد وحدة الأراضى، الوحدة الوطنية أو الاستقلال السياسى لأى دولة عضو، مما يجعل هذا النص يتضمن أحد المبادئ الرئيسية لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى. فمبدأ احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضى لكل دولة عضو لا معنى له إذا لم ينص على تحريم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية، كالنزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث. ولم يتأكد النص على هذا المبدأ فى مثياق منظمة المؤتمر الإسلامى فقط، بل أيضا قد سبق التأكيد عليه فى ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث ان المادة ٢/ب/ ٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى يمكن اعتبارها اعادة للمادة ٢/ ٤ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بحيث يؤديان نفس المعنى فيما يتعلق بتحريم التهديد بالقوة أو استخدامها لحل النزاعات الدولية، كلجوء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى القوة العسكرية واحتلال الجزر العربية الثلاث بدلا من اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا النزاع. فمبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل النزاعات الدولية، وفقا لهذا التحليل، يعتبر مبدأ اساسيا من مبادئ القانون الدولى، حيث يشتمل ليس فقط على صفات الالتزام التعاقدى الذى تفرضه المعاهدة على أطرافها، بل أيضا يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولى العرفى الملزم للدول الأعضاء، كدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والدول غير الأعضاء[1].

فعبارة: «ضد وحدة الإقليم»، كقيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث، والتى تدعى الإمارات بأنها جزء لا يتجزأ من اقليمها، هذه العبارة تشتمل على حقوق يؤدى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى نزاع قائم بشأنها إلى انتهاك مثل هذه الحقوق، فالالتزام بعدم التهديد بالقوة أو استخدامها المنصوص عليه فى المادة ٢/ب/ ٥ من ميثاق المؤتمر الإسلامى تنطبق تماما على

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٥.



جميع الحقوق التى يشتمل عليهــا مبدأ الاستقلال السياسى ووحدة الأراضى لدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل إن الأمر يتعدى ذلك، حيث ان تعــبير: «الوحدة الوطنيــة» فى هذه المادة لا يمكن تفسيره على أنــه تأكيد لتحــريم استخدام القــوة لتفكيك الوحدة الوطنيــة لأية دولة عضو فــقط، بل أيضا يشتمل على التزام بالابتعاد عن مد المساعــدة لأية جماعة انفصالية ضمن حدود أية دولة عضو.

كما يمكن تفسير عبارة: «القوة» الواردة فى المادة ٢/ب/ ٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى والمادة ٢/ ٤ من ميثاق منظمــة الأمم المتحدة على أنها تعنى اساسا استــخدام القــوة المسلحة المبــاشرة، كــاستــخدام القوات العــسكرية على اخــتلاف أنواعها، كما حدث عندما قامت القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث فى ١٩٧١/١١/٣٠، أو استــخدام القوة غــير المباشــرة كاستــخدام المرتزقــة. وينبغى ملاحظة أن المادة ٢/ب/ ٥ من ميثاق منظمــة المؤتمر الإسلامى تدعو ليس فقط إلى عدم اســتخدام القوة، وإنما أيضــا إلى الابتعاد عن: «التــهديد» باستخــدام القوة، وهوأمر يعتــبر استثناءا على تفسيــر المقصود بتعبيــر: «القوة»، والتى تعنى: «القوة العسكرية»، بحيث يعتبر التهديد باستخــدام القوة مثالا على التهديد باستخدام قوة غير مــادية تندرج تحت نص هذه المادة. كالدعايات التى تثــار أثناء الحرب وما إلى ذلك. إلا انه ليس واضــحــا من لغــة المادة ٢/ب/ ٥ من مــيــثــاق منظمــة المؤتمر الإسلامى ما إذا كان الاصطلاح: «القوة» ينبغى قصرها على: «القوة العسكرية» أو انها تشمل أنواع أخرى من الضــغط،و إن كان هذا التفسير الأخيــر قد فضلته دول العالم الثالث، ومن ضمنهــا الدول الإسلامية. ما ورد فى المادة ٢/ب/ ٥، إلا انه لا يمكن القــول بأن هذا النص قد قيــد من حق الدفاع الشــرعى الذى يكون لكل دولة الحق باستخدامه ضد أى هجوم مسلح يقع على أى جزء من أراضيها، كادعاء دولة الإمارات العــربية بقــيام القوات الإيرانيــة باحتلال الجــزر العربيــة الثلاث فى ١٩٧١/١١/٣٠، حــيث يكون استــخدام القــوة فى مــثل هذه الحالة للدفــاع عن



النفس مشروعا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والتى لدولة الإمارات العربى المتحدة الحق فى تطبيقها كأحد أعضاء منظمة الأمم المتحدة، تمنح أية دولة حق استخدام القوة فى حالة الدفاع الشرعى لردع اعتداء عسكرى حقيقى واقعا عليها، وإن كانت الإمارات العربية المتحدة فى ذلك الوقت ليست من القوة بمكان بحيث تستطيع ممارسة حق الدفاع الشرعى بشكل فعال[1].

ولما كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عندما قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث عسكريا، إنما تدعى ان تلك الجزر قد اقتطعت منها بواسطة القوات البريطانية عندما كانت الإمارات تخضع للحماية البريطانية. فإن هذين النصين ـ المادة ٢/ ب/ ٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى والمادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ـ يمنحان الجمهورية الإسلامية الإيرانية حق استخدام ما يسمى بحق الدفاع الشرعى ضد هجوم مسلح محتمل على جزء من أراضيها، يتمثل باستلام قوات الإمارات العربية المتحدة لهذه الجزر عند انسحاب القوات البريطانية منها فى ٣١/ ١١/ ١٩٧١. فعلى الرغم من وضوح نص المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فقد حدث جدل حول عبارة: «إذا ما وقع اعتداء عسكرى» الواردة فى المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث أن هناك من قال بأنه وفقا لهذا التعبير، فإن هذه المادة لا تمنع من استخدام حق الدفاع الشرعى الاحتمالى، والذى عادة ما يستخدم فى القانون الدولى التقليدى، ضد هجوم عسكرى محتمل. وقد يؤدى هذا التفسير الواسع لنص المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة إلى احتمالات كثيرة تستخدم فيها القوة غير المشروعة تحت ذريعة استخدام حق الدفاع الشرعى الاحتمالى، يترك فيها لكل دولة مكنة تقرير ما إذا كان هناك احتمال وقوع هجوم مسلح من عدمه. وإذا كان ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وميثاق منظمة الأمم المتحدة يحظران القوة على هذا النحو، فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص٢٦.



المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيـرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث ينبغى حله وفقا للوسائل السلمية التى يحددها كلا من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى فى المادة ٢/ب/ ٤ وميثاق منظمة الأمم المتحدة فى المادة ٣٣ منه، أيهما أكثر انطباقا[١].

ايجاد مسؤلية جماعية لأمن الخليج العربى

قضية أمن الخليج العربي مسألة ليست بالجديدة بل ان الهاجس وإنما الهاجس الأمنى سيطر على هذه المنطقة وأثر فى سياساتها البينـية وسياساتها الخارجية بشكل ملموس فـيما يتـعلق بتحديد المسـئول عن أمن الخليج العـربي فالمسئـولية تقع من الناحية النظرية على دول منطقة الخليج العربي ولكن الواقع العملى يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الدول قد تسببت على مدى العقود الأربعة الماضية فى تهديد أمن الخليج العـربي. وتمثل ذلك فى العـديد من المنازعـات وحربـين مدمـرتين، وموارد تقـدر بآلاف المليارات قـد أهدرت،و ما زالت تهدر بفـعل سيـاسات دول المنطقة التى يعول عليها لحماية أمن المـنطقة، ومن ثم فالفرصة التى طرحها فى بدء الدراسة وتنص على أن دول الخليج العـربي قادرة على تحقـيق أمن الخليج العربي لأن الأحداث التاريخـية التى مرت بها المنطقة منذ عام ١٩٦١ وحـتى ما قبل ذلك يثبت بأن هذه الدول بفعل تعـارض المصالح فيما بينها وانعـدام الثقة والخروج على مبادئ القانون الدولى والأعراف الدولية قـد تسببت فى انهيار أمن الخليج العربي. أما من حيث القدرة فـهى تملك القدرة على تحقيق أمن المنطقة واسـتقرارها،ولكنها تفتقد إلى الرغـبة فى ذلك. وإذا أخذنا إيران فهى لديها القدرة ولكن الرغـبة غير متوفرة بسبب أطمـاع الشاه التوسعية، أما بعد الثورة فنتيـجة لانعدام الود الطبيعى والانسحاب بـين الأنظمة الثورية والتقليـدية. فقد ساد شـعور عدم الثقـة وانحسر التعاون فتـأثر بذلك أمن منطقة الخليج العربي سلبا أما المرحلة الحـالية فهى مرحلة إيجابية تمثلت فى إبداء الرغبـة بين مجلس التعاون والجمهورية الإيرانيـة الإسلامية بما يحقق أمن الخليج العربي.

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص٢٦.



أما إذا أخذنا دول مجلس التعاون فيما بينهـا فالقدرة كانت قائمة تم تعزيزها برغبة نتيجة لحاجة ماسـة للشعور بالأمن ونتيجة لأوضاع اقليمية متفـجرة فالحاجة للبقاء حتـمت على هذه خلق مؤسسـات تعمل على وخـاصة المتعلقـة بترسيخ التـعاون وتعزيز الأمن فيمـا بينها. إذن القدرة رغم اهميتها إلا أنهـا لا تكفى لتحقيق الأمن فى منطقة الخليج العربي بل يـجب أن تعزز بالرغبة التى بدت مؤشراتهـا الإيجابية واضحة بن إيران ومجلس التـعاون فى خطوات التقارب والانفتاح ستنمـو أما فيما يتعلق بالتساؤل حول أثر التـواجد الأجنبى فى الخليج العربي، هل هو عامل تعزيز أم عامل تعطيل لأمن الخليج العربي؟

أضف إلى ذلك أن هذه القوى الأجنبـية تتواجـد بمحض اختيـارها فى المياه الدولية وهذا لا يعـارضه القـانون الدولى، أما تواجدها عـلى أراضى أو فى المياه الإقليمية لبعض دول المنطقة فهذا لا يتم بالإجبار بل بالاختيار وبناء على اتفاق بين الدولة الإقليـمية ويرجع السـبب المباشـر فى ذلك إلى أن الدولة الإقليمـية تشـعر بانعدام الأمن وتفتقد للشعور بالاطمئنان على وجودها أو على مصالحها ومقدراتها القومية، فتدخـل فى اتفاقيات للتواجد الأجنبى على أراضيها أو ميـاهها الإقليمية لردع عدوان وشيك أو لصـد عدوان فعلى أو لتعزيز شـعورها بالأمن والطمأنينة. تكرر الأمر بعد حرب الخليج الثانية دخلت معظم دول مجلس التعاون فى ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنـسا، بريطانيا، وروسيا لمواجهة أى أخطار محـتملة. هذه الترتيـبات الأمنية التى حـتمت التواجد الأجنـبى فى المنطقة وعلى أراضى بعض دول مجلس التعاون لم تكن بالرغبة المحضة من الطرفين بل لمواجهة ظروف مهددة للسلم والأمن الدوليين فى المنطقة والأمن والاستقرار الإقليمى ولكل دولة على انفراد، وهذا التواجد الأجنبى سيستمر طالما ظروف تواجده قائمة إما إذا تمكنت دول الخليج العـربي من الدفع باتجاه المزيد من التـقارب والانفـتاح، وخلق أجواء الثقة وفتح قنوات التعاون مما يحقق أمن المنطقة فلن يكون هناك مبرر للوجود



الأجنبى العسكرى فى الخليج العربي [1]. الذى يستنزف بترول المنطقة ويأكل الأخضر واليابس من احتياطيات الأجيال القادمة فى دول مجلس التعاون.

تشتمل المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى على مبدأ حل النزاعات الدولية وفقا للوسائل السلمية وهو مبدأ مرتبط بذلك المبدأ الذى تتضمنه المادة ٢/ب/٥ من نفس الميثاق، والذى يقضى بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الوحدة الاقليمية، الوحدة الوطنية أو الاستقلال السياسى لأية دولة عضو، حيث ان هذين النصين يرددان نفس المعنى الوارد فى المادة ٢/٣/٤ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة. فالمادة ٢/ب/٤ تقضى بوجوب حل أى نزاع قد يثور بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بواسطة الوسائل السلمية، وإن كان كل من المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى والمادة ٣/٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لم يحددا طريقة حل ذلك النزاع، تاركتان ذلك للمادتين ٣٧,٣٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة. فالمادة ١/٣٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تحدد طريقة حل أى نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر، كالنزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث، عن طريق «المفاوضات» التحقيق، الوساطة، المصالحة، التحكيم، القضاء، عرض النزاع على المنظمات الإقليمية أو أية وسائل سلمية أخرى يختارها أطراف النزاع». فإذا ما فشل الأطراف فى حل نزاعهم وفقا لهذه الوسائل، فإن المادة ١/٣٧ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تلزم الأطراف بعرض هذا النزاع على مجلس الأمن الدولى، وقد رددت المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وسائل حل النزاعات الدولية الواردة فى المادة ١/٣٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مع بعض الاختلافات البسيطة، كعدم ذكر القضاء من بين وسائل حل النزاعات الدولية التى ذكرتها هذه المادة، مما يمكن معه لطرفى النزاع ـ الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ كعضوين فى منظمة المؤتمر

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص٣١.



الإسلامى الاكتفاء بنظام حل النزاعات الذى تضمنته المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى[١].

يرجع عدم ذكر القضاء من بين وسائل حل النزاعات الدولية التى ذكرتها المادة السابقة، إلى موقف الدول الإسلامية غير المؤيد لتحديد وسيلة معينة وسلمية لحل النزاعات الدولية، وهو موقف أيضا اتخذته الدول الأخرى عند إعلان مبادئ القانون الدولى، وإن كان الإعلان قد أشار إلى المادة ٢/ ٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بشأن فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، والمادة ٣٣/ ١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والتى تؤكد على مبدأ السيادة وما ينشأ عن ذلك من حق أطراف النزاع فى اختيار الوسائل المناسبة لحله. إلا انه لا يمكن اعتبار لجوء أطراف النزاع اختيار إلى القضاء لحل نزاعهم على أنه يمثل انتهاكا أو انتقاصا من مبدأ السيادة. يمكن تفسير عدم عرض النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن النزاع على الجزر العربية الثلاث على القضاء الدولى، على الرغم من تكرار دعوة الإمارات العربية المتحدة إلى ذلك، إلى انتهاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية للرأى القائل بعدم جواز عرض النزاع القائم بين شخصين مسلمين على قاض غير مسلم، كمحكمة العدل الدولية فى تشكيلها الحالى، وكذلك انتهاجا للرأى السائد فى القانون الدولى والقائل: بأن مؤسسات القضاء المختلفة غير مناسبة لحل جميع النزاعات الدولية، والتى يكون أغلبها يتمثل فى نزاعات ناشئة عن تضارب المصالح وادعاءات الأطراف بتغير القانون الواجب التطبيق، وهو موقف اعتنقته كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. بل ان رفع قضية من قبل أى طرف من أطراف النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أية منظمة إقليمية قد تعتبره الدولة الأخرى الطرف فى النزاع عملا غير ودى. ولما كانت كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس ملزما

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٧.



باللجوء إلى الجـزء الخامس عشـر من اتفاقيـة البحار العـام ١٩٨٢ والخاص بحل النزاعات الدولية، حيث لم يصدقا على هذه الاتفاقية، فإنهما ملزمتان قانونا بحل هذا النزاع عن طريق استخدام الوسلة السلمية الأكثر فاعلية، والتى تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية[١].

موقف الإمارات من حل النزاع

هناك رغبة حقيقية وصادقة من جانب الإمارات العربية المتحدة فى ايجاد حل سلمى لقضيـة الجزر العربية حتى يجنب المنطقـة ويلات الحروب والدمار، هذا من ناحيـة ومن ناحية أخـرى نجد تشددا فى الموقف الإيرانى الـرافض تسليم الجزر أو حتى عرض أمرها للتحكيم الدولى[٢]. لقد حددت الإمارات العربية المتحدة موقفها الواضح والصريح على لسان رئيس الدولة والذى دعا إلى التحكيم الدولى فى هذه القضية مـعلنا منهج العقل والحكمة وداعيا إلى تجنيب المنطقـة مزيدا من الصراعات والمشكلات حفاظا على شعـوبها وأمنها واستقرارها ودعوة منه إلى اقـامة علاقات وثيقة بين دول الإقليـم بعيدا عن الصراع خاصـة وأن حق الإمارات فى هذه الجزر واضح ومحدد تثـبته الوثائق والأدلة القاطعة والتى تجعل من مـوقف الإمارات قويا أمام أى محفل دولى أو هيئة تحكيمية. فهذه الجزر لم تكن قبل الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ إلا قطعـة من أرض الإمارات ترتفع فـوقهـا أعلام الإمارات ويسـكنها مواطنون فى الإمارات يمتدون بأصولهم وأنسابهم إلى وطنهم الأم وكانت الإمارات تمارس السيادة على جزرها بصورة تامة[٣].

حددت المطالب الإماراتية وفقا للأولويات التالية:

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص٢٧.
٢ ـ جريدة الوطن ـ ٩/ ١٢/١٩٩٨.
٣ ـ جريدة الخليج ـ ٢٤/ ١٠/١٩٩٨.



أولا: انهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ثانيا: تأكيد التزام إيران مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ فى شأن جزيرة أبو موسى.

ثالثا: عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة الإمارات العربية المتحدة ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.

رابعا: الغاء كل التدابير والإجراءات التى وضعتها على أجهزة الدولة فى جزيرة أبو موسى وعلى مواطنى الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامسا: إيجاد اطار ملائم لحل مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

تعتمد امكانية حل النزاع فى الأمد القريب على الرغبة الخالصة للجانب الإيرانى فى استخدام الدبلوماسية الهادئة المجدية والمثمرة والتخلص من اية نزعات للهيمنة الاقليمية والتى ارجعه أحد الباحثين إلى العسكريين الإيرانيين الذين كانوا ولا زالوا يرددون مقولات وادعاءات الدفاع عن السيادة الإيرانية فى أبو موسى. وفى رأى فيليب ميتشيل المتخصص بشئون المنطقة فى معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن ان «. . . امساك السياسيين الإيرانيين بالقضية، وابعاد العسكريين والمتشددين فى المجال الدبلوماسى قد يؤدى إلى تهدئة التوتر مع إيران»(١).

ان الالتجاء إلى سياسات حسن الجوار وتنمية الروح الإيجابية فى التعاون والتنسيق المشترك بين كل دول منطقة الخليج العربى من شأنه اشاعة الاستقرار والأمن فى هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية اقتصاديا للعالم بأسره. ان التسوية

---

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ المرجع السابق ص٤٣.



المرتقبـة للنزاع لابد ان تأخذ بنظر الاعتـبار مطالب وحقوق الإمـارات الأصلية فى السيادة على الجزر،وتكامل ووحدة الأراضى وفـقا لأحكام القانون الدولى وتوافقا مع اخلاقيات التعامـل الدولى، ثم ان روح ومبادئ النظام الدولى الجديد لا تسمح ابدا بالاعتـماد على سياسـات القوة فى تحقيق المطامح الذاتيـة للدول. وإنما تدعو لمعالجة الخـلافات والمنازعات بروح الأخوة والتعاون والاحـتكام إلى مبادئ وأحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة. وسيكون للأمم المتحدة دور حيوى فى معالجة النزاع الأخيـر بين إيران والإمارات العربيـة المتحدة. يمكن القـول ان التوصل إلى تسوية سلمية حقـيقية ونهائية لموضوع الجزر الثلاث كلهـا سيكون المحك والاختبار للنوايا الطيبـة التى تتطلع دول الخليج العـربى فى مجـلس التعـاون ان تراها فى السلوك الإيرانى فى المرحلة القـريبة. علمـا ان اى تطور سلبى جديد مـن الجانب الإيرانى سيضيف عناصر أخرى لعدم الاستقرار فى منطقة عانت من أهوال ومآسى حربين مـدمرتين فى خـلال عقد من الزمـان. وباختصـار يجب التأكـيد على ان الاحتـلال والقوة لايمكنها بأى حـال من الأحوال ان تغرس الشـرعية مهـما طال الزمن ومهـما طالت مـعاناة الشـعوب. وان أزمات الحـدود يجب ان تحل بالطرق السلمية آخـذة بنظر الاعتبار المصالح المشـتركة وضرورات التعـايش السلمى خدمة للأجيال الحـاضرة والقادمة التى ترنو إلى تحـقيق التقدم والرفـاهية والسلام والأمن الدوليين[١].

استنادًا إلى مصادر إمـاراتية مطلعة، فإن أمام أبو ظبى الآن خـيارات سلمية لابد من اللجوء إليها قبل التفكير فى أى حل آخر[٢]:

(١) تحريك القضية أمام الأمم المتحدة وبالتحديد إلى مجلس الأمن الدولى، ومن المهم القول فى هذا المجال أن قضية الجزر معـروضة من الناحية الرسمية على

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ نفس المرجع ص٤٣.
٢ ـ الشرق الأوسط ـ العدد ٥٤٧٤ بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣.



الأمم المتحدة منذ فترة غير قصيرة، فإن الإمارات كانت تنتظر قدوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة قبل أن تقرر خطواتها المقبلة.

(٢) إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ومبادرة أبو ظبى إلى تقديم مجموعة من الأوراق والوثائق والمستندات التاريخية التى تؤكد عروبة الجزر وتدحض المزاعم الإيرانية حول حق طهران فيها.

(٣) اتاحة الفرصة أمام المساعى الحميدة التى تقوم بها أطراف عربية مختلفة بين أبو ظبى وطهران لمنع الوصول إلى مرحلة المواجه النهائية.

إن الإمارات العربية المتحدة بذلت جهودا سلمية مستمرة منذ وقع العدوان الإيرانى على الجزر فى مختلف المحافل الدولية الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران، وإزاء تعذر إحراز أى تقدم فى هذه المفاوضات الثنائية أكدت الإمارات دوما استعدادها لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة[١].

وفى الجانب الرسمى يقول مصدر مطلع أن الموقف الإماراتى من قضية الجزر لم يتغير وبالتالى فإن أى تطور إيجابى فى هذا المجال يجب توقعه من الجانب الإيرانى. ويفسر قائلا أن الإمارات تبنى موقفها على أساس مبادئ القانون الدولى وعلى أساس الحوار والحل السلمى، وهى مستعدة فى هذا الإطار القبول المسبق بأى حكم تصدره هيئة أو محكمة دولية حتى لو كان هذا الحكم فى غير صالح الإمارات، كما أن الإمارات لم تغير خطابها السياسى الذى أعلنه رئيس الإمارات أكثر من مرة ،وجرى التعبير عنه بأكثر من صورة عبر تصريحات رسمية لمسئولين فى مواقع مختلفة ومن خلال منابر محلية واقليمية ودولية، كما أنه مع الالتزام

١ ـ جريدة النهار ١/ ١١/ ١٩٩٤ العدد ١٨٩٨٢.



بالثوابت الرئيسية فى الموقف الإماراتى فإن هناك مجالا للتحرك والمناورة ضمن بعض المتغيرات التى تؤثر على مواقف الطرف الآخر وخطابه[1].

الموقف الإيرانى من قضية الجزر العربية

اقدمت إيران على سلسلة انتهاكات، خصوصا فى ما يتعلق باتفاق ١٩٧١ كان أبرزها عام ١٩٨٧ عندما عمدت إلى احتلال الجزء الجنوبى من جزيرة أبوموسى الذى يقع تحت سلطة إمارة الشارقة بحسب الاتفاق (الإمارات اليوم) بحجة ضرورات الحرب المفتوحة مع العراق، واستتبعت ذلك بسلسلة من إجراءات متشددة ضد السكان العرب، كما قامت بمحاولات ابتزاز للإمارات من خلال اقتسام عوائد استثمار حقول النفط التى تحوط الجزيرة وبغض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لانهاء مسألة الجزر. فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية الراهنة، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلى حلول جذرية للنزاعات الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى لاسيما ان ما يطرح حاليا حول إمكان الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية يتطلب قبول طرفى النزاع مسبقا للجوء إليه، والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. منذ اندلاع الأزمة بين العرب وإيران حول الجزر العربية الثلاث برزت عدة محاولا لحل الأزمة سلميا حيث عقدت مفاوضات مباشرة بين أبو ظبى والجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الفترة ٢٧ و٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ خلال ثلاث جلسات عمل لم يتوصل الطرفان إلى حل مرضى وذلك بسبب تشدد الموقف الإيرانى. فلقد رفضت إيران بحث موضوع احتلالها الجزر العربية أو مناقشته ولقد أكد مسؤولون إيرانيون رفضهم التام بحث هذا الموضوع فقد صرح الشيخ ناطق نورى رئيس مجلس الشورى فى رده على بيان مجلس التعاون قائلا: (ان قادة

١ ـ جريدة الشرق الأوسط ١٩/ ١٠/ ١٩٩٢.



الدول العربية ربما نسو التاريخ فحتى إلى ما قبل أن يكسبوا كيانهم من الاستعمار البريطانى، كانت هذه الجزر إيرانية ولم تزل إيرانية وستظل إيرانية[1] وأما الرئيس الإيرانى أكبر هاشمى رفنسجانى فقد حذر من التعرض للجزر وهدد قائلا بأن الإمارات ستعبر بحرا من الدماء للوصول إلى الجزر وأكد بأن إيران لن تتخلى عن الجزر الاستراتيجية الثلاث فى الخليج العربي مهما كلف الأمر[2].

الوسيلة السلمية الأكثر فاعلية فى القانون الدولى أو الشريعة الإسلامية لحل النزاع القائم بين الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث:

إذا كان نظام حل النزاعات الدولية فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى لا يختلف كثيرا عن مثيله فى القانون الدولى، وإذا كنا قد فضلنا تطبيق نظام حل النزاعات الدولية الذى اشتمل عليه ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن حل النزاع القائم، فإن الوسائل السلمية التى اشتمل عليها هذا النظام، لا تختلف كثيرا عن تلك الوسائل التى اشتمل عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وإن كان هناك اختلاف جوهرى لا يظهر إلا عند التطبيق العملى لهذه الوسائل. فنظام حل النزاعات فى الشريعة الإسلامية يحدد شروط معينة لتولى القضاة حددها جمهور الفقهاء، من أهمها وأخطرها أن يكون القاضى مسلما. فلا يجوز عرض هذا النزاع على قاضى غير مسلم، وبالتالى فإنه ليس فقط نظام حل النزاعات فى القانون الدولى لا ينطبق على هذا النزاع، بل أيضا بعض وسائل هذا النظام، ومن أهمها القضاء والتحكيم. فالقاضى فى النظام الإسلامى يعتبر من ولاة الأمر، ولما كانت عبار «أولى الأمر»، لم ترد فى القرآن الكريم إلا مقرونة بأن يكون مسلما، فإنه لا يجوز عرض مثل هذا النزاع على قاضى غير مسلم، يؤكد ذلك قوله تعالى: «ولن

---

١ ـ جريدة الخليج ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨.

٢ ـ جريدة الوطن ٩/ ١٢/ ١٩٩٨.



يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا»، حيث ان القضاء سبيل من سبل الولاية على المسلمين. ولما كان النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث، إنما هو نزاع بين دولتين مسلمتين ـ الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية فإن هذا النزاع، وفقا للآية الكريمة سالفة الذكر، لا يجوز رفعه إلى قاض غير مسلم، ما يعنى أن محكمة العدل الدولية، بتشكيلها الحالى لا تصلح وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ان تنظر هذا النزاع، حيث أنه نزاع بين دولتين مسلمتين إلا وفقا لمبدأ الضرورة حتى يتم تشكيل محكمة العدل الإسلامية الدولية، ومنحها اختصاصا الزاميا بالنسبة للنزاعات التى قد تثور بين الدول الإسلامية(1).

نظرا لتخلف النظام الدولى الإسلامى فى هذا الخصوص، فإن الرجوع إلى ممارسات الدولة الإسلامية لمعرفة أفضل الوسائل الأكثر فاعلية لمواجهة مثل هذا النزاع، والتى استقرت فى الممارسات الإسلامية، يكون مطلبا ليس فقط وطنيا وإنما أيضا إسلاميا. وفى تتبع ممارسات الدولة الإسلامية نجد ان وسيلة المفاوضات والوساطة والصالحة لحل أى نزاع قد فضله الرسول ﷺ على التحكيم والقضاء حيث ان ذلك يؤدى إلى السلام الصحيح، كنتيجة للتنازلات الاختيارية من قبل كل طرف من أطراف النزاع والتى تم بمحض إرادتهم دون ان يفرضها عليهم أحد آخر. على الرغم من ان ممارسات الدولة الإسلامية تثبت أن هناك وسائل سلمية لحل النزاعات، و إن هناك قضايا تحكيم عقدت فى زمن الرسول ﷺ وفى زمن الحكومات الإسلامية التالية، إلا أنه يفضل استخدام وسيلة المصالحة لحل النزاع.

لذلك فإن المادة ٢/ ب/ ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى قد التزمت فى ممارسات الدولة الإسلامية فى حل النزاعات وحددت لذلك وسائل سلمية مختلفة يتم اختيارها وفقا لما يفضله أطراف النزاع. وإن كنا نفضل أن يشتمل النص على التزام أطراف النزاع على اختيار أى وسيلة من هذه الوسائل. وعلى أية حال، فإنه

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ المرجع السابق ص٢٩.



وفقا لهذا النص فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث، ينبغى حله عن طريق إجراء المفاوضات، فإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة فيتم اللجوء إلى الوساطة والمصالحة، ثم أخيرا إلى التحكيم. إلا انه إذا كان نص المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى يشترط أن يتم حل النزاعات الدولية عن طريق اللجوء إلى الوسائل السلمية، فإن هذا النص لم يحدد الإجراءات الواجب اتباعها من أجل اللجوء إلى وسيلة التحكيم لحل النزاعات التى قد تثور بين أعضاء المؤتمر الإسلامى بينما تم تحديد إجراءات اللجوء إلى الوسائل السلمية الأخرى كالمفاوضات والوساطة والمصالحة. وتتمثل إجراءات اللجوء إلى مثل هذه الوسائل الأخيرة باتباع القنوات الدبلوماسية المختلفة والمساعى الحميدة التى يقوم بها طرف آخر أو يقوم بذلك وزراء خارجية المؤتمر الإسلامى وفقا لما يقضى به نص المادة ٥/ ٢/ز. وإن كان ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى لم يشر إلى أى وسيلة أو جهة ضمن المؤتمر يمكن أن تقوم بمهمة لجان التحكيم،وهو أمر تم تلافيه جزئيا فى ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية تمنح مجلس الجامعة حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكيم أو الوساطة على ان تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة[١].

يؤخذ على نص المادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية، والذى يستثنى من التحكيم جميع النزاعات المتعلقة بالاستقلال والسيادة أو الوحدة الإقليمية لأية دولة عضو، انه لا يأخذ بمبدأ الاختصاص الإلزامى، مما أدى إلى عدم نجاح أى تحكيم يعرض على مجلس الجامعة. وبالتالى عدم فاعليته لحل النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية،وهو أمر أدى إلى عدم تبنى مثل هذا النظام فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى. ولما كانت جميع الأبواب قد أغلقت أمام وسائل حل النزاع السلمية الأخرى، إما باستنفاذها أو بسبب عدم

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدى ـ نفس المرجع ص٣٠.



شرعيتها، فلم يبق أمام الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل النزاع بشأن السيادة على الجزر الثلاث إلا وسيلة التحكيم، وفقا للشروط سالفة الذكر، حيث أنها وسيلة أشار إليها القرآن الكريم إشارة واضحة وجلية وجعله الزاميا في حالتين: الحالة الأولى وتتمثل في الاحتكام إلى رسول ﷺ وذلك في قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»؛ والحالة الثانية هي الاحتكام إلى فرقاء من أهل الزوجين عند قيام نزاع بينهما. وهو وسيلة اثبتت ممارسات الدولة الإسلامية فاعليتها في حل النزاعات، لعل أبرزها هو ذلك التحكيم الذي عقد بين الرسول ﷺ وبني قريضة. لذلك فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية بشأن السيادة على الجزر الثلاث ينبغي حله بأسرع وقت ممكن، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، والقواعد التي استقرت في ممارسة الدولة الإسلامية لحل النزاعات المختلفة، وعلى رأسها المصالحة والتحكيم. وقبل أي شيء آخر فإنه ينبغي على طرفي النزاع الإيمان المطلق بصلاحية وفاعلية هذه الوسائل لحل النزاع القائم بينهما، ولا يكون ذلك ممكنا وملموسا إلا بقيام كل طرف من طرفي النزاع بتنفيذ إجراءات حل هذا النزاع المتفق عليها تنفيذا صادقا وأمينا، تطبيقا لقوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»[1].

شكلت هذه المسائل مجتمعة الحافز الأساسي لدولة الإمارات في تكثيف تحركها السياسي والدبلوماسي على كافة الصعد وعلى كافة المستويات ولهذه الأسباب الواضحة كان لابد من ان تتضامن كافة الدوائر الإقليمية والعربية والدولية مع موقف الإمارات العربية المتحدة، فالجولة التي قام بها رئيس الدولة على كل من الرباط والقاهرة ودمشق وجدة، كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح الحقائق

---

١ ـ د. مدوس فلاح الرشيدي ـ نفس المرجع ص٣٠.



التاريخية والقانونية فى الحق الإماراتى بالجزر، ونتيجة لذلك جاء قبول الجمهورية الإسلامية فى إيران بالمفاوضات مع الدولة، إلا ان إرسال طهران وفدها إلى أبوظبى جاء نتيجة التأييد العربى والدولى للإمارات،وهو بالحقيقة كان لتجنب طرح القضية أمام المحافل الدولية، وهذا ما لا ترغب فيه إيران. إذ ان هذا الأمر سوف يفرض على إيران ترك الجزر،وفى حال الرفض فإنها ستواجه بانتقاد عالمى ومزيد من العزلة، حسب قول المصادر التى تضيف «أن الرهان الإيرانى على التوصل لتسوية تلبى شروط طهران وتغفل اغفالا تاما قضيتى جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى، التى أكد المسؤولون الإيرانيون على عدم استعداد بلادهم للانسحاب من الجزيرتين أو وضع حد لاحتلالها» وتضيف المصادر الدبلوماسية المطلعة «أن موقف الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن والذى اكدته بالمذكرة التى قدمها وفد الدولة للوفد الإيرانى اثناء المفاوضات التى جرت فى مقر رئاسة الدولة فى أبوظبى، مبدئى ولارجعة عنه»[1].

إلا ان المغالطات التى اوردتها الصحف الإيرانية فى هذا الإطار كشفت عن حقيقة التوجه فى عدم انهاء احتلال الجزر الثلاث المحتلة لاسيما حديث هذه الصحف عن «أن مذكرة التفاهم الموقعة فى العام ١٩٧١، موقعة مع الشارقة وانه طوال عشرين عاما كان يتم بحث المسائل المتعلقة بهذا الشأن مع الشارقة، لكن تلبية لطلب الشارقة رضيت إيران التفاوض مع أبوظبى، أن هذه المغالطات لاتقف فى دلالاتها عند قضية التفاهم على الجزر، بل أنها تحاول ان تصل إلى محاولة الإيحاء بالفصل بين إمارة وأخرى عن إمارة الدولة،و تجاهلا واضحا لقرارات المجلس الأعلى لحكام الإمارات، لاسيما القرار الذى اتخذ فى إبريل والقاضى بأن كل معاهدة موقعة بين إمارة من إمارات الدولة ودولة ما هى معاهدة اتحادية»، وبالتالى يعتبر تجاوز هذه المنطقة أمرا مرفوضا بتاتا لأنه يعتبر مس بوحدة التراب

---

١ ـ مجلة أوراق ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.



الوطنى لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقول المصادر المطلعة فى قضية الجزر «أن رفض إيران احالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، واصرار الوفد الإيرانى على رفض مناقشة مسألة جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى كان السبب الأساسى فى ايصال المفاوضات إلى طريق مسدود مما حتم على الدولة رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة» هذا الأمر عبر عنه صراحة رئيس الوفد الإيرانى المفاوض السفير مصطفى فومينى حائرى فى تصريحه للصحف الإيرانية عقب عودة الوفد إلى طهران بالقول: انه من غير المسموح لأى مسؤول إيرانى البحث فى أى شبر من الأراضى الإيرانية» يعنى عمليا عدم وجود نية إيرانية فى انهاء القضية وبالتالى إبقاء الوضع على ما هو عليه، مما يعنى وجود إرباك دائم فى المنطقة لايستفيد منه أحد.

إن ما انتهت إليه تطورات قضية الجزر العربية المحتلة يؤكد على أن القضية سائرة باتجاه محكمة العدل الدولية، خصوصا أن موقف الإمارات ما يزال لغاية الآن يدور فى اطار إيجاد حل سلمى يضمن استمرار علاقات حسن الجوار بين الدولتين إلا ان ذلك لايعنى أن الدولة على استعداد فى ظرف من الظروف على التنازل عن حقها الثابت والمشروع فى هذا الإطار، وطالما أن القضية ماتزال عالقة، فإن الوضع مرهون بالمساعى الدبلوماسية المبذولة على أكثر من صعيد فى هذا الإطار، ولهذا فإن المصادر الدبلوماسية العربية ترى ان هناك مزيدا من الدعم والتأييد العربى والدولى لدولة الإمارات، إذا أن القضية بتفاعلاتها المختلفة أوجدت موقفا عربيا حازما وموحدا قلما شهدته الساحة العربية وتصل المصادر إلى درجة القول «آن قضية جزر الإمارات شكلت نقطة مهمة فى اعادة اللحمة والتضامن العربى، وهذا سوف يكون له انعكاساته الجيدة لجهة عودة الحق إلى اصحابه الشرعيين»[1].

---

١ ـ مجلة أوراق ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.



يمكن وضع إطار للعمل من أجل انهاء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية وإيجاد حلول عملية من خلال بعض المقترحات الآتية:

أولا: التحاور السلمى والجدى باجتماع رؤساء الدولتين أو وزير خارجية كل من الدولتين لمناقشة القضية فى ضوء الوثائق والأدلة المطروحة ووضع النقاط على الحروف ومن ثم تقديمها إلى محكمة العدل الدولية.

ثانيا:ـ عمل مجلس يضم علماء من قبل الدول العربية (دول مجلس التعاون) ومن قبل علماء من دولة إيران الإسلامية لمناقشة القضية من حيث الاعتداءات والأساليب والطرق التى استخدمتها إيران فى الاستيلاء على الجزر الثلاث وعدم مراعاتها للمعاهدة أو الاتفاقية ومن ثم عرضها على رؤساء الدولة والوزراء لمناقشتها من الناحية السياسية وكما نعلم ان لا فرق بين الدين والسياسة فكل منهما مربوط بالآخر للوصول إلى الحلول السلمية.

ثالثا:ـ يكون الحل فى وضع اتفاقية جديدة والغاء الاتفاقية القديمة (١٩٧١م) على مائدة المحكمة العليا الدولية ووضع الشروط الممكنة فى موافقة كل دولة لها وهذه الشروط مثلا:

١) تأكيد سيادة الجزر العربية للإمارات العربية المتحدة ويكون الاتفاق القائم بين الحكومة الاتحادية وحكومة جمهورية إيران الإسلامية وفق الشروط المتفق عليها.

٢) ان يتضمن الاتفاق مستقبل الجزر الثلاث المطروحة فى حالة انقضاء مدة الاتفاقية وكتابة بوضوح بملكية الإمارات للجزر العربية.

دعا السيد حمد السليطى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمجلس التعاون إيران إلى التجاوب مع الدعوات الخيرة لدول مجلس التعاون لحل النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث وأكد ان استمرار احتلال إيران لهذه



الجزر التابعة لدولة الإمارات يشكل عقبة كبيرة أمام تطبيع العلاقات بشكل كلى مع دول المجلس. ولقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية فى يوم الثلاثاء ٨ديسمبر ١٩٨٩م أن موقف إيران جاء فى بيان لوزارة الخارجية ردا على محادثة أجراها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان مع وزير الخارجية كمال خرازى يوم الأثنين ٧ديسمبر ١٩٩٨م ونقلت الوكالة عن البيان قوله أن عنان أبلغ خرازى أن رئيس الإمارات فى اجتماع فى أبو ظبى أعرب عن رغبة بلاده فى استئناف المحادثات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأضاف البيان قوله ردا على ذلك أشار وزير الخارجية خرازى إلى مجالات الاهتمام المشترك والتعاون بين إيران والإمارات العربية المتحدة وقال كما أعلنا مرارا فإننا نرحب بزيارات مسؤولى الإمارات لإيران لاجراء مفاوضات ثنائية وازالة سوء التفاهم.

ذكر مصدر دبلوماسى قريب من الأمم المتحدة ذكر لوكاالاة فرانس برس فى يوم الثلاثاء ٨ديسمبر ١٩٩٨ أن الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ رئيس الإمارات استعداده للقيام بالواسطة بين الإمارات وإيران لحل النزاع حول الجزر ولقد ذكر المصدر أن عنان اقترح أثناء لقاءه فى يوم الإثنين ١٩٩٨/١٢/٧ مع رئيس الإمارات القيام بوساطة بين إيران والإمارات فى حال وصول الحوار بين البلدين فى طريق مسدود، وأضاف نفس المصدر أن رئيس الإمارات أبلغ عنان موافقته على اجراء المفاوضات لكنه اشترط أن توافق إيران على أن تكون المفاوضات لفترة زمنية محدودة إذا لم يتم اثناءها الاتفاق يتم اللجوء إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو تحال القضية إلى التحكيم الدولى ـ ولقد تابع المصدر الدبلوماسى أن عنان ألمح لرئيس الإمارات بضرورة الاستفادة من مناخ الانفتاح فى إيران الذى نشأ بعد وصول الرئيس الإيرانى محمد خاتمى إلى السلطة. معتبرا ان هذه اللحظة مناسبة لبدء الحوار بين البلدين ولقد كشف المصدر ان الأخضر الإبراهيمى الموفد الخاص للأمين العام فى أفغانستان اتصل لهذا الغرض بالرئيس الإيرانى محمد خاتمى وأبلغه الفكرة[1].

---

١ ـ جريدة الوطن ـ ١٩٩٨/١٢/٩.



دعا البيـان الختامى لأعمال قمـة مجلس التعاون التاسعـة عشرة فى أبوظبى ١٩٩٨م، المجلس فى البيان الختامى إيران إلى الانسحاب من الجزر الإمارتية مجددا مطالبتـه الحكومة الإيرانية بانهاء احـتلالها لجزر أبو مـوسى وطنب الكبرى وطنب الصغـرى ولقد استعـرض المجلس قضية احـتلال إيران للجزر إذا لاحظ استـمرار الادعاءات الإيرانية غيـر المقبولة بشأن الجزر الثلاث واستـمرار الإجراءات الإيرانية الراميـة إلى تكريس الاحتلال وأكد المجلس الأعلى مـجددا على ضرورة استـجابة الحكومة الإيرانية للدعـوات العديدة الجادة والصادقة الصادرة من الإمـارات العربية المتحـدة ودول مجلس التـعاون ودول اعلان دمـشق وجامـعة الدول العـربية وعن المنظمات الدولية الداعية لحل النزاع سلميا وبما يكسب التوجهات الإيجابية لحكومة الرئيس مـحمد خـاتمى المصداقـية الضـرورية لبناء الثـقة المتبـادلة وتطوير التـعاون والمحافظة على الأمن والاستقرار، ولقـد أكد المجلس الأعلى على سيادة الإمارات العربـية المتحـدة على جزرها الثـلاث طنب الكبرى وطـنب الصغرى وجـزيرة أبو موسى ودعمه المطلق لكافة الإجراءات السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ولقـد طالب المجلس الأعلى إيران بالكف عن ممارسـة سياسـة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن اقامة منشأت إيرانية فى الجزر بهدف تغيير التركيبة السكانية والغاء كافة الإجراءات وازالة جمـيع المنشآت والتى سبق اقامتها من طرف واحد فى الجـزر الثلاث واتباع الوسـائل السلمية لحل النزاع وفـقا لمبادئ وقـواعد القانونى الدولى بما فى ذلك القبول باحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[١].

تركزت قناعة المجلس على أهمية اقامة عـلاقات طيبة مع الجمهورية الإيرانية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبـادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل فى الشئـون الداخلية ونبذ استـخدام القوة أو التهديد بهـا وحل الخلافات بالطرق السلميـة وعبر المجلس الأعلى عن قناعـته بأن بناء الثقة يتـفق على أساس

١ ـ الرأى العام العدد ١١٩٤٤ الخميس ٢١ شعبان ١٤١٩هـ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨.



اتخاذ خطوات عـملية لحل المشاكل القـائمة بين الجانبـين وفقا للقواعـد والأعراف الدولية المستقرة وحل الخلافات بالطرق السليمة وفى مقدمتها استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العـربية، ولقد رحب المجلس بالجهود المبذولة من قـبل كـوفى عنان الأمـين الـعـام للأمم المتـحـدة بهـدف الوصـول إلى اطار للمفـاوضات بين الإمـارات العربيـة وإيران لحل النزاع القائم بينهـما بشـأن الجزر الثلاث ودعا المجلس الأمين العـام للاستمرار فى جهوده ورعاية المفـاوضات وكما انه فى نفس الوقت دعا الحكومة الإيرانية إلى الاستـجابة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة(١).

---

١ ـ جريدة الرأى العام ١٠/١٢/١٩٩٨.



الخاتمة:

تحدثنا فى هـذه الدراسة عن موضـوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعـاءاتها واحتـلالها للجزر العربيـة ومن خلال تعرضنا لهـذه الدراسة أبرزنا مجمـوعة من النقاط التاريخـية الهامة التى تبرزه وتوضـحه الوثائق التاريخية وتؤكـد على سيادة وملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وفى أمن الخلـيج العربى، كمـا يتضح لنا من الدراسة الـدور البريطانى المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وان الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراساتنا كيف ان إيران قامت بالتهديد ثم الاحـتلال العسكرى للجزر العربية، وان هذا الاحتلال يشكل خطر حقيقيا على أمن الخليج العربى لأنه ممر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبغض النظر عن الوقت الذى قـد يـتطلبـه أى مـسـعى لإنهـاء الاحـتـلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقـى الطرق السليمة على أساس الحوار والتفاوض انجح الوسائل للتوصل إلى حل لقـضية الجزر العربية. وان منطـق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتـلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجـاورة، لقد لعبت القوى الاستـعمارية المسيحـية دورا هاما فى خلق النزاعات العـربية ـ الإيرانية وان الاوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلميا بعـيدا عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفـقًا لميثاق الأمم المتحدة وقـواعد القانون



الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقا للجوء إليه والرضـوخ للحكم الصادر عن هيـئة التـحكيم. فـهل تقبل إيران بالاحـتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وتعمل على جـمع صفوف المسلمين فى المنطقـة أم تستمر فى السـياسة التوسـعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا ما سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير ان أكـون قد تناولت الموضوع كمـا يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

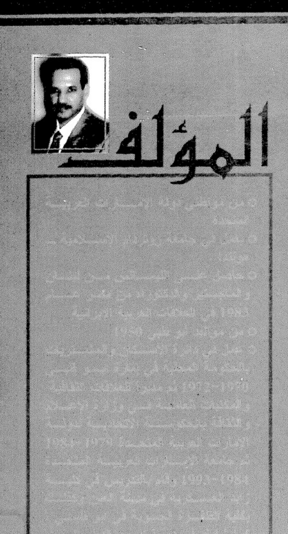
جامعة روتردام الإسلامية. هولندا



الفهرس

الصفحة


هذا الكتاب


المؤلف